المستقبل العربي

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الرابعة | العدد الواحد والثلاثون | أيلول (سبتمبر) ١٩٨١

المحتويات

□ كلمة المستقبل العربي (هموم عربية) ٤
□ مخاطر تواجه الثروات العربية ..... برهان الدجاني ٦
□ المشروع الاجتماعي لثورة يوليو ..... د. سعد الدين ابراهيم ١٦
□ مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه
الاستراتيجي العربي المتوازن ..... فؤاد حمدي بسيسو ٣٨
□ المحددات الاقتصادية ... ومستقبل الحوار العربي الاوروبي ..... نزيرة الافندي ٥٦
□ مؤتمرات القمة العربية كأسلوب
للعمل المشترك (١٩٦٤ ـ ١٩٧٨) ..... عبد الحميد الموافي ٦٨
□ المرأة العربية وعقبات التنمية ..... د. نوال السعداوي ٨٣
□ عمال الصناعة التحويلية في بلدان المشرق العربي:
البنى التحتية والاتجاهات العامة ..... د. سليم نصر ٩٤
□ قضايا التسوية والصراع العربي الاسرائيلي
(مقابلة) ..... محمد حسنين هيكل ١١١

آراء ومناقشات

□ الهجرة والتنمية في أقطار الوطن العربي
المصدرة لقوة العمل : ملاحظات انطباعية ..... د. نادر فرجاني ١٣٦
□ العودة الى العروبة في مصر .. وكل الساحات ..... عوني فرسخ ١٤٣

كتب

□ هجرة الكفاءات العربية ..... د .جورج قرم ١٥٠

□ دور الادب في الوعي القومي العربي ..... د .عمر خلف ١٥٤

□ أوروبا والشرق الاوسط (ألبرت حوراني) ..... د .مصطفى كامل السيد ١٥٨

مؤتمرات

□ ندوة القضايا الاجتماعية في مصر .. الثوابت والمتغيرات ..... د . خضر ابوقوره ١٦٥

*موجز يوميات الوحدة العربية ١٧١

*ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٨٣

* الملف الاحصائي

(٣١) احصاءات الانتاج والسكان ١٩٢

آراء الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات
يتبناها « مركز دراسات الوحدة العربية » أو « المستقبل العربي »

المدير المسؤول : كمال فضل الله

■ كلمة المستقبل العربي

همـــوم عربيـــة

يتساءل كثير منا ، وعن حق يتساءل .. انه إذا كانت جلّ مطاليبنا الآن حول القضية الفلسطينية هي ، انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، واقامة دولة فلسطينية على تلك الاراضي (الضفة الغربية وغزة) مقابل الاعتراف « بدولة » اسرائيل بطريقة أو أخرى ، فماذا كنا نفعل منذ عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ ، ولماذا لم نفعل حين كان في مقدورنا تحقيق ما نطالب به الآن . بينما حتى ذلك الذي نطالب به الآن، والذي كان متاحاً قبل عام ١٩٦٧، ليس في استطاعتنا تحقيقه على ما يبدو حتى الآن؟ ثم يضيفون السؤال .. هل من الضروري ان نركض الآن ، بعجزنا وفرقتنا .. وراء حل لا يحقق الحد الادنى من حقوقنا وأمننا ؟ ولماذا لا تكون المرحلة الحالية مرحلة صمود وتحفز واستعداد ريثما يأتي يوم ، نستطيع فيه ان نسترجع تلك الحقوق ؟ وهم يقولون ، هكذا فعلت الصين الشعبية يوم تحررت وظلت ترفض طلب امريكا الاعتراف بفورموزا وشيان كاي شيك (ما سمي الصين الوطنية) مقابل اعتراف امريكا بها ، وهي كانت تعلم أن الزمن في صالحها ، حتى جاء اليوم الذي رضخت فيه امريكا لارادة الصين الشعبية واعترفت بها وسحبت اعترافها بتايوان . بعبارة اخرى لم تقبل الصين الشعبية ما كان متاحاً ومعروضاً عليها عند أول تحررها لأنه كان يتعارض مع ما تعتقد أنه حقوق وطنية أساسية وأجلت الحل ، مع استمرار عملية البناء والاستعداد وتملك القنبلة النووية ، حتى جاء اليوم الذي أجبرت فيه امريكا على الرضوخ لحقها .

حول هذا الموضوع « قضايا التسوية والصراع العربي الاسرائيلي » تدور مقابلة **المستقبل العربي** مع محمد حسنين هيكل ، وأهمية المقابلة وما يقوله فيها أنها تأتي في وقت أصبحت رؤية الكثير منا للقضية الفلسطينية ولاسرائيل تفتقر الى الوضوح . ويرى هيكل معللاً ، ضمن معالجته لهموم عربية اخرى ، انه « ليست هناك لا تسوية ممكنة ولا تسوية مشرفة مع اسرائيل » ، ويطرح استراتيجية بديلة تقوم على اساس « ان وضع اسرائيل لا يستلزم ان نبت فيه أو نحلّه اليوم بأي شكل ، ولكن يستلزم ان نعرف أنه ليس هناك حل مع « اسرائيل » .. ولا يعني ذلك أن يكون البديل هو أن نحارب على الفور » ، وان « نعمل على كسب الوقت » و « التركيز على بناء عناصر القوة الذاتية العربية » . وهو يدرك ان اسرائيل « سوف تحاول باستمرار ان تستفزنا وان تجرنا الى اشتباك معها لاجهاض قوتنا » . ولكنه يرى انه « لا ينبغي ان تنجح في ذلك .. وينبغي ان نكون على استعداد » . ويرى انه في اطار هذه الاستراتيجية « يكون الانتظار سياسة وطنية وقومية عامة » .

ومن أجل الصمود ، ومن أجل الاستعداد ليوم مقبل والاستغلال الافضل للامكانات العربية وتوظيفها في بناء الانسان والمستقبل العربي ، تأتي الصرخة القومية لبرهان الدجاني في مقاله الزاخر بالحقائق حول « مخاطر تواجه الثروات العربية » ،ليضع امامنا ما يهدد وينتظر هذه الثروات في المستقبل ، والخسائر والمخاطر التي لحقت والتي قد تلحق بها .

وبعد ان يئس كثير منا من امريكا ومن سياستها ، وفقد الامل فيها ، راح البعض يتطلع الى اوروبا الغربية والى دور ما يمكن ان تقوم به يكون أكثر ايجابية ، وهكذا دخلنا في حوار عربي - اوروبي منذ سنوات وحتى الآن ، لا يزال مستمراً ولا احد يدري يقيناً حتى الآن هل هو وسيلة لتلهيتنا أم ان وراء التل شيئاً ما ؟ وهنا تحاول نزيرة الافندي ان تلقي الضوء على « المحددات الاقتصادية للحوار العربي الاوروبي » والتي تحكم اطار ومدى هذا الحوار ونتائجه .

وتتصادف مع هذا العدد الذكرى الحادية عشرة لرحيل عبد الناصر وما تركه من فراغ بعده لا تزال الامة العربية تعاني بسببه . وفي هذه المناسبة تأتي دراسة سعد الدين ابراهيم عن « المشروع الاجتماعي لثورة يوليو » لتقويم الانجازات الاجتماعية للناصرية ، وهي انجازات لم تقتصر على مصر فقط بل كان لها اشعاعاتها وانعكاساتها ونتائجها على الوطن العربي كله .

وفي هذا العدد يلقي فؤاد حمدي بسيسو الاضواء على الصيغ والمجالات المختلفة للتعاون الخليجي التي سبقت اقامة « مجلس التعاون الخليجي » الاخير ،ويحاول ان يضع هذا « التجمع » الجديد في اطار « التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن » .وما يمكن استنتاجه من دراسته من دروس ، ان أي تعاون عربي جزئي بين مجموعة من أقطاره امر مرحب به على أن يكون مكملاً وليس بديلاً او منافساً أو على حساب التعاون القومي العربي ، ومهما كانت ملاحظاتنا حول مدى فاعلية أجهزة التعاون القومي العربي المختلفة فإن معالجة ذلك تكون في تدعيمها وزيادة فاعليتها وليس في تجاوزها . وتأتي اهمية ذلك خصوصاً في وقت تكثر فيه المحاولات الفكرية والعملية لتقليص مستوى العمل القومي العربي اما الى ما هو شبه اقليمي او تجاوزه الى ما هو اوسع منه ، والهدف في الحالتين اصابة العمل القومي العربي في مقتله . ومن هنا ، ولازالة اية شكوى او مخاوف مشروعة ، تأتي ضرورة التنسيق والتكامل بين عمل « مجلس التعاون الخليجي » و « جامعة الدول العربية » ومنظماتها المختلفة في صيغة واضحة مؤسسية ، والتي يمكن ان تكون احد مواضيع جدول اعمال مؤتمر القمة العربي المقبل في أواخر السنة الحالية .

وفي باب **آراء ومناقشات** ، يسلط نادر فرجاني من جديد الضوء على مشكلة هجرة العمالة العربية ، كما يحلل عوني فرسخ ما طرحه محمد رضا محرم في عدد حزيران / يونيو من **المستقبل العربي** حول عودة مصر الى العروبة .

ويجسد العدد الحالي من المستقبل العربي عموماً ، واحدة من انجح المحاولات لاثارة الحوار الموضوعي والعلمي حول القضايا العربية المصيرية والمستقبل العربي ، وهو أمر سنظل نحرص عليه .

المستقبل العربي

مخاطر تواجه الثروات العربية

برهان الدجاني

الأمين العام للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

مقدمـــة

احتوى كل من ميثاق العمل الاقتصادي القومي ، واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، التي أقرها مؤتمر القمة العربي الأخير في عمان ، نصوصاً تدل على تفهم كامل للأخطار المحيطة بالثروات العربية من ناحية ، وبإمكان استخدام هذه الثروات في تدعيم القضايا القومية العربية ، والمواقف العربية الدولية ، فضلاً عن الدور الذي تستطيع أن تلعبه في خدمة التنمية والتكامل الاقتصادي العربي ، وفي دعم الدول النامية للمؤسسات الانمائية الدولية والنظام الاقتصادي الدولي .

فقد جاء في النقطة السابعة من الأسباب الموجبة لميثاق العمل الاقتصادي القومي : « وحفاظاً على الثروات العربية القابلة للنضوب ، وعلى عوائدها التي أصبحت معرضة للعديد من المخاطر ، وبالنظر للدور الأساسي لهذه الثروات وعوائدها في تحقيق أهداف الوطن العربي في التحرر والأمن والنهضة العلمية والتكنولوجية .. » وفي الوقت نفسه أكد البند الثاني عشر من الاستراتيجية « ضرورة الالتزام العربي باستثمار القوة الاقتصادية العربية لصالح قضايانا القومية ، وعلى الأخص منها قضية فلسطين » .

كذلك أكد الميثاق « ضرورة تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية في الأقطار العربية .. من أجل ترسيخ سبل التضامن بينها وبين الدول الاسلامية والافريقية وبقية بلدان العالم الثالث في سياق الجهود الرامية إلى إقامة نظام إقتصادي عالمي جديد » (نقطة (٧) من الأسباب الموجبة) ، وأكد « ضرورة تعزيز التعاون العربي مع الدول النامية على أسس من التضامن وعلى نحو يدعم مجهوداتها التنموية ويعزز استقلالها الاقتصادي » (البند ، (١٣)) ، وأكد أيضاً : (أ) الاسهام العربي الفعال من أجل إقامة نظام إقتصادي دولي جديد يهدف إلى إقامة علاقات إقتصادية متكافئة وعادلة ومعمقة بين أطرافه وإلغاء التبعية ووقف إستنزاف موارد العالم الثالث . (ب) العمل من أجل إقامة نظام إقتصادي جديد يكفل تصحيح موقع المجموعة العربية في داخل تقسيم العمل الدولي الراهن على أساس من التكامل والتطور والتحرر بما يسهم في إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد (البند (١٤)) . ونادى بتعزيز الدور العربي في المنظمات الاقليمية والدولية بما يكفل للأقطار العربية دوراً قيادياً فيها ، وذلك بغية التأثير في اتجاهاتها بما يخدم المصالح القومية وقضايا العالم الثالث

(البند (١٥)) . وأقر مبدأ إلتزام الأقطار العربية بالدعم الكامل لأي قطر عربي يتعرض لعدوان أجنبي أو إجراءات إقتصادية مضادة بسبب ممارسته حقوق السيادة الوطنية (البند (٦)) .

كذلك أكدت الاستراتيجية مبادىء « الاعتماد القومي على الذات وإزالة التبعية الاقتصادية وإنجاز مهام الاستقلال الاقتصادي » .. (المنطلقات (٦)) وأكدت الأمن القومي فوصفته بأنه « ضرورة مصيرية جديرة بكل الجهد والتضحيات اللازمة..» (المنطلقات (٥)) « والأمن القومي بما فيه الأمن الفكري والأمن العسكري والأمن الغذائي والأمن التكنولوجي .. » (الأهداف (٢)) .. « والتصدي للوجود الصهيوني ذي الطبيعة الاستعمارية والمرتبط عضوياً بالاحتكارات الدولية ، والهادف ـ بعد إستيطانه ـ إلى إمتصاص الوجود العربي ذاته تنفيذاً لمخططاته التوسعية .. » وفي مجال الأولويات عادت الاستراتيجية فأكدت ـ كأولوية أولى « تحقيق الأمن العسكري للوطن العربي بتعزيز القدرة العسكرية الذاتية في مختلف الميادين المتعلقة بهذا الأمن » (الأولويات (١)) كما شددت بين الأولويات على « اتباع سياسة نفطية تخدم المصلحة العربية العليا » (الأولويات (٥ ـ ١)) .وفي مجال الموقف العربي من الاقتصاد الدولي ، طالبت الاستراتيجية « بتنسيق السياسات المالية والنقدية العربية بما يحقق هدفي التطور والثبات الاقتصادي في الداخل ، والتوازن الخارجي وتعزيز التكامل الاقتصادي العربي والاسهام في تحقيق الاستقرار النقدي الدولي » . (البرامج ـ ٣)) ، « وتنسيق مواقف الدول العربية من القضايا الأساسية الدولية بما يعزز حماية المصالح العربية وينسجم ومتطلبات إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد » (البرامج (٩ ـ ٤)) وطالبت أيضاً « بممارسة الضغط على الدول المساندة للعدو الصهيوني وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية لوقـف دعمها المالي والسياسي والعسكري له .. » (القسم الثاني (٢ ـ أ)) ، و « ضرورة توظيف القوة الاقتصادية والاستراتيجية للوطن العربي لخدمة قضايا المصير العربي وفي مقدمتها قضية تحرير التراب الفلسطيني من خلال الربط بين المواقف السياسية والمصالح الاقتصادية في إطار من المرونة والفعالية .. » .

إن النصوص المتقدمة توضح لنا ما يأتي :

١ ـ إن الأقطار العربية واعية إلى وجود مخاطر تتعرض لها الثروات العربية في الداخل ومن بينها الثروة النفطية ، وفي الخارج ، وفي مقدمتها الثروة النقدية السائلة ولكنها تشمل أيضاً الاستثمارات الأخرى في الخارج .

٢ ـ إن هذه الأقطار تقر نظرياً بأن الحفاظ على هذه الثروات لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار جماعي .

٣ ـ تدرك هذه الأقطار أيضاً أن الأخطار التي تتعرض لها هذه الثروات ناتجة عن اختلال ميزان القوى بين مالكيها والطامعين بها ، في صالح الطامعين طبعاً . وأنه مهما تكن الفذلكات الظاهرية التي تنتقص بواسطتها الثروة ، فإن تنفيذها يجري باستعراضات القوة خلف الستار ـ وأمامه ـ وبكل الوسائل ، أو باستعمالها . وستظل الاستعراضات والضربات تواكبها وتنتقص منها حتى تتحقق كلياً من تلاشي هذه الثروة .

٤ ـ تدرك هذه الأقطار أيضاً ـ فيما يبدو ـ أن موضوع المحافظة على الثروة إذن : هو موضوع « أمني » أكثر مما هو سوقي . ومن هنا نجدها تشدد على الأمن القومي بكامل أبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية .

٥ ـ تدرك الأقطار العربية أن هذه الثروات التي هي المصدر والسبب للطمع بها ، والضغط ـ أو حتى الفرض عليها ـ يمكن أن تكون ـ نظرياً على الأقل ـ ورقة قوة في المساومة السياسية لصالح القضايا القومية .

٦ ـ إن الجو التهويلي الذي تمارس به الدول الطامعة عملية الفرض ، قد نجح في دفع الأقطار المالكة للثروة إلى أن تضيق لنفسها نطاق المساومة ، هدفاً وأسلوباً وتحركاً ، إلى حد السكون والسكوت .

٧ ـ وتدرك الأقطار المالكة للثروة أيضاً بأن إسرائيل أداة في إستعراض القوة وإستعمالها ، وأداة في مناورات الضغط والفرض . وتدرك أيضاً بأنها تتوسع وتزداد مكاسبها بقدر ما تنتقص الثروة العربية وتستنزف ، كما لو كان هذا الاستنزاف غذاء لها .

٨ ـ وقد وصل الأمر بالدول الطامعة حالياً إلى نقطة تصوير نفسها لا على الحقيقة الظاهرة للعيان ، وإنما على أنها ، بالعكس من ذلك ، الدول التي « تحمي » ، تجاه عدو خارجي اخترعته . فالقوة عينها التي « تنهش » في الجسم العربي ، مبتزة ومنتقصة ثرواته هنا ، مجتاحة ومحتلة أرضه هناك ، مجترأة على قدسه وأقداسه ... هذه القوة نفسها هي التي « تحمي » . لكن السؤال هو ، ما الذي ستبقيه بعد هذه « الحماية » ؟ ما الذي لن تأخذه تحت ستار حمايته ؟

٩ ـ لكن هنالك في الوقت نفسه أسباباً للتروي والتأني في معالجة الأمر . من هذه الأسباب الاعتقاد بأنه مهما يكن من أمر نهب الثروة ، وأياً كان حجم حصة الطامع طاغياً ، فإن حصة ما تبقى للدول صاحبة الثروة لا يجوز التهوين من أمرها ، إذ أنها على الأقل مكّنت أقطاراً عربية كثيرة من بناء بنياتها وتصعيد تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وإقامة غرس ما تأمل أن يمكث في الأرض ويثبت ويترعرع مع الزمان . ولعل هذه الحقيقة من أهم الأسباب التي تغطي عملية الاجتراء على الثروة ذاتها ، إذ لا يكاد أحد يسأل عن كلفة هذا البناء وهذا النمو ، أي الكلفة الحقيقية التي تدفعها هذه الأقطار لقاء الحصول عليه . ثم إن مرحلة الفرح به بناء ظاهراً للعيان ، تخفي المشاكل والأخطار الهائلة المحيطة بهذا البناء ذاته ، وتطمس سؤالاً جوهرياً ثانياً هو : هل تتوافر وسائل صيانته وادامته وإدارته بوصفه عملية رابحة تدر الموارد ، لا عملية خاسرة تستنزف الموارد ؟ **فالمشاريع والمنشآت لا تقام من أجل ما فيها من بناء وحديد ولا من أجل دخان مداخنها وضجيج مكائنها ، بل في النتيجة من أجل أن تكون « مورداً » للدخل لا إستنزافاً له** . وكل دراسة لحماية الثروة العربية من المخاطر لا بد لها أن تعالج هذه الناحية . فالثروات النفطية العربية تحول الى نوعين من الأصول : أصول نقدية وإستثمارية في الخارج ، وأصول في الداخل يتألف معظمها من البنيات الأساسية والمشاريع الإنتاجية . وهذه الأخيرة هي التي يجب أن تقاس في النهاية بمدى توافر القدرة على صيانتها وإدامتها وإدارتها من ناحية ، وعلى مدى توافر القدرة على تشغيلها تشغيلاً مربحاً من الناحية الأخرى . وتوافر هذه القدرات هو « الحماية » الوحيدة لها من التآكل والتراجع والاهتلاك .

إن تقارير الأقطار العربية ونشراتها الاعلامية مملوءة بالأخبار عن المشاريع المقامة عدداً وحجماً واستطاعة ، وعن الأموال الموظفة فيها ، والمخصصة لغيرها ، كأن نتائج أعمالها أمر مفروغ من كونه جيداً ورابحاً ومفيداً وبناء . غير أننا لا نرى في نشرات الأقطار العربية كلها نشرة واحدة تبين لنا إقتصادات المشاريع والقطاعات وتكاليف الخدمات . وليست هنالك تقارير تنبئنا إن كان جانب من فائض الأموال يستخدم لتسديد عجز المشاريع والقطاعات وخسائرها ، أو تبين لنا إن كان هذا العجز في طريقه إلى الزيادة أو إلى النقصان ، أو حجم الحصة التي يقتطعها من الأرصدة المالية (الوجه الآخر لمورد النفط) . وثمة تخصيصات كثيرة لاقامة المشاريع وفق جداول

زمنية وخطط مقرة ، لكن ليست هنالك ـ فيما نعلم ـ دراسات جادة حول جدوى هذه المشاريع (استباقاً) أو ربحيتها (لاحقاً) . ولئن كان مفهوماً أن تضغط فوائض الأموال لاقامة المشاريع بسرعة ، وبدون توقف كاف لدراستها والتأكد من جدواها ، فليس مفهوماً أن لا تضغط هذه الفوائض ذاتها لكي تجيء المشاريع ناجحة ، حتى تتخلص من عبء إدامتها ، وتتحقق من توصلها إلى التوازن والكفاءة الذاتيتين . فالمشاريع للمجتمع ، كالأولاد للعائلة ، لا بد من تعهدهم وقتاً ، مع التطلع لانتقالهم الى مرحلة الاستقلال الذاتي والمساهمة في تجديد طاقات العائلة وتوسيعها . أما الأولاد الذين يبقون عالة على العائلة ـ يأخذون ولا يعطون ، ويأكلون ولا ينتجون ـ فهم شر الرزايا

١٠ ـ إن الانطواء القطري من أهم الأسباب في تعقيد هذه الأخطار وتضخيم آثارها وإحتمالاتها . فقد يحدث أن يعم الشعور هنا بأنه مطموع فيه من جانب عربي هناك ، أكثر مما هو مطموع فيه من الأجنبي الناهب . وتحت هذا الستار الذي يقيمه الطامع الحقيقي يوهم بأن وقاية تؤمن له في وجه أطماع عربية . فلا يلبث أن يضيق أبواباً يجب أن يشرعها ، ويجمد يداً يجب أن يمدها ، من أجل ذاته بقدر ما هو من أجل أخيه .

لقد سبق لنا أن قمنا بعملية حسابية بسيطة واضحة ، تظهر لنا مدى الخسائر التي يتحملها العرب من بند واحد من بنود الابتزاز وهو التضخم ، فتبين لنا أن زيادة معدل التضخم عن معدل الفائدة بنسبة ٥ بالمائة ـ وهو واقع الحال الآن ـ يستقطع من القيمة الحقيقية للأرصدة الخارجية للأقطار العربية والبالغة حوالى ٢٠٠ مليار دولار ، مبلغ عشرة مليارات دولار سنوياً ، أي ستنقص قيمتها على شراء السلع والخدمات بهذا القدر . ولا أحد يشير إلى هذا الموضوع أو يثيره . وعندما نتحدث عن عقد تنمية ، وعن دعم صمود ، وعن تكافل وتضامن وتكامل تبدو الأرقام الصغيرة ـ لا المذهلة ـ كبيرة ، ولا ترصد إلا بعد أخذ ورد وجذب وشد .

أحرام على بلابلة الدوح حلال للطير من كل جنس

المخاطر

لم تعد المخاطر التي تتعرض لها الثروات العربية خافية على أحد . ومع ذلك لا ضرر في تلخيصها :

الخطر الأهم والأكبر هو لاستنزاف السريع للثروة النفطية العربية . ولئن كان من المفهوم أن تعتبر الدول المنتجة للنفط نفسها ملزمةبمراعاة حاجات العالم من هذه المادة الأساسية ، لأغراض الطاقة في الدرجة الأولى ، دون أن ترى في استجابتها للطلب العالمي ـ الفائقة لحاجاتها المالية والمربكة لأوضاعها الاقتصادية ـ مساساً بسيادتها ، فإن من حقها بالمقابل أن يكون لها رأي في سياسات الطاقة المطبقة في أنحاء العالم ، أو أن تنادي على الأقل بمعايير يجب أن تتبع في وضع وتنفيذ سياسات الطاقة في مختلف دول العالم ، حفاظاً لا على مواردها فحسب ، ولكن على توافر الطاقة الكافية للاقتصاد العالمي دون إنقطاع فجائي وكارثي . من حقها ذلك دون أن يعتبر رأيها هذا تدخلاً في شؤون الآخرين . ولها بالتالي أن تسأل أية جهة مشترية للنفط ، عند كل صفقة تتفق عليها : ماذا تفعل بلادكم في سبيل تطوير الطاقات البديلة ؟ وأن تبدي رأيها في برامج التطوير ، وتضغط ، من خلال الصفقات المقبلة لترشيد عملية إستيراد النفط واستخدامه .

لقد شاهدنا حكومة الرئيس كارتر الأميركية تتقدم ببرنامج لاستعمال الطاقة في

أميركا ـ بهدف تخفيف الضغط على النفط ـ ثم تفشل في إقناع الكونجرس الأميركي به . لكننا لم نسمع رأياً عربياً فيما حدث . وبالطبع لم نكن قد رأينا محاولة عربية لمواكبة هادئة لمراحل البرنامج بقصد دعمه ، بل تحسينه ، مع أن فرصة ما كانت قد لاحت لموقف كهذا .

كذلك نشاهد أن صناعة السيارات لا تخطط لانتاج سيارات تسير بالطاقة الكهربائية قبل إنتهاء الثمانينات ، مع أنه لو أمكن وضع مثل هذه السيارة على الطرق لشكلت ضاغطاً لزيادة الطاقة الكهربائية ـ النووية والفحمية ، وتخفيف الضغط على النفط . والقول نفسه ينطبق على الكثير من المحركات الأخرى . ولا رأينا تحركاً عربياً نحو الطاقة الهيدروجينية (التقليدية) رغم فوائدها الجمة وإمتيازها (لجهة عدم التلويث) على النفط . وعموما هنالك حديث كثير في المجال العربي عن المساهمة في تطوير الطاقات البديلة ، وفعل قليل .

وإن كان موضوع أسعار النفط حساساً ؛ فإن الضرائب المفروضة على إستهلاكه أقل حساسية . فماذا فعلت الديبلوماسية النفطية لدعوة حكومات الدول المستهلكة للنفط لزيادة تكلفته على المستهلك ، ولو باللجوء إلى زيادة الضرائب عليه ؟ وما الذي يمنع الدول النفطية من الاعلان المسبق عن سقوف لانتاج النفط تحددها للسنوات المقبلة سنة بعد سنة ، للتفاوض مع الدول المستهلكة لتزيد أنتاجها من الطاقات البديلة بما يؤمن استمرار حصولها على المجموع الكلي الذي تحتاج اليه من الطاقة ، مع إعتماد أقل على النفط ؟

لماذا لا تكلف الأقطار العربية المنتجة للنفط بوضع برنامج جماعي وواقعي لانتاج النفط في السنوات القادمة ، مع مرونة كافية للتفاوض بشأنه ؟. أي على أساس إعتباره أساساً لتفاوض ، لا أسلوباً في مجابهة أو تحد ، أي من خلال السعي للحصول على تعديل ما في ميزان المصالح والمنافع ـ المائل كلياً في الوقت الحاضر إلى الجانب الآخر .

هذه بعض فرص العمل الديبلوماسي والجماعي ، التي لم تستغلْ بعد . بل لم تُهيأ لها حتى الدراسات الأولية .

الثروة النقدية

مرة ثانية لا حاجة بنا لأن نكرر ما قد قيل ووضح من أمر المخاطر التي تتعرض لها هذه الثروة . لكننا نرى فائدة في إعادة التلخيص لننطلق من ذلك إلى المعالجة .

تتعرض الثروة النقدية للإنتقاص في وضعيها الساكن والمتحرك . ففي الوضع الساكن تتآكل في الغالب بفعل التضخم ، إذا حاولت الهرب منه مفتشة عن تقلب سريع وقعت في كمائن مضاربات العملة والذهب والفضة . وإذا استقرت من جديد في إستثمارات ثابتة ـ عقارية أو صناعية ـ فإنها تستقر في بيئة لا تكاد تعرف شيئاً عن قوانينها ، وإحتمالات إستخدام التشريعات القائمة أو المحتملة للانتقاص منها . وفي مقدمة هذه القوانين طبعاً الضرائب ـ وبالأخص ضريبتا الدخل والمواريث . أما القوانين المحتملة فلا يعلمها إلا الله .

وعندما تتحرك هذه الأموال لشراء البضائع والخدمات ، فإنها أيضاً تمر على بوابات الإقتطاع . ويكفي أن نشير إلى تضخيم الأسعار الذي تمارسه جميع الدول الصناعية في تسعير صادراتها ، الاستثمارية ، والاستهلاكية ، والخدمية ، إلى الأقطار المنتجة للنفط . ولا نعلم عن أي

دراسة أجريت لتحديد مدى التمييز السعري الذي يمارس ضد الأقطار العربية ، لكننا إذا استعملنا نسبة ٢٠ بالمائة على السلع بأنواعها والخدمات الاستشارية والمقاولية ، وعلى الخدمات السياحية ، والكمائن المختلفة الاستنزاف المال ، فإن الخسارة التقريبية ، على تقدير أن مجموع السلع والخدمات المعرضة لهذا التضخيم هو ٥٠ مليار دولار ، تصبح عشرة مليارات دولار سنوياً . مما يجعل مجمل الخسارة :

١٠ مليار دولار على الأموال الساكنة + ١٠ مليار دولار على الأموال المتحركة = ٢٠ مليار دولار من القيمة الحقيقية .

غير أن هذه ليست كل الخسارة . فلقد سبق أن لاحظنا أن ضغط الأموال يسبب إقامة مشاريع غير مدروسة ، ومن السابق لأوانه إجراء أي تقدير لمقدار الخسارة الناجم عن هذه المشاريع ، سواء لناحية اهتلاكها أو لناحية تغطية خسائر إدامتها وإدارتها . ويضاف إلى ذلك الخسارة الاسرافية الناجمة عن ضغط المال لأغراض الاستهلاك نتيجة أنماط اجتماعية لا بد من نشوئها في ظروف الثروة السهلة . فالخسارة هنا هي الفارق بين الاستعمال المعقول للسلع الاستهلاكية ، والاستهتار التبديدي لها ، بما يقصر آجال السلع المعمرة ، ويقصر من الاكتفاء المرجو من السلع المستهلكة .

ولا أحد يعرف بالطبع مدى الخسائر الناجمة عن توريدات السلاح ، سواء لجهة التسعير أم لجهة تزويد ما لا ينفع . إذا قلنا بعد هذا العرض أن المجموع العام للخسائر الحقيقية لا يقل عن ٢٥ مليار دولار سنوياً ، فليس في هذا القول أي مبالغة .

إن هذه الاقتطاعات التي تقتطع باستمرار من الثروة العربية إنما تمثل تصوراً حسابياً مدروساً بدقة فيما نعتقد . ونكاد نجزم بأن الأساليب المستعملة ليست كل ما في الجعبة ، بدليل أن أساليب جديدة تطرأ يوماً بعد يوم ، فاليوم تضخم ، وبعده تخفيض للدولار ، وبعده مضاربة بالدولار ، وبعده مضاربة بالذهب أو بالفضة ، وبعده مضاربة بأسعار الفائدة ، وبعده زيادة المايزة السعرية المطبقة ضد دول النفط . واليوم زيادة في أسعار النفط لاستدرار زيادة في إنتاجه ، وغدا مضاربات في سوق النفط الحرة ، في بورصة أمستردام وغيرها ... الخ . **كل ذلك لادامة النزف العربي في شقيه ، لابقاء الشمعة العربية محترقة في طرفيها ، تعجيلاً بإفنائها .**

وبالتالي عندما تقصر هذه الأساليب عن استمرار العملية ، فثمة أساليب أخرى مهيأة للالقاء بها في الميدان . بالأخص فإننا نعتقد أنه عندما تصل الأرصدة العربية الى رقم عال ، سوف توصف بأنها أرصدة شاردة ، وسيواكبها تضخم شارد ، وسوف يربط بين شرود الأرصدة وشرود التضخم ، بحيث يبدو أن لا مجال لكبح التضخم إلا بشطب أي جانب زائد من هذه الأرصدة . ويمكن أن يعمل هذا كله بصورة قانونية وغير تمييزية ، بما يصعب المواجهة . ونود أن نذكر من جديد بأن التضخم العالمي لم يربط عبثاً بارتفاع أسعار النفط ، رغم العلم الأكيد بأن ذلك الارتفاع لم يكن محركه الأهم ، بل مجرد عنصر قليل الأهمية في تحريكه . إنما حصل ذلك الربط لتلقى على العرب مسؤولية التضخم ، بحيث يبرر في المستقبل أي شطب لأي جزء من ثرواتهم ويوصف بأنه عمل عادل يعيد الأمور إلى نصابها والحقوق إلى أهلها .

والآن أليس بين العرب من يفكر بوسائل يمكن أن تقلل من هذه الخسائر ، وأن تحفظ شيئاً للمستقبل ، وأن تحول بعض البلاد إلى أقطار عربية أخرى لتبني مستقبلاً عربياً موحداً يكون في خدمتها جميعها ؟ . ألا تستحق خسارة ٢٥ مليار دولار سنوياً دراسة على الأقل تبين للمسؤولين كيف تتولد هذه الخسارة ، وما يمكن تقليله أو تجنبه منها ؟

المصالح الاقتصادية والقضايا القومية

من الواضح أن حاجة الدول الصناعية الى النفط قد أوجدت إعتماداً متبادلاً بينها وبين الأقطار العربية المنتجة للنفط . ويتخذ هذا الاعتماد شكلا كميا في بادىء الأمر ، متمثلا في توفير مقدار معين من النفط لتلبية متطلبات الطاقة لمختلف الأغراض . ثم تأتي مسألة السعر ، ثم مسألة التجارة التي تمولها إيرادات النفط ـ متمثلة في خط عريض من البضائع والخدمات ، ثم مشاكل موازين المدفوعات ، وبعدها مسألة فوائض الأموال وشروط إيداعاتها وشروط المحافظة عليها .

ويبدو للوهلة الأولى أن الجانب العربي يملك الورقات الأقوى ، ولو نظرياً على الأقل . فهو الذي يستطيع أن يحدد كميات النفط المنتج ، ومن خلال ذلك سعره . وهو الذي يستطيع أن يستورد من هذا الجانب أو ذاك مختلف حاجاته الاستهلاكية والاستثمارية من السلع والخدمات ، ويستطيع بالتالي أن يستخدم تجارته أيضاً لمصادقة من يصادق ومجافاة من يجافي . وهو الذي يستطيع أن يضع أمواله في هذه المصارف أو تلك ، وفي سلة أو غيرها من العملات . وهو الذي يستطيع أن يتعاون باستثماراته مع هذا الجانب أو ذاك ـ حتى مع دول العالم الثالث . وهو الذي يستطيع ـ من خلال ما يوزعه من قوة شرائية ، إلى مختلف الأقطار العربية والثالثة المعسرة ، بصورة مباشرة ، أو عن طريق مؤسسات التمويل الدولية ، أو يحرك دولاب الاقتصاد العالمي ، بل وان يوجه المشتريات التي تتم من خلال تمويلاته نحو هذه الجهة أو تلك . وهو الذي يستطيع أن يؤثر في السوق المالية والنقدية العالمية ويلعب دوراً حاسماً في تنظيم الاقتصاد العالمي . وهو الذي يستطيع أن يستدر الصداقات من خلال مساعداته . وهو الذي يستطيع أن يوجه مشترياته الحربية إلى هنا أو هناك . وهو الذي يستطيع أن يفعل ذلك نظرياً ، أو إن شئت فقهياً وقانونياً .

وإذا تابعنا هذه « المفاصل » التي يقوم عليها الاعتماد المتبادل الموصوف فيما تقدم نجد أن في الامكان التحرك عند أي منها لإحداث أثر ما ، فما بالك لو كان التحرك عندها جميعاً وفق تصور مدروس .

ولكن ثمة خلل أساسي في الصورة ، تمزق كبير لا تراه العين للوهلة الأولى ، لكنه ما يلبث أن يتبدى . إذ لو كانت الأقطار العربية تعتقد أنها تملك قدرة حقيقية على التحرك في هذه الأمور أو أي منها ، لتحركت من أجل حماية مصالحها ذاتها ، حتى من قبل أن تتحرك من أجل « القضايا القومية » . وقد سبق أن لاحظنا الدرجة الأليمة لانكشاف هذه المصالح . وما هذا الانكشاف في حد ذاته سوى برهان على التحسب من أي تحرك قد يجر إلى انكشاف أكبر ، أو يوصل الى خسارة أعظم . والنقطة التي أردنا أن نؤكدها هنا هي أن التحرك في سبيل القضايا القومية ، هو ذاته التحرك في سبيل حماية المصالح . إذ أن أي تحرك يخلخل الأمور من وضع السكون الحالي الذي يؤمن مصالح الطامعين وحدهم على حساب « الثروة » و « القضايا » في آن واحد ، بحيث يمكن اغتنام تحسبهم الناجم عن هذه الخلخلة لتحقيق استقرار توازن جديد ـ بلغة الاقتصاد ـ يكون

أفضل الى الصالح العربي من سابقه . إلا أن محتوى هذا التوازن الجديد يعتمد على التحديد المسبق للأهداف المتوخاة ، إن لجهة تأمين المصالح وتخفيف الأخطار والضغوط عليها ، وان للقضايا القومية . ولن يمكن إيجاد توازن متكافىء في تحرك واحد ، بل لا بد من تحركات متعددة للوصول إليه .

وقد سبق أن جعل في الخطة « المباراة » المقدمة إلى الأقطار العربية عام ١٩٧٢ و المطبقة في أثناء حرب عام ١٩٧٣ ، ان تلك الخطة ، وان كانت مرسومة لتحقيق مكاسب لجانب « القضايا القومية » ، إلا أنه من المؤكد أنها ستحقق أيضاً ، بالتبع الحتمي ، مكاسب لجانب « المصالح » . وقد حصل آنذاك ما توقعناه ، من حصول تخلخل في سكون الوضع النفطي ، أمكن اغتنامه لازالة الكبت المفروض آنذاك على أسعار النفط ، ولتأميم عمليات انتاجه . غير أن الأقطار العربية اكتفت يومها من الغنيمة بالكسب المتحقق لجانب « المصالح » وتخلت عن إتمام الخطة المباراة لتحقيق كسب مواز لجانب « القضايا » . ولقد فوت الجانب الطامع آنذاك مكاسب المصالح التي حققها العرب ، تاركاً احتواءها فترة لاحقة ، لكي يحتوى على الفور أي فرصة لأي كسب في جانب القضايا ، وتحقق له ما أراد لأسباب لا داع للخوض فيها . ويظهر لنا من العرض المتقدم أنه بعد ما احتوى أي كسب محتمل للقضايا القومية ذاتها ، ارتد الى مكاسب المصالح ، ينهشها ويعيدها الى حجمها السابق .

كيف تحقق له ذلك ؟ ببساطة قاطعة ، إنه باع العرب كلاماً ووعوداً ، اردفها تهديداً ووعيداً ، وتركهم معلقين بل مجمدين بين أمل الوعد وخوف الوعيد ، فخلق بذلك سكوناً جديداً ، إستغله استغلالاً كاملاً لمصلحته . ولا يمكن تحقيق هدف عربي ـ أي هدف سواء قطري أو قومي ، وسواء في جانب المصالح أم في جانب القضايا ـ في ظل السكون الحالي . والشيء الوحيد الذي يمكن أن يتحقق في ظله هو خسارة كل شيء : كل المصالح (النفطية والمالية) وكل القضايا ـ حتى القضايا التي يتوهم بأنها في مأمن . ذلك أنه إذا كان ثمة مجال للمحاورة بين قوة طاغية وضعف مناضل ، يستطيع فيه الضعف المناضل أن يحصل شيئاً ما من القوة الطاغية ـ باعتبار أن كل تحرك مهما كان يسبب لها خسارة أكيدة في العاجل واحتمالات خسارات أكبر في الآجل ، فبالمقابل لا مجال إطلاقاً لأية محاورة بين قوة طاغية وسكون ثابت . ولا عبرة للتهديد الكلامي بخلخلة السكون ، إذا لم تكن وراءه مصداقية وإذا كان القوي يعتقد أنه مجرد تنفيس كلامي يخفف الضغط عن جانب ، ولا يهدد مواقع الجانب الآخر .

وثمة خطأ شائع في أن أي تحرك سيأتي على الفور برد فعل قاطع وباتر . ومن أسباب هذا الخطأ أن الجانب القوي المستفيد منه ، يؤكده بتصريحاته ، ويروج له بالحملات النفسية التي يشنها ، والتي أصبحت في الحقيقة سلاحه الأكبر ـ هي لا الأساطيل والجيوش . لكن يكفي أن نشير إلى حادث صحراء لوط بإيران وهو حادث تعرف الأقطار العربية حقيقته ـ لندرك بأن اللجوء الى القوة الشاملة ليس أمراً هيناً ، بل هو في أحسن الاحتمالات السلاح الأخير ـ حتى في يد القوي . وإذن ـ وهذا ما تقطع به نظرية المباراة ـ ثمة مجال للتفاوض في أرضية عريضة تقع ما بين بداية التحرك وبين نقطة اللجوء الى القوة . وإذا طبقت المباراة بمهارة فإن احتمال اللجوء إلى القوة يصبح ضعيفاً . ولا شك أن العرب هم اليوم أقدر بكثير على الدخول في مباراة من هذا النوع من وقت سابق كان الطيش فيه يأخذ مكان التعقل ، والكلام فيه يأخذ مكان التحرك .

ولتبيان حقيقة هذه الأرضية الواسعة المتاحة لمباراة المناورة ، نذكر أن هنالك فئات مختلفة من التحركات : تحركات التعامل (الاقتصادي وغيره) ، وتحركات الديبلوماسية ، وتحركات الاعلام ، وتحركات السياسة ، وتحركات الأمن ، ولكل منها درجات متفاوتة . وبالامكان اختيار فئة الحركة أو فئاتها ، ودرجتها ، وفق تصور عاقل وحسابات مدروسة بعناية ، ومبنية على الواقع ومحتوية لمختلف العناصر بما فيها مصالح الطرف الآخر ، وخطوطه الزرقاء والحمراء .

غير أن ثمة خطراً في أن يكرر الطرف الآخر الخطوات التي خطاها في مباراته السابقة ، فيبيع « مصالح » على حساب « القضايا » ، ليحتوي القضايا ويرتد على المصالح . وبعبارة أخرى لا يمكن ذلك ، فإن المصالح والقضايا وجهان لنفس مسكوكة . وكل مسكوكة رسم عليها وجه واحد دون وجهها الآخر تعتبر مسكوكة مزيفة ، ولا تفيد في التداول ، وتضيع في النتيجة على صاحبها .

الأمن العربي

لقد كان كل من الميثاق والاستراتيجية على حق في الربط ما بين التكامل الاقتصادي العربي والأمن العربي . غير أن هذا الربط لن يصبح فعالاً إلا إذا رافقه تصور أمني . فالوثيقتان المذكورتان حوتا التصور الاقتصادي وحده ، ولكنهما تناولتا الأمن بصورة عابرة . وهذا شيء طبيعي . لأن اختصاصهما هو الاقتصاد ، ولأن الاجتهاد في موضوع الأمن شائك ومحاط بالحساسيات والمزالق . وإذ نعتقد بأن أول الأولويات ، وأشد الضرورات إلحاحاً ، وضع تصور أمني عربي مشترك ـ على غرار العمل الاقتصادي المشترك ، باعتباره الجناح الثاني والمكمل له فإننا نرى أن التمهيد لذلك يحتاج إلى دراسات متعمقة ، تجمع بين كامل عناصر الصورة التي سبق رسمها ، وتحدد الأهداف ، وتتناول مختلف الخيارات والاحتمالات . ولئن كانت ثغرات الأمن العربي واضحة ولا حاجة للخوض فيها فإن أبرزها وأفتكها التفتيت والعزل **ما بين عناصر الأمن ، والقوى التي يجب تعبئتها من أجله**

فهناك أمن قطري ، لكن هنالك بغير شك أمناً قومياً أثبتت الحروب المتعاقبة التي خاضتها الأقطار العربية معاً ، أنها ملتزمة به . غير أنه ليس ثمة تنسيق بين الأمن القومي والأمن القطري . ثم هناك أمن عسكري يميز عن الأمن الاقتصادي ويعمل بالعزلة الكاملة عنه . فالمصالح الاقتصادية ـ القطرية قبل غيرها ـ تخضع لقرار سياسي لا يأخذ في الحسبان كل العناصر والاعتبارات . والعلاقات السياسية تقام أو لا تقام أو تقطع ، دون اعتبار كاف لما لهذه العلاقات من علاقة بالأمن تجعلها عنصراً ضرورياً له . والتناقضات القطرية تطغى أحياناً على الأمن القومي ، بل وعلى الأمن القطري ذاته . وليس هنالك تفريق بين درجات الأمن واحتمالاته : كالتفريق الضروري بين احتمال اجتياح استيطاني واجتياح سياسي ، وبين خطر متطلع لإحداث تغيرات بعيدة المدى عمقاً وزمناً، وآخر متطلع إلى نهب أو تسلط . والخيارات تسد أو تفتح تبعاً لاعتبارات لا يكاد الأمن ذاته يشكل عنصراً منها .

وكما أن العناصر غير مترابطة ، والقوى متباعدة ، فان الأهداف غير متفق عليها . وما كان يعتبر من الأهداف المتفق عليها ، أصبح خاضعاً لحسابات مجددة . وكل ما نريد أن نقوله هنا هو أن هنالك أمناً عربياً واحداً مشتركاً ، ولا يقوم أي أمن ـ قطري ، أو إقليمي ، أو قطاعي ـ إلا به . وإذا لم يتوافر فليس ثمة أمن . وإذا انشأ توهم بأن قطراً أو إقليماً ، أو قطاعاً ، سيحقق أمناً

أفضل إذا اعزل أمنه عن باقي الأقطار والأقاليم والقطاعات ، فإنه على وهم . بل من المؤكد أنه يزيد الأخطار على نفسه ، تجاه العالم الخارجي ، ويزيد الضغوط والتوترات الضارة به ، في المجال العربي .

لقد نشأ عام ١٩٧٣ أمن عربي واحد ، شاركت فيه كل الأقطار العربية من المحيط إلى الخليج ـ بعساكرها وأموالها وسياساتها وتحركاتها الاستراتيجية . بنتيجته إنتصر العرب في حرب عام ١٩٧٣ . إنتصروا وهزمت إسرائيل . لا شك في ذلك أبداً رغم كل الظواهر المبتدعة آنذاك ومنذ ذاك لاخفاء هذه الحقيقة. ورفع الكبت عن أسعار النفط وعن تسلط الشركات الكبرى على انتاجه ، « وفوت العرب فرصتهم لتحويل هذا الاندفاع إلى نصر سياسي واقتصادي » . فقبلوا عزل المصالح » . عن « القضايا » كما بينا ، ودخل إلى المحيط العربي عنصر جديد هو عنصر الأمن القطري المعزول كلياً عن الأمن القومي . نشأ أمن مصري يفرق بين مصالح مصر وقضيتها من ناحية ، وبين المصالح القومية العربية من ناحية أخرى . هذا هو معنى الخيار المصري ، وما هو بخيار بين أسلوب وآخر في معالجة قضية معينة . ونجم عن ذلك ، لا أن تخلت مصر عن العمل السياسي والعسكري والاقتصادي المشترك فحسب ، فعزلت عنه نتيجة لذلك ، بل نتج عنه أيضاً أنها اختارت صلحاً وحلفاً خاصين بها ، تتمسك بهما كأولويتها الأولى .

ولقد ساد الاعتقاد ـ يوم قمة بغداد ـ بأن الدول العربية ستشق لنفسها طريق أمن جماعي بغير مصر ، وهي قادرة على ذلك بغير شك . لكن التوقف عند قرارات بغداد الاقتصادية والسياسية ، دون ربطها بالقضية الأمنية ، دفع دولاً عربية عدة لأن تفتش عن أمنها بطريقها . فنشأت بذلك آمان مختلفة ومتميزة ، ويمكن عما قريب أن تصبح متناقضة ، إذا لم نعد إلى موقع الأمن الواحد المشترك .

قد يقال بأن التناقضات القطرية والمصلحية كانت دائماً موجودة ومؤثرة في الأمن القومي تصوراً وتطبيقاً . وذلك قول صحيح . لكن كانت هنالك حدود يلتزم أي أمن قطري بعدم تجاوزها ، ويطلق القوى المقابلة كلما نشأت خشية من التجاوز . فلا عبد الكريم قاسم ، ولا جمال عبد الناصر ، على سبيل المثال لا الحصر ، تجاوزا النقطة التي تخرج أمن قطريهما عن « عدم الانحياز » مما كان يبقي البا ، مفتوحاً دائماً للعودة الى الأمن العربي المشترك . ولقد نجح العرب في إبقاء أمن مشترك لهم حتى عام ١٩٧٣ . ولكن عندما تصدعت فكرة الأمن المشترك في القاهرة ، دون التعويض عليها بعد قمة بغداد ، إنطلقت الأقطار الأخرى ـ بعد مصر ـ تفتش عن أمنها بطرقها الخاصة .

وإذا كنا نرى أن الشعرة ما زالت باقية لم تقطع ، نكاد نجزم أنه إذا مرّ هذا العام ـ عام ١٩٨١ ـ ولم يعد بناء صرح أمن قومي عربي ـ بغير مصر ـ فان المستقبل العربي كله سيسير في مسارب جديدة . من هنا نعتبر أن قمة عمان لم تتابع الخيط الذي مدته قمة بغداد . والفرق بين القمتين فرق بين أمل وتبديد . ولئن كانت حصيلة هذه القمة ـ غير الكلامية ـ إتفاقية لاستثمار رؤوس الأموال ، وتخصيصاً لا يعتبر شيئاً مذكوراً للأقطار العربية الأقل نمواً ، والتي تدفع أكثر منه ثمناً لنفطها ـ فإننا بعيدون جداً عن التجاوب مع المتطلبات الحقيقية . وليس عجيباً أن نرى اليوم في المشرق العربي ما لا يقل عن خمسة آمان أو ستة ، كل منها تبنى بمعزل عن غيرها . من الذي درس آثار نشوء هذه الآمان المتعددة ، أو حاول تصور نتائجها وعواقبها ؟ □

المشروع الاجتماعي لثورة يوليو

د . سعد الدين ابراهيم

استاذ في علم الاجتماع . الجامعة الامريكية . القاهرة

أولا : مقدمة

ثورة تموز / يوليو ، التي قادها الزعيم الراحل **جمال عبد الناصر** ، ربما كانت بحق أهم حدث وقع في مصر والوطن العربي في القرن العشرين . ولذلك لا يمكن بحال أن نوفي هذا الحدث العملاق حقه حين يعالجه كاتب واحد في مقالة واحدة محدودة الصفحات . ولا يقلل من صعوبة المهمة أن نقصرها على جانب واحد من الجوانب العديدة لثورة تموز / يوليو مثل جانبها الاجتماعي ـ كما سنحاول أن نفعل . فحتى هنا يتداخل الفكر مع الممارسة تداخلا هائلا يصعب معه الفصل بين السبب والنتيجة ، وتتراكم المنجزات بسرعة فائقة في عمر الشعوب يصعب معها تبيان الأهم فالمهم فالأقل أهمية . وبنفس التداخل والتراكم والسرعة ، كان رصيد « الأخطاء » . فثورة تموز / يوليو لم تكن فقط عملاقة في مسيرتها وانجازاتها داخل مصر وعلى امتداد الوطن العربي ، وإنما كانت نكساتها أيضا هائلة فادحة داخل نفس المحيطين (المصري والعربي) .

نكتفي بهذا التنبيه عن عجز الكاتب في أن يوفي المشروع الاجتماعي لثورة تموز / يوليو حقه في المعالجة الكاملة التي يستحقها . . ولكن ما الذي سنفعله هنا ـ اذن ؟

سنبدأ بتعريف المشروع الاجتماعي كجزء من المشروع الأشمل لثورة تموز / يوليو . وسنحاول أن نتعرف الى متى وكيف تبلور هذا المشروع ، والمراحل التي مر بها ـ فكرا ، وممارسة ، وحصادا ؟ والذي نقصده « بالمشروع الاجتماعي » في هذا المقال هو المنطلقات النظرية والممارسات الفعلية التي هدفت الى تغيير الهيكل الاجتماعي بمؤسساته وطبقاته وقيمه وعلاقاته وأنماطه السلوكية . وبما أن الهيكل الاجتماعي لأي مجتمع هو في تغير مستمر ، فإن الذي يميز التغيير الثوري في هذا الصدد هو أساسا « الكم » و « الكيف » « والمدى الزمني » للتغيير . فالمشروع الاجتماعي للثورة ينطوي على كم هائل من التحولات ، وبكيفية واضحة في تحيزها لصالح شرائح إجتماعية معينة ، في فترة زمنية قصيرة نسبيا في حياة الشعوب .

وينبغي عند الحديث عن ثورة تموز / يوليو أن ندرك أنها كأي ثورة تعتبر كائنا اجتماعيا حيا ،

يمر بأطوار ومراحل . ويمكن تمييز أربع مراحل في ثورة تموز / يوليو من حيث تبلور وزخم مشروعها الاجتماعي .

ـ المرحلة الأولى : هي مرحلة **تثبيت الأقدام** وقد استمرت من ١٩٥٢ الى ١٩٥٦ .

ـ المرحلة الثانية : هي **مرحلة الوعي** واستكشاف مسرح العمليات وتحديد خطوط المعارك ، وقد استمرت من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠ .

ـ المرحلة الثالثة: هي مرحلة ذروة **التحول الاجتماعي الاشتراكي** ، وقد استمرت من ١٩٦٠ الى ١٩٦٦ .

ـ المرحلة الرابعة : هي مرحلة **تراكم الضغوط والانتكاس** ، وقد بدأت بهزيمة ١٩٦٧ واستمرت في السنوات التالية .

ورغم أن المشروع الاجتماعي للثورة قد بدأ منذ الأيام الأولى لقيامها ، إلا أن معظم خطواته العملاقة كانت في المرحلتين الثانية والثالثة ، أي في السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٦ .

ثانيا : المشروع الاجتماعي كجزء من ثورة أشمل

منذ الأيام الأولى لثورة تموز / يوليو كان واضحا أن محتواها الاجتماعي متواكب مع محتواها السياسي . فالمبادىء الستة التي كانت بمثابة أول مؤشر لطبيعة واتجاه حركة الضباط الأحرار تناولت في أربعة منها المسألة الاجتماعية . لقد كانت هذه المبادىء هي :

- **القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين** .
- **القضاء على الاقطاع** .
- **القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم** .
- **إقامة العدالة الاجتماعية** .
- **إقامة جيش وطني قوي** .
- **إقامة حياة ديموقراطية سليمة** .

إن التداخل بين هذه الأهداف الستة يجعل منها **جنينا عضويا متكاملا** لمشروع الثورة الأكبر ، الذي شهدت السنوات التالية نموه إلى عملاق تقف أقدامه على أرض مصر ، ويمتد بذراعيه إلى أرض الوطن العربي مشرقا ومغربا ، ويملأ بصوته كل الدنيا من حوله . فالقضاء على الاستعمار وأعوانه في الداخل كان من ناحية خطوة ضرورية للقضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم . وكان ذلك بالتالي ضرورة لاقامة العدالة الاجتماعية . ومن ناحية ثانية ، كان هدف القضاء على الاستعمار وأعوانه في داخل مصر بداية لحرب كاملة للقضاء على الاستعمار في كل الوطن العربي . فلقد اتضح أن المعركة ضد الاستعمار في مصر هي جزء لا يتجزأ من معركة أكبر ضد الاستعمار في كل مكان . لذلك كانت ثورة تموز / يوليو وهي تصارع الاستعمار داخل مصر نفسها تقدم العون للثورة الجزائرية ضد الوجه الفرنسي للظاهرة الامبريالية نفسها . لقد كانت التجربة المبكرة لمقاومة الاستعمار

في مصر ثم في الوطن العربي هي النواة التي أصبحت تجسيما كاملا لأحد جوانب المشروع الأكبر للثورة وهو معاداة الاستعمار في كل مكان ومقاومة الأحلاف والحياد الأيجابي وعدم الانحياز .

ومن ناحية ثالثة ، أبرزت هذه المبادىء الستة ، **أن هناك خيطا واحدا يربط بين الاستغلال في النظام الدولي كما يمثله الاستعمار ، والاستغلال الداخلي كما يمثله الاقطاع ورأس المال المتسلط على الحكم** . وهكذا ببساطة شديدة ، وبدون سفسطة نظرية مفرطة ، أدركت الثورة في أسابيعها الأولى أن سلسلة الاستغلال متصلة اتصالا عضويا .. تبدأ حلقاتها في لندن أو باريس ، وتنتهي في شكل إقطاع محلي في بطن الريف العربي أو رأسمالية محلية تابعة لهذا الاستعمار في المدن العربية. **ومن هنا كانت معركة إقامة العدالة الاجتماعية هي نفسها معركة القضاء على الاستعمار وأعوانه ، وهي نفسها معركة القضاء على الاقطاع والرأسمالية المستغلة المتسلطة على الحكم** .

باختصار ـ إذن ـ لا يمكن النظر إلى ـ أو فهم ـ المشروع الاجتماعي لثورة تموز / يوليو إلا في سياق المشروع الأكبر لهذه الثورة بأبعادها الداخلية والعربية والعالمية . واذا كان لا بد من مفهوم واحد يربط بين كل هذه الأبعاد ويعبر عن روح الثورة فهو مفهوم **القضاء على الاستغلال** في النظام المحلي المصري ، وفي النظام القومي العربي ، وفي النظام العالمي الدولي . لذلك نجد معارك ثورة تموز / يوليو تتعدد وتتداخل بين هذه المستويات الثلاثة . فكما اتضح للثورة أن تحرير مصر سياسيا من الاستعمار هو الوجه الآخر لتحرير مجتمعها من الاستغلال ، إتضح لها أن هذا التحرير بوجهيه لا يكتمل إلا بوحدتها مع أمتها العربية ، وأن الوحدة العربية بدورها لن تنجز إلا باقتلاع الاحتلال الأجنبي من أراضيها وبتحرير الثروات العربية من أيدي محتكريها الأجانب وشركائهم المحليين على السواء ، وأن هذا كله يتطلب وقوفنا في جبهة واحدة مع كل الشعوب المستغلة في العالم الثالث ضد قوى الامبريالية العالمية .

واذا كانت معالجتنا هنا تقتصر في الأساس على المشروع الاجتماعي لثورة تموز / يوليو ، داخل حدود الدولة المصرية ، فلا ينبغي أن يغيب عن ذهن القارىء تلك البانوراما العريضة التي تمتد من المحيط الى الخليج ، ولا خلفيتها الأكبر التي تمتد في نصف الكرة الجنوبي من أندونيسيا الى إمريكا اللاتينية .

ثالثا : الفكر الاجتماعي لثورة تموز / يوليو

كثيرا ما يثور الجدل حول فكر ثورة تموز / يوليو . هناك اتجاه غالب يذهب إلى أن الثورة لم يكن لديها نظرية متكاملة تعبر عن رؤيتها للمجتمع وعن برنامجها الشامل في تغييره . وقد دعم هذا الاتجاه في تقويم ثورة تموز / يوليو ما دأب قادة الثورة أنفسهم وعلى رأسهم جمال عبد الناصر على التصريح به حول منهج «**المحاولة والخطأ**» . بل وقد اعترف **الميثاق** بهذه الحقيقة بعد حوالى عشر سنوات من قيام الثورة حين ذكر « أن قوة الارادة الثورية لدى الشعب المصري تظهر في أبعادها الحقيقية اذا ما ذكرنا أن هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير **تنظيم سياسي** يواجه مشاكل المعركة . كذلك فان هذا الزحف الثوري بدأ من غير **نظرة كاملة للتغيير الثوري**.»[١] .

على أنه ينبغي التفريق بين وجود « نظرية كاملة » للثورة وبين وجود « فكر » لهذه الثورة .

---

(١) **الميثاق** ، الذي صدر في ٢١ أيار / مايو ١٩٦٢. أنظر : **الميثاق** (القاهرة : مطبعة جريدة التعاون ، ١٩٦٧) ، ص ٥ .

الاعتراف ـ كما يقول القانونيون ـ هو سيد الأدلة . وقد اعترف رجال الثورة في أهم وثائقها بأنهم حين بدأوا لم تكن لديهم نظرية كاملة للتغيير . ولكن ذلك ما كان ولم يكن يعني عدم وجود فكر إجتماعي سياسي كثيف لدى قادة الثورة . لقد كان عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة ومعظم الضباط الأحرار منفتحين على التيارات الفكرية والحزبية التي كانت مصر والمنطقة العربية تموج بها في الأربعينات وأوائل الخمسينات . وقد صرح الرئيس عبد الناصر في الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية (٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١) بأنه كان على اتصال بكل التنظيمات الحزبية في مصر قبل الثورة ، « اتصلت بحزب الوفد ، وبحزب مصر الفتاة ، وبالاخوان المسلمين ، والشيوعيين ... ولكني لم أقتنع اقتناعا كاملا بأي منها »[٢] .

كما أن عبد الناصر ـ أثناء قيامه بالتدريس في كلية أركان الحرب في المدة من ١٩٤٩ الى ١٩٥١ ـ كان دائم الاستخدام لمكتبتها . ويقال أنه انكب على قراءة أدبيات الحركة **الاشتراكية الفابية** ، التي أعتمدها حزب **العمال البريطاني** كأساس فلسفي لبرامجه الاجتماعية والسياسية وتوضح سجلات الاستعارة من المكتبة أن عبد الناصر قد قرأ كل كتابات العالم الاجتماعي الانجليزي هارولد لاسكي المتوفرة في ذلك الوقت[٣] . كما أنه كان قارئا منتظما لكتابات طه حسين وتوفيق الحكيم وخالد محمد خالد وحسن البنا . وقد اهتمت الثورة في أعوامها الثلاثة الأولى بإصدار سلسلة كتب **أخترنا لك** التي حوت ترجمات للأدبيات العالمية في الفكر الاجتماعي السياسي . وحرص عبد الناصر على كتابة مقدمة لكل من هذه الكتب المترجمة . والمتفحص لهذه المقدمات يخلص بلا عناء إلى أن عبد الناصر لم يكن قارئاً فقط ، وإنما كان كذلك محللا وناقدا لمعظم هذه الأدبيات .

ومن المعروف أن أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وهو **خالد محيي الدين** ، كان ماركسيا منتميا للحزب الشيوعي قبل الثورة . وكان **أنور السادات** على علاقة بجماعة **الاخوان المسلمين** ومن قبلها حزب مصر الفتاة . كذلك كان **كمال الدين حسين** متعاطفا مع الاخوان المسلمين . وقد أستقال هو وغيره من الضباط من الجيش وانضموا الى كتائب الاخوان المسلمين التي تطوعت للقتال في فلسطين قبل دخول الجيوش العربية الحرب رسميا في ٥ أيار / مايو ١٩٤٨ [٤] .

ما نريد أن نخلص اليه هو أن قادة الثورة لم يكن ينقصهم الفكر ـ فقد كانوا مشبعين بالكثير منه ، وعلى مختلف الألوان والمشارب . ولما كان ذلك الفكر متنوعا ، وأحيانا متناقضا ، فانه كان من العسير صوغ **نظرية متكاملة** من هذا الشتات المفهومي . لذلك حرص قادة الثورة في السنوات الأولى على تقنين

---

(٢) كما وردفي : السيد يسن ، « التوازن الطبقي في فكر النخبة السياسية بين الادراك و الممارسة، » **الفكر العربي** ، السنة١ ، العدد ٤/٥ (ايلول / سبتمبر ـ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) ، ص ١٤٦

(٣) نقلا عن : علي الدين هلال دسوقي، اثناء ندوة عمل بمشروع دراسة توزيع الدخل في مصر ،الاسكندرية ، آب /اغسطس ١٩٧٩ .

(٤) لمزيد من التوثيق والتفصيل حول الانتماءات السياسية والفكرية للضباط الأحرار قبل الثورة ، أنظر : P. J. Vatikiotis , *Nasser and His Generation* (London:Croom Helm, 1979) , وأحمد حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليو** ، ٤ ج (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ، وخاصة ج ٤ : **شهود ثورة يوليو** .

مسيرتهم السياسية والاجتماعية بناء على الحد الأدنى المشترك بينهم ، وهو الحد الذي كان عليه إجماع شعبي كمطالب وطنية .[٥]

ولكن مع التفاعل المكثف بين قادة الثورة في سنوات الحكم الأولى ، وفي ضوء الممارسة العملية ، بدأ هذا الشتات الفكري المتنوع ينصهر تدريجيا فيما يشبه نظرية متكاملة . ويمثل **ميثاق العمل القومي** الذي صدر في ٢١ أيار / مايو ١٩٦٢ نتاج عملية الانصهار والنمو الفكري هذه . والميثاق بهذا المعنى يعتبر أكثر وثائق الثورة تمثيلا لفكرها الاجتماعي والسياسي . لقد كان الميثاق خلاصة لتجارب الثورة في عقدها الأول ، وظل دليلها ومرشدها طوال عقدها الثاني . وقد كان الاجماع الشعبي على الميثاق وراء الاحتكام إليه بين معظم الكتاب والمنظرين والمتحاورين في المسائل الخلافية الكبرى . لذلك يصبح الميثاق هو المصدر الأساسي في استشفاف الفكر الاجتماعي للثورة .

هذا لا يعني عدم وجود مصادر أخرى مهمة لفكر ثورة تموز / يوليو . لقد سبق الميثاق بثماني سنوات كتاب عبد الناصر **فلسفة الثورة** . كما أعقبه بست سنوات **بيان ٣٠ اذار / مارس ١٩٦٨** . فالمصدر السابق يحتوي على البذور الجنينية لفكر الثورة . والمصدر اللاحق يحتوي على تعديلات وإضافات لهذا الفكر خاصة بعد النكبة الكبرى التي هزت مصر والوطن العربي بهزيمة ١٩٦٧ . والى جانب هذه المصادر الثلاث الرئيسة يمكن الاستدلال على الفكر الاجتماعي للثورة من خطابات الرئيس عبد الناصر العديدة خصوصا في المناسبات القومية الكبرى، ومن الاعلانات الدستورية ، ومن ديباجات القوانين الاجتماعية والاقتصادية التي حددت معالم الممارسة والتطبيق . ومن كل تلك المصادر يمكن الاستدلال على الخطوط الرئيسة لفكر ثورة تموز / يوليو . والمتأمل لهذه الخطوط يلحظ دون عناء أن هناك منطقا داخليا يربط بين مقولاتها ، حتى أنها تكاد تصل في النهاية الى ما يشبه النظرية المتكاملة . فما هي أهم هذه المقولات ؟

(١) المقولة الأولى : جذور التخلف الاجتماعي

ينتهي التحليل في معظم وثائق الثورة وأحاديث عبد الناصر إلى أن جذور التخلف في مصر والأمة العربية يعود إلى فترة الحكم المملوكي ـ العثماني الذي أمتد من القرن الثالث عشر إلى القرن التاسع عشر .[٦] خلال تلك القرون الستة عزل الوطن العربي عن المجرى الرئيسي للحضارة العالمية ، وتدهورت العلوم والفنون والآداب ، واشتدت قبضة الحكام واستغلالهم وسوء إدارتهم . وخلال هذه القرون الستة كانت أوروبا تحقق أعظم قفزاتها إلى الأمام ، وتنجز ثوراتها العلمية والجغرافية والسياسية والصناعية والتكنولوجية . حتى إذا ما أرسى نابليون سفن أسطوله في الأسكندرية على مشارف

---

(٥) يناقش جمال عبد الناصر هذه النقطة في : جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** . سلسلة اخترنا لك ، رقم ٣ (القاهرة : دار المعارف ،[١٩٥٤])، ص ٣٠ ـ ٤٣ .

(٦) يقول جمال عبد الناصر « يجب التوقف طويلا عند الظروف التي مرت علينا في العصور الوسطى . فإن تلك الظروف هي التي وصلت بنا إلى ما نحن عليه الآن . وإذا كانت الحروب الصليبية بداية فجر النهضة في أوروبا ، فقد كانت بداية عهود الظلام على وطننا فلقد تحمل شعبنا وحده معظم أعباء الحروب الصليبية . وخرج بعدها فقيرا ، معدما ، منهوك القوى . وفي الوقت نفسه الذي هدته المعركة فيه ، شاءت له الظروف أن يعاني الذل تحت سنابك خيل الطغاة من المغول والشركس » .أنظر : عبد الناصر . **فلسفة الثورة** ص ٥٩ ـ ٦١ .

القرن التاسع عشر كانت المواجهة الدرامية المأسوية بين عالمين تفصل بينهما ستة قرون من التطور .[٧] أحدهما ـ وهو الغرب ـ يتدفق بالحركة والقوة ، ويؤمن بالعلم الحديث ويستخدمه كأساس لتكنولوجيا متطورة في الحرب والانتاج والصناعة والادارة والتنظيم . والآخر ـ وهو الشرق العربي ـ مستنقع آسن ، بطيء الحركة والتحرك ، تسيطر عليه الجهالة والمرض ، ويتبارى حكامه في استغلاله أسوأ استغلال ، ولا تتجاوز فيه حدود المعرفة ما تركه الأقدمون من كتب صفراء .

منذ تلك المواجهة والشعب العربي يحاول أن ينهض ، وفي المقدمة شعب مصر العربي . ولكن رغم محاولاته وثوراته العديدة ، كان يمنى بالنكسات . وكان القاسم المشترك وراء كل نكسة طرفان ، أحدهما خارجي هو الاستعمار بأشكاله المتعددة وثانيهما طبقة داخلية متسلطة ، إما فشلت في التصدي له أو وجدت في التهاون معه خدمة لمصالحها كشريكة في استغلال أبناء شعوبها .

يقول الميثاق مثلا :

« لقد كانت اليقظة الشعبية هي القوة الدافعة وراء عهد محمد على ... وإذا كان هناك شبه إجماع على أن محمد علي هو مؤسس الدولة الحديثة في مصر ... فإن المأساة في هذا العهد هي أن محمد علي لم يؤمن بالحركة الشعبية التي عهدت اليه حكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه ... ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب ... إن اليابان الحديثة بدأت نهضتها في الوقت نفسه الذي بدأت فيه اليقظة المصرية . وبينما استطاع التقدم الياباني أن يمضي ثابت الخطى ... فإن المغامرات الفردية عرقلت اليقظة المصرية وأصابتها بنكسة الحقت بها أفدح الأضرار ... إن هذه النكسة فتحت الباب للتدخل الأجنبي على مصراعيه ... وبدأت الاحتكارات المالية الدولية دورها الخطير ... ولقد عاشت مصر تجربة مريعة استنزفت فيها كل إمكانيات الثروة الوطنية لصالح القوى الأجنبية .. »[٨] .

وبعد أربعين عاما على تلك النكسة (هزيمة محمد علي وفتح أبواب مصر للاجانب) يذهب الميثاق إلى ان روح الشعب المصري التي تستسلم .. وكانت هناك مواجهة ثورية بين القوى الشعبية وبين الأسرة العلوية الحاكمة . وانتصر الشعب أو كاد حينما سلم الخديوي بكل المطالب الشعبية . ولكن لم يدم النصر طويلا بعد ما دبر الخديوي بالاتفاق مع الانجليز ثورة مضادة تم بها إحتلال مصر إحتلالا سافرا [٩] .

وبعد أربعين عاما أخرى تقوم ثورة شعبية عارمة في ١٩١٩ ، تركب موجتها طبقة برجوازية وطنية جديدة ، تفرغ الكفاح الشعبي من مضمونه الاجتماعي وتكتفي من الاستقلال بقشوره المظهرية

---

(٧) يقول عبد الناصر عن هذه المواجهة التاريخية بين حضارتين : « جاءت الحملة الفرنسية وتحطم الستار الحديدي الذي فرضه المغول علينا ، وتدفقت علينا أفكار جديدة ، وتفتحت لنا آفاق لم يكن لنا بها عهد ... بدأت اليقظة الحديثة ... وبدأت اليقظة بأزمة جديدة . لقد كنا ـ في رأيي ـ أشبه بمريض قضى زمنا في غرفة مغلقة، واشتدت الحرارة داخل الغرفة المغلقة ، حتى كادت أنفاس المريض تختنق ... وفجأة هبت عاصفة حطمت النوافذ والأبواب ، وتدافعت تيارات الهواء البارد تلسع جسد المريض الذي ما زال يتصبب عرقا . لقد كان في حاجة إلى نسمة هواء ، فأنطلق عليه إعصار عات ، وأنشبت الحمى أظفارها في الجسد المنهوك ... هذا ما حدث لمجتمعنا تماما ، وكانت تجربة محفوفة بالمخاطر . كان المجتمع الأوروبي قد سار في تطوره بنظام ، واجتاز الجسر بين عصر النهضة عقب القرون الوسطى إلى القرن التاسع عشر خطوة خطوة ، وتلاحقت مراحل التطور واحدة اثر أخرى . أما نحن فقد كان كل شيء مفاجأة لنا » ، انظر : عبد الناصر ، المصدر نفسه ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .

(٨) **الميثاق** ، ص ١٩ ـ ٢٠ .

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

باختصار كانت هناك نكسة ثالثة لكفاح الشعب المصري في أقل من مائة عام . ولأن ثورة ١٩١٩ كانت أقرب وأجل الأحداث إلى قلوب المصريين المعاصرين فإن تساؤلات عديدة قد ثارت حول أسباب انتكاسها . وفي هذا يقدم الميثاق ثلاثة أسباب [١٠].

(أ) إن القيادات الثورية أغفلت إغفالا يكاد أن يكون تاما مطالب **التغيير الاجتماعي** . على أن تبرير ذلك واضح في طبيعة المرحلة التاريخية التي جعلت من طبقة ملاك الأراضي أساسا للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة ... ومع أن اندفاع الشعب الى الثورة كان واضحا في مفهومه الاجتماعي إلا أن قيادات الثورة لم تتنبه إلى ذلك بوعي ... **إن المحرومين كانوا هم وقود الثورة وضحاياها . لكن القيادات التي تصدت في مقدمة الموجة الثورية سنة ١٩١٩ بإغفالها للجوانب الاجتماعية من محركات الانفجار الثوري لم تستطع أن تتبين بوضوح أن الثورة لا تحقق غاياتها بالنسبة للشعب إلا إذا مدت إندفاعها إلى ما بعد المواجهة السياسية الظاهرة من طلب الاستقلال ووصلت إلى أعماق المشكلة الاقتصادية الاجتماعية .**

(ب) إن القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع أن تمد بصرها عبر سيناء وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية . ولم تستطع أن تستشف من خلال التاريخ أنه ليس هناك صدام على الاطلاق بين الوطنية المصرية وبين القومية العربية . لقد فشلت هذه القيادات أن تتعلم من التاريخ . وفشلت أيضا في أن تتعلم من عدوها الذي تحاربه والذي كان يعامل الأمة العربية كلها على اختلاف شعوبها طبقا لمخطط واحد . ومن هنا فإن قيادات الثورة لم تتنبه الى خطورة **وعد بلفور** الذي أنشأ اسرائيل لتكون فاصلا يمزق إمتداد الأرض العربية وقاعدة لتهديدها . وبهذا الفشل فإن النضال العربي في ساعة أخطر ساعات الأزمة حرم من الطاقة الثورية المصرية . وتمكنت القوى الاستعمارية من أن تتعامل مع أمة عربية ممزقة الأوصال مفتتة الجهد .

(ج) إن القيادات الثورية لم تستطع أن تلائم بين أساليب نضالها وبين الأساليب التي واجه الاستعمار بها ثورات الشعوب في ذلك الوقت حيث أن الاستعمار اكتشف أن القوة العسكرية تزيد ثورات الشعوب اشتعالا ومن ثم انتقل من السيف إلى الخديعة . وقدم تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية أن خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي . وكان منطق الأوضاع الطبقية يزين هذا الخلط .

والخلاصة في المقولة الأولى هو أن جذور التخلف في المجتمع العربي تعود إلى عزلته لمدة ستة قرون واستغلاله وسوء حكمه على يد المماليك والعثمانيين . وأن استمرار تخلفه لا يرجع الى قصور في الشحنات الثورية ، فقد حدثت إنتفاضات شعبية عديدة . ولكن هذه كانت تنتكس في منتصف الطريق أو قرب نهايته . وكان هذا الانتكاس يحدث لواحد أو أكثر من الأسباب التالية :

- عدم المزاوجة بين الثورة الاجتماعية والثورة السياسية .

- عدم الربط بين قضية التغيير الاجتماعي السياسي على المستوى القطري ونفس القضية على المستوى القومي العربي .

- عدم التوفيق في اختيار اسلوب المواجهة الامثل مع اعداء الشعب (خارجياً وداخلياً) لكل مرحلة تاريخية .

---

(١٠) المصدر نفسه . ص ٢١ - ٢٣ .

واذا رجعنا إلى كتاب **فلسفة الثورة** الذي صدر عام ١٩٥٤ لوجدنا فيه البذور الجنينية لهذا التحليل عن جذور تخلفنا الاجتماعي . فهناك ـ ولم يكن قد مضى عام واحد على قيام الثورة ـ يتنبأ جمال عبد الناصر بالتحدي الذي ينتظر الثورة وهو إنجاز ثورة اجتماعية وثورة سياسية في آن واحد ـ مع إختلاف وتناقض مطالب كل منهما(١١) . وهو يتحدث عن استحالة أن تعيش مصر بمعزل عمن حولها من أبناء أمتها العربية ، وكيف كانت مثل هذه العزلة في فترات ماضية وبالا على كل من مصر والوطن العربي(١٢) .

كذلك إذا رجعنا **لبيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، وهو** وثيقة لاحقة للميثاق ، نجد تأكيدا للتحليل نفسه مع إضافات مهمة إما لم ترد في الميثاق ، او وردت فيه ولكنها لم تجد سبيلها الى التنفيذ والتطبيق في السنوات الست السابقة . فالعدوان الاسرائيلي كان حلقة في سلسلة الهجمات الامبريالية على كل تجربة واعدة للتنمية والتحديث والتحرر في الوطن العربي . ولكن حجم الهزيمة العربية وفداحتها كان مؤشراً لجوانب ضعف بنائية في التجربة التنموية نفسها . وأشار البيان لأهم جوانب الضعف هذه وعلى رأسها غياب المشاركة الجماهيرية الحقيقية ، وغياب التنظيم الشعبي الفعال ، وظهور مراكز القوة « المملوكية » الطابع في غياب الديموقراطية السياسية(١٣) .

المهم في المقولة الأولى عن جذور التخلف العربي ـ كما جسمته الحالة المصرية ، وكما رأته ثورة تموز / يوليو ـ هو أن التخلف في النهاية هو حصاد الاستغلال الخارجي ممثلا في الاستعمار والامبريالية ، والاستغلال الداخلي ممثلا في الفئات المسيطرة والمتسلطة والتي دخلت مع القوى الخارجية في مشروع الاستغلال هذا كعميل أو وسيط أو شريك أصغر .فالتخلف العربي ـ إذن ـ هو

---

(١١) بعد استعراض الجذور الاجتماعية للتخلف يتساءل عبد الناصر في **فلسفة الثورة** : « اذن ما هو الطريق ؟ إن الطريق هو الحرية السياسية والاقتصادية » . ويقول عبد الناصر في نفس الكتاب :

« لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان : **ثورة سياسية** يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فرض عليه ، أو من جيش معتد اقام في أرضه دون رضاه ... **وثورة إجتماعية** ، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد . لقد سبقتنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين ، ولكنها لم تعشهما معا ، وإنما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين . أما نحن فان التجربة الهائلة التي امتحن بها شعبنا هي أن تعيش الثورتان معا في وقت واحد ... إن لكل من الثورتين ظروفا مختلفة تتنافر تنافرا عجيبا ، وتتصادم تصادما مروعا . إن الثورة السياسية تتطلب لنجاحها وحدة جميع عناصر الأمة وترابطها وتساندها ونكرانها لذاتها في سبيل الوطن كله . والثورة الاجتماعية ، من أول مظاهرها تزلزل القيم وتخلخل العقائد ، وتصارع المواطنين مع انفسهم أفرادا وطبقات ، وتحكم الفساد والشك والكراهية والأنانية .... وبين شقي الرحى هذين قدر لنا أن نعيش في ثورتين ... » ، انظر : عبد الناصر ، **فلسفة الثورة** ، ص ٦٩ و ٣٩ ـ ٤٠ على التوالي .

(١٢) عبد الناصر ، المصدر نفسه ، ص ٨٥ ـ ٩٦ .

(١٣) أدرك **بيان مارس ١٩٦٨** أن أحد أسباب الهزيمة كان غياب الديموقراطية والمشاركة الشعبية وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور مراكز قوى جديدة تصادر على حرية الجماهير . ومع هنا نص البيان على « انه من الضروري والحيوي حشد كل القوى الشعبية ، وبوسيلة **الديموقراطية** وعلى أساسها ، وراء أهداف نضالنا القريبة والبعيدة ، أي وراء واجب المعركة ، وراء أمل بناء المجتمع الاشتراكي الذي حققنا منه كثيرا ، وينبغي أن نحقق أكثر » ويعترف البيان ببعض وجوه التقصير في الممارسة حين يقول « الاتحاد الاشتراكي وفقا للميثاق هو واجهة عريضة تضم تحالف قوى الشعب العاملة كلها ، ثم تنظيم سياسي يقوم وسطها من الطلائع القادرة على التفاعل السياسي نحو هدف تذويب الفوارق بين الطبقات ولم تكن المشاكل التي عاناها الاتحاد الاشتراكي ترجع الى قصور أو عيوب في صيغته العامة ، **وإنما كانت أسباب القصور والعيوب ترجع الى التطبيق** .واول هذه الأسباب هو أن عملية اقامة الاتحاد الاشتراكي لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة .

نتاج لنظام الاستغلال المتعدد الحلقات والذي تبدأ سلسلته في أحد العواصم الامبريالية الخارجية وتنتهي في أية قرية أو مدينة عربية ـ أو العكس . فالتخلف يكاد يكون مرادفا أو يكاد يكون هو الوجه الآخر للاستغلال .

ومن هنا تاتي المسالة الاجتماعية في المشروع الفكري لتورة تموز / يوليو كنقطة تقاطع هندسي تاريخي سوسيولوجي بين معركة التحرر من التبعية والاستعمار ، ومعركة الوحدة العربية ، ومعركة التنمية الشاملة بما فيها إعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية . وإذا كانت جذور التخلف الاجتماعي تنبع من تلك الجدلية الاستغلالية فإن مظاهر التخلف كان لها ألف وجه ووجه . بعض وجوهها البارزة هي تدني مستوى الحياة العربية ماديا بشكل عام ، وسوء توزيع الثروة ، وتخلف هياكل الانتاج ، وعدم التنوع في القاعدة الاقتصادية العربية ، وتفشي الأمية والجهل والمرض ، والتبعية الحضارية والثقافية والضعف العسكري .

(٢) المقولة الثانية : حتمية الحل الاشتراكي للمسألة الاجتماعية

من تشخيص مشكلات المجتمع كما قامت به الثورة ، والذي عرضناه في المقولة الأولى ، إنبثقت الاشتراكية مفهوميا كطريق أمثل للتنمية في فكر الثورة منذ النصف الثاني من الخمسينات . ومع عام ١٩٦٠ تحول الأمر من خيار الى حتمية . ومع أن الثورة منذ شهورها الأولى اتخذت إجراءات تعتبر « إشتراكية » في مضمونها ـ كما سنرى في فقرة لاحقة ـ إلا أنها دأبت على تجريب بدائل أخرى موازية . ولكن تعثر هذه البدائل أو قلة عائدها جعل الثورة تراجع وتقوم . ومع كل مراجعة تقويمية كانت تجد نفسها مدفوعة بقوة أكبر نحو الطريق الاشتراكي ، إلى أن تبلور فكرها يقينا بحتمية الحل الاشتراكي .

يقول الميثاق : « إن الحرية الاجتماعية طريقها الاشتراكية .. إن الحرية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق الا بفرص متكافئة أمام كل مواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية . إن ذلك لا يقتصر على مجرد إعادة توزيع الثروة بين المواطنين وأنما هو يتطلب أولا وقبل كل شيء توسيع قاعدة هذه الثروة الوطنية بحيث تستطيع الوفاء بالحقوق المشروعة لجماهير الشعب العاملة ... إن ذلك معناه أن الاشتراكية بدعامتيها من **الكفاية والعدل هي** طريق الحرية الاجتماعية . إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا ثوريا إلى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري ، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين » (١٤) .

ويقارن الميثاق بين نمطي التنمية في العالمين الأول والثاني ، وما أحاط بهما وتلازم معهما من ظروف تاريخية وتكلفة إنسانية . فنمط التنمية الرأسمالي في الغرب تلازم تلازما كاملا مع الاستعمار . وكان نهب المستعمرات دعامة رئيسية في التراكم الرأسمالي الذي حقق مرحلة الانطلاق الاقتصادي في البلدان الغربية . وهذا النمط التنموي ـ من وجهة نظر ثورة تموز / يوليو ـ غير مقبول خلقيا ، فضلا عن إستحالة تكراره ، فعصر القرصنة الاستعمارية « التي جرى فيها نهب ثروات الشعوب لصالح غيرها بلا وازع من القانون والأخلاق قد مضى عهدها . وينبغي القضاء على ما تبقى من ذكريات لها ما زالت فيها بقية من الحياة خصوصا في أفريقيا » (١٥) .

---

(١٤) **الميثاق** ، ص ٤٨ .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

أما نمط التنمية في الاتحاد السوفييتي والبلدان الدائرة في فلكه ، فإن الثورة رأت فيه نموذجا فعالا وناجحا ، ولكن الثمن الذي دفعته شعوب هذه المجتمعات إنسانيا كان ثمنا باهظا . يقول الميثاق في ذلك«إن هناك تجارب أخرى للتقدم حققت أهدافها على حساب زيادةشقاءالشعب العامل واستغلاله.. تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت إلى حد التضحية الكاملة بأجيال حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .. إن طبيعة العصر لم تعد تسمح بشيء من ذلك . إن التقدم عن طريق النهب أو التقدم عن طريق السخرة لم يعد أمرا محتملا في ظل القيم الانسانية الجديدة » (١٦).

والطريق الثالث الذي تختطه الثورة هو « **الاشتراكية العربية** » أو « **التطبيق العربي للاشتراكية** » ، بعدما رفضت الفكرين الرأس مالي والماركسي .

ودعائم هذه الاشتراكية (التي تتواءم مع خصوصية مجتمعنا وهمومنا وطبيعة المرحلة التاريخية) هي :(١٧)

- تجميع المدخرات الوطنية .
- وضع كل خبرات العلم الحديث في خدمة استثمارات هذه المدخرات .
- وضع عملية تخطيط شامل لعملية الانتاج .
- عدالة التوزيع .

والدعامة الاخيرة هذه هي جوهر المسألة الاجتماعية . وهي في فكر ثورة تموز / يوليو تأخذ شكلا محددا لاغموض فيه لأنها الهدف النهائي وراء كل عمليات التحول الاقتصادي الذي هدفت اليه الثورة . ويكرر الميثاق هذا المعنى في أكثر من موضع :

«إن الأمر يقتضي وضع برامج شاملة للعمل الاجتماعي تعور بخيرات العمل الاقتصادي ونتائجه على الجموع الشعبية العاملة وتصنع لها مجتمع الرفاهية الذي تتطلع اليه وتكافح لكي يقترب يومه .. إن إعادة توزيع فائض العمل الوطني على أساس من العدل لا يمكن أن يتم بالتطوع القائم على حسن النية مهما صدقت . إن ذلك يضع نتيجة محققة أمام إرادة الثورة الوطنية لا يمكن بغير الوصول إليها أن تحقق أهدافها وهذه النتيجة هي ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها طبقا لخطة محددة ... إن هذا الحل الاشتراكي هو المخرج الوحيد إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي وهو طريق الديمقراطية بكل أشكالها السياسية والاجتماعية »(١٨) .

إن إشتراكية ثورة تموز / يوليو هي في النهاية محاولة للقضاء على الاستغلال الخارجي والداخلي ، وتعظيم قاعدة الثروة الوطنية ، وإعادة توزيعها بصورة عادلة . كل هذا من خلال سيطرة شعبية على قوى الانتاج ومن خلال تخطيط قومي شامل . وبهذه المعادلة هدفت الثورة إلى حسم المسألة الاجتماعية لصالح الطبقات الدنيا في المجتمع والتي كانت وما زالت تمثل الأغلبية الساحقة . لقد أدركت ثورة يوليو أن هناك تناقضا طبقيا حادا في المجتمع ، وأنه لا وسيلة لتجاهله . وبالتالي توقعت أن يكون هناك**صراع اجتماعي طبقي** . ولكنها حرصت على تقنين ذلك الصراع، وإدارته سلميا ، بتذويب

---

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .
(١٧) المصدر نفسه ، ٥٠ .
(١٨) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

الفروق الطبقية الحادة من خلال تدخل الدولة والاجراءات الاشتراكية الحاسمة . والفقرات التالية هي وصف تحليلي لأهداف المشروع الاجتماعي للثورة ووسائله في الوقت نفسه .

رابعا : المشروع الاجتماعي لثورة تموز / يوليو : الممارسة

يمكن القطع بأن المشروع الاجتماعي للثورة قد بدأت بذوره الجنينية في الأسابيع الأولى للثورة . فخـــلال الشهرين الأولين أصدرت الثورة إجرائين مهمين . **الأول هو قانون الاصلاح الزراعي** ، والثاني هو **إلغاء الألقاب المدنية** . الاجراء الأول هو الذي حاز الاهتمام الأكبر للمراقبين والمحللين وقتها ، وفيما بعد . وقد كان وما يزال الاهتمام بقانون الاصلاح الزراعي إهتماما واجبا لأنه لمس عصب المسألة الاجتماعية في مصر ، كما سنرى . أما الاجراء الثاني ـ وهو إلغاء الألقاب المدنية ـ فلم يحظ بكثير من الاهتمام رغم أهميته الرمزية حضاريا وسياسيا . فألقاب « الباشا » و « البيك » و « الأفندي » كانت ترمز إلى الجذور التركية العثمانية للنخبة الحاكمة . وكان في سعي بعض المصريين للحصول عليها ـ ولو بالشراء من الملك ـ نوعا من مسخ الذات الوطنية ، وانعكاسا لنظام شبه وراثي في تسلسل السلطة والهيبة . لقد كان معظم كبار الاقطاعيين في مصر من فئة « الباشاوات » ، ومتوسطيهم من فئة « البكوات » . وهكذا كان الاجرآن معا ـ الاصلاح الزراعي والغاء الألقاب المدنية ـ هما بداية ممارسة الثورة لمشروعها الاجتماعي الكبير لتغيير هياكل وقيم المجتمع المصري . وكانت السنوات الثماني عشرة التالية(حتى عام ١٩٧٠) تكريسا تراكميا لهذه الممارسات التي أعادت تشكيل الخريطة الاجتماعية من جديد .

ولأن سجل الثورة في عمليات التحول الاجتماعي هو سجل حافل وطويل ، فإن سرده وتحليله يحتاج إلى عدة مقالات ، بل ولا نغالي إن قلنا عدة مجلدات . لذلك سنقتصر هنا على المعالم الكبرى لهذا التحول الاجتماعي ، ونحيل القارىء على العديد من الكتابات العربية والأجنبية التي تناولت تفصيلات هذا التحول [١٩] .

---

(١٩) من بين هذه المراجع نوصي القارىء لمزيد من التوثيق والتفصيل بالاطلاع على حمروش ، **قصة ثورة ٢٣ يوليو** ،وخاصة ج ٣ ؛ **مجتمع جمال عبد الناصر** : السيد يسن (مشرف) ، **الثورة والتغير الاجتماعي** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية **بالأهرام** ، ١٩٧٧) ؛ جمال مجدي حسنين ، **ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨) ؛ فوزي منصور ، « دور الممارسة في فكر عبد الناصر ، » **الفكر المعاصر** ، العدد ٦٩ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) ، ص ٧٠ ـ ٧٩ ؛ إبراهيم سعد الدين ، « عبد الناصر والاشتراكية العلمية ، » **الفكر المعاصر** ، العدد ٦٩ (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٠) ص ٨٠ ـ ٨٩ ؛ محمد دويدار ، **في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي ، دراسة في المشكلات الرئيسية لتخطيط التطور الاقتصادي في مصر** (الاسكندرية : المكتب المصري الحديث ، ١٩٦٧) ؛ عبد الله الامام ، **الناصرية** (بيروت : دار الوطن العربي ، [١٩٧٥]) ؛ عبد المغني سعيد ، **نضال العمال وثورة يوليو** (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٦٨) ، وكمال رفعت ، **ناصريون ؟ نعم** (القاهرة : الموقف العربي ، ١٩٧٦) . ومن المراجع الأجنبية العديدة ، **نوصي** بالاطلاع على ما يأتي لعلاقته المباشرة بقضايا التغير الاجتماعي وثورة تموز / يوليو :

Anouar Abdel Malek, *Egypt: Military Society*(New York: Vintage Books, 1968);

N. Ayubi, *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt*(London: Ithica Press, 1980);

R. H. Dekmejiam, *Egypt Under Nasser*(London: London University Press, 1971);

M. H. Haikal, *Nasser: The Cairo Documents*(London: New English Library, 1972);

(١) المسألة الزراعية

أدركت الثورة منذ يومها الأول أن مسألة **الأرض** تمثل بحق مفتاح أي تحول إجتماعي حقيقي في الريف بل في مصر كلها . فمنذ قام **مينا** أول فرعون بتوحيد مصر ، ومسألة الأرض تتوسط مثلث العلاقة العضوية بين **النيل والفلاح والحاكم** . فمصر كمجتمع نهري تعتمد الحياة فيه على الزراعة ، وتعتمد الزراعة فيه على الري النهري . ومن يتحكم في النهر ومياهه يتحكم في الأرض ومن يعـش عليها . وعلى إمتداد آلاف السنين لم يكن للمصريين من مورد آخر للحياة غير زراعة الأرض المعتمدة على مياه الري . ولتحرير الفلاح تحريرا حقيقيا من سلطة الطبقة الحاكمة كان لا بد من إعادة ترتيب مثلث تلك العلاقة العضوية بين النيل والفلاح ومالك الأرض .

في معظم حقبات التاريخ المصري كان مالك الأرض هو الحاكم وحده ـ سواء سمّى نفسه فرعونا أو إمبراطورا ، خليفة أو سلطانا ، ملكا أو خديويا . وفي حقبات أخرى كانت ملكية الأرض في يد طبقة مسيطرة تحيط بالحاكم وتهيمن باسمه[٢٠] . وحين قامت ثورة تموز / يوليو كانت ملكية معظم الأرض الزراعية في يد طبقة من كبار الملاك ، الذين يسميهم البعض تجاوزا باسم « **الاقطاعيين** »[٢١] . جذور هذه الطبقة تعود الى السنوات الأخيرة من حكم **محمد علي** . لقد انتزع محمد علي في أوائل حكمه ملكية أرض مصر من « الملتزمين » والذين كان معظمهم من أصل مملوكي . واحتكر محمد علي ملكية الأرض كما احتكر التجارة والصناعة . وفي ظل ذلك النظام كان الفلاح يعمل أجيرا في الأرض ، ينتج ولا يملك . وكان فائض قيمة عمل الفلاح يذهب إلى دولة محمد علي للانفاق منه على مشاريعه الامبراطورية

M. Hussain, *Class Conflict in Egypt: 1945 - 1970*(New York: Monthly Review Press, 1972 ;

Peter Mansfield, *Nasser's Egypt*(London: Penguin Books, 1969);

James Manfield,*Rural Politics in Nasser's Egypt*(Austin: University of Texas Press, 1971, and

M. Abdel-Fadil,*Development, Income Distribution, and Social Change in Rural Egypt: 1952-1970*(Cambridge: Cambridge Univei ity Press, 1975).

(٢٠) من أجود المراجع التي تعالج العلاقة بين الأرض والفلاح والحاكم في مصر : أحمد عزت عبد الكريم وآخرون ، **الأرض والفلاح في مصر على مر العصور** (القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٧٤) ؛

ابراهيم عامر، **الأرض والفلاح** (القاهرة : [د. ن] ، ١٩٦٤)، و Charles Issawi, *Egypt in Revolution*(London: Oxford University Press, 1963).

(٢١) مفهوم « الاقطاع » كما يستخدم في أدبيات العلوم الاجتماعية يشير إلى نظام إجتماعي اقتصادي سياسي متكامل وجد في أوروبا العصور الوسطى ، وتحكم العلاقة فيه رابطة تعاقدية بين الاقطاعي المسيطر على الأرض من ناحية والأقنان الذين يعيشون على تلك الأرض ويفلحونها من ناحية أخرى . ولكل من الطرفين حقوق وواجبات ، وإن كانت غير متوازنة ، إلا أنها محددة ، وبمقتضاها كان القن يشغل مكانة أقرب ما تكون إلى مكانة العبد في روما القديمة وان لم يكن مملوكا ملكية تامة للاقطاعي . وكان هذا الأخير يتكفل برعاية وحماية القن في مقابل عمل وولاء القن . ولم يكن للقن حق حرية الحركة . مثل هذا النظام الاقطاعي لم يوجد في مصر بتلك الصورة المتكاملة ، وان كانت قد وجدت عدة ملامح منه ، الأمر الذي جعل بعض الكتاب يستخدمون المفهوم تجاوزا لوصف كبار الملاك في الريف المصري .

والتحديثية . ولكن مع انهيار أحلام محمد علي الامبراطورية حين تكالبت عليه الدول العظمى وهزمته عسكريا وفرضت عليه معاهدة ١٨٣٩ ـ ١٨٤٠ ، بدأ محمد علي يرخي قبضته على إحتكار الأرض . فأقطع مئات الآلاف من الأفدنة على أفراد أسرته ، وعلى كبار القادة والضباط والمعاونين المدنيين الذين خدموه خلال فترة حكمه الطويلة[٢٢] . وكان أولئك الذين أقطعوا الأرض هم نواة طبقة الاقطاعيين الذين واجهتهم الثورة بعد ذلك بقرن من الزمان . خلال ذلك القرن تساقط من تلك الطبقة وانضم إليها عناصر كثيرة ، بعضها من أصول محلية وبعضها من أصول أجنبية . ولكن دور تلك الطبقة وموقعها في الحياة السياسية والاقتصادية المصرية لم يتغير في جوهره طوال تلك المدة . فهم يسيطرون على الحياة الاقتصادية ويكرسون نظام القيم الاجتماعية الذي يخدم مصالحهم ، ويتحكمون في مقاليد السياسة ، ويتحالفون مع البرجوازية الحضرية الكبيرة التي نمت في فترة ما بين الحربين ، ويستغلون مئات الالآف من الفلاحين الأجراء الذين كانوا يعملون على أراضيهم فيما يشبه نظام السخرة ، ويهادنون المحتل الأجنبي بل ويدخلون معه في صفقات إقتصادية وسياسية ضد أهداف الكفاح الشعبي الوطني .

وقد فاقم من الوضع في الريف في النصف الأول من هذا القرن إطراد زيادة السكان وتفتيت الملكيات الصغيرة وعجزها عن الوفاء بحاجات أصحابها مما كان يدفعهم إلى بيعها إلى كبار ومتوسطي الملاك . لذلك بلغ سوء توزيع ملكية الأرض الزراعية في منتصف القرن درجة لم يبلغها من قبل في تاريخ مصر الحديث . ويكفي للتدليل على ذلك بعض المؤشرات الرقمية[٢٣] . فمن مجموع مساحة الأرض الزراعية الكلية الذي بلغ ستة ملايين فدان ، كان هناك ألف مالك كبير يسيطرون على حوالي ٢٠ بالمائة من تلك المساحة (١,١ مليون فدان) ، تليهم فئة قوامها ثلاثة آلاف مالك يسيطرون على حوالى ٨ بالمائة ، ثم فئة ثالثة قوامها ستة آلاف مالك يسيطرون على ٧ بالمائة. تلك الفئات الثلاث مجتمعة هي التي أستهدفتها قوانين تحديد الملكية المتتالية في أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦١، ١٩٦٨. فهم معا كما نرى لا يتجاوزون عدديا أكثر من ١١,٠٠٠ مالك ، يمثلون أقل من نصف واحد بالمائة من مجموع الملاك ، ولكنهم كانوا يملكون ٣٥ بالمائة من جملة أرض مصر الزراعية . في مقابل ذلك كان هناك ٢,٦ مليون مالك ممن لا تتجاوز حيازاتهم خمسة أفدنة ، ويمثلون أكثر من ٩٤ بالمائة من مجموع الملاك ، ولكن جملة حيازاتهم لا تتجاوز ٣٥ بالمائة من مساحة أرض مصر المزروعة. ومن هنا كانت **قوانين الاصلاح الزراعي** تصحيحا ثوريا هائلا لأحد الاختلالات الكبرى في توزيع الثروة المصرية . فقد حدد القانون الأول (١٩٥٢) الحد الأقصى للملكية بمائتي فدان للأسرة . وخفض القانون الثاني (١٩٦١) الحد الأقصى إلى مائة فدان . ثم خفضها القانون الثالث (١٩٦٨) الى خمسين فدانا. وما زاد عن الحد الأقصى في كل مرة كانت تجري مصادرته وتوزيعه على المعدمين من الفلاحين الذين لم يكونوا يملكون شيئاً .

غير أن الاصلاح الزراعي لم يقتصر على تحديد الملكية بل شمل تنظيم **العلاقة بين المالك والمستأجر** . وفي نظرنا لا يقل هذا الاجراء في مضاعفاته الاقتصادية ـ الاجتماعية عن إجراءات

---

(٢٢) عن أصول طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر ، أنظر :
Gibriel Baer, *History of Landownership in Modern Egypt*:1800-1950 (London: Oxford University Press, 1962).

(٢٣) يسن (مشرف) ، **الثورة والتغير الاجتماعي** ، ص ٧٦ ـ ٧٨ .

تحديد الملكية . فعند قيام الثورة كانت إيجارات الأرض قد أرتفعت إرتفاعا جنونيا نتيجة قلة المعروض منها وزيادة الطلب عليها . واستغل ملاك الأرض الغائبون في ذلك صغار المستأجرين استغلالا بشعا . وجاءت قوانين الاصلاح الزراعي لتربط الايجار على فدان الأرض بما يساوي سبعة أمثال الضريبة السنوية، وحرمت المالك من حق طرد المستأجر طردا تعسفيا- وهي إجراءات في مجملها خدمت صغار الفلاحين بشكل أكبر حتى من قوانين تحديد الملكية وتوزيع الأرض . فالمستفيدون من ذلك الاجراء كان عددهم يفوق عدة أمثال أولئك الذين تم توزيع الأرض عليهم . لقد تحول هؤلاء المستأجرون إلى ما يشبه الملاك - حيث لا يستطيع مالك الأرض طردهم ، وحيث أصبح الايجار مع مرور السنوات يمثل نسبة ضئيلة من قيمة العائد السنوي من زراعتها نتيجة الارتفاع المطرد في أسعار الحاصلات الزراعية .

قوانين الاصلاح الزراعي - إذن - أعادت التوازن التوزيعي للثروة الزراعية لصالح صغار الفلاحين والمعدمين منهم بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر الحديث . ولكن الثورة كانت تدرك أن ذلك وحده ليس كافيا ما دامت المساحة الكلية للأرض الزراعية في مصر ثابتة . لذلك دأبت منذ البداية على **توسيع الرقعة الزراعية** باستصلاح مزيد من الأراضي الصحراوية وتوزيعها على من لا يملك من الفلاحين . وكان بناء **السد العالي** وتوفير مزيد من مياه الري سبيل الثورة إلى ذلك . وتمت إضافة ما يقرب من **مليون فدان** في السنوات العشرين التالية إلى رقعة مصر الزراعية .

لقد كانت إجراءات الاصلاح الزراعي بمقوماتها الثلاثة - تحديد الملكية ، وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، واستصلاح الأراضي - عاملا حاسما في تغيير الخريطة الاجتماعية في الريف المصري . فقد قلصت القاعدة الاقتصادية لكبار الملاك ، وبالتالي أضعفت قوتهم السياسية وسطوتهم الاجتماعية في الريف . ومن ناحية أخرى أدى الاصلاح الزراعي إلى توسيع قاعدة صغار ومتوسطي الملاك، وأدخل إلى صفوفهم لأول مرة مئات الآلاف من الفلاحين الذين كانوا قبل الثورة أجراء أو معدمين . إن **الحراك الاجتماعي** الذي نتج عن الاصلاح الزراعي هو من الأمور التي لم تدرس دراسة علمية مستفيضة الى الآن[٢٤] . ومع ذلك يمكن القول أن ذلك الحراك انطوى على « تفاضل وتكامل » جديدين . فمع هبوط الطبقة العليا من كبار الملاك ، كان هناك صعود بما يشبه المتوالية الهندسية لصغار الفلاحين . بتعبير آخر إن الهبوط الذي أصاب ١١,٠٠٠ من الطبقة العليا المسيطرة في الريف نتج عنه صعود لحوالى مليوني فلاح (بين مستفيد من توزيع الأراضي المصادرة ومستفيد من قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر) . وقد كان هذا نموذجا لكل ممارسات الثورة في المجالات الاجتماعية الأخرى . فقد كانت دائما **منحازة** للأغلبية المحرومة ضد الأقلية التي كانت قبل الثورة تستغل وتسيطر .

(٢) إعادة توزيع الثروة الوطنية

إذا كان الاصلاح الزراعي بعناصره العديدة (وليس تحديد الملكية الزراعية فقط) فقد أدى الى

---

(٢٤) لقد قام الكاتب بمحاولة أولية في هذا المجال ، انظر :
Saad Eddin Ibrahim, «Social Mobility and Income Distribution,» in: Robert Tignor and G. Abdel-Khalek, eds. *Income Destribution in Egypt*(New York: Holms and Meier, for thcoming).

إعادة توزيع الثروة في الريف المصري ، وفتح قنوات عديدة للحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية . فإن الثورة قد قامت باجراءات لا تقل أهمية في القطاع الحضري الذي تتركز فيه الصناعة والتجارة والبنوك[٢٥] . وقد تم إعادة توزيع الثروة الوطنية في هذا الصدد على مرحلتين . **المرحلة الأولى** تمثلت في **تمصير** الثروة الوطنية ، بنقل الجزء الكبير الذي كان يملكه الأجانب إلى ملكية مصرية . وقد وصلت هذه المرحلة إلى ذروتها بتأميم **قناة السويس عام ١٩٥٦** ، وما أعقب ذلك من عدوان إنجليزي فرنسي إسرائيلي مسلح على مصر . وقد انتهزت الثورة فرصة المعركة فأممت المصالح الأجنبية في مصر ، من بنوك وشركات تأمين وتجارة وصناعة . وخرج من مصر العدد الأكبر من الأجانب الذين كانوا يعملون فيها . وقد فتح ذلك الباب على مصراعيه أمام العناصر المصرية المتعلمة من الطبقة المتوسطة لاحتلال المراكز القيادية التي شغرت في تلك المؤسسات بخروج الأجانب .

أما **المرحلة الثانية** فتمثلت في اعادة توزيع الثروة الوطنية في أوائل الستينات ، ووصلت ذروتها مع صدور القوانين الاشتراكية في تموز / يوليو عام ١٩٦١ . وقد انطوت تلك القوانين على تأميم كل الشركات الكبرى المملوكة للبرجوازية المصرية الكبيرة ونقل ملكيتها للدولة . وأصبحت تلك الشركات جزءا من القطاع العام الذي بدأت نواته في منتصف الخمسينات حينما أممت المصالح الأجنبية . وبهذه الاجراءات الاشتراكية أصبحت الدولة ، من خلال قطاعها العام ، هي المسيطر على كل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المجتمع . ولا يهمنا هنا تحليل الآثار الاقتصادية لتلك الاجراءات بقدر ما يهمنا المغزى السياسي والمضاعفات الاجتماعية التي ترتبت عليه .

فمن **الناحية السياسية**: أدت هذه التأميمات الى انهاء أو تقليص النفوذ السياسي والهيبة الاجتماعية لطبقة الرأسماليين الكبار في مصر . وبهذا المعنى كانت الاجراءات الاشتراكية في الستينات مكملة لقوانين الاصلاح الزراعي التي صدرت في أوائل الثورة من حيث ضربها لتسلط الطبقة العليا على مقاليد الأمور في المجتمع .

ومن **الناحية الاجتماعية** : أدت التأميمات الى خلق قنوات جديدة وتوسيع القنوات القديمة للحراك الاجتماعي أمام ابناء الطبقات المتوسطة والدنيا . ففي الوقت الذي خبرت فيه البرجوازية المصرية حراكا إلى أسفل ، كان أبناء الطبقات الوسطى والدنيا مهيئين (بفضل الفرص التعليمية التي أتيحت لهم في السنوات العشر الأولى للثورة) للصعود واحتلال المراكز القيادية والوسيطة في الشركات والمؤسسات التي أممت . وبهذا استكملت الثورة عملية إزاحة الطبقة العليا القديمة من كل مراكزها القيادية في النظام السياسي والنظام الاقتصادي ، وتغيير طبيعة النظامين تغييرا كيفيا حاسما .

ولم تقتصر عملية إعادة توزيع الثروة على تأميم مصالح البرجوازية بجناحيها الأجنبي (في الخمسينات) والمحلي (في الستينات) . فقد أصدرت الثورة مجموعة من القوانين التي هدفت إلى تقريب الفوارق بين الطبقات ، والتي كانت في مجملها منحازة للشرائح الدنيا . وقد استخدمت آلية (ميكانيزم) الضرائب التصاعدية كاحدى الوسائل في ذلك الصدد. فتم تحديد الحد الأقصى للمرتبات بما لا يزيد عن عشرة آلاف جنيه سنويا ، ووصلت الضريبة التصاعدية على الدخول الفردية إلى حوالى

---

(٢٥) حول الآثار التوزيعية في هذه الفقرة : أنظر للتفصيل والتوثيق : عمرو محيي الدين، « اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادي . » **الفكر العربي** . السنة ١ . العدد ٤/٥ (ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٧٨) ص ٤٠ ـ ٦٦ . و .. Ibrahim, «Social Mobility and Income Distribution.»

تسعين بالمائة للشرائح الدخلية العليا . ومنع القانون شغل أكثر من منصب في آن واحد . وكذلك من أهم الاجراءات التوزيعية ـ والتي لم تحظ باهتمام المحللين ـ قوانين تنظيم **إيجارات المساكن** . فقد جرى تخفيض لايجارات المساكن ، احدهما عام ١٩٥٨ ، والآخر ١٩٦١ . وفي كل مرة تم تخفيض الايجارات بنسبة ٢٥ بالمائة . وقد أنطوى القرار ببساطة على إعادة توزيع خمسين بالمائة من إيجارات المساكن بنقلها من أصحاب الأملاك إلى المستأجرين . الفئة الأولى (المالكة) لم تكن تتجاوز ١٥ بالمائة من سكان الحضر ، بينما المستأجرون كانوا يمثلون أكثر من ٨٥ بالمائة . ومرة أخرى كانت إعادة توزيع هذا الجزء من الدخل القومي منحازة تماما لصالح الأغلبية ممن لا يملكون ، وضد مصالح الأقلية ممن يملكون .

ورغم ثورية كل هذه السياسات التوزيعية ، فقد ظل توسيع قاعدة الثروة الوطنية هو الركيزة الهامة الأخرى ـ إن لم تكن الأهم ـ في تعظيم فرص الحياة أمام الطبقات الوسطى والدنيا . ومن هنا كان إصرار الثورة على الأخذ بسياسات تنموية طموحة لمضاعفة الدخل القومي وبناء صرح صناعي ضخم والتوسع في الخدمات بكل أنواعها . لقد نجحت مصر الناصرية في تحطيم أسطورة قدر مصر الزراعي ، واستطاعت في السنوات العشر الأولى من الثورة من مضاعفة الانتاج الصناعي مرتين . فقد أرتفعت الأرقام القياسية للانتاج في المصانع التي تستخدم عشرة عمال فأكثر من ١٠٠ سنة ١٩٥٢ إلى ٣٨٣ في سنة ١٩٦٠ . وارتفع عدد العاملين في الصناعة من ٣٥٠ ألفاً إلى ١,٢ مليون . وزاد نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٩ إلى ٢٢ بالمائة بين أوائل الخمسينات وبداية السبعينات . وزاد إنتاج الكهرباء بنحو ٨٠٠ بالمائة[٢٦] . هذه القفزات الهائلة في تصنيع مصر ما كان لها أن تتم بهذا الحجم وبهذه السرعة لولا تدخل الدولة وخلقها لقطاع عام . فكأن حركة التأميمات الواسعة كان أحد أغراضها هو توظيف **فائض القيمة** لصالح معركة التنمية ، التي استفادت منها الطبقات العاملة في المقام الأول .

(٣) إعادة توزيع السلطة

إذا كان احتكار الثروة القومية قبل ثورة تموز / يوليو مرتبطا باحتكار السلطة السياسية ، فقد كان منطقيا أن تتلازم إعادة توزيع الثروة وتوسيع قاعدتها بإعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها . وقد توجت قوانين تموز / يوليو الاشتراكية والميثاق والدستور هذا التلازم . فجرى النص دستوريا والممارسة عمليا على تخصيص نصف مقاعد المجلس النيابي وكل المجالس المنتخبة للعمال والفلاحين . كما جرى اشتراك العمال في مجالس إدارة الشركات التي يعملون بها من خلال ممثلين يجري انتخابهم .وقد كانت هذه الاجراءات خطوة عملاقة في تأكيد الترابط العضوي بين الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية السياسية . لقد وعت الثورة بأن القاعدة العريضة المستفيدة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية لا بد من أن تكون في موقع سياسي يسمح لها بالاحتفاظ والدفاع عن مكاسبها .

إن قضية المشاركة السياسية الشعبية في الثورة هي مسألة خلافية فكثير من المراقبين ، بما فيهم المتعاطفون مع الثورة ، أخذوا عليها أنها لم تسمح بالقدر المطلوب من المشاركة السياسية الحقيقية

---

(٢٦) الأرقام الواردة في هذه الفقرة احتسبت من

علي الجريتلي . **خمسة وعشرون عاما . دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر . ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٧) . ص ٩٢ ـ ١١٩ .

لفئات الشعب المختلفة[٢٧] . وقد قيل في ذلك أن القيادة « الكارزمية » العملاقة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر قد طغت على مسرح الأحداث وتوجيهها داخليا وخارجيا ، فإن المشاركة الشعبية قد ظلت هامشية مقتصرة على التأييد الحماسي من مقاعد المتفرجين . وقد يكون ذلك صحيحا إلى حد كبير . ولكن بالقدر الذي سمحت فيه الثورة بالمشاركة السياسية ، فقد اعطي العمال والفلاحون نصيب الأسد . وفي رأينا أن النص الصريح على حق العمال والفلاحين في نصف مقاعد المجالس المنتخبة قد أرسى دعامة راسخة لممارسة هذه المشاركة في المستقبل ، حتى وإن ظلت الممارسة رمزية وشكلية في حياة الزعيم الكبير .

(٤) إعادة توزيع فرص الحياة

اذا كانت الاجراءات التوزيعية السابق الاشارة إليها قد انصبت على موضوعي الثروة المادية والسلطة السياسية ، فإن إعادة توزيع الخدمات وتوسيع رقعتها كان يعني تعظيم فرص الحياة لأبناء الشرائح العريضة في المجتمع . وسنكتفي هنا بمؤشرين لما أنجزته الثورة في مجال الخدمات الاجتماعية ، وهما التعليم والصحة .

في مجال **التعليم**: كان أبرز منجزات الثورة هو خلق **نظام قومي موحد للتعليم** . فقبل الثورة كان النظام التعليمي يتسم بخاصتين بارزتين . أولهما ضيق قاعدته بحيث لم يكن يستفيد من الفرص التعليمية المتاحة سوى أبناء الطبقات الميسورة . والخاصية الثانية هي التشتت والتناقض في البرامج والأهداف . فقد كانت هناك عدة أنظمة فرعية متوازية لا ترتبط مع بعضها البعض من ناحية ، ولا ترتبط بأهداف قومية أو إنتاجية واضحة من ناحية أخرى . كان هناك نظام **للتعليم الديني** (الكتاتيب ، المعاهد الدينية ، الأزهر) ، ونظام أو نظم التعليم الاجنبي الخاص (فرنسي ، إنجليزي ، ألماني) ، ونظام **التعليم العام الحكومي** ، ونظام **التعليم العام الأهلي**[٢٨] .

وخلال السنوات العشر الأولى للثورة أصبح هناك نظام قومي موحد ومجاني ومرتبط ، من حيث المبدأ على الأقل ، بالأهداف القومية والتنموية الشاملة . حتى ما بقي من نظم التعليم الخاص الأجنبي والأهلي أصبح يخضع لاشراف صارم من الدولة ويلتزم بالمناهج التربوية القومية وخاصة في اللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافيا والتربية القومية . ومن حيث قاعدة النظام التعليمي وقنواته فقد جرى توسيعها بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر . وكان من نتائج ذلك ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب في مراحل التعليم المختلفة من مليونين في أوائل الخمسينات إلى ٦ملايين في أوائل السبعينات ،

---

(٢٧) لمناقشة متوازنة حول هذه النقطة أنظر :

Dekmehian, *Egypt Under Nasser;*

Raymond Baker, *Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat*(Cambridge: Harvard University Press 1979);

الطليعة(القاهرة) ، السنة ٦ ، العدد ١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠) (عدد خاص بعبد الناصر) ، ورفعت ، **ناصريون ؟ نعم** ، ص ٧٥ ـ ٨٧ .

(٢٨) البيانات الواردة في هذه الفقرة من :

Richard Nyrop et al., *Area Handbook of Egypt*,3rd ed. (Washington D. C. : U. S. Government Printing office, 1976),pp. 90-91.

أي بزيادة ٣٠٠ بالمائة[٢٩] . وقد فتح ذلك قنوات الحراك الاجتماعي والسيولة الطبقية أمام فئات عديدة من المستويات الشعبية الدنيا . باختصار ، كان التعليم احدى الآليات الفعالة لا في تعظيم فرص الحياة فقط . وإنما أيضا في تحقيق دفعة أكبر نحو المساواة في فرص الحياة .

وفي مجال الصحة ، تحسنت فرص المصريين في الحصول على الغذاء كما وكيفا بشكل محسوس في المدة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٥ . فقد ارتفع متوسط عدد السعرات الحرارية للفرد المصري يوميا من ٢٣٠٠ إلى ٢٦٠٠ ، وزادت نسبة البروتين من ٣٥ جراما إلى ٥٠ جراما . في هذا الصدد وصلت تغذية الفرد المصري إلى المستوى العالمي المقبول ، طبقا لمعايير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية . كما تحسنت فرص المصريين في الحصول على الرعاية الطبية . فقد تزايد عدد الأطباء ثلاثة أمثال (من ٥٠٠٠ طبيب عام ١٩٥٢ إلى ١٨,٠٠٠ طبيب سنة ١٩٧٠ ، أي بنسبة ٣٧٥ بالمائة) . وأصبح معدل السكان لكل طبيب هو ٢٠٠٠ شخص بعد ما كان ٤٣٠٠ شخص[٣٠] . وانعكس كل ذلك في معدل الوفيات والمتوسط العمري للمصريين . فقد انخفض المعدل الأول من ١٨ بالألف سنة ١٩٥٢ إلى ١٣ بالألف سنة ١٩٧٠ ، وانخفض معدل وفيات الأطفال (وهو أكثر المؤشرات حساسية لمستوى الرفاهية الاجتماعية) من ١٥٠ إلى ١٢٠ في الألف[٣١] . وارتفع المتوسط العمري من ٤٢ سنة إلى ٥٣ سنة بين نفس التاريخين[٣٢] .

(٥) مسألة المرأة

في رأينا أن أحد المحكات الأصيلة لعمق التغير الاجتماعي في أي من بلدان العالم الثالث هو حجم ونوعية الانجاز في ميدان تحرير المرأة . وهنا نجد أن المشروع الاجتماعي لثورة تموز / يوليو قد أحدث تحولات عميقة في وضع المرأة ، ومن خلال ذلك أثر تأثيرا جذريا في الأسرة المصرية والبناء الاجتماعي بأكمله.

لقد نص دستور ١٩٥٦ ، أي بعد قيام الثورة بأقل من أربع سنوات ، على **مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية** ، ومنها حق التصويت والترشيح للانتخابات العامة وشغل الوظائف العامة على كل المستويات في جهاز الدولة . وقد يبدو هذا شيئا عاديا بمعايير الثمانينات من هذا القرن . ولكنه وقتها كان يعتبر « ثورة مصغرة » ، حيث أنطوى على نسف تقاليد وممارسات لم تتغير منذ ثلاثة عشر قرنا . وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحصل فيها المرأة في أي مكان من الوطن العربي على مثل تلك الحقوق . وفي الانتخابات التي تلت صدور الدستور بسنة واحدة (١٩٥٧) رشح عدد من النساء أنفسهن في

---

(٢٩) هذه البيانات احتسبت من :
جمهورية مصرالعربية الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية ، ١٩٥٢ - ١٩٧٥** (القاهرة : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، ١٩٧٦) ، ص ١٨ .

(٣٠) هذه البيانات من :
Robert Mabro, *The Egyptian Economy, 1952 — 1972* (Oxford: Oxford University Press, 1974), p. 215.

(٣١) البيانات الواردة في هذه الفقرة احتسبت من :
Nyrop et al., *Area Handbook of Egypt*, p. 103.

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .

دوائر انتخابية وفازت معظمهن . وأصبح في أول مجلس نيابي بعد الثورة ، ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية المصرية والعربية ، خمس نائبات . وقد استمر ترشيحهن ، وانتخابهن ، وتمثيلهن في كل المجالس النيابية المتعاقبة منذ ذلك التاريخ .

كانت الثورة حريصة على دفع قضية المرأة الى أقصى ما تسمح به معطيات المجتمع وتقاليده . وحينما صدر الميثاق سنة ١٩٦٢ ، عبر عن هذا الحرص بمنتهى الوضوح . فالثورة لم تعتبر منح المرأة حقوقها السياسية هو نهاية المطاف . فجاء في الميثاق النص على « **ضرورة إسقاط بقايا الأغلال التي تعوق حركة المرأة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة** »[٣٣] وبعد صدور الميثاق بعدة أسابيع ترجمت القيادة الناصرية هذا الحرص ترجمة عملية بتعيين إمرأة في منصب وزاري لأول مرة في تاريخ مصر[٣٤] .

لقد كانت الثورة واعية منذ البداية أن الحقوق السياسية للمرأة ـ وغيرها من فئات المجتمع ـ دون تعليم أو إستقلال اقتصادي تظل محدودة الأثر في إعطاء الحرية مضمونها الحقيقي . لذلك كان التعليم من أهم الميادين التي حاولت الثورة إحداث تغيير نوعي وتوسيع كمي فيها ـ كما رأينا في فقرة سابقة . لقد ورثت الثورة مجتمعا تزيد نسبة الأمية فيه عن ٨٠ بالمائة ، وترتفع بين النساء إلى أكثر من ٩٠ بالمائة . لذلك كان للقفزات النوعية والكمية في مجال التعليم أثرها الواضح على تعليم الاناث . فارتفعت نسبة من يعرفن القراءة والكتابة منهن من أقل من ٤ بالمائة في تعداد ١٩٤٧ إلى حوالى ٢٠ بالمائة في نهاية الستينات ، وارتفع عدد من يحملن الشهادات بين النساء من ١ بالمائة إلى حوالى ٤ بالمائة ـ أي بزيادة أربعة أمثال بين التاريخين[٣٥] . وفي التعليم الجامعي ـ على سبيل المثال ـ ارتفع عدد الطالبات من أربعة آلاف طالبة سنة ١٩٥٣ إلى خمسين ألف طالبة عام ١٩٧١ ، أي أكثر من اثني عشر مثلا في أقل من عقدين من الزمان . حتى فروع التعليم الجامعي التي كانت تعتبر « ذكورية » في طبيعتها ، إقتحمتها المرأة بعد الثورة . فزاد عددهن في كليات **الهندسة من** ١١ طالبة عام ١٩٥٢ إلى ٢٢٨٠ طالبة عام ١٩٧٠ ـ أي بزيادة ٢٥٠٠ بالمائة . وأرتفع عددهن من ٧٣٠ طالبة في الكليات الطبية الى ٧٥٠٠ طالبة ـ أي بزيادة قدرها ١٠١٨ بالمائة خلال الفترة نفسها[٣٦] .

لم يكن لهذا التوسع الهائل في تعليم الاناث أن يحدث لولا **مجانية** التعليم من ناحية **ومبدأ تكافؤ الفرص** من ناحية ثانية . لقد ظل تعليم الاناث إلى قيام الثورة محصورا في أفراد الطبقة الارستقراطية .

وبإحقاق المساواة السياسية وإفساح مجال التعليم واسعا أمام المرأة المصرية ، كان لا بد أن يظهر تأثير ذلك على فرصها الاقتصادية . وبداية ، كانت منجزات الثورة في تقليص حجم الاستغلال بتصفية « الاقطاع » و « البرجوازية الكبيرة » دفعة هائلة وإن تكن غير مباشرة في تحرير المرأة المصرية . فما كان يقع من استغلال في مصر لم يكن يميز بين الرجال والنساء . لقد كانت المرأة مستغلة استغلالا مركبا : بواسطة الطبقة المتسلطة على الجميع من ناحية ، وبواسطة الرجال (آباء ، وأزواج ،

---

(٣٣) **الميثاق** ، ص ٧٠ .

(٣٤) الاشارة هنا هي إلى تعيين حكمت أبو زيد وزيرة للشؤون الاجتماعية عام ١٩٦٢ .

(٣٥) هذه البيانات من : جمهورية مصر العربية، مركز الابحاث والدراسات السكانية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **المرأة المصرية في عشرين عاما ، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢** (القاهرة : مركز الابحاث والدراسات السكانية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، ١٩٧٣) ، ص ٤٠ ـ ٤١ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٤٢ ـ ٤٤ .

وأخوة) من ناحية ثانية . لذلك كان تقليص استغلال الطبقة المتسلطة على المجتمع عموما يمثل إزالة أحد شريحتي استغلال المرأة . ولكن ثورة تموز / يوليو لم تكتف بذلك العدل النسبي غير المباشر . وخطت خطوات مباشرة في تكريس مبدأ تكافؤ الفرص الاقتصادية للنساء ـ وذلك من خلال **قوانين العمل** . فقد نص القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ صراحة على أنه « **لاتفرقة** » بين الرجل والمرأة . وفي المواد ١٣٣ إلى ١٣٩ من القانون نفسه ما ينطوي صراحة على الاعتراف **بحق المرأة المزدوج** في العمل وفي الأمومة . ويرعى القانون هذا الحق ، الذي هو في الوقت نفسه وظيفة إجتماعية ، بالنص على منح المرأة العاملة إجازة « ولادة » لمدة شهر بمرتب كامل اذا كانت تعمل في الدولة ، وإجازة بأجر قدره ٧٠ بالمائة من أجرها الأصلي لمدة خمسين يوما إذا كانت تعمل في القطاع الخاص[٣٧] .

ونتيجة كل هذه التسهيلات ، تزايد دخول النساء المصريات الى سوق العمل في الحكومة والقطاعين العام والخاص بعد قيام الثورة . وتشير الاحصاءات الرسمية الى أن نسبة العاملات بأجر خارج المنزل ، قد ارتفعت من أقل من ٣ بالمائة من اجمالي القوى العاملة قبل الثورة مباشرة الى ٦,٥ بالمائة سنة ١٩٦٠ ، الى ٩,٢ بالمائة سنة ١٩٧٦ . أي أن هذه النسبة قد تضاعفت ثلاثة أمثال ما كانت عليه عشية قيام الثورة. وجدير بالذكر هنا أن عمليات التنمية الهائلة التي أحدثتها الثورة وخصوصاً في مجال التصنيع قد ظهر أثرها في زيادة الطلب على الأيدي العاملة النسائية . ففي تعداد ١٩٤٧ لم تتعد نسبة النساء في الصناعة ٠,٦ بالمائة ، ولكنها ارتفعت الى ٣,٥ بالمائة سنة ١٩٦١ ، ثم قفزت الى ٤ بالمائة مع نهاية الستينات . أي أن هذه النسبة تضاعفت ٢٢ مرة في السنوات الثماني عشرة الأولى للثورة[٣٨] .

خامسا : المشروع الاجتماعي للثورة : دروس النجاح والفشل

لقد هزت الثورة البناء الاجتماعي المصري هزا عنيفا . قامت بتقويض دعائم المجتمع القديم ، وحاولت أن ترسي معالم مجتمع جديد . ومن عرضنا السريع لبعض ـ وليس لكل ـ الجوانب الاجتماعية التي أحدثت فيها الثورة تحولات كمية وكيفية هائلة في فترة زمنية قصيرة نسبيا في عمر الشعوب ، يتضح لنا لماذا تعتبر ثورة تموز / يوليو أهم حدث في التاريخ الحديث لمصر والوطن العربي .

وقد كانت دروس النجاح باهرة ، وتخطت بتأثيرها حدود مصر الجغرافية لتحدث اشعاعات مماثلة على امتداد الوطن العربي . فثورات **العراق وسورية والجزائر وليبيا والسودان والصومال واليمن بشطريه** قد حذت مسيرة ثورة تموز / يوليو في مشاريعها الاجتماعية، واستلهمت منها كثيراً من إجراءات التحول الاجتماعي . ففي كل من هذه البلدان العربية تم تطبيق نوع أو اخر من سياسات الاصلاح الزراعي ، وإنشاء قطاع عام يقود الاقتصاد الوطني ، والأخذ بأسلوب التخطيط الوطني الشامل ، وتأميم المصالح الأجنبية ومصالح البرجوازية الكبيرة ، والتوسع في الخدمات وخاصة التعليم ، ومنح المرأة مزيدا من الحقوق السياسية والاجتماعية ، وفتح قنوات الحراك الاجتماعي أمام أبناء الطبقات الوسطى والدنيا ، وإزاحة الطبقة القديمة المسيطرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . بل ان البلدان العربية التي لم تشهد ثورات وطنية مماثلة قد وجدت أنظمتها الحاكمة نفسها تحت وطأة

---

(٣٧) القانون ١٤٦ (١٩٦٤) .

(٣٨) المرأة المصرية في عشرين عاما ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ، ص ٥١ ـ ٧٢ .

ضغوط شعبية للسير في الاتجاه نفسه ـ وإن كان بدرجات أقل عمقا . فلايكاديوجد قطر عربي واحد لا يوجد فيه نوع من التخطيط ، أولم يقم بنوع من تأميم المصالح الأجنبية على الأقل ،ام لم يتبن مجانية التعليم والتوسع في تقديم الخدمات للمواطنين كحق لهم على حساب الدولة . باختصار ـ إذن ـ كان درس النجاح الأول للثورة هو أن مشروعها الاجتماعي لم يقتصر على حدود مصر ، وإنما تأثرت به ـ من خلال المحاكاة أو الضغط ـ كل أقطار الوطن العربي سواء كانت أنظمتها الحاكمة « تقدمية » أو « محافظة » .

درس النجاح الثاني هو ما كشفت عنه الثورة من اختزان الشعب العربي في مصر ـ وشعوب الامة العربية الأخرى التي حذت حذوه ـ من إمكانيات هائلة للقدرة على النمو الاقتصادي السريع ، مع قبول بل والاصرار على عدالة التوزيع ، وخوض معارك التحرير ، في آن واحد . فقد أثبتت تجربة الثورة على أنه أيا كانت نقطة البداية ـ وفي معظم الحالات كانت أقرب إلى الصفر ـ فإن وضوح الرؤية ووجود التصميم من جانب القيادات الوطنية الثورية خليق بأن يفجر هذه الامكانات الشعبية الهائلة من ناحية ، وبأن يسجل أبهر الانجازات في كل الميادين من ناحية أخرى . لقد أستطاعت الثورة أن تضاعف الناتج القومي في عشر سنوات (١٩٥٥ ـ ١٩٦٥) ، وتخوض معارك التحرير ضد الانجليز وتجابه العدوان الثلاثي ، وتسقط مشاريع الاحلاف العسكرية الغربية ، وتحقق أول تجربة وحدوية عربية ، وتحدث تحولات إجتماعية إشتراكية هائلة خلال تلك الحقبة الزمنية القصيرة . بل نكاد نجزم أن كثرة وعظمة هذه الانجازات هو لترابطها وتداخلها العضوي ، ولأنها روافد تصب في مجرى رئيس واحد هو معركة **تحرير الانسان والوطن والأمة** ، من كل أغلال التخلف والانقسام والتبعية .

أما درس النجاح الثالث هو إمكانية إنجاز المشروع الاجتماعي كجزء من المشروع القومي الأكبر للثورة بالاعتماد على الذات . لم تكن ثورة تموز / يوليو منغلقة على حدودها الوطنية المصرية أو حدودها القومية العربية . ولكن اعتمادها الأول والأكبر كان على مصادر القوة الذاتية البشرية والمادية . أما الاعتماد على الخارج فقد كان ثانويا طوال الخمسة عشر عاما الأولى من مسيرتها . لقد لجأت الثورة إلى الخارج أساسا لاستيراد المعدات الصناعية والمعونات الفنية والقروض . ولكنها إلى أن حدثت هزيمة ١٩٦٧ كانت حريصة على الاحتفاظ لنفسها بحرية الحركة والاستقلال في صنع قراراتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى أبعد الحدود .

ودرس الفشل الأكبر هو الخطأ القاتل **لعدم المشاركة الشعبية** . إن عدم المشاركة معناه ارتباط مشروع التغيير الاجتماعي بشخص القائد أو النخبة الحاكمة ، وبجهاز الدولة الذي تتربع على قمته . وبالتالي يمكن أن تتقلص التجربة أو تنتكس أو تجهض برحيل القائد . ورغم وعي الثورة وقائدها لهذا القانون الاجتماعي الصارم ، فإنه في الممارسة لم تتحقق المشاركة الشعبية بشكل مطرد ومتزايد . بل يمكن القول أن العكس كان صحيحا في ثورة تموز / يوليو . فمع كل نجاح وعقب كل إنجاز ضخم داخليا وعربيا ودوليا ، كان القائد يقلص من المشاركة الشعبية ويكتفي منها بفيضان الحب والتأييد العارم . لقد كانت المشاركة الشعبية في مواجهة الانجليز والعدوان الثلاثي أعظم منها في معركة الوحدة . وفي تلك أعظم منها في معركة التحول الاشتراكي .. وهكذا تناقصت تلك المشاركة باطراد في كل معركة تالية . ومع منتصف الستينات أصبح الشعب يتوقع ان يحارب النظام وحده بقيادة « **البطل** » عبد الناصر ، وأن ينتصر . حتى إذا جاء معركة ١٩٦٧ ، كانت المشاركة الشعبية قد انعدمت وتراجع البطل ومؤسسته العسكرية . ولو أن الثورة أو ما تبقى منها في صبيحة الهزيمة قد فهمت المغزى الحقيقي لخروج

الشعب في ٩و١٠ يونيو ، رافضا استقالة عبد الناصر ، ورافضا للهزيمة ، لأدرك أن المفتاح الحقيقي للانتصار في المعارك ـ سواء كانت عسكرية أم اجتماعية ، وطنية أم قومية ـ وهو المشاركة الشعبية .

لقد كانت قمة المأساة التاريخية لثورة تموز / يوليو هي أنها فجرت أحلام وطاقات الجماهير العربية داخل مصر وخارجها ، ولكنها عجزت عن تعبئة وتنظيم ومشاركة تلك الجماهير مشاركة حقيقية في معاركها ، وحينما تكالبت القوى المعادية في الخارج والداخل للاجهاز على الثورة في حزيران / يونيو ١٩٦٧ والسنوات التي تلتها . وجدت الجماهير نفسها شبه عزلاء سياسيا وتنظيميا وهي تحاول الدفاع عما حققته لها الثورة من إنجازات هائلة .

لقد كان عبد الناصر على رأس ثورة تموز / يوليو هو أول زعيم وطني يحكم مصر منذ ٢٥٠٠ سنة . وكانت انتماءاته شعبية حقيقية ، وكان ولاؤه للجماهير وللطبقات المحرومة ولاء لاشبهة فيه. وقد بادلته هذه الجموع الولاء والتأييد . ولكن وسائله في حكم مصر وفي التعامل مع الجماهير ظل أسلوبا فوقيا ، يعتمد على الاعلام السطحي الديماغوجي من ناحية ، وعلى محاربة المعارك وحده نيابة عن الشعب من ناحية ثانية ، وعلى جهاز بيروقراطي تكنوقراطي غير مسيس من ناحية ثالثة ، وعلى القمع السياسي من ناحية رابعة . وكان استعداد عبد الناصر وثورة تموز / يوليو لخوض المعارك الاجتماعية والقومية والدولية من أجل أهداف نبيلة أكبر من القدرات الذاتية المتاحة ، وأكبر بكثير من القدرات الشعبية التي سمح لها أن تخرج من عقالها.

في هذا الصدد يمثل عبد الناصر كتلة من المتناقضات العملاقة . ولكن مع كل الكبوات والانتكاسات التي أصابت المشروع القومي الأكبر للثورة ، ومشروعها الاجتماعي ، فإن عمق التحولات الكمية والكيفية التي حدثت ،لا تزال باقية الأثر في الخريطة الاجتماعية المصرية والعربية . ولا أدل على عمق هذه التغيرات الهيكلية والرمزية من استمرار الحملات المسعورة داخل مصر وخارجها لتشويه ثورة تموز / يوليو وعبد الناصر حتى بعد رحيله من دنيانا منذ أحد عشر عاما□

مجلس التعاون الخليجي
وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن

فؤاد حمدي بسيسو

الأمين العام للجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة
لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل .

عقد على مستوى القمة العربية الخليجية في ٢٦ ـ ٢٧ من شهر أيار/ مايو الماضي في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة الاجتماع الأول لمجلس التعاون الخليجي ، الذي تقرر إقامته بصورة أولية في اجتماع القمة الخليجية التي عقدت بصورة جانبيةفي اثناءانعقاد القمة الاسلامية في جدة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ ، وذلك بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات المتحدة وسلطنة عمان . وقد أعلنت القمة الخليجية عن قيام مجلس التعاون الخليجي رسمياً ، ودستور المجلس بالاضافة الى تعيين الأمين العام للمجلس . كما أجريت مشاورات أولية حول أسس وأولويات العمل على المستويين العربي والدولي وفي مختلف المسائل الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية .

ومع الأخذ في الاعتبار كل ما نشر حول فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجي ، التي ما زالت تتجاذبها أفكار تبدو متناقضة في بعض الأحيان سواء فيما يتعلق بعلاقة التعاون الخليجي العربي ، أو فيما يتعلق بدوافع انشاء المجلس ، أو فيما يتعلق بأولويات عمل المجلس التي تشتمل على الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية ، **فإن الحكم على مسار المجلس مرهون في رأينا بقدرة دول المجلس على تحديد الهدف الاستراتيجي للتعاون السياسي والاقتصادي والامني الخليجي ، ووضع برنامج للأولويات ينسجم وآفاق العمل المتاحة وبصورة تحقق التوازن والتفاعل بين المصلحة الخليجية العربية في دائراتها الصغرى والمصلحة العربية العامة في دائراتها الكبرى**. وترتبط بذلك قدرة المجلس على تحديد الأدوات السياسية والاقتصادية والامنية في دوائرها الخليجية والعربية ، وبصورة متوازنة، لتحقيق ذلك التوجه الاستراتيجي. ذلك هو في رأينا الاطار الذي يوفر مقياساً للحكم على مسار حركة المجلس .

وتستهدف هذه الورقة الاشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية التي يفترض أن تشكل محوراً لاهتمامات المجلس وهو يصوغ توجهاته الاستراتيجية للعمل المشترك وفي سبيل ذلك سنتعرض إلى النقاط التالية : أولاً : مقدمة عن خلفية إنشاء المجلس ودوافعه ؛ ثانياً : مرحلة

التعاون الجاري بين أعضاء المجلس ؛ ثالثاً : آفاق التوجه الاستراتيجي بين دائرة التعاون الخليجي ودائرة التعاون العربي ودائرة التعاون الدولي وذلك على الجبهات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية .

أولاً : إنشاء مجلس التعاون الخليجي ودوافعه

بدأت المشاورات حيال مسألة التعاون العربي الخليجي في مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول الذي عقد في مسقط وبدعوة من سلطنة عمان خلال عام ١٩٧٦ . وحضره بالاضافة الى دول المجلس الست كل من إيران والعراق . وذلك نتيجة تطورات الاحداث السياسية في المنطقة . وهي التطورات التي طرحت موضوع أمن الخليج . وانفض الاجتماع من دون أي إجراء وطويت الفكرة مؤقتاً ، إلى أن طرحت الفكرة مجدداً في قمة عمان/ الأردن التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ . ونظراً لكثافة التطورات السياسية والعسكرية التي فرزتها الحرب العراقية الايرانية والتدخل السوفييتي في افغانستان الذي جعل القوات السوفييتية على بعد ٨٠٠ كم من منابع النفط ، بالاضافة لنضج مسيرة التعاون الانمائي التي بدأت في السبعينات. فقد تمت الموافقة على الفكرة في قمة عمان ، حيث جرى الاعداد لورقة عمل طرحت في اجتماعات جانبية للقمة الاسلامية التي عقدت في الطائف خلال الاسبوع الاخير من كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ لمتابعة المشاورات حيال اخراج فكرة مجلس التعاون الخليجي الى حيز التنفيذ .

وتبع ذلك عقد مؤتمر لوزراء الخارجية في دول المجلس الست في الرياض في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٨١ فأعلن عن فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجي ، ثم عقد مؤتمر آخر لوزراء الخارجية في مسقط بسلطنة عمان في آذار/ مارس ١٩٨١ حيث جرى التوقيع بالأحرف الأولى على النظام الأساسي للمجلس والذي عرض فيما بعد على مؤتمر القمة الخليجي في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في السادس والعشرين من شهر أيار/ مايو ١٩٨١ للتصديق عليه ، والاعلان رسمياً عن قيام مجلس التعاون الخليجي .

لقد حدد البيان الذي صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية الخليجية الست في الرياض في ١٤ شباط/ فبراير ١٩٨١ الأهداف العامة للمجلس تأكيداً على العلاقات الخاصة والخصائص العامة ، وتشابه الأنظمة ، وأهمية التنسيق الوثيق بينهم في مختلف المجالات ، وعلى وجه الخصوص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولاعتقادهم بالمصير المشترك ، فإن الدول الست قررت إنشاء منظمة تستهدف تعميق وتمتين روابطهم في مختلف المجالات تسمى « مجلس التعاون للدول العربية الخليجية » وسيكون مقره بالرياض في المملكة العربية السعودية .

وتتناول أنشطة المجلس وضع الأنظمة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بالاضافة للشؤون المتعلقة بالجنسية والاعلام والنقل والتجارة والجمارك[١] . ونود أن نشير إلى الحقائق التالية تجاه دوافع انشاء المجلس .

---

(١) «Gulf Embryo Common Market,» *Diplomat News Service* (Nicosia), 18-25 March 1981,pp.129-134.

- يبدو ثقل الدافع الأمني للتعاون واضحاً خلف فكرة إنشاء المجلس ، وذلك يتضح لأي محلل يتابع التطورات التي سبقت وما زالت ترافق قيام المجلس ، أو درس التصريحات الرسمية التي صدرت حوله ، ومنها التصريح التالي للسلطان قابوس سلطان عمان: «واذا نحن اعطينا اهمية كبرى للناحية الامنية في اتفاق مجلس التعاون الخليجي فذلك لاعتقادنا بانه ليس فينا دولة واحدة قادرة بمفردها على حماية امن الخليج ولكن حتماً في تكتلنا الامني الدفاعي الجماعي قة يجب ان يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي»[٢].

- ويبدو أن انكشاف حقول النفط وسهولة تعرضها للخطر الذي أكدته الحرب العراقية الايرانية ، وخطر الوجود العسكري السوفيتي في افغانستان على مشارف الخليج[٣] بمعنى أن حقول النفط يمكن أن تكون هدفاً سهلاً وسريعاً ، وهي الحقول التي يمكن اعتبارها مصدر الثروة الوحيد لهذه الدول في المرحلة الحالية ، كما أنها المصدر الرئيسي لتغذية الوطن العربي بحاجاته النفطية ، الأمر الذي يؤدي إلى توافر دوافع قوية لدى الطرفين لحماية هذه المصالح .

- هذا وصرح الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير البترول والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية المتحدة إلى صحيفة **الأوبزرفر** (١٥ شباط/ آذار ١٩٨١) بأن مسألة تحسين النظام الدفاعي واجراءات الامن الداخلي تحتل أعلى مرتبة بين سلم أولويات عمل المجلس[٤] .

- ورغم ذلك فهناك العديد من الدعوات التي تنطلق على المتسويين الرسمي والشعبي والتي تقول: الاقتصاد قبل السياسة .

وتشير نتائج أعمال مجلس التعاون الخليجي الذي عقد دورته الأولى في أبو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من ٢٦ - ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨١ إلى توجه دول المجلس صوب هذا الهدف ، وتشير أولويات العمل الخليجي التي أعقبت اجتماعات مجلس التعاون الخليجي خصوصاً المتعلقة باقرار « مبادىء عامة لمشروع اتفاقية اقتصادية موحدة بين دول المجلس » من قبل وزراء مال دول المجلس الذين عقدوا اجتماعهم في الرياض في حزيران/ يونيو ١٩٨١ ، بالاضافة الى ما تناقلته الأنباء حول فكرة إنشاء صندوق استثمار موحدبرأس مالمقداره ٦ مليار دولار ضمن استراتيجية تنويع القواعد الانتاجية لاقتصاديات الدول الأعضاء ، يشير كل ذلك إلى الشروع في اعطاء الاولوية لجوانب التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء على سواه في المرحلة الحالية ، على الأقل .

(١) الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي[٥]

يتكون مجلس التعاون الخليجي من : (أ) المجلس الأعلى الذي يضم رؤساء الدول الأعضاء

---

(٢) السلطان قابوس ، « في حديث خاص للمستقبل: السلطان قابوس يدعو للانضمام الى حلف الاطلسي ، » اجرى**الحديث** رياض نجيب الريس ، **المستقبل** ، ٢ ايار / مايو ١٩٨١ .

(٣) مسافة الطيران من طشقند أو من كابول إلى أية منطقة في الجزيرة العربية أو في القرن الافريقي لا تتجاوز ٤٠٠ - ٤٥٠ ميلا تحتاج إلى ٢٠ - ٢٥ دقيقة طيران باي سلاح طيران عصري .

(٤) Econonist Intelligence Unit, EIU: *Bahrain, Qatar, Oman and Yamens* (Ist Quarter 1981).

(٤) «Gulf Embryo Common Market,».

وسترتبط به هيئة لفض الخلافات بين الدول ؛ (ب) المجلس الوزاري ؛ (جـ) الامانة العامة .

(أ) **المجلس الأعلى** : ويتكون من رؤساء الدول ، وتكون رئاسته دورية حسب الحروف الابجدية ويعقد المجلس دورتين عاديتين سنوياً بالاضافة الى أي جلسات طارئة ، ويحق لرئيس أية دولة ان يدعو إلى اجتماع طارىء ، حيث ينعقد المجلس اذا ما تم تأييد الطلب من دولة أخرى .

يضع المجلس الأعلى السياسة العليا لمجلس التعاون ، ويتولى مناقشة المقترحات والقوانين المعروضة من قبل المجلس الوزاري والأمانة العامة قبل الموافقة عليها . ويقوم المجلس الأعلى بتشكيل هيئة لفض المنازعات بين الدول الأعضاء .

(ب) **المجلس الوزاري** : ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، وسيضع المجلس نظام الأمانة العامة واعداد المقترحات والقوانين والأنظمة ورفعها للمجلس الأعلى والترتيب لاجتماعاته ، يجتمع المجلس الوزاري ست دورات سنوياً ، ويتولى وضع السياسات والتوصيات والدراسات الرامية الى دعم التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات ، كما يتولى اعتماد موازنة المجلس والأمانة العامة .

(ج) **الأمانة العامة** : سيديرها أمين عام من مواطني الدول الأعضاء يعينه المجلس الأعلى وتكون وظائف الأمانة العامة كما يلي :

ـ إعداد الدراسات حول التعاون والتنسيق الخليجي ؛ متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري ؛ اعداد التقارير التي يطلبها المجلس الوزاري ؛ اعداد الميزانية والحسابات الختامية ؛ إعداد مشاريع القوانين والأنظمة الادارية والمالية المنسجمة ومتطلبات تطوير اعمال ومسؤوليات مجلس التعاون الخليجي .

ثانياً : مرحلة التعاون الجاري بين أعضاء المجلس

تتميز مرحلة التعاون الجاري ، على المستوى الاقتصادي بانتقالها من الجوانب التنظيمية من فكرة التعاون الثنائي والجزئي التي تميزت بها الفترة التي أعقبت استقلال معظم دول المجلس في مطلع السبعينات ، إلى فكرة التعاون الجماعي التي أحدثتها مؤتمرات وزراء التجارة والصناعة والزراعة والتخطيط في دول المنطقة والتي بدأت بمؤتمر وزراء الصناعة الذي عقد في الدوحة/ قطر في شباط/ فبراير ١٩٧٦ وانبثقت عنه منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ويجيء قيام مجلس التعاون الخليجي ليبلور شكل التعاون الجماعي في هذا الشكل التنظيمي ونعرض فيما يلي أشكال التعاون الخليجي .

(١) التعاون الجزئي

ونشير فيما يلي إلى معظم الاتفاقات التي انبثقت عن فكرة التعاون الجزئي بين دولتين أو أكثر ، وما نجم عنها من آثار في ميدان العلاقات الاقتصادية . ومن مجالات التعاون الثنائي[٦] :

---

(٦) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط، « معلومات حول الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية واليمن الشمالي، » الرياض ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨ ـ ٣٠ (مخطوط) .

(أ) اتفاقية الترانزيت بين السعودية والكويت عام ١٩٧٠ .
(ب) إتفاقية الترانزيت بين السعودية وقطر عام ١٩٧١ .
(ج) ترتيبات التعاون العماني الكويتي في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية عام ١٩٧٢ .

(د) ترتيبات التعاون الكويتي البحريني في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية .
(هـ) ترتيبات التعاون الاقتصادي بين الكويت والامارات المتحدة خلال عام ١٩٧٣ والتي اشتملت على ما يلي : تشجيع الاستثمار المشترك : حرية الحركة لرأس المال وأرباح المشروعات المشتركة ؛ إلغاء الرسوم الجمركية : لجان متابعة للمشروعات المشتركة: العمل والأنشطة الاقتصادية: الاستثمار والمسائل النقدية: التجارة والجمارك والثقافة والاعلام .

(و) إتفاق التعاون الاقتصادي بين السعودية وقطر عام ١٩٧٣ واشتمل على ما يلي : معاملة المواطنين بالمثل : معاملة رأس المال بصورة مماثلة : تشجيع اقامة المشروعات المشتركة : الغاء الرسوم الجمركية : تشكيل لجان مشتركة .

(ز) ترتيبات التعاون الاقتصادي بين السعودية والكويت في آذار/ مارس ١٩٧٥ وتوقيع مذكرة تفاهم .

(ح) تم تشكيل لجنة للتنسيق بين قطر والامارات العربية المتحدة نتيجة زيارة امير قطر للامارات المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥ ، ولكن هذه اللجنة لم تجتمع حتى الآن[٧] .

(ط) ترتيبات التعاون الاقتصادي القطري ـ العماني خلال عام ١٩٧٦ نجم عن زيارة امير قطر لعمان خلال عام ١٩٧٦ الاتفاق على برنامج للتعاون الاقتصادي ، وجرى تشكيل عدة لجان لمعالجة مختلف المواضيع .

(ي) ترتيبات التعاون الكويتي القطري ، نجم عن زيارة الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الى قطر خلال الفترة من ٩ ـ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ الاتفاق على برنامج للتعاون الاقتصادي والثقافي والتعليمي والاعلامي وجرى توقيع هذا الاتفاق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ .

(٢) التعاون متعدد الأطراف

تم إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة بين كل من قطر وعمان والامارات المتحدة والبحرين وذلك في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٧٢ ، علماً بأن هذه اللجنة بدأت بين قطر والبحرين ثم انضمت إليها الامارات وعمان خلال عام ١٩٧٣ . وقد قامت هذه اللجنة بدراسة مشروع « شركة ملاحة الخليج » وكلفت شركة استشارية كندية باعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع . ونتيجة لاتساع دائرة الأقطار العربية الخليجية الراغبة في الانضمام إلى المشروع ، فقد توسعت اللجنة الاقتصادية المشتركة لتشمل كلا من السعودية والكويت ، وكان من نتيجة اعمال اللجنة المشتركة

---

(٧) « السوق الخليجية المشتركة . » **الاقتصاد والتجارة** (الامارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد والتجارة) ، السنة ٤ ، العدد ٤٠ (شباط / فبراير ١٩٧٦) .

اقامة مشروع شركة الملاحة العربية ومقرها الكويت . كما جرت مناقشة فكرة إقامة شركة طيران عربية خليجية ، ولكن الفكرة لم تخرج إلى حيز التنفيذ بعد .

وبصدد تقويم التعاون الثنائي متعدد الأطراف . يلاحظ أن ترتيبات التعاون الثنائي أثمرت نتائج محدودة وغير ملموسة في ميدان دعم العلاقات الاقتصادية والانمائية بين الأقطار الاعضاء ، وذلك على الرغم من اشارتها للعديد من مبادىء التكامل الاقتصادي كاقامة المشروعات المشتركة وحرية الحركة لعوامل الانتاج ، ورغم تشكيل لجان للمتابعة إلا أن اجتماعاتها لم تدم طويلاً بل إن بعضها لم ينعقد اطلاقاً . يستثنى من ذلك الترتيبات متعددة الاطراف التي انبثق عنها مشروع شركة ملاحة الخليج وقد سبق الاشارة اليها.

(٣) التعاون الانمائي الجماعي

(أ) مؤتمر تنسيق تجارة الواردات من السلع الاساسية لدول الخليج

عقد في البحرين في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ . اجتماع ضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص في البحرين والامارات المتحدة والكويت وعمان للبحث في تنسيق استيراد السلع الأساسية لدول المنطقة خاصة ما يتعلق بالسلع الغذائية المشتملة على القمح والرز والادوية بالاضافة الى الاسمنت ، كما بحثت مسألة تشكيل لجنة للقيام بتنفيذ عمليات الاستيراد الجماعي حسب الحاجات الاستهلاكية المشتركة ، وذلك بهدف الحصول على افضل شروط لهذه السلع .

ولكن لوحظ عدم نجاح الاجتماع في تحقيق اغراضه نتيجة اختلاف وجهات النظر بين الأجهزة المختصة بعمليات الاستيراد في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء .

(ب) المؤتمرات الوزارية

بدأت حلقة متتابعة من المؤتمرات الخليجية على المستوى الوزاري شملت كافة القطاعات والأنشطة الصناعية والتجارية والزراعية والتخطيطية كافة ، بالاضافة للمؤتمرات الخاصة بالتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل والثقافة والاعلام ونشير فيما يلي الى المؤتمرات الخاصة بالتعاون الانمائي في المجالات الاقتصادية .

(ج) ـ مؤتمر وزراء الصناعة

انعقد مؤتمر وزراء الصناعة العرب في الخليج في الدوحة/ قطر خلال الفترة من ٢٥ ـ ٢٦ شباط/ فبراير عام ١٩٧٦ ضم جميع أقطار الخليج العربية بما فيها العراق ، وهو المؤتمر الذي قرر انشاء « منظمة الخليج للاستشارات الصناعية » وذلك للقيام بدراسة مجالات التعاون الصناعي بين الدول الأعضاء سواء فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة ، ونشير فيما يلي إلى الهيكل التنظيمي للمنظمة :

● **منهاج المنظمة في تحقيق التعاون الصناعي** : لقد قامت المنظمة بتبني الاسلوب التالي لتحقيق أهدافها .

○ التنسيق الصناعي العام من خلال دراسة خطط التنمية الصناعية لدى الأقطار الاعضاء وتحليلها لتحديد مجالات التكامل والتنافس بين اتجاهاتها ومشروعاتها المقترحة .

○ دراسة الاستراتيجيات والخطط الفرعية لكل صناعة من الصناعات وتحديد مجالات المشروعات الصناعية المشتركة : هذا وقامت المنظمة في المرحلة الحالية بالتركيز على القطاعات الصناعية الرئيسية التالية :

ـ قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيميائية: قطاع الصناعات المعدنية والهندسية : قطاع الصناعات المتعلقة بمواد البناء .

وتقوم المنظمة بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للصناعات التي توضح التحليلات العامة المشار اليها أعلاه توفر فرص إقامتها بصورة مشتركة ، ولدى ثبوت جدواها تتم احالتها الى الأقطار الأعضاء لمناقشة عملية اخراجها الى حيز التنفيذ بصورة جماعية أو بين قطرين أو أكثر من الاقطار الأعضاء . ومما يجدر ذكره أن أول المشروعات المقترحة من قبل المنظمة وهو مشروع درفلة الألومنيوم جرى التوقيع على اقامته في العاشر من شباط / فبراير ١٩٨٠ ، وذلك في البحرين وبموجبه تمت اقامة شركة الخليج لدرفلة الالومنيوم . وذلك باشتراك جميع الأقطار العربية الخليجية ، وبطاقة انتاجية سنوية تبلغ ٤٠ ألف طن . وبرأس مال مقداره ٢٤ مليون دينار بحريني .

كما تبحث المنظمة في المرحلة الحالية في عدة اقتراحات لاقامة صناعات مشتركة تشمل كلا من الفحم النفطي والزجاج المسطح والحديد والصلب[٨] .

مؤتمر وزراء التجارة : عقد مؤتمر وزراء التجارة في دول الخليج دورته الأولى في بغداد في ٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٧ ، ثم عقد الاجتماع الثاني في الرياض بتاريخ ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩ ، والاجتماع الثالث خلال عام ١٩٨٠ . ونشير فيما يلي إلى أهم المواضيع التي تشكل محور اهتمامات مؤتمر وزراء التجارة :

○ **التعاون التجاري** : تنمية العلاقات التجارية : التعاون بين غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان الأعضاء : تبادل المعلومات حول الأنظمة التجارية وتنسيقها : دراسة توقيع اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي .

○ **التموين** :ويشتمل على السياسات التموينية في الأقطار الأعضاء : تنسيق سياسات دعم المواد التموينية الاساسية : مخزون المواد الأساسية .

○ **التعاون في مجال العلاقات الدولية** : تنسيق المواقف في المنظمات الدولية مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ؛ تنسيق المواقف تجاه الشركات الدولية الموردة والمتعاقدة مع دول المنطقة والتي تبالغ في شروط تعاملها مع الأقطار الأعضاء ؛ عقد دورات تدريب بواسطة مركز التجارة الدولي لموظفي الأقطار الأعضاء باللغة العربية .

---

(٨) مجلس التعاون الخليجي ، «: التعاون الخليجي وصناعة البتروكيمانيات ، » ، و « إستراتيجية خليجية لصناعة الحديد والصلب بعد نجاح إستراتيجية الألمنيوم ، » **الخليج الجديد** (الدوحة) ، العدد ٦٢(نيسان/أبريل ١٩٨١) ، ص ١١ ، ١٥ و ٢٠ على التوالي .

○ **المجالات التنظيمية** : دراسة انشاء جهاز لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر والتحضير له .

وفيما يلي أهم انجازات مؤتمر وزراء التجارة :

ـ تشكيل اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في الأقطار العربية الخليجية : تشكيل لجنة من أجهزة الاستيراد للسلع الاساسية في الأقطار الأعضاء تتولى دراسة مسألة توحيد عمليات استيراد السلع الاساسية ؛ مناقشة موضوع تنظيم شروط التعامل والتعاقد مع الشركات الاجنبية وذلك بالاستعانة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تخضع الانظمة التجارية في الأقطار الأعضاء لدراسة اللجان الفنية المختصة تمهيداً للتنسيق بينها .

(هـ) مؤتمر وزراء الزراعة

عقد مؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية اجتماعه الأول في الرياض في شباط/ فبراير ١٩٧٦ ، كما تم عقد خمسة مؤتمرات أخرى كانت كما يلي : المؤتمر الثاني في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة في ١٩٧٧ : المؤتمر الثالث في الدوحة بدولة قطر في آذار/ مارس ١٩٧٨ ؛ المؤتمر الرابع في الكويت خلال عام ١٩٧٩ : المؤتمر الخامس في سلطنة عمان خلال عام ١٩٨٠ ؛ المؤتمر السادس في دولة الامارات العربية المتحدة خلال عام ١٩٨١ .

وتشمل انشطة المؤتمر القطاعات الفرعية التالية :

الانتاج النباتي ـ موارد المياه ـ الانتاج الحيواني ـ الثروة السمكية .

ونشير فيما يلي الى أهم انجازات المؤتمر في دوراته المتعاقبة[٩] .

○ **النشاط الزراعي العام** : تحويل مركز الابحاث الزراعية في الرياض الى مركز أبحاث اقليمي مراكز البحث الزراعية الرئيسية في الأقطار الأعضاء فروعاً له .

ـ وتجري دراسة اقامة مشاريع انتاجية مشتركة في مجال الأسمدة والمبيدات والقمح والاعلاف .

○ **تنمية موارد المياه** : دراسة طبقات المياه الجوفية في مناطق الحدود المشتركة تمهيداً لدراسة أسس تنميتها واستغلالها بصورة مشتركة . تجري دراسة اقامة محطات مشتركة لتحلية مياه البحر .

○ **تنمية الثروة الحيوانية** : مسح لفرص تنمية الثروة الحيوانية في الأقطار الأعضاء ، واجراء مسح للمراعي الطبيعية تمهيداً لتحديد أسس التعاون في مجال الانتاج الحيواني والمحافظة على الثروة الحيوانية . اصدار قانون موحد للحجر البيطري في الأقطار الأعضاء . اقامة معمل مركزي لتشخيص امراض الحيوان وانتاج اللقاحات الصناعية بالرياض .

○ **تنمية الثروة السمكية** : إقامة مركز اقليمي لابحاث الموارد المائية في دبي/ الامارات المتحدة التعاون في اقامة نظام احصائي موحد للثروة السمكية . دراسة اقامة مشاريع انتاجية

---

(٩) وثائق وملفات المؤتمرات واللجان المنبثقة عنها والتي شارك الباحث في معظم اجتماعاتها .

سميكة ، خاصة في مجال العلف السمكي وتعليب السردين والتونة ، اقتراح قانون موحد للصيد البحري والمحافظة على البيئة البحرية .

هذا وقام مؤتمر وزراء الزراعة بانشاء امانة عامة في الرياض وكذلك عدة لجان فنية وقانونية لتغطية مواضيع المؤتمر المختلفة وتتوزع هذه اللجان على الأنشطة التي سبق الاشارة اليها .

(و) التعاون المالي والنقدي

ارتكز التعاون المالي إلى تقديم المساعدات المالية والفنية من قبل الأقطار العربية الخليجية ذات الفائض المالي الكبير الى الأقطار العربية الخليجية ذات الانتاج النفطي الذي لا تتناسب مداخيله وحاجات التنمية ، فمن خلال سلطة الخليج والجنوب العربي ، قامت الكويت بمساعدة الاقطار الخليج واليمن الشمالي والجنوبي في تمويل بناء المستشفيات والعيادات الصحية والمدارس ، بما فيها مشاريع الاستثمار في الرأس مال البشري ، وتمويل النفقات الجارية لهذه المشاريع .

كما قامت كل من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر بتقديم المساعدات المالية ، سواء في صيغة هبات أو قروض سهلة ، وذلك لسلطنة عمان منذ مطلع سيرتها التنموية في السبعينات وكذلك الى البحرين وكان للمساعدة التي قدمتها المملكة العربية السعودية والبالغة قيمتها ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ اثر كبير في اخراج مشروع تعدين النحاس في سلطنة عمان إلى حيز التنفيذ .

ويتركز التعاون النقدي بين اقطار الخليج حالياً في المشاورات الدورية المتحققة في اجتماعات محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد في الأقطار العربية الخليجية ، وهي الاجتماعات التي بدأت في نيسان/ ابريل ١٩٧٨ في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة وتتناول هذه المشاورات ما يلي :

- مناقشة المشاكل الاقتصادية والمالية المشتركة وأساليب التعاون المالي والنقدي بينها .
- نظام تحديد العملات التي يتم بموجبها تنفيذ عقود مقاولات الشركات الاجنبية في الأقطار الأعضاء .

- وضع نظام لتحديد مفهوم الاحتياطي من العملات الاجنبية للأقطار الأعضاء يتناسب مع ظروفها الاقتصادية ويأخذ في الاعتبار ثلاثة جوانب : الاحتياطي اللازم لتمويل احتياجات ميزان المدفوعات (الواردات من السلع والخدمات)؛ الاحتياطي اللازم لحاجات التمويل الجاري والانمائي للحكومة؛ الاحتياطي اللازم للاستثمار كبند تعويضي لتناقص دور النفط التدريجي .

- إصدار تقرير خليجي مشترك بواسطة بنك الكويت المركزي يتضمن دراسات اقتصادية واحصاءات مالية ونقدية لجميع الدول الأعضاء .

ويعتبر بنك الخليج الدولي الذي انشأته كل من السعودية والكويت والبحرين ، قطر الامارات المتحدة ، عمان والعراق عام ١٩٧٦ ، مثلاً للتعاون النقدي الاقليمي وهو البنك الذي بلغ رأس ماله ٦٠٨ ملايين دولار لتقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية وتمويل الاستثمارات الخارجية

للقطاع الخاص في الأقطار الأعضاء بالاضافة لتمويله عمليات التجارة . الخارجية للبلدان الأعضاء .

لقد ناقش مؤتمر محافظي ورؤساء مؤسسات النقد في الأقطار الأعضاء الذي عقد دورته الثامنة مؤخراً في أبو ظبي بتاريخ ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١ وثيقة حول التعاون المصرفي وتبادل المعلومات ونظام مراقبة البنوك في البلدان الأعضاء، وكذلك عرض للتطورات المالية والنقدية في الاقطار الأعضاء ، وما زال التعاون النقدي الخليجي اسير المشاورات حيال المواضيع المذكورة اعلاه ، رغم وجود دعوات الى انطلاق التعاون النقدي من أرضية اكثر صلابة وذلك من خلال التنسيق النقدي والمالي في النطاقين الاقليمي والدولي والتفكير في اقامة منطقة نقدية مشتركة(١٠).

(ز) التعاون في مجال التخطيط الانمائي

عقد المؤتمر الأول لوزراء التخطيط في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في حزيران/ يونيو ١٩٧٩ ، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٧٩ وهي المذكرة التي صدقت عليها حكومات الأقطار الأعضاء .

وتتجه مؤتمرات وزراء التخطيط للتركيز على الأنشطة التالية :

- التنسيق بين المشاريع الصناعية القائمة وتنسيق عمليات التسويق للمنتوجات المصدرة وتجنب التنافس بينها على كسب الأسواق الخارجية .

- الدعوة للتنسيق بين خطط التنمية في الأقطار الأعضاء ، واستكمال اقامة اجهزة التخطيط فيها ، واقامة وحدات تخطيطية في كافة اجهزة الأقطار الأعضاء .

- إقامة برامج تدريبية مشتركة تساهم في تنمية الموارد البشرية ،وبخاصة في ميدان استعمالات الكمبيوتر (الحاسب الالكتروني) .

هذا وتتبع هذه المؤتمرات منهجاً يتسم بالمرونة حيال اقامة المشاريع المشتركة ، حيث يترك لكل قطر الحرية في دعوة الأقطار الأخرى للمشاركة في تمويل مشروعاتها الانمائية وتحديد أسس المشاركة المقترحة . وقد تم عقد دورتين لاجتماعات وزراء التخطيط فكان الاجتماع الأول في الرياض/ السعودية في حزيران/ يونيو ١٩٧٩ ؛ الاجتماع الثاني فكان في الدوحة/ قطر في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٠ . ويتوقع عقد الدورة الثالثة في الكويت خلال عام ١٩٨١ .

ثالثاً : آفاق التوجه الاستراتيجي المتوازن لمجلس التعاون الخليجي

يعتمد نجاح التوجه الاستراتيجي للمجلس - في رأينا - على قدرته في تحديد الهدف من انشائه وتسخير أدوات التعاون الاقتصادي والسياسي والامني لتحقيق التوازن في التوجه الخليجي والتوجه العربي العام من ناحية ، والتوازن في التوجه الخليجي والعربي نحو العلاقات العربية

---

(١٠) Jawad Hashem,«Towards a Gulf Monetary Area, Issues,» in:May Ziwar Daftari, ed., *Development the Arab Gulf States* (London: MD Research and Services,1980), p.199.

الخليجية ـ الدولية من ناحية ثانية ، وذلك ضمن اطار المصلحة العربية العليا . فالهدف الاستراتيجي للمجلس يتحدد بالاطار التالي:

«توجه منسق بين الدول الاعضاء لاقامة الوحدة السياسية المستندة الى تعبئة وتنمية كافة الموارد الاقتصادية التي توفرها اقتصاديات النفط ومصادر القوة الأخرى وفق مسار يحقق وبصورة تدريجية بناء القاعدة الانتاجية المتنوعة والمحررة من الاعتماد الرئيسي على النفط على ان تضع في الوقت نفسه ، نصب اعينها تحقيق هذه الوحدة السياسية العربية وضمان التفاعل المحقق للمصلحة الاقتصادية المشتركة لدائرة التعاون الخليجي العربي ـ التعاون العربي العام». ونشير فيما يلي الى اولويات العمل لتحقيق الهدف الاستراتيجي المشار اليه اعلاه وفق دوائر العمل الثلاث سابقة الاشارة اليها .

(١) أولويات العمل التنظيمي :

تستحوذ عملية استكمال بناء الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي وتعيين المفاتيح التي ستمسك بزمام أعمال الامانة العامة للمجلس على رأس سلم الأولويات وذلك لسبب واضح ، حيث يرتبط نجاح المجلس في تحقيق اهدافه على قدرة الجهاز الاداري والفني للأمانة العامة على دراسة وتقويم أولويات التعاون وتشخيص المشكلات المشتركة ، ودراسة المواضيع المحالة عليها من المجلس دراسة متعمقة ، وبمدى قدرتها على ترجمة توجيهات المجلس العامة في دراسات تقترح المواقف المختلفة المحققة للهدف والبدائل المختلفة المتاحة للمجلس في مسيرته .

وفي هذا الاطار من الطبيعي ان يجري تعيين العناصر الأساسية صاحبة القرار الفني من أبناء منطقة الخليج مع اعطاء الأولوية ، وبصورة متوازنة لكل من حاملي الكفاية العلمية والتوزيع النسبي لحقائب العمل بين مختلف الأقطار ، كما يفترض استعانة الامانة العامة بأعلى الكفايات والخبرات العربية والدولية لتقديم المشورة واجراء الدراسات وفق برنامج لأولويات هذه الدراسات وفي هذا المجال يفضل من الخبرات من تجمع لديها المعرفة المتعمقة بأوضاع الاقطار العربية الخليجية والاحاطة بتجارب التعاون والتكامل لدى الدول النامية والمتقدمة .

(٢) أولويات العمل السياسي :

على المستوى الخليجي ، يبدو لنا أن عملية خلق وتنمية دور مؤسسات الممارسة الديمقراطية التي تترجم مشاركة شعوب المنطقة في صياغة طموحات وأهداف المسيرة ، تحتل الأولوية القصوى ضمن برنامج العمل السياسي ، وبذلك يتم مواجهة الفراغ الذي تفرزه عملية غياب هذه المؤسسات أو تجميدها أو ضعفها في بعض الأقطار الأعضاء ، والتجربة الكويتية في إحياء البرلمان الكويتي والانتخابات الاخيرة تستحق المتابعة ، وتستدعي العملية في مجملها تقويما شاملا لدور مؤسسات ممارسة الديمقراطية واسلوب تدعيمها وتقويتها والتشاور حولها بين الأقطار الأعضاء .

وهناك من الدلائل ما يشير الى اتجاه الأقطار الأعضاء للاهتمام بهذا المونسوع . **أما على المستوى العربي** ، ولكون القضية الفلسطينية تمثل محور الاهتمامات السياسية العربية ، فإن على أقطار الخليج ان تبلور موقفاً محدداً مبنياً على الدعم المادي والمعنوي ويترجم الامكانات المتاحة لهذه الأقطار في خدمة القضية الفلسطينية الأمر الذي من شأنه ان يساهم في حسم الصراع العربي الصهيوني لمصلحة القضية الفلسطينية ، والتي يشكل وجودها اخطر ما يعترض

مسيرة التعاون العربي والتنمية العربية سواء على المستوى الشامل او الجزئي ، وهنا لا بد من الاشارة الى أهمية تكثيف التوجه الخليجي لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل ، الذي ساهمت فيه أقطار الخليج من خلال مساعداتها المترتبة على قمة بغداد (٣ ـ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨) وما قبلها في تدعيم صموده في مواجهة الغزو الاستيطاني المستهدف الغاء الوجود الفلسطيني وبصورة تدريجية لمصلحة الوجود الصهيوني على كامل التراب الفلسطيني .

وأخذا في الاعتبار ابتلاع اسرائيل لما نسبته ٣٦ بالمائة من أراضي الضفة الغربية للأغراض الاستيطانية وزحفها المتواصل في هذا الاتجاه ، وتهديدها للمزيد من الأراضي ، وبروز مشكلة دعم فئات العمال والموظفين التي باتت معرضة للسحق المادي ، بالاضافة الى بروز مشكلة تعرض الصناعة خاصة الحرف الصغيرة والزراعة للانهيار بفعل ادوات السياسة الاقتصادية الاسرائيلية المطبقة في المناطق المحتلة ، **كل هذه المعطيات تستدعي توجهاً مكثفاً لمجلس التعاون الخليجي وضمن دائرة التعاون العربي لاعطاء قضية دعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة اهتماماً محورياً ، علماً بأن احداث اللجنة الفلسطينية الأردنية لدعم الصمود نتيجة قمة بغداد قد وفر اطارا تنظيمياً فنياً وعملياً لخدمة هذه المسألة .**

ومما يجدر التأكيد عليه في هذا المجال أن حاجات الحد الأدنى لدعم الصمود الوطني في الأرض المحتلة والتي طرحت في قمة عمان قدرت بحوالى أربعة أضعاف الالتزامات الحالية أي ٤٠٠ مليون دولار سنوياً . وهنا ندعو الدول غير الملتزمة بدعم صمود الشعب الفلسطيني الى الاسراع باتخاذ موقف جديد حيال ذلك ،خصوصاً تلك التي تسمح ظروفها الاقتصادية والمادية بذلك .

وعلى الصعيد الدولي ، يقترح أن يتوازن الموقف السياسي الجماعي لأقطار مجلس التعاون الخليجي من مختلف القضايا على المسرح السياسي مع حسابات مصالح كل من دول المجلس ودول العالم لدى دول المجلس ، ورغم أن هذا الأمر يستدعي دراسة دقيقة تحدد حدود الاختلال القائم بين المواقف المتخذة التي تتسم بعدم الحسم المتناسب مع حسابات المصالح المتبادلة لمختلف الاطراف في أكثر من قضية سياسية ، **فإن لدينا انطباعاً بوجود هذه الحالة من عدم التوازن بين المواقف السياسية المتخذة وبين الحدود التي تسمح بها الاعتبارات المرتبطة بمصالح مختلف الاطراف الدولية في تعاملها مع الأقطار العربية الخليجية** . وهنا نود أن نؤكد على بروز حقائق ايجابية في مواقف العديد من أقطار المجلس خاصة من قضية التصور الامريكي الأوروبي من مسألة الأمن في منطقة الخليج ، حين رفضت فكرة الخطر السوفييتي الذي يهدد المنطقة كذريعة لتدخل عسكري امريكي بريطاني في المنطقة .

(٣) اولويات التعاون الاقتصادي

إن المجلس مطالب بتحرك متوازن يراعي برنامجاً لأولويات التعاون في الدائرة الخليجية ، وتلك الأولويات التي توفرها دائرة التعاون الاقتصادي العربي ، وفي هذا المجال لا بد من االاشارة الى الاتجاهات العامة لأولويات التعاون الانمائي الاقتصادي في المجال الخليجي ، وتلك التي يوفرها التعاون العربي في اطاره الاوسع ، بالاضافة الى ضرورة التعرف الى دروس تجربة التعاون الاقتصادي بين الأقطار العربية والدول النامية .

(٤) أولويات التعاون على المستوى الخليجي

تحتل البنود التالية في تقديرنا ، الأولوية القصوى ضمن برنامج التعاون المقترح :

(أ) تنمية وتطوير الموارد البشرية بمفهومها المتكامل ، وفق برامج ومشاريع تستهدف زيادة مساهمته الهيكلية في الانتاج القومي ، وبناءه الفكري والثقافي والتكنولوجي ليتمكن من أن يحتل الدور القيادي في مسار التنمية في اثناء عملية بناء القاعدة الانتاجية المتحررة بصورة تدريجية من تسلط قطاع النفط وقيادة مسيرة التنمية في فترة ما بعد عهد النفط . وتشير الحقائق المتعلقة بارتفاع نسبة العمالة الوافدة الى أقطار الخليج الى الحاجة لجهد مضن في هذا السبيل .

(ب) بناء الهياكل الاساسية للتنمية : إن تبني أقطار المجلس لسياسة تنمية الهياكل الاساسية التي تربط بين الأقطار الأعضاء ، وخاصة فيما يتعلق بتطوير وتحسين وسائل الاتصال والطرق والمواصلات، تعتبر من أهم المحاور الأساسية لاقامة نظام جماعي للتعاون الاقتصادي والانمائي . ويجب الاستفادة من المسوحات التي جرت وتجري حالياً على مستوى الوطن العربي باشراف الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، علماً بأن هذا التوجه ينعكس على توسيع الأفق الزمني للاستثمارات طويلة الأجل وما يتطلبه ذلك من تخصيصات كبيرة للتمويل الانمائي .

(جـ) على المستوى الصناعي ، يجب أن ينطلق التعاون في الميدان الصناعي من الاستناد إلى قاعدة الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة في ميادين النفط والغاز والثروة السمكية ، واقامة الصناعات التي تتوفر في المنطقة ميزة نسبية لها ، وإننا نؤيد التصورات التي طرحتها دراسات كل من منظمة الخليج للاستشارات الصناعية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بأن تتجه التنمية الصناعية على المستوى الخليجي ضمن المحاور الأساسية التالية:

الحديد والصلب ، البتروكيمائيات ، الصناعات الهندسية ، والصناعات الانشائية .

ونظراً لتميز هذه الصناعات بعلاقات الربط إلى الامام والى الخلف بحيث تكون نواة لهيكل صناعي متطور أو وجود أنشطة متعددة بداخل كل منها ويمكن تقسيم حلقات هذه الصناعة أو تلك بين أكثر من دولة ، كما أن حجم الانتاج الحالي يقتصر كثيراً على مواجهة حاجات الاستهلاك الحالي والمتوقع ، فمثلاً تشمل الصناعات الهندسية على عدة صناعات منها وسائل النقل من سيارات وجرارات وقاطرات والاجهزة الكهربائية المنزلية وغيرها ، وتتعدد الاجزاء الداخلة في انتاج كل منتج فالسيارة الواحدة بداخلها ٧٠٠٠ جزء مختلف من حيث طبيعته والمواد المصنعة منها ومستوى الدقة في تصنيعها ، **ويعتقد الباحث بضرورة تركيز توجه أقطار الخليج في المرحلة المقبلة من تصنيعها الى تبني سياسة الاحلال محل الواردات** ، حيث ارتكزت المرحلة السابقة إلى سياسة تشجيع إقامة الصناعات القائمة على التصدير وذلك لكون الصناعات الأولى أقل تعرضاً لمخاطر تراجع الاسواق الخارجية من ناحية ، كما تخلق قاعدة أساسية من الاعتماد الصناعي المتبادل تساهم في دفع حركة التكامل العربي العام ، وينبغي رفع شعار التصنيع وليس التجميع .

○ **التعاون في الاطار العربي** : هناك مجموعة من المفاهيم التي تشكل عنصر التحديد الرئيسي لعلاقة التعاون العربي الخليجي بالتعاون في إطاره العربي الشامل . ولقد انبثقت ، وعلى

مستوى الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي دعوة الى اللجوء إلى فكرة الوحدات العربية التكاملية الفرعية ، والتي تنشأ في اطار مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، وتسمح لهذه الوحدات الفرعية بخطوات اكثر تسارعاً من خطوات التكامل العربيْ الشامل الذي ما زال يتعثر رغم تحقيقه لبعض المنجزات ، يتعثر ومنذ الخمسينات ، هذه الدعوة تحدد امكان قيام الوحدات الفرعية التالية:

- وحدة تضم مجموعة دول الهلال الخصيب : الأردن ، فلسطين ، العراق ، سوريا ، لبنان .
- وحدة أخرى تضم مصر والسودان .
- وحدة أخرى تضم الدول العربية الافريقية التالية: الجزائر ، المغرب ، ليبيا ، الصومال موريتانيا .
- وحدة دول الخليج وشبه الجزيرة العربية ، وتبدأ بالسعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر الامارات وعمان وتنتهي بانضمام اليمنين في مرحلة لاحقة .

ويبدو ان دول مجلس التعاون الخليجي التي تقع ضمن الوحدة الفرعية الرابعة حيث تمتاز بالاضافة للوحدة الجغرافية بالتجانس النسبي في أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والزخم المتصاعد لامكانات تمويل برامج التنمية المنبثقة عن قاعدة الانتاج النفطي .

إن الاطار العربي الأوسع بما يوفره من عناصر تدعم عملية بناء وتوسيع القاعدة الانتاجية العربية الخليجية لتحريرها من الاعتماد الرئيسي على النفط بصورة تدريجية ، وذلك سواء من خلال عناصر الخبرة والعمالة الفنية والخبرات التنظيمية والادارية والتي توفرها ، أو مراكز التدريب المتوفرة لديها ، أو فيما يتعلق بسعة الأسواق التي تكفل قوتها الشرائية يجعل العديد من المشاريع الصناعية غير المبررة إذا ما درست في ضوء امكانات الاسواق الخليجية ، فتجعلها مجدية إذا ما اخذت في الاعتبار امكانات الاسواق العربية وطاقاتها الاستيعابية .

فعملية تحقيق الأمن الغذائي التي استحوذت على قمة اهتمامات دول العالم ومنظماته الدولية والاقليمية ، العامة والمتخصصة ، لا يبدو أنها ممكنة التحقيق بدون الاستفادة ووفق برامج تتكامل على المستوى العربي ، من موارد الثروة الزراعية الوفيرة لدى الوطن العربي ، خاصة في السودان ومصر وسوريا والأردن والعراق والمغرب ، وذلك ينطبق على كل من الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي من ناحية ، كما ينطبق على فرص انتاج المعدات الزراعية كالجرارات ومضخات المياه والأنابيب والأغطية البلاستيكية وغيرها بالاضافة الى تصنيع المواد المستخدمة في النشاط الزراعي كالأسمدة ومواد مقاومة الآفات الزراعية .

إن انفراد أقطار الخليج العربي بالتوجه لحل مشكلة الامن الغذائي هو توجه استنزافي خاطىء ، وضمانة تحقيق التوازن في التوجه الخليجي المنفرد والتوجه الخليجي العربي ، التي تأخذ في الاعتبار المزايا النسبية التي توفرها عناصر وعوامل الانتاج المختلفة ، تستلزم تركيز البحث في مشكلة الأمن الغذائي الخليجي ضمن اطارها العربي الشامل .

وهناك مسألة انضمام العراق للمجلس فيبدو للمتتبع للتطورات التي رافقت المجلس وجود بعض المساعي لدى بعض أقطار المجلس لتبني فكرة انضمام العراق الى المجلس ، كما يتضح انقسام موقف الأقطار الأعضاء تجاه هذا الموضوع ، بالاضافة لوجود جانب قانوني مفاده حسب النظام الداخلي الذي يحدد العضوية بالأقطار الخليجية الستة ذات الانظمة السياسية

والاقتصادية المتشابهة ، رغم ان النظام نفسه اشار الى أن باب العضوية مفتوح . ويبدو من نتائج اجتماعات أبو ظبي الأخيرة ان احتمال انضمام العراق للمجلس مستبعدة ، على الأقل في المرحلة الحالية .

○ **التعاون الاقتصادي ضمن الدائرة الدولية** : مطلوب من المجلس دراسة معمقة لعناصر التعاون الانمائي التي توفرها العلاقات الاقتصادية الدولية ،وشروط تأمينها ، خصوصاً في ميدان استيراد التكنولوجيا والخبرات الاجنبية ، وما توفره فرص اشتراك المؤسسات الاقتصادية والتجارية العالمية في مشاريع التنمية لدول المنطقة ، وهي الفرص التي تكسبها الخبرة التكنولوجية ، وتيسر لها مسألة العبور إلى الأسواق العالمية المحتكرة من قبل بعض المؤسسات والشركات الدولية . ولا بد من اتخاذ موقف موحد تجاه الشركات التي بدأت في معاملة اقطار الخليج معاملة تمييزية في غير صالحها . حيث ثبت أنها تورد منتوجاتها الى اقطار الخليج او تحصل على عقود لتنفيذ مشاريع محلية بما لا يقل عن أربعة اضعاف اسعار توريدها أو تنفيذها .

وفي هذا المجال لا بد من الانتقال في تحديد تطورات التعاون الخليجي الدولي المقترح من مرحلة التعميم الى مرحلة التحديد المتعمق لمجالات وشروط هذا التعاون، حيث أثبتت اكثر من ندوة عربية عالمية قصر نظر الجانب العربي من هذه القضية[١١] .

إن تجربة الأقطار العربية والدول النامية في التعاون الانمائي توجب أن ينزع من خيال الفكر العربي الخليجي ان مجرد اقامة مجلس التعاون الخليجي يعتبر فتحاً سيحقق المعجزات ، وانما يجب ان ينطلق الشعور من اعتبار المجلس بداية البداية في مسيرة التعاون الانمائي سيكتنفها كغيرها العديد من المعوقات والمشاكل ، ولا يستطيع التغلب عليها سوى الارادة الحقيقية لدى شعوب المنطقة في تنفيذ التعاون واعطاء الأولوية للمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية ، حيث لا بد من أن يقوم احتكاك وتعارض بينهما من وقت لآخر .

وينبغي أن تعي شعوب الاقطار الأعضاء فداحة الخطر الذي يواجهها نتيجة احتمال استنزاف موارد ثروتها النفطية النامية ، وكذلك احتمال خلق مصادر بديلة للطاقة ، بالاضافة للقصر النسبي لعمر المخزون النفطي الذي يراوح حسب معدلات الانتاج الحالية من ١٥ ـ ٩٥ عاماً الأمر الذي سيترك الجيل القادم في مواجهة معاناة شديدة اذا لم يرث قاعدة متنوعة يجب ان يصنع قواعدها الجيل الحالي .

ويتطلب بلورة برنامج التعاون على أساس من التدرج في تحقيق الاهداف المنوطة بالمجلس تحقيقها . ويبدو من نتائج اجتماعات أبو ظبي لمجلس التعاون الخليجي ، نجاح المجلس في مساره تجاه اختيار التعاون في المجالات غير المعقدة، وذلك يفسر استبعاد مشروع التعاون الامني بين دول المجلس والاستعانة بقدرات الغرب الامنية والعسكرية ، وهو المشروع الذي طرحته سلطنة عمان ، وتركيز المجلس في المرحلة الحالية على التعاون الاقتصادي والمالي ، وهو ما جسدته اجتماعات الرياض الاخيرة (٨ حزيران/ يونيو ١٩٨١) لوزراء مال بلدان المجلس ، وهي الاجتماعات التي اقترحت اتفاقية للتعاون الاقتصادي والمالي بين الأقطار الأعضاء .

---

(١١) « العرب رفعوا الشعارات والغرب قدم الدراسات . » **المستقبل** ، ٢ أيار / مايو ١٩٨١ ، ص ٥٧ ـ ٥٨ .

وينصح بأن يبدأ التعاون بأبسط أشكاله وهي تلك التي لا تصطدم بتعارض المصالح أو اختلاف وجهات النظر بصورة رئيسية ، والتركيز على تلك الجوانب التي تلقى قبولاً عاماً لدى الأقطار الأعضاء ومن ثم التحرك التدريجي المتنامي لمسيرة التعاون . وينبغي تبني نظام لتوزيع منافع واعباء التعاون بصورة متوازنة بين الأقطار الأعضاء ، حيث هدد عدم التوازن هذا العديد من حركات التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان النامية .

أما مفاهيم وأولويات التعاون في المجال العسكري والامني فينبغي التأكيد على ضرورة اعطاء الأولوية القصوى في برامج التعاون للجانب العسكري بصورة تستهدف سرعة العمل على تقوية الامكانات العسكرية المتكاملة لأقطار المنطقة وهي تشتمل على اقامة الصناعات العسكرية ولا بد من سرعة احياء هيئة التصنيع الحربي التي حلت بسبب انخلاع مصر ـ مقر الهيئة ـ عن الصف العربي بتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد الاستسلامية ، ولاستئناف نشاطها على مستوى الخليج ، وربما أمكن مشاركة العديد من الأقطار العربية الأخرى فيها . وبالنسبة **لأولويات العمل الأمني** ، لم يزل الارتباط بين مشكلة الأمن في منطقة الخليج ومشكلة فلسطين والتي هي بالطبيعة مشكلة الوطن العربي والعالم الاسلامي ، لا يزال الارتباط عضوياً ، فلا يمكن للقوى العالمية الاستعمارية التي ترعى وبتصميم متصاعد عدوانية الصهيونية على الأرض العربية في فلسطين ان تضمن تحقيق الامن في منطقة الخليج ، **فليس الأمن محققاً بمجرد تكثيف وجود القوات العسكرية الاجنبية المباشر وغير المباشر ، سواء تم ايفادها من الغرب أو الشرق ، ولا يمكن تصور استقرار حقيقي في أي جزء من الوطن العربي بدون اقتلاع الجرثومة الصهيونية من قلبه** ، وذلك ما أثبتته الأحداث في لبنان وفي غيرها، لذلك ، فإن حماية آبار النفط في الخليج في مفهومها الذي يستجيب لاعتبارات المصلحة الوطنية المتحررة من تفسيرات المصلحة بالمنطق الاستعماري الذي تسوقه القوى العظمى هي امتداد وجزء لا يتجزأ من عملية حماية الوجود العربي الفلسطيني في فلسطين وحمايتها ودعم صمود شعبها الذي يمثل الجدار لتغلغل الصهيونية في الجسد العربي تمهيدا للفتك به .

وكذلك ينبغي تحقيق التوازن بين الموارد المادية التي تهيئها ثورة النفط المعاصرة في بلدان الخليج وبين عناصر القوة العسكرية اللازم تأمينها لهذه البلدان نظراً لاختلال هذا التوازن حالياً الى حد كبير . ويجب أن ينطلق التعاون لتحقيق الأمن الوطني والاقليمي من مفهوم متكامل لمعنى الأمن القومي يأخذ **في الاعتبار ضمان تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من ناحية وبنى قاعدة السيادة والاستقلال السياسي الكامل والمتحرر من أي نوع من أنواع الوجود العسكري أو أدوات التأثير على القرار والموقف السياسي للبلدان الاعضاء** . وينبغي على الأقطار الخليجية حتى يكون التوجه الذي يحركها منطلقاً من المفهوم السابق للأمن القومي ، ان تشرع في التخلص من الاشكال المحققة للأمن الاستعماري في بلدان المنطقة كافة.

ومن الجدير بالذكر أن هناك مفهوماً أمريكياً للأمن الخليجي ينطلق من التصورات التي تستجيب للمصالح الاستعمارية الأمريكية ، وهي بالضرورة تصطدم بالتصور الخاص بالأمن القومي العربي في منطقة الخليج . هذا المفهوم الامريكي الذي يقول :

« إنه تهديد سوفياتي . ولذلك على الأمريكيين أن يبنوا نظاماً استراتيجياً يشمل القوى العربية وقوى إقليمية لتنظيم ما يسمى « بالأمن » في المنطقة لمواجهة التهديد السوفياتي . وهذا يعني وجوداً عسكرياً امريكياً دائماً للقوات الأمريكية

ليس قوات جوية وبحرية فقط وانما أيضاً وجود في الأرض . وهذا بالطبع ما يتطلب عقد اتفاقات مع بعض دول المنطقة لترتيب شبكة الأمن الخليجية »[١٢] .

كما أن هناك مفهوماً سوفيتياً للأمن الخليجي ينطلق من كون موقعه على مشارف المنطقة التي تمثل للغرب احدى ركائز مصالحه الاقتصادية الاستراتيجية ، وهو الأمر الذي يشكل قوة جذب هيكلية للوجود الغربي المهدد لحدود الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية في المدى الطويل، وينبغي رفضه كذلك ، وبناء المفهوم المستند لاعتبارات الاستقلال المتكامل والاستقرار الوطني في الساحة الخليجية[١٣] .

ومما يجدر ذكره أن أكثر من مصدر رسمي يشير إلى أن الهدف الأساسي من اقامة مجلس التعاون الخليجي هو أمني بالدرجة الأولى ، كما سبق أن رأينا ، ونود هنا أن نضيف بأن معدل نصيب الفرد من الانفاق العسكري في البلدان العربية الخليجية يعتبر من اعلى المعدلات في العالم ، ولا يعكس ذلك بالطبع توفر معيار نسبي لدرجة القوة العسكرية بقدر ما يعكس صغر عدد السكان مقارنة بحجم الموارد المالية الضخمة المخصصة للانفاق العسكري والتي بلغت في المملكة العربية السعودية وحدها خلال عام ١٩٨٠ ما قيمته ٢٠,٧ مليار طبقاً لمعهد الدراسات الاستراتيجية بلندن . وستواجه عملية التعاون العسكري الخليجي نفس مشكلة التعاون العسكري العربي وإن كانت بدرجة حدة أقل . وذلك لاختلاف أنواع الاسلحة ومصادر توريدها للأقطار الأعضاء .

وبصدد **الأولويات الامنية** يبني المجلس استراتيجية الامنية على **ثلاثة عناصر** اولها تحسين وتنسيق وسائل الدفاع الأرضي والجوي والبحري لحقول النفط واقامة نظام للانذار المبكر واقامة قواعد الصواريخ المضادة للطائرات .

وثانيها يتضمن بناء مخزون من قطع الغيار الحيوية لتسهيلات النفط والغاز لاستخدامها وقت الطوارىء .

وثالثها اقامة شبكة استراتيجية من أنابيب النفط تجنب النفط المرور عبر مضيق هرمز ومن المسارات المقترحة خط لأنابيب النفط من المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية مروراً بالشارقة والفجيرة بدولة الامارات العربية المتحدة إلى خليج عمان[١٤] . كما أشير إلى مباحثات سعودية مع سلطنة عمان لتمرير أنبوبين او ثلاثة أنابيب للنفط من حقل غوار وابقيق في المنطقة الشرقية عبر عمان إلى بحر العرب[١٥] .

وفيما يتعلق **بالتعاون الامني ضمن الدائرة الدولية** فإن منطقة الخليج العربي تمثل

---

(١٢) عبد الملك التميمي ، « أمن الخليج ، » في : مؤتمر التبعية والتنمية في الوطن العربي ، الكويت ١٠ أيار / مايو ١٩٨١ ، كما ورد في : **الوطن** (الكويت) ، ١١ أيار / مايو ١٩٨١ ، ص ١٧ .

(١٣) « ندوة خاصة حول سياسة فرنسا في العالم العربي ، » كما ورد في المصدر نفسه

(١٤) Economic Intelligence Unit, *EIU:Bahrain,Qatar, Oman and Yement (Ist Quarter 1981)*, p.4.

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٥ .

توجهاً رئيسياً لمحاور اهتمامات كل من الغرب والشرق ، سواء باعتبارها تقع على احدى اهم سلعة استراتيجية تركت بصماتها على وجه العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية في العقد الحالي . أو فيما يتعلق باعتبارها جزءاً من منطقة الشرق الأوسط . وتكمن قيمتها الاستراتيجية في المجال النفطي في كونها تختزن ما نسبته ٤٢ بالمائة من احتياطي العالم من النفط، وتقوم بتوريد ما نسبته ٣٥ بالمائة من حاجات العالم الغربي النفطية ، وتصل هذه النسبة لدى حساب ما تورده دول اوابيك وايران الى دول اوروبا الغربية الى ٦٥ بالمائة معظمها تمر عبر مضيق هرمز .

أما أهميتها كجزء من الشرق الأوسط فتكمن في أنها نقطة تلاقي وتجمع ثلاث قارات (آسيا ، افريقيا ، اوروبا) ونتيجة لهذا السبب الجغرافي العسكري كان الشرق الأوسط على الدوام مصدر اهتمام وصراعات الدول الكبرى منذ عصور ما قبل التاريخ وحتى عصر النهضة والذرة[١٦] . وكذلك في قربها من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي . وبعيد جداً عن حدود القارة الامريكية المحتاجة إليه ، لذلك اعتمد الغرب سياسة ثابتة تستهدف اضعاف المنطقة ومنع اية فرصة لوحدة حقيقية وخلخلة استقرارها . كما زرع في قلب الشرق الأوسط الدولة الصهيونية وسقاها كجسد غريب ومعاد لشعوب المنطقة ولتكن مصدراً لاحداث الحروب المتواصلة التي تبدد الكثير من طاقات الأمة العربية وتجعلها في حاجة مستمرة لطلب الحماية العسكرية من عواصم الغرب بالاضافة لاستهداف مقاومة التقدم الشيوعي في المنطقة .

وفي الوقت الذي لا تستغني فيه دول مجلس التعاون الخليجي عن استيراد الأجهزة والمعدات العسكرية من الدولتين العظميين أو من احداها بالاضافة الى التكنولوجيا والخبرة المتعلقة بها وبأساليب المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ، فإن عليها أن تضع سياسة تتمكن بموجبها من تأمين حاجاته الدفاعية بصورة لا تؤدي الى أية درجة من درجات النفوذ الغربي أو الشرقي فيها، وهي سياسة ليس من السهل ضمان تحقيقها بدون حسابات دقيقة لابعاد العلاقات التي تستلزمها الحاجات المشار اليها أعلاه .

والخلاصة ، فإن من أدق مهمات مجلس التعاون الخليجي تحقيق التوازن الاستراتيجي على مختلف جبهات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والاجتماعي من ناحية ، وتحقيق التوازن في التحرك ضمن دوائر التعاون الخليجية والعربية والدولية ، من ناحية ثانية على ان ينطلق من المفهوم الذاتي للأمن القومي والمنسجم واعتبارات المصلحة العربية العليا ، اذا ما اريد لهذا المجلس ان يكون بحق صاحب رسالة تنصهر تدريجاً في جسد التعاون العربي ولا تتمحور لتشكل عضواً منفصلاً عنه □

---

(١٦) إبراهيم سلامه ، « الشرق الأوسط، سياسة توازن القوى إلى واقع قوى غير متوازية لمصلحة اسرائيل ، » **المستقبل**، ٢ أيار / مايو ١٩٨١ ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .

المحددات الاقتصادية ...
ومستقبل الحوار العربي الأوروبي

نزيرة الأفندي
سكرتيرة تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي

المقدمـــة

في أوائل شهر نيسان/ ابريل الماضي، أعلن عن تأجيل الاجتماع الذي كان متوقعاً عقده على مستوى وزراء خارجية أقطار الجامعة العربية والسوق الأوروبية المشتركة خلال شهر تموز/ يوليو المقبل - والسبب كما نشرته الصحافة الغربية - يعود إلى وجود صعوبات خاصة بالاتفاق على « إعلان حول مشكلة الشرق الأوسط » ...!(١) .

وفي الوقت ذاته كانت العاصمة الايطالية تشهد ندوة حول « التنمية من خلال التعاون بين الأقطار العربية المصدرة للنفط ودول جنوب أوروبا » . وقد قام بتنظيمها كل من منظمة الأوابيك ومؤسسة إيني (ENI) البترولية الايطالية . وبينما أكد الجانب العربي على أهمية القضية الفلسطينية باعتبارها أساس مشكلة الشرق الأوسط ، وأن المناخ المتوتر الذي ساد المنطقة على مدى الثلاثين عاماً الماضية ، كان السبب في عدم وجود تعاون مستمر بين الجانبين العربي الأوروبي ، نجد أن رئيس الوزراء الايطالي قد طالب الأقطار العربية المنتجة للنفط بتحقيق استقرار أسعار النفط على مدى فترة زمنية طويلة الأجل ، وبما يسمح للدول الصناعية أن تعدل مسار اقتصادياتها بحيث تستهلك قدراً أقل من النفط ، بالاضافة إلى استعادة نموها الاقتصادي بدرجة يعتد بها(٢) ...

ومن واقع تأجيل اجتماع وزراء الخارجية في إطار الحوار العربي الأوروبي ، وانعقاد « ندوة روما » لبحث مجالات التعاون بين البلدان العربية النفطية ودول جنوب أوروبا، يتضح لنا المناخ الذي ينشط فيه الحوار العربي الأوروبي من جديد ، كما يتأكد لنا تباين الرؤية الأوروبية عن الرؤية العربية لمفهوم الحوار . ولو كان الثمن الذي تدفعه أوروبا الغربية مقابل مصالحها الاقتصادية ، مجرد صياغة بيانات سياسية . فمن المعروف ، أن اجتماع وزراء الخارجية المتوقع ، تم الاتفاق على عقده ، خلال لقاء بروكسل في ١٢ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ بعد فترة انقطاع دامت أكثر من عام بالنسبة للحوار العربي الأوروبي . وكان هذا

---

(١) *Financial Times*, 9 April 1981.
(٢) *Financial Times*, 8 April 1981.

اللقاء ، اول اجتماع سياسي منذ ولدت فكرة الحوار في منتصف السبعينات . يضاف إلى ما سبق التطور الذي شهدته السوق الأوروبية في بداية كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، وذلك بانضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية لتكون العضو العاشر ، مع توقع انضمام إسبانيا والبرتغال مستقبلاً . فهذا التطور يجب أن ينظر اليه في إطار انعكاساته على العلاقات التجارية بين الجانبين الأوروبي والعربي ، وما يعنيه بالنسبة لاقتصاديات البلاد العربية وبخاصة غير النفطية .

وسنحاول فيما يلي ، إلقاء نظرة على الواقع الراهن للعلاقات الاقتصادية التي تربط الأقطار العربية بالمجموعة الأوروبية . حيث أن اهتمام الجانب الأوروبي بها يعني أنها موضع القوة الحقيقية وبخاصة التجارية منها ، تحديد مسار الحوار مستقبلاً من وجهة نظر عربية وليست أوروبية مطلقة . والنقطة الثالثة ، هي أثر توسيع نطاق السوق الأوروبية ، على البلاد العربية وبخاصة غير النفطية، فهذه النقطة يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، في ظل القوة التفاوضية النسبية التي يتمتع بها الجانب العربي .. في مواجهة الجانب الأوروبي ، من الناحية الاقتصادية .

أولاً : حقيقة الاعتماد المتبادل

خلال الاجتماع السياسي الذي عقد في إطار الحوار العربي الأوروبي لأول مرة ، والذي شهدته العاصمة البلجيكية في الفترة من ١٢ ـ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ . أشار كلود شيسون ـ ممثل لجنة السوق الأوروبية ووزير العلاقات الخارجية الفرنسي حالياً ـ إلى أهمية الاعتماد المتبادل بين الجانبين العربي والأوروبي في المجالات الاقتصادية والفنية . ودلل على ذلك باستيعاب أقطار الجامعة العربية لنسبة ١٥ بالمائة من صادرات دول السوق . كما أن الأخيرة تحصل على نسبة ١٩ بالمائة من وارداتها من المنطقة العربية[٣] .

وقال « إن التجارة العربية الأوروبية تتركز في منتج حيوي لنمو اقتصادياتنا وتنمية مجتمعاتنا . وليس أدل على الاعتماد المتبادل بين الجانبين ، من أن أوروبا حصلت على ٧٠ بالمائة من وارداتها من النفط الخام خلال عام ١٩٧٩ ، من المنطقة العربية . كما صدرت إلى ذات المنطقة ما قيمته ٢,٥٠٠ مليار وحدة حساب أوروبية من المواد الغذائية ، خلال العام نفسه» . ومن خلال هذه النسب وتلك الأرقام ، أشار المسؤول الأوروبي ، إلى وجود « حوار فعلي غير رسمي بين الجانبين ، وأن مهمة الحوار العربي الأوروبي دعم النوع الأول من الحوار وجعله يعطي ثماره كاملة » .

فإذا كانت هذه ، وجهة النظر الأوروبية حول مفهوم الاعتماد المتبادل بين الجانبين العربي والأوروبي ، يجدر بنا أن نفحص واقع ومضمون العلاقات التجارية بينهما وماذا تعنيه بالنسبة لهما إقتصادياً . وهذا يحدد بدوره حقيقة ومدى القوة التفاوضية لكل منهما ، كما يطرح التساؤل حول مدى إمكانية استمرار النمط الراهن لهذه العلاقات التي تؤدي الى تغذية وإمداد الاقتصاديات الأوروبية بعوامل انتعاشها واستمرار نموها ، بينما يظل التحرك السياسي لدول السوق الأوروبية أسير دائرة « الفعل » تجاه « الفعل الأمريكي » .

---

(٣) «Euro-Arab Dialogue, »The final Communique of the Euro-Arab Meeting at political level,Luxambourg,12 November 1980.

(١) تطور التجارة الخارجية بين الدول العربية والسوق الأوروبية : من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٩

خلال السبعينات وجدت الدوافع الاقليمية لاجراء « الحوار العربي الأوروبي » وذلك في ظل مناخ إقتصادي دولي يعززه ويزكيه، سواء نتيجة الزيادات المتلاحقة في أسعار النفط وتزايد القوة التساومية للدول المنتجة والمصدرة لهذه المادة الاستراتيجية الحيوية ، أو نتيجة الفوائض المالية النفطية التي أصبحت تلعب دوراً رئيسياً في نشاط الجهاز المصرفي في الدول الرأسمالية عامة والأوروبية خاصة . وسوف نستعرض تطور هيكل التجارة الخارجية بين الجانبين العربي والأوروبي في السنوات التي سبقت الحوار والسنوات التي أعقبت الدعوة إليه ، لإبراز الاتجاه التصاعدي لمؤشر العلاقات التجارية وانعكاساتها الاقتصادية على الجانبين ، وبصورة خاصة على صعيد السوق الأوروبية(٤) .

إرتفعت قيمة صادرات البلاد العربية إلى السوق الأوروبية من ٩,٣٨٧ مليار وحدة حسابية أوروبية في عام ١٩٧٢ ، إلى ٤٠,٦٢٤ مليار وحدة حسابية في عام ١٩٧٩ . أي تزايدت بنسبة ٤٠٠ بالمائة . وفي الوقت ذاته ، ارتفعت قيمة واردات الأقطار العربية من المجموعة الأوروبية من ٤,٣٦٣ مليار وحدة حساب أوروبية إلى ٢٩,٢٩٤ مليار وحدة خلال نفس الأعوام المقارنة . أي ارتفعت قيمة صادرات السوق إلى المنطقة العربية بنسبة ٦٧١ بالمائة ، وهذا يعني أن معدل النمو في التجارة من الشمال الى جنوب البحر المتوسط تجاوز بكثير معدل النمو في التجارة من الجنوب إلى الشمال .

ومن ناحية أخرى نجد أنه وعلى الرغم من الشكوى الدائبة والمستمرة من جانب الدول الأوروبية لعبء الزيادة في أسعار النفط ، إلا أن هذه الدول استفادت بدرجة واضحة من زيادة الدخول النفطية التي تحققها الأقطار العربية الأعضاء في الأوبك ، بصفتها أسواق تصريفية للمنتجات الاستهلاكية والرأسمالية الأوروبية . فقد قفزت قيمة العجز التجاري بين الجانبين العربي والأوروبي ، لغير صالح الأخير من ٥,٠٢٤ مليار وحدة حساب أوروبية في عام ١٩٧٢ ، إلى ١١,٣٣٠ مليار وحدة في عام ١٩٧٩ . ولكن قدرة الجانب الأوروبي على تغطية هذا العجز بصادراتها تزايدت بدرجة واضحة . فبينما كانت نسبة العجز ، في الميزان التجاري بين دول السوق الأوروبية وأقطار الجامعة العربية ، إلى إجمالي قيمة صادرات دول السوق إلى المنطقة ، تبلغ ١٣٢,٩١ بالمائة عام ١٩٧٠ تقلصت إلى ٣٨ بالمائة عام ١٩٧٩ .. بعد أن وصلت إلى ١٧,٠٣ بالمائة في عام ١٩٧٤ الذي شهد الآثار الناجمة عن الصدمة النفطية الأولى .

لقد ارتبط بزيادة الفوائض النفطية ، إتساع أهمية أسواق البلاد العربية النفطية بالنسبة للصادرات الأوروبية . فقد استوعبت عشرة أقطار خليجية بالاضافة إلى ليبيا . نسبة ٥٨,٤ بالمائة من هذه الصادرات في عام ١٩٧٩ . وكان نصيبها في عام ١٩٧٢ لا يتجاوز ٣٩,٥ بالمائة . وقد ارتفعت قيمة واردات هذه الأقطار من السوق الأوروبية من ١,٧٢٣ مليار وحدة حساب أوروبية إلى ١٧,١٠٨ مليار وحدة حساب في عام ١٩٧٩ . أي تزايدت قيمة هذه الصادرات بنسبة ٩٩٣ بالمائة خلال فترة تسعة أعوام وبمتوسط سنوي يبلغ ١٤٣ بالمائة .

ويغلف هذا التطور تزايد أهمية المنطقة العربية بالنسبة للسوق الأوروبية على مدى السنوات بينما تتقلص أهمية السوق بالنسبة للمنطقة العربية كشريك تجاري . فخلال عام ١٩٧٢ ، كانت الأقطار العربية

---

(٤) «The Development of Trade Between the European Community and the Arab league Countries.» (Europe Information Development: X1278180-EN).

تصدر ٥١,٣ بالمائة من قيمة صادراتها الكلية إلى دول السوق الأوروبية ، وتستورد ٤٣,٩ بالمائة من قيمة صادراتها الكلية . وفي عام ١٩٧٧ تقلصت نسبة الصادرات العربية إلى السوق لتصل إلى ٣٥ بالمائة . وارتفعت نسبة الواردات الى ٤٣,٩ بالمائة خلال نفس العام . وظلت السوق الأوروبية ممثلة في الدول التسع أكبر شريك تجاري لأقطار الجامعة العربية مع تحسن المؤشرات لصالح السوق .

(٢) هيكل التجارة الخارجية العربية الأوروبية حتى عام ١٩٧٨

إذا تناولنا بالتحليل هيكل التجارة الخارجية بين الأقطار العربية ودول السوق الأوروبية المشتركة ، يبدو لنا بصورة واضحة مدى أهمية المنطقة العربية للاقتصاديات الأوروبية . فعلى صعيد الواردات شكل النفط الخام والغاز الطبيعي نسبة ٨٩,٣ بالمائة من قيمة واردات السوق الأوروبية من المنطقة العربية في عام ١٩٧٨ ، والتي بلغت ٢٦,٤٠٣ مليار وحدة حساب أوروبية . ويدخل في هذا النطاق كمية محدودة جواً من المنتجات النفطية ، بينما تتوزع النسبة المتبقية وهي ١٠ بالمائة بين المواد الأولية مثال الفوسفات من المغرب ، والقطن من مصر وسوريا وكذلك السودان ، بالاضافة إلى الحديد الخام من موريتانيا ، إلى جانب المواد الغذائية والكيماويات ، وكذلك المنتجات المصنعة مثال الملابس والمنسوجات وبعض الآلات[٥] ، وهذه النسب تعكس حقيقة أساسية ، ألا وهي إستفادة الدول الأوروبية الكاملة من عامل القيمة المضافة وتوفير فرص عمالة ودعم الانتاج الصناعي بينما الأقطار العربية لازالت فريسة الحلقة المفرغة لصادراتها من النفط الخام والمواد الأولية ، وإيراداتها التي تتآكل نتيجة التقلبات النقدية الدولية أما العائد الحقيقي والقيمة المضافة التي تولّد على صعيد إقتصادياتها القومية فلا يعتد بها .

ويتضح لنا هذا إذا قارنا نصيب الأقطار العربية من إجمالي واردات السوق الأوروبية المشتركة خلال عام ١٩٧٨ . بالنسبة للأنواع المختلفة من المنتجات . فقد ساهمت الأقطار العربية بنسبة ٦٩,٥ بالمائة من واردات النفط الخام للسوق الأوروبية خلال هذا العام والتي بلغت ٣٧,٦٨٢ مليار وحدة حساب أوروبية . وبالنسبة للغاز الطبيعي فقد كانت نسبة الصادرات العربية منه إلى الدول التسع ٢٦,٣ بالمائة ، ونسبة ١٧,٨ بالمائة فيما يتعلق بالمنتجات النفطية . أما الآلات فلم يتجاوز نصيب الأقطار العربية من الواردات الأوروبية نسبة ١,٥ بالمائة خلال عام ١٩٧٨ ، ونسبة ٤ بالمائة و ٣ بالمائة على التوالي بالنسبة لواردات المجموعة الأوروبية من الملابس والمنسوجات . ولا شك أن تزايد الاتجاهات الحمائية التي تنتهجها السوق في الآونة الأخيرة نتيجة الصعوبات التي تواجهها صناعة المنسوجات بها ، انعكست على صادرات البلاد العربية منها خلال السنوات التي تلت هذا العام[٦] .

وعلى الجانب الآخر إذا تناولنا هيكل الصادرات الأوروبية إلى أقطار الجامعة العربية ، والتي تزايدت قيمتها من ٤,٣٦٣ مليار وحدة حساب أوروبية في عام ١٩٧٢ ، إلى ٢٩,٢٩٤ مليار وحدة حساب عام ١٩٧٩ . نجد أن بين الآلات قد احتلت المركز الأول بنسبة ٤٨,١ بالمائة (١١,٩٦٩ مليار وحدة حساب) وذلك بالنسبة لاجمالي صادرات الدول الأوروبية إلى أقطار الجامعة خلال عام ١٩٧٨ والتي

---

(٥) «EC Trade With the ACP States and the South Mediterranean States,» *Eurostat Quarterly* (January 1980).

(٦) «The Development of Trade between the European Community and the Arab league countries,» (Europe Information Development: X 1278180-EN).

بلغت ٢٤.٩٢٤ مليار وحدة حساب أوروبية . وتأتي المنتجات المصنعة في المرتبة التالية بنسبة ٣٠,٤ بالمائة (٧.٥٧٣ مليار وحدة حساب) ، ثم المواد الغذائية بنسبة ٨,٤ بالمائة (٢,٠٨٢ مليار وحدة) . تأتي بعد ذلك المنتجات الكيماوية بنسبة ٦,٧ في المائة (١,٦٦٨ مليار وحدة حساب أوروبية) ، ثم بعض المواد الأولية والوقود بنسبة ١,٢ ، و ٢ في المائة على التوالي .

بينما تشكل صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي بالاضافة إلى المواد الأولية نسبة تتجاوز ٩٥ بالمائة من إجمالي قيمة الصادرات العربية إلى دول السوق الأوروبية في عام ١٩٧٨ ، نجد أن صادرات المجموعة الأوروبية إلى المنطقة العربية خلال نفس العام ، تركزت بصفة أساسية في السلع الرأسمالية التي تحتاجها المنطقة لتنفيذ خططها الطموحة في مجال التنمية ، بالاضافة إلى السلع الصناعية والاستهلاكية ذات الطبيعة المعمرة التي يزداد الطلب عليها نتيجة الزيادة السكانية من ناحية ، وارتفاع مستوى المعيشة والقوة الشرائية من ناحية أخرى ، وقد شكلت هذه السلع نسبة تتجاوز ٨٠ بالمائة من إجمالي الصادرات الأوروبية إلى الأقطار العربية . وفي ذلك توضيح لمدى أهمية الدول الأخيرة لانتعاش ونمو الاقتصاديات الأوروبية .

(٣) نصيب الجامعة العربية من التجارة الخارجية للدول التسع

وبالانتقال إلى زاوية ثالثة من رؤيتنا للمعاملات التجارية بين المجموعة الأوروبية وأقطار الجامعة العربية ، ألا وهي الأهمية التي تمثلها المنطقة العربية بالنسبة للدول التسع الأعضاء في السوق الأوروبية . سنجد أن إيطاليا تمثل المرتبة الأولى في قائمة نسبة صادراتها إلى المنطقة العربية مقارنة بصادراتها إلى العالم من ناحية ، وإلى صادرتها خارج نطاق المجموعة الأوروبية من ناحية ثانية ، ثم إلى دول العالم النامي من ناحية ثالثة .

لقد استوعبت المنطقة العربية نسبة ١٢ بالمائة من إجمالي صادرات إيطاليا إلى دول العالم ، ونسبة ٢٣,٨ بالمائة من اجمالي صادراتها خارج نطاق السوق الأوروبية ثم نسبة ٥٨,٤ بالمائة من إجمالي صادراتها إلى الدول النامية خلال عام ١٩٧٩ . وتأتي بعد ذلك فرنسا ، حيث كانت النسبة الخاصة بها هي ٩,٨ بالمائة ثم ٢٠,٧ بالمائة . ٤٣,٦ بالمائة على التوالي وخلال نفس العام . وكانت النسب الخاصة بألمانيا التي تحتل المرتبة الثالثة ، هي ٥,٥ بالمائة من إجمالي صادراتها إلى دول العالم ، ونسبة ١٠,٧ بالمائة من إجمالي صادراتها خارج نطاق السوق الأوروبية ، ونسبة ٣٨,٦ بالمائة من قيمة صادراتها إلى الدول النامية وذلك خلال عام ١٩٧٩ .

وفي جانب الواردات من المنطقة العربية ، تأتي إيطاليا أيضاً في المرتبة الأولى حيث شكلت وارداتها من المنطقة نسبة ٨,٣ بالمائة من إجمالي قيمة وارداتها من العالم خلال عام ١٩٧٩ . ونسبة ٣٢,٨ بالمائة من قيمة وارداتها خارج نطاق السوق الأوروبية ، ونسبة ٦٥,٩ بالمائة من قيمة واردات ايطاليا من الدول النامية . كما تحتل كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية نفس المراكز ، أي الثاني والثالث فيما يتعلق بقيمة ونسب وارداتها من المنطقة العربية مقارنة بوارداتها من العالم عامة والدول النامية خاصة[٧] .

وفي داخل المنطقة العربية ، نجد أن المعاملات التجارية بين الدول التسع وبين الدول الأعضاء في

---

(٧) المصدر نفسه .

الجامعة ، تتباين في أهميتها . فنجد أن منطقة الخليج العربي وليبيا تمثل مصدر رئيس لواردات المجموعة الأوروبية من المنطقة العربية وبخاصة بالنسبة لفرنسا تليها إيطاليا ثم ألمانيا الاتحادية . وعلى صعيد الصادرات الأوربية نجد أن منطقة الخليج العربي بالاضافة إلى ليبيا ، تحتل أيضاً المرتبة الأولى في اهتمامات هذه الدول الثلاث . وإن كانت مراكزها قد تباينت ، حيث يتضح من واقع الأرقام المنشورة أن ألمانيا الاتحادية احتلت المرتبة الأولى من حيث قيمة صادراتها إلى أقطار الخليج الأعضاء في الجامعة بالاضافة إلى ليبيا ، فقد بلغت ٤,٣٠٠ مليار وحدة حساب أوروبية . وتأتي في المرتبة الثانية إيطاليا حيث صدرت ما قيمته ٣,٩٠٧ مليار وحدة ، ثم بريطانيا التي بلغت قيمة صادراتها خلال نفس العام (١٩٧٩) ، ٣,٨٦٦ مليار وحدة حساب أوروبية ، وأخيراً فرنسا التي بلغت قيمة صادراتها إلى هذه المجموعة من الدول ٢,٦٩٧ مليار وحدة حسابية .

وفيما يتعلق بالمغرب والجزائر وتونس ، فنجد أن فرنسا تقع في قائمة الدول التسع ، المصدرة إلى هذه الأقطار العربية الثلاثة خلال عام ١٩٧٩ ، تليها ألمانيا الاتحادية ثم إيطاليا . وفي جانب الواردات في الأقطار العربية الثلاثة خلال نفس العام ، تأتي المانيا الاتحادية في المقدمة تليها فرنسا ثم إيطاليا . مع ملاحظة أن أرقام المعاملات التجارية الثنائية أقل منها مقارنة بهذه المعاملات مع الأقطار الخليجية أما سورية ، الأردن ، لبنان ومصر ، فتأتي ألمانيا الاتحادية في قائمة الدول التسع المصدرة إليها . تليها فرنسا ثم إيطاليا . وفي جانب صادرات الأقطار العربية الأربعة إلى المجموعة الأوروبية ، نجد أن ايطاليا تقع في المرتبة الأولى في مجال استيعاب صادرات هذه الأقطار . تليها فرنسا ثم ألمانيا الاتحادية . مع ملاحظة البون الشاسع بين قيمة واردات ايطاليا من الأقطار العربية الأربعة والتي بلغت ١,٠٧٢ مليار وحدة حساب أوروبية ، وبين قيمة واردات كل من ألمانيا الاتحادية وفرنسا من هذه الأقطار . حيث كانت ٢٤٧ ، ٢٦١ مليون وحدة حساب أوروبية على التوالي الى (جميع هذه الأرقام لعام ١٩٧٩) .

بعد هذا الاستعراض لتطور وهيكل التجارة الخارجية فيما بين أقطار الجامعة العربية ودول السوق الأوروبية ، ومدى أهمية بلدان الجامعة للدول التسع كلا على حدة ، منذ عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٩ . إتضحت لنا ـ وبالأحرى تأكدت لنا ـ عدة نقاط أساسية نلخصها في الآتي :

(أ) اهمية المنطقة العربية كسوق رحبة امام الصادرات الاوروبية سواء الصناعية والرأسمالية، أو الاستهلاكية والمعمرة . وهذه السوق يوفرها عدد سكان اقطار الجامعة العربية، والذي تجاوز ١٤١ مليون نسمة . بالاضافة الى خطط التنمية الطموحة والمتلاحقة التي تنفذها الدول النفطية وغير النفطية . وأخيراً وليس آخراً إرتفاع مستوى المعيشة والقوة الشرائية في الأقطار العربية الخليجية . وهذا كله يعني انعاش قطاع الصناعات التصديرية في الدول التسع الأوروبية ، وبالتالي دفع عملية الانتاج ومعدلات النمو في اقتصادياتها القومية .

(ب) الدور الذي تلعبه الصادرات العربية من النفط الخام والغاز الطبيعي في اقتصاديات المجموعة الأوروبية من حيث إمدادها بالشريان الرئيسي لازدهار وتنمية صناعاتها ، ومن خلال القيمة المضافة التي تتولد بها وتخلق فرص العمالة أمام الملايين من عمالها .

(ج) إن أهمية العلاقات التجارية بين الجانبين الأوروبي والعربي لم تكن نتيجة الطفرة في أسعار النفط والتي شهدتها السوق العالمية منذ عام ١٩٧٣ ، ولكنها نمت وتزايدت على مدى السنوات وبمعدل إيجابي في صالح الدول الأوروبية . وهو ما أبرزته الأرقام والاحصاءات .

(د) يضاف إلى ما سبق الدور الذي تلعبه الفوائض النفطية عامة والخاصة بالأقطار العربية منها في توفير مصادر تمويل خارجية للاقتصاديات الغربية عامة والأوروبية خاصة . سواء عن طريق الاستثمار المباشر أو غير المباشر في صورة ودائع لدى الجهاز المصرفي في الدول الأوروبية . أو من خلال القروض التي تقدم مباشرة على مستوى الحكومات ، مثال القرض الذي حصلت عليه بون من الرياض مؤخراً . وتشير التقديرات إلى أن بريطانيا ـ بمفردها ـ ارتفعت قيمة الاستثمارات المالية النفطية فيها من رقم يقل عن ١٠ مليار دولار في عام ١٩٧٣ إلى ما يقرب من ٨٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ . وأن نسبة ٨٠ بالمائة من هذه الأموال النفطية كانت في صورة ودائع بالدولارات الأوروبية[٨] .

(هـ) ما يرتبط بالنمو في المعاملات التجارية الأوروبية العربية ، والتوسع في خطط التنمية الاقتصادية على الصعيد العربي إلى جانب الفوائض المالية النفطية المتزايدة ، من خلق فرص جديدة ومتسعة أمام الشركات الأوروبية وكذلك الأفراد لممارسة العديد من الأنشطة . ويدخل في هذا النطاق بيوت الخبرة ودراسات الجدوى . بالاضافة الى البنوك المشتركة أو فروع البنوك الأوروبية ، إلى جانب الشركات الهندسية والعاملة في نطاق المقاولات والتي تساهم في تنفيذ العديد من المشروعات العربية .

في ظل هذه النقاط ، ألا يحق التساؤل عن حقيقة العلاقات التي تربط العرب بدول أوروبا الغربية ، وهل تدخل في نطاق الاعتماد المتبادل ؟ أم أنها تشكل مرتكزات أساسية وقوية ، تعطي للعرب كل الحق في التفاوض من مركز القوة وفرض الشروط العادلة لعلاقات إقتصادية متوازنة بين الجانبين ، والاقرار الأوروبي بصورة عملية لحقوق شعب فلسطين وحل مشكلة الشرق الأوسط مع توقيع إتفاقية تجارية جماعية تربط دول الجامعة بالمجموعة الأوروبية على غرار اتفاقيتي لومي (Lome) الأولى ، الثانية .

ثانياً : الرؤية الأوروبية لمستقبل الحوار وقضاياه

بعد أن أشار السيد كلود شيسون ، حين كان ممثلاً للسوق الأوروبية ، إلى أوجه الاعتماد المتبادل بين السوق الأوروبية وأقطار الجامعة العربية ، خلال كلمته التي ألقاها أمام اجتماع بروكسل في العاصمة البلجيكية . أوضح « إن إقامة علاقة من نوع جديد بين إقليمين ويدخل في هذا النطاق الحوار العربي الأوروبي ـ يجب أن تتم تدريجياً .. خطوة تليها خطوة . حتى يتم توفير مناخ الثقة المتبادلة والتي تعد ضرورية قبل الدخول في مرحلة متقدمة من التعاون »[٩] .

وفيما يتعلق بالقضايا والمجالات التي يمكن للجانبين العربي والأوروبي المساهمة فيها ، فتتمثل في الطاقة ، والتشاور المسبق وتبادل المعلومات قبل القيام باستثمارات صناعية واسعة النطاق . بالاضافة إلى التعاون في مجال التمويل المشترك ، ومواجهة مشكلة الغذاء في العالم .

(١) وبالنسبة للطاقة فيتبلور الاقتراح الأوروبي بذل جهود مشتركة من أجل تنمية مصادر بديلة للطاقة . وهذا يعني المساهمة في تنمية اقتصاديات الجانبين وكذلك الدول النامية غير المصدرة للنفط ، كما يؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تسعى إليها كل من الدول الأوروبية بخفض استهلاكها من النفط ،

---

(٨) *Business Week* ,5 *October 1980.*

(٩) « Euro-Arab Dialogue,».

أما الأقطار العربية فتسعى إلى الحفاظ وصيانة هذه الثروة الطبيعية القابلة للنفاد .

(٢) أما الاقتراح الأوروبي الثاني ، فيتمثل في تجنب التضارب في الاستثمارات المخصصة في قطاعات صناعية متشابهة . ومن ثم يمكن من خلال تبادل المعلومات وتحليلها اتخاذ القرار السليم في مجال الاستثمار وبما يتفق والمعروض والطلب العالمي على منتجات هذه الصناعات .

(٣) مشكلة الغذاء والجوع الذي يجتاح أجزاء كبيرة من العالم ، مما يطرح إحتمالات مناقشة القيام بعمل مشترك لمواجهة هذه المشكلة .

(٤) المضي قدماً في عملية التعاون بين السوق الأوروبية والبنوك العربية وكذلك صناديق التمويل العربية ، لتمويل وتنفيذ عدد من المشروعات في الدول النامية الأخرى[١٠] .

وبتناول هذه المقترحات الأوروبية المطروحة على صعيد مستقبل الحوار العربي الأوروبي ، نجد انها تأكيد لأهمية وفعالية الدور الاقتصادي لأقطار الجامعة العربية ، وهذا يعني بدوره مزيد من القوة التفاوضية لهذه الأقطار في إطار الحوار . كما أنها تعكس من جانب آخر إستمرار الموقف الأوروبي المتشدد في المجال الاقتصادي والذي يأخذ ولا يعطي .

في نطاق التحويل المشترك للمشروعات التي تقوم بتنفيذها الدول النامية غير النفطية ، نجد أن هناك تعاوناً ايجابياً من صناديق التمويل العربية في هذا المجال وبما يساعد السوق الأوروبية ذاتها على تقديم مزيد من العون إلى دول إتفاقية لومي . ففي بداية عام ١٩٨٠تمتالمساهمة في ١٩ مشروعاً تبلغ تكلفتها الاجمالية أو ٢٤٥٠ مليون وحدة عملة اوروبية ساهمت فيها الدول صاحبة المشروعات بمبلغ ٤٢٣ مليون وحدة عملة أو ما يعادل ١٧,٣ بالمائة . وبينما ساهمت السوق الأوروبية- سواء من خلال المؤسسات المالية للسوق او من جانب الدول الاعضاء التسع - بمقدار ٦٣٠,٧ مليون وحدة عملة اوروبية اي ما يعادل ٢٥,٧ بالمائة من التكلفة الاجمالية لهذه المشروعات المنفذة على صعيد تسع عشرة دولة أعضاء في اتفاقية لومي. نجد أن صناديق التمويل العربية ساهمت بمبلغ ٧٧٣,٤ مليون وحدة عملة اوروبية، وبما يعادل ٣٢,٦ بالمائة. أي ان مساهمة الأقطار العربية في تمويل مشروعات خاصة بدول «اتفاقية لومي الأولى» تجاوزت تلك المقدمة من المجموعة الاوروبية الملتزمة اساساً بتقديم المساعدة المالية لدول هذه الاتفاقية[١١] .

ونلاحظ أن المشروعات التي تمت المساهمة في تمويلها بين الجانبين من المنطقة العربية ، لم تتجاوز ستة مشروعات تبلغ تكلفتها الاجمالية ١٧٠٦,٦ مليون وحدة عملة أوروبية[١٢] ساهمت الدول صاحبة المشروعات بنسبة ٤٩,٦ بالمائة من خلال التمويل الذاتي . أما المجموعة الأوروبية فقد ساهمت بصورة جماعية بنسبة ٨,٢ بالمائة ، وصناديق التمويل العربية بنسبة ٨,٧ بالمائة . مع توزيع النسبة المتبقية على عدد من مصادر التمويل الأخرى . وباستعراض تطور مساهمة الصناديق العربية في عمليات

---

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) Community Involvement in Co- financing, » working paper of the Services of the Commission, 12 May 1980.

(١٢) تعادل في نتيجتها وحدة الحساب الأوروبية وكلاهما يعادل ١,٣٧ دولار أمريكي .

التمويل المشترك مع السوق الأوروبية لتنفيذ المشروعات في إطار « إتفاقية لومي الأولى » . نجد أن منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ١٩٨٠ ، ساهمت هذه الصناديق بنسبة ١٥ بالمائة في المتوسط ، من إجمالي التكلفة الكلية لهذه المشروعات وكان متوسط مساهمة الجماعة الأوروبية حوالى ٣٠ بالمائة .

نخلص من ذلك إلى أن الأقطار العربية ساهمت بدرجة يعتد بها في مساعدة دول المجموعة الأوروبية سواء من خلال التدفقات المالية المباشرة إليها ، أو من خلال المساهمة في التمويل المشترك لمشروعات تدخل في دائرة اهتمامات السوق ولهذا يتم تنفيذها في دول « إتفاقية لومي » . فماذا قدمت المجموعة الأوروبية لأقطار الجامعة العربية في مقابل ذلك ؟ المؤكد حتى الآن ، رفض المجموعة توقيع إتفاقية تجارية تفضيلية على الصعيد الجماعي مع أقطار الجامعة فما هو المبرر لذاك الموقف ؟

أما موضوع تبادل المعلومات بصفة مسبقة قبل اتخاذ قرارات استثمارية خاصة بصناعات معينة . فمن المعروف أن هذه الاشارة العامة تخفي وراءها مواقف سابقة ومتعنتة من جانب المجموعة الأوروبية تجاه أقطار الجامعة العربية . وقد كان الجدل حول صناعات البتروكيماويات ومعارضة الجانب الأوروبي في الحوار لتوسع الأقطار العربية في هذه الصناعات ، خير شاهد على هذا الموقف على مدى السنوات الماضية . وقد يكون الأمر أكثر منطقياً وتقبلاً إذا قيل ، تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا في مجال صناعات معينة ، وليس التشاور المسبق قبل اتخاذ قرارات إستثمارية معينة تتعارض والاتجاهات الاقتصادية ممثلة في الطلب والعرض من المنتجات الصناعية المحددة بالذات ، لأن الأخذ بوجهة النظر الأوروبية في هذا المجال ، وبالنظر إلى رساخة أقدامها في مجال التصنيع ، ستعني عدم الاقدام على توسيع القطاعات الصناعية في الأقطار العربية . وفيما يتعلق **بمشكلة الجوع في العالم** ، فهناك مساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة في المنطقة العربية ، ولكن المستثمر الأوروبي سواء فرد أو من خلال شركات لا زال حتى الآن يحجم عن اقتحام هذا المجال ، ويركز على قطاعات النفط أو بيوت الخبرة والدراسات الاستشارية .

وبالنسبة للطاقة والتعاون العربي الأوروبي لايجاد مصادر بديلة للنفط . وبحيث تعود الفائدة على الدول النامية غير النفطية . والدول الصناعية إلى جانب الدول المنتجة والمصدرة للنفط ذاتها . نجد ثمة تناقض في مواقف السوق الأوروبية بالنسبة لموضوع الطاقة . حيث تم استبعاده كلية من الحوار خلال السنوات الماضية نتيجة إصرار الجانب الأوروبي على هذا وبحيث يتم مناقشته في إطار العلاقات بين الدول المستهلكة والمصدرة للنفط على الصعيد الدولي . ولا شك أن إدخاله في الحوار كان سيعطي قوة تفاوض هائلة للجانب العربي . وحتى بالنسبة للاقتراح الأوروبي فهو يعني تحميل الجانب العربي بالشطر الأكبر من النفقات المالية التي ستتطلبها عمليات إيجاد مصادر بديلة للطاقة ، كما انه يوجد بالفعل مشروع إنشاء صندوق خاص بهذا الغرض تابع للبنك الدولي .

ثالثاً : توسيع السوق ... وانعكاساته على الحوار

في غمار الحديث الساخن والمناقشات المستفيضة حول الحوار العربي الأوربي خلال السبعينات . جاء توقيع الاتفاقية التجارية بين السوق الاوروبية وإسرائيل ، ليرجح كفة الأخيرة في مجال الامتيازات مقارنة بالاقطار العربية ، وعلى الرغم من الأهمية التي تمثلها هذه الأقطار بالنسبة للمجموعة الأوروبية .. ! ومع بداية الثمانينات جاء انضمام اليونان إلى السوق ليكون بداية التوسيع

الثاني لنطاق المجموعة الأوروبية . وبحيث تضم اثنتي عشرة دولة . وهذه الخطوة لا بد من النظر إليها تفصيلاً ومن واقع الأرقام والاحصاءات المنشودة كل من المغرب وتونس تليهما مصر ، إلى دول السوق التسع . وذلك بالنظر إلى الطبيعة التنافسية لصادرات هذه الأقطار العربية وصادرات الأعضاء الجدد في السوق ، ناهيك عن السياسية الحمائية التي أصبحت السوق تنتهجها بالفعل إزاء العديد من المنتجات وفي مقدمتها الملابس والمنسوجات وتمتد إلى الأحذية . ومن ثم لا بد أن يأخذ هذا التطور في الاعتبار من جانب أقطار الجامعة العربية ، وهي بصدد البحث من جديد عن إحياء وتنشيط الحوار العربي الاوروبي .

وأذا كانت أقطار الخليج تعني الكثير بالنسبة لدول السوق الأوروبية من وجهة النظر النفطية . فان الأقطار العربية الأخرى مثال تونس والجزائر والمغرب ، بالاضافة إلى الأردن ومصر ولبنان وسوريا ، تعني الكثير أيضاً بالنسبة للمجموعة الأوروبية . وذلك من خلال السوق المتسعة والرحبة الكفيلة بامتصاص تدفقات السلع الاستهلاكية والرأسمالية من الدول الأوروبية ، وبما يمكن الأخيرة من تعويض الخسائر التي تتحملها في تعاملاتها التجارية مع الأقطار العربية النفطية . بالاضافة الى ضمان وجود طلب قوي ومتنام على منتجاتها يدفع عملية الانتاج في اقتصادياتها القومية التي أصبحت تئن من وطأة الركود والبطالة .

وهذا الأمر تعيه جيداً دوائر بروكسل ، وقد عبرت عنه برغبتها في استمراره مستقبلاً[١٢] ولكنها في ذات الوقت لم تطرح البدائل الفعلية لمواجهة هذا الواقع الجديد . ممثلة في توقيع إتفاقية تجارية ذات شروط تفضيلية يعتد بها لصالح الأقطار العربية . ولكنها أشارت إلى أن الأقطار العربية المتضررة من جراء توسيع نطاق السوق ستكون لديها ورقتان للضغط بهما على الجماعة الأوروبية . حيث تستوعب ٤.٨ بالمائة من إجمالي صادراتها بينما لا تتجاوز واردات الجماعة الأوروبية من المنطقة العربية نسبة ٢.٧ بالمائة من الواردات الكلية للجماعة خلال عام ١٩٧٨ . وبالتالي يمكن استخدام سلاح التجارة الثنائية في مجال الضغط . بالاضافة الى طرح صيغة إقامة تحالف مع الأقطار العربية النفطية وممارسة الضغط على الجماعة الأوروبية بصورة جماعية .

وتبدو أهمية الأقطار العربية السبعة غير المنتجة للنفط ، بالنظر إلى قيـ ـ صادرات السوق الأوروبية إلى الدول الثلاث وهي اليونان وإسبانيا والبرتغال ، حيث لم تتجاوز نسبة ٥.٨ بالمائة من إجمالي صادرات السوق خلال عام ١٩٧٨ . كما أن قيمة واردات الأقطار العربية السبعة من المجموعة الأوروبية خلال نفس العام ، تعادل في قيمتها صادرات المجموعة إلى جميع الدول الأعضاء في اتفاقية لومي الأولى .

(١) الآثار الزراعية

وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على توسيع نطاق السوق بحيث تضم اثنتي عشرة دولة ، فنجد من الناحية الزراعية ، وجود حالة اكتفاء ذاتي بل وفائض في بعض المنتجات الزراعية مثال زيت الزيتون .

---

(١٢) «Implication for the southern mediterranean Countries.» The Second Enlargement of the European Commumity, Brussels, June 1980 in: *European Documentation-A survey* (May 1979).

وتشير التقديرات المعلنة في هذا المجال إلى توقع وجود فائض يقدر بـ ٢٠٠ ألف طن من زيت الزيتون ، وهذا الرقم يعادل أربعة أمثال ما تصدره تونس إلى المجموعة . وبالنظر إلى محدودية الطلب على هذا المنتج خارج نطاق السوق الأوروبية يتضح لنا مدى المعاناة التي سيتحملها الاقتصاد التونسي نتيجة هذا التطور في الجانب الأوروبي .

وتمثل إسبانيا أهمية خاصة بالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع الزراعي فيها ، ورغبة السوق الاسراع بانضمامها كإجراء سياسي لدعم النظام الديمقراطي بها . فإسبانيا تساهم بنسبة ٤٧ بالمائة من واردات السوق من الفواكه والحمضيات ، بينما تشارك المغرب بنسبة ١٣ بالمائة . وإذا أضفنا اسرائيل نجد أن نسبة صادراتها من الحمضيات تقدر بـ ١٧,٩ بالمائة ، وبالتالي وفي ظل الاتفاقية التجارية ذات الامتيازات الخاصة الموقعة مع السوق ، سيكون لتل أبيب الحظوة مقارنة بالرباط .

وتعد الطماطم منتجاً آخر سيعاني من انضمام إسبانيا إلى السوق ، حيث تساهم بنسبة ٦٧,٥ بالمائة من واردات السوق الأوروبية من الطماطم ، وتساهم المغرب بنسبة ٢٦,٦ بالمائة . وسوف تتأثر صادرات كل من الجزائر وتونس إلى المجموعة الأوروبية فيما يتعلق بالنبيذ ، حيث تساهم كل منهما بنسبة ٦ بالمائة من إجمالي وارداته وتساهم إسبانيا بنسبة ٤٧ بالمائة ، وذلك طبقاً لاحصاءات التجارة الخارجية للسوق في عام ١٩٧٨ .

(٢) الآثار الصناعية

تعد الملابس والمنسوجات ، وإلى حد ما الأحذية ، المجال الثاني الذي سوف تتأثر به صادرات الأقطار العربية إلى السوق بعد توسيع نطاق عضويتها . فعلى سبيل المثال تشكل المنسوجات والملابس نسبة ٣٣ بالمائة من صادرات تونس إلى المجموعة الأوروبية ، ونسبة ١٣ بالمائة من صادرات المغرب ، وما يقرب من ١٠ بالمائة من صادرات مصر الى دول السوق . وعلى الرغم من أن صادرات المنسوجات والملابس من الأقطار العربية لم تتجاوز نسبه ٢ بالمائة من اجمالي واردات السوق الأوروبية منها . حيث أن الشطر الأكبر استقطبت به دول العالم الثالث الأخرى بنسبة ٤٧ بالمائة ، ثم اسبانيا والبرتغال واليونان بنسبة ١٣ بالمائة ، وذلك خلال عام ١٩٧٨ إلا أن معدل النمو في صادرات الدول الثلاث من هذا المنتج خلال العام المذكور مقارنة بعام ١٩٧٧ ، ارتفعت بنسبة ٣٢ بالمائة . بينما بلغ المعدل على صعيد واردات السوق من العالم أجمع ٨ بالمائة .

كل هذه الآثار لا بد أن تؤخذ في الاعتبار والعرب بصدد تنشيط الحوار الأوروبي العربي فمع التسليم المسبق بأهمية العوامل السياسية ، وطرح احتمالات قيام أوروبا بدور ما في هذا المجال . إلا أنه يجب ألا نغفل أهمية العوامل الاقتصادية فهي موضع القوة للجانب العربي ، وحتى لا نهدر فرص المساومة ، ونجد أنفسنا أمام الأمر الواقع ممثلاً في مزيد من الامتيازات لدول أوروبية جديدة في العضوية . أو أمام تحالفات خاصة مثال العلاقات الاسرائيلية الأوروبية .

الخاتمة

في ظل هذه المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالعلاقات العربية الأوروبية ، إلى جانب التطورات التي شهدتها السوق الأوروبية ممثلة في انضمام اليونان وتوقع انضمام كل من إسبانيا والبرتغال ، وما

تعنيه من انعكاسات على بعض الاقتصاديات العربية .

يجب أن يكون واضحاً تماماً في الأذهان ، في الجانب العربي قبل الجانب الأوروبي ، أن المطالب العربية على الصعيد الاقتصادي للحوار من موقع القوة لا الاستجداء . وأنه يجب قسم عملية الحوار في صورة خطوات وقرارات محددة قابلة للتنفيذ الفعلي . ودون الدخول في المتاهات والمناقشات العقيمة التي ظل الحوار سجيناً لها طوال السنوات الماضية .

فـاذا كان **النفط العربي** شريان الحياة للتقدم واستمرار النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة . وإذا كانت **الأسواق العربية** مجالاً فسيحاً لتدفق آلاف المنتجات والمعدات الأوروبية ناهيك عن بيوت الخبرة والاستشارات الفنية . بالاضافة إلى السياحة العربية في دول أوروبا الغربية . وإذا كانت **الفوائض المالية النفطية** تساهم في اشكال متعددة في دعم هذه الاقتصاديات المتقدمة سواء في صورة أرصدة نقدية، او استثمارات مالية وعقارية، أو قروض مباشرة لحكومات هذه الدول بل ان هذه الفوائض تساهم بقدر يعتد به ، في قيام السوق الأوروبية المشتركة بتنفيذ العديد من المشروعات وتقديم مساعداتها المالية لدول إتفاقية لومي في العالم الثالث .

إذن ، يكون من غير المقبول منطقياً ... القبول بالحجج الأوروبية في مجال رفض توقيع إتفاقية تجارية تفضيلية جماعية تربط بين الأقطار العربية ودول السوق .. ! أو الإرتضاء بالموقف الأوروبي المعـارض للتوصل إلى اتفاقية لحماية الاستثمارات المالية لكل من الجانبين لدى الآخر .. ! ولنترك جانباً التعاون في مجالات التصنيع ونقل التكنولوجيا ... الخ .

لا يمكن أن تتبلور كل مراكز القوة العربية في جانب .. يقابله من الجانب الأوروبي تصريحات وقرارات سياسية خاصة بالمشكلة الفلسطينية والنزاع في الشرق الأوسط ، وكفى ... لأن هذه « المشكلة قائمة » و« الحقوق الفلسطينية المشروعة ثابتة » لمن تغيرها كلمات أو تطمسهـا تصريحات مناوئة . وهي تستند إلى أدوات تعامل إقتصادية عربية تكفل لها في ظل الكفاح المسلح الفلسطيني ، والتحرك الاعلامي ، وتوافر النية الصادقة، امكانية الحل .... وفي هذا ، صالح أوروبا أيضاً ... الجناح الشمالي للبحر المتوسط □

مؤتمرات القمة العربية كأسلوب للعمل المشترك
(١٩٦٤ ـ ١٩٧٨)

عبد الحميد محمد الموافي

يقوم بإعداد رسالة دكتوراه بعنوان « مجلس جامعة الدول العربية وعملية صنع القرار في المنظمة الاقليمية » . محرر بالأمانة العامة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بالقاهرة .

الدعوة إلى عقد مؤتمرات للقمة العربية ، وعقد احد عشر مؤتمراً على المستوى الجماعي[١] العربي منذ كانون الثاني / يناير ١٩٦٤ حتى الآن يعكس عدداً من السمات الهامة بالنسبة لطبيعة النظم السياسية العربية من جهة ، وبالنسبة للعمل العربي المشترك من جهة اخرى . ويمكن الاشارة الى هذه السمات فيما يلي :

١ ـ تعكس مؤتمرات القمة العربية في أحد جوانبها طبيعة النظم السياسية العربية التي تشترك جميعها تقريباً في سمة أساسية مؤداها قيام الرئيس أو الملك بدور ملحوظ في تسيير الشؤون الخارجية لدولته ، بصرف النظر عن طبيعة النظام السياسي لهذه الدولة أو تلك ، ويكشف ذلك في أحد ابعاده الدور المحدود لوزارات الخارجية[٢] والمجالس النيابية والشعبية في النظم السياسية العربية والتي لا يعدو دورها أحياناً مجرد التصديق على ما يتخذ من قرارات من جانب الحكام لإعطاء قراراتهم ومواقفهم الصبغة الدستورية . وفي هذا المجال تلعب ، عملية توجيه وسائل الاعلام في الأقطار العربية ـ من خلال السيطرة عليها بصورة أو بأخرى ـ دوراً هاماً في تسهيل مهمة الحكام وإظهار مواقفهم وما يريدونه على انه المصلحة العليا والوضع الأمثل في محاولة لكسب تأييد الجماهير أو تملقها وحتى خداعها أحياناً .

٢ ـ تعكس مؤتمرات القمة العربية مرونة العمل العربي المشترك وعدم التنفيذ أحياناً بما تفرضه المواثيق والاتفاقيات وصولاً الى الأفضل ، ويشير ذلك إلى أن العمل العربي المشترك يمكن ان

---

(١) المقصود بمؤتمرات القمة العربية الجماعية تلك المؤتمرات التي تدعى اليها كل الاقطار العربية الاعضاء في الجامعة العربية وذلك تمييزاً لها عن مؤتمرات القمة المحدودة التي يشترك فيها عدد محدود من الاقطار العربية . ومن امثلة مؤتمرات القمة العربية المحدودة ، مؤتمر قمة الرياض عام ١٩٧٦ حول لبنان ومؤتمرات قمة جبهة الصمود في طرابلس والجزائر ودمشق عام ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ .

(٢) دعا الملك فاروق ـ ملك مصر ـ في عام ١٩٤٦ إلى عقد مؤتمر للملوك والرؤساء العرب في انشاص في اعقاب اعلان تقرير لجنة التحقيق الامريكية البريطانية في ٢٠/٤/١٩٤٦ بالنسبة للوضع في فلسطين وتمت الدعوة وعقد المؤتمر في مايو ١٩٤٦ بدون علم أي من رئيس الوزراء المصري أو وزير الخارجية أو حضورهما .
انظر : طارق البشري ، **الحركة السياسية في مصر ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) ، ص ٢٥٥ .

يصل إلى آفاق رحبة اذا توفرت الظروف الملائمة وتوافقت الارادات العربية بشكل مناسب .

٣ ـ تعكس مؤتمرات القمة العربية حرص الحكومات العربية على الظهور بمظهر المستجيب لاعتبارات ومقتضيات التضامن العربي والمصلحة العربية العليا ، بالاضافة الى حرص هذه الحكومات على تبرير سلوكها على المستوى العربي كسباً لتأييد جماهيرها في الداخل وحرصاً على صورتها لدى الجماهير العربية . ويتضح ذلك من حرص كل الحكومات العربية على حضور مؤتمرات القمة الجماعية .

٤ ـ عكست مؤتمرات القمة العربية حتى الآن عند كل انعقاد لها احساساً عربياً عاماً بخطورة موقف او إلحاح مشكلة ، تتطلب التوصل الى موقف عربي موحد أو على الأقل موقف يتضمنه أكبر قدر ممكن من التنسيق ، مما أعطى لمؤتمرات القمة أهمية خاصة بالنسبة لانعقادها ولما يصدر عنها من قرارات .

وإذا كانت مؤتمرات القمة العربية تعني اتخاذ القرارات العربية على اعلى مستوى ، وتفترض تكريس كل الطاقات وتوفير كل أسباب الحسم والفعالية والسرعة ؛ بحكم ان الملوك والرؤساء يملكون السلطة النهائية والفعلية لاتخاذ القرارات ، مما يعطيها قدراً من الايجابية والقدرة على تجاوز بعض العقبات ، فإنه تجدر الاشارة الى ان مؤتمرات القمة تنطوي أيضاً على بعض المخاطر في حالة الفشل أو عدم التوصل إلى اتفاق يتحمس له الجميع أو يرفضونه . نظراً لأن فشل القمة من الصعب معالجته من خلال مستويات اقل خاصة اذا لعبت الكرامة أو الكبرياء في مواجهة الاشقاء دوراً غير سوي . بصرف النظر عن المصلحة الوطنية والقومية .

لقد كان الصراع العربي الاسرائيلي بأبعاده ومراحله المختلفة أساساً لعقد مؤتمرات القمة العربيةحتى الآن. ولكن بعد احد عشرمؤتمرا للقمة على المستوى الجماعي، هل استطاعت تلك المؤتمرات أن تنجح في مهمتها وفي دفع العمل العربي المشترك خطوات ايجابية والتغلب على عقباته ، أم انها هي الأخرى عانت من نفس المشكلات ، وما هو التكييف القانوني لتلك المؤتمرات وعلاقتها بالجامعة العربية ؟

الدعوة إلى عقد مؤتمرات القمة

شهدت المنطقة العربية مع أواخر عام ١٩٦١ ـ بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ـ خلافات حادة بين الأقطار العربية ، تصاعدت في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣ ، اتخذت ما يمكن تسميته بالحرب الباردة بين الأقطار العربية التقدمية والأقطار المحافظة ، بل تحولت الى حرب ساخنة على أرض اليمن اشترك فيها اكثر من قطر عربي . وكان من بين ١٣ قطراً عربياً هي أعضاء جامعة الدول العربية في ذلك الوقت ثلاثة أقطار فقط تتمتع بعلاقات مرضية مع الجميع تقريباً ، وهذه الأقطار الثلاثة هي الكويت والسودان وليبيا[٣] . وفي ظل هذا الجو من الخلافات عانت الجامعة العربية مما يشبه الشلل وتعطلت في داخلها الكثير من المشروعات العربية الهامة كمشروع السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية تحت وطأة هذه الخلافات ، وبالتالي لم يتسن بحث أية

---

(٣) Malcolm H. kerr, **The Arab Cold War: Gamal Abd al- Nasir and his Rivals, 1958-1970**,3rd.ed. (London: Oxford University Press, 1971), p. 96.

مسألة عربية هامة والوصول فيها الى مواقف محددة ، عبر الأسلوب التقليدي[٤] من خلال الجامعة العربية ، وكان من الضروري التفكير في أسلوب من شأنه تجاوز الخلافات القائمة والتوصل إلى موقف مناسب في وقت قصير لمواجهة خطر عام ومن هنا طرحت فكرة القمة العربية .

ويمكن الاشارة الى الأسباب التي دفعت الجمهورية العربية المتحدة ـ مصر ـ الى الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربي في أواخر عام ١٩٦٣ فيما يلي :

١ ـ كان السبب الرئيسي ـ وان لم يكن الوحيد ـ هو أن اسرائيل قد قاربت على الانتهاء في المرحلة الأولى من أعمال تحويل مياه نهر الأردن مما يفرض على الأقطار العربية ضرورة القيام بعمل موحد لمواجهة عمليات التحويل الاسرائيلي هذه ، ولم تكن هذه هي المرة الأولى[٥] التي تهتم فيها ج . ع . م . بمشكلة تحويل مجرى نهر الأردن وتثيرها داخل الجامعة العربية .

٢ ـ ونظراً لأهمية وخطورة الموقف بين العرب واسرائيل ، والذي كان من الممكن ان يقود إلى حرب في المنطقة لسبب عمليات التحويل والعمليات المضادة لها ، رأت ج . ع . م . أن تعالج هذا الموقف على أعلى مستوى حتى يكون الجميع امام مسؤولياتهم ، وحتى يكون هناك التزام بما سيتم الوصول اليه . وكان أسلوب القمة هو الاسلوب المناسب والمتاح نظراً لأن معالجة الموضوع على مستوى رؤساء الأركان أو مجلس الدفاع العربي المشترك لم يصل الى نتيجة بسبب الخلافات بينهم ، فضلاً عن أنه لا يتناسب مع خطورة الموقف .

٣ ـ على أثر الخلافات التي حدثت بين القاهرة وكلا من دمشق وبغداد بسبب موقفها من العناصر الناصرية ، اتخذت بغداد ودمشق بعض الخطوات الوحدوية في المجال الاقتصادي والعسكري[٦] كما وافقت القيادة القومية لحزب البعث على قرار يدعو الى اتحاد فيدرالي بين العراق وسوريا في ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٣[٧] ، وتصوّرت القاهرة ان هذه الخطوات قد تشجع الحكم في

---

(٤) قال عبد الناصر في حديثه الى **المحرر** (بيروت) ، ٧ حزيران / يونيو ١٩٦٥ ما يلي : « حين وجدنا انفسنا في نهاية عام ١٩٦٣ امام وضع جديد ، كان لا بد من ان نفكر باسلوب عمل جديد ، ولقد احسست ان العمل العربي بالطريق العادي ضمن الجامعة لن يصل بنا الى اهدافنا .. وكان هذا المؤتمر ـ مؤتمر القمة ـ في رايي هو المسلك الثاني من مسالك العمل العربي بعد الجمود الذي انتهت اليه الجامعة » .

(٥) بدأت مشكلة تحويل مياه نهر الأردن عندما شرعت اسرائيل في تحويل مجرى النهر في المنطقة المجردة من السلاح بينها وبين سوريا في أيلول / سبتمبر ١٩٥٣ واحتجت سوريا في ذلك الوقت وأوقفت اسرائيل عملياتها . وفي ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٣ الفت مصر لجنة فنية مصرية لدراسة مشروعات الانتفاع بمياه نهر الأردن وروافده . وفي ١٢ / ١ / ١٩٥٤ وافقت اللجنة السياسية للجامعة العربية على انشاء لجنة فرعية لدراسة مشروع عربي للانتفاع بمياه نهر الأردن لصالح العرب وتكونت اللجنة الفنية العربية من اللجنة المصرية بالاضافة الى مندوبين لكل من سوريا ولبنان والأردن . وقد اتخذ مجلس الجامعة العربية القرارات ٥٩٨ / د ٢٠ / حـ ٤ في ١٩ / ١ / ١٩٥٤ ، و ٨٢٩ / د ٢٢ / حـ ٦ في ١١ / ١٢ / ١٩٥٤ ، و ٩١٥ / د ٢٣ / حـ ٢ في ٣١ / ٣ / ١٩٥٥ بمتابعة الاهتمام بهذا الموضوع وتأييد سوريا في عرضها للقضية في مجلس الامن . وفي ٣ / ١ / ١٩٦٠ طلبت ج . ع . م ادراج المسألة في جدول اعمال مجلس الجامعة واتخذ المجلس القرار رقم ١٦٩٦ / د ١٣٣ / حـ ٤ في ٢٨ / ٨ / ١٩٦٠ بدعوة الهيئة الخاصة بمتابعة الأعمال الفنية الى تقديم تقرير عن اعمالها وان يعهد الى اللجنة العسكرية الدائمة بوضع مخطط شامل لمواجهة جميع الاحتمالات .

(٦) محمود شيت خطاب ، **دراسات في الوحدة العسكرية العربية** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٩) ص ٤١ .

(٧) Kerr , **The Arab Cold War : Gamal Abd al- Nasir and his Rivals, 1958-1970,** pp. 92-93.

سوريا على التفكير في الدخول في مغامرة مع اسرائيل . ولذلك رأت مصر أن تشرك الاقطار العربية الأخرى في مسؤولية اتخاذ قرار الحرب مع اسرائيل أو عدمه لتتحمل كل منها التزاماتها وحتى لا يكون القرار مرهوناً برغبة سوريا فقط خاصة ، في توقيت غير ملائم لدخول مصر في حرب مع اسرائيل في ظل وجود حوالي ٤٠ ألف جندي مصري في اليمن . وكانت الوسيلة الممكن استخدامها من جانب مصر هي الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربية .

٤ ـ كانت حرب اليمن قد بدأت تشكل ضغطاً متزايداً على الاقتصاد المصري لتزايد نفقاتها واتساع حجم التدخـل المصري على عكس ما كانت تتوقع القيادة المصرية . وكانت ج . ع . م . تأمل في أن تستطيع عن طريق اجتماع للقمة العربية تحقيق نوع من التوافق للتوصل الى خطوات ايجابية اكثر مما استطاعت أن تحققه بأسلوب الحرب الباردة .

ضرورة الدعوة للقمة من خلال الجامعة

لم تكن الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة من جانب عبد الناصر سوى محاولة لاستخدام اسلوب جديد قد يكون فعالاً وحاسماً في مواجهة موقف يحتاج إلى تضافر الجهد العربي برغم الخلافات العربية ، ولم يكن الهدف من الدعوة إذن استحداث جهاز جديد في اطار الجامعة العربية أو عقد دورة لمجلس الجامعة العربية على مستوى رؤساء الدول ولكن الهدف كان محاولة تخطي التمزق وبسرعة وصولاً الى موقف عربي موحد ولم يكن من وسيلة سوى الدعوة لعقد مؤتمر للقمة العربية .

ولم يكن هناك مناص أمام ج . ع . م من ان توجه دعوتها بعقد مؤتمر القمة من خلال الجامعة العربية نظراً لأن ج . ع . م كانت حريصة على أن تستجيب جميع الأقطار العربية لدعوتها وما كان يمكن ان يتحقق ذلك إلا في اطار الجامعة العربية بسبب ما يلي :

١ ـ إنه في ظل الأوضاع السائدة في الوطن العربي في أواخر عام ١٩٦٣ كانت الجامعة العربية هي الاطار الوحيد الممكن في داخله أن تقبل الأقطار العربية المختلفة مع ج . ع . م دعوة عبد الناصر . نظراً لأن ميثاق الجامعة ينص على عدم تدخل دولة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ـ المادة ٨ ـ وهو ما كانت هذه الأقطار تريد التركيز عليه وتذكير ج . ع . م بضرورة الالتزام به .

٢ ـ إن دعوة عبد الناصر للاجتماع في إطار جامعة الدول العربية كانت تنطوي على تنازل جزئي من جانب مصر بالنسبة للتمسك بشعار وحدة الهدف كأساس لسياستها العربية ، أو على الأقل تحديداً لمعناه ، وإبعاده عن مسألة المواجهة مع اسرائيل . وكان من شأن هذا توسيع مساحة التعاون الممكن في إطار الجامعة العربية . وفي نفس الوقت لم يكن ممكناً لـ ج . ع . م أن تتخذ هذا الموقف خارج اطار الجامعة العربية .

٣ ـ إنه من غير المتصور ان يعقد مؤتمر على مستوى الأقطار العربية جميعها لاتخاذ موقف

---

(٨) قال عبد الناصر في خطاب افتتاح مجلس الامة المصري في ٢٥ مارس ١٩٦٤ « وقفت تحت شعار وحدة الهدف بصرف النظر عن المشاعر والعواطف وحين تزايد الخطر الاسرائيلي في فلسطين بالاتجاه الى مشروع تحويل مجرى نهر الأردن وجهت ج . ع . م دعوة الى كل من يريد التعاون معها في مواجهة الخطر برغم اية خلافات اجتماعية .. » وقال في حديثه للصحفيين العراقيين في ١٩٦٦/٢/٢١ « إن مؤتمر القمة لم يكن هدفه القضاء على المتناقضات الموجودة في العالم العربي وكان هدفه الاساسي هو وحدة العمل العربي من اجل القضية الفلسطينية » انظر : **السياسة الدولية** ، السنة٧، العدد ٢٣ ، (كانون الثاني / يناير ١٩٧١) ، ص ٢٤٥ .

بالنسبة لقضية تمس كل العرب خارج نطاق الجامعة العربية وهي المنظمة العربية التي تحمل عبء العمل العربي المشترك،أو دون ان يكون هناك ـ على الأقل ـ دور للجامعة بالنسبة لمؤتمر القمة . وهو ما حدث بالفعل من خلال توجيه الدعوة للمؤتمر بواسطة الأمانة العامة للجامعة العربية وقيامها بالتحضير للمؤتمر ومتابعة قراراته[٩] .

نجاح الدعوة

وإذا كان توجيه الدعوة لعقد مؤتمر القمة العربي الأول في إطار جامعة الدول العربية قد ساعد على نجاحها واستجابة الأقطار العربية لها فإن هناك عوامل اخرى ساعدت على هذه الاستجابة الكاملة للدعوة المصرية وهذه العوامل هي :

١ ـ أسلوب توجيه الدعوة من جانب عبد الناصر . فقد وجه عبد الناصر الدعوة بأسلوب علني في خطاب عام وقرنها بمصلحة الأمة العربية والاهداف العربية العليا والمواجهة مع اسرائيل. وبالتالي كان من الصعب على القادة العرب الآخرين عدم الاستجابة له لأن ذلك سيحرج موقفهم أمام شعوبهم وأمام الأمة العربية جمعاء .

٢ ـ إستعداد سوريا والعراق للاستجابة لدعوة القاهرة . وبالنسبة لسوريا كان حزب البعث قد أتمّ سيطرته على السلطة في دمشق وتم إقصاء الناصريين تماماً من جهة ، ومن جهة اخرى ، كانت قد بدأت تغييرات داخلية في العراق[١٠] كان من شأنها أن تحد من التقارب مع سوريا ، وبالتالي رحبت سوريا بدعوة القاهرة . وبالنسبة للعراق فقد تولى عبد السلام عارف السلطة وبدأ يتجه الى التقارب مع القاهرة ايضاً .

٣ ـ رحبت السعودية والأردن بدعوة عبد الناصر لأنها قد تحقق بداية لتقليل الخلافات مع ج . ع . م وما يترتب عليها .

٤ ـ بادرت ج . ع . م من ناحيتها بوقف الحملات الاعلامية ضد الأقطار العربية الأخرى منذ منتصف كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٣ مما هيأ الجو العربي لقبول الدعوة التي وجهت في نهاية كانون الأول/ ديسمبر لعقد مؤتمر للقمة العربية .

انعقاد مؤتمرات القمة العربية

انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ ووضع ـ ولو مؤقتاً ـ حداً للحرب العربية الباردة . فقد اتفق المجتمعون على « انهاء الخلافات وتصفية الجو العربي من جميع الشوائب وايقاف جميع حملات أجهزة الاعلام »[١١] وأما بالنسبة للموقف مع

---

(٩) عندما عقد مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب في القاهرة في ايار/مايو ١٩٤٦ ، حضره الامين العام للجامعة العربية وعهد اليه ابلاغ قرارات المؤتمر الى الاقطار العربية التي لم تشهد اجتماعات المؤتمر . انظر:« مذكرات مسؤول عربي مطلع،» **الاهرام** ، ٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٧ .

(١٠) Kerr, **The Arab Cold War: Gamal Abd al- Nasir and his Rivals, 1958-1970,** pp. 98, 101, 110.

(١١) محمد سامي عبد الحميد ، **قانون المنظمات الدولية** (الاسكندرية :منشأة المعارف ،١٩٦٩) ج ٢: **المنظمات الاقليمية عامة الاتجاه** ، ص ٣٤ .

اسرائيل فلم يعبر أي رئيس أو ملك عربي عن اهتمامه بالدخول في حرب مع اسرائيل سوى أمين الحافظ رئيس وزراء سوريا[١٢] وانعكست خطة التحرك العربي في مواجهة الموقف مع اسرائيل على قرارات المؤتمر .

ثم جاءت قرارات المؤتمر الثاني للملوك والرؤساء العرب الذي عقد في الاسكندرية في أيلول/ سبتمبر١٩٦٤ مكملة لقرارات المؤتمر الأول في دعم التضامن العربي والعمل العربي المشترك ، واتفق على أن يكون اجتماع مجلس الملوك والرؤساء العرب دورياً في أيلول/ سبتمبر من كل عام . وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء في المغرب في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ ، ولم ينعقد المؤتمر الرابع الذي كان مقرراً له ايلول/ سبتمبر ١٩٦٦ بسبب نشوب الخلافات العربية مما سنشير اليه فيما بعد .

وفي ظل النكسة القومية في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ونتائجها نجحت جهود الحكومة السودانية في عقد المؤتمر الرابع للقمة العربية في الخرطوم في آب / أغسطس ١٩٦٧ بعد أن سيطر على المنطقة العربية شعور قوي بضرورة التضامن والتعاون العربي وتجاوز الخلافات العربية ، فضلاً عن حاجة ج . ع . م الى سحب قواتها من اليمن وحاجتها إلى الدعم المادي لتعويض الخسائر العسكرية وخسائر غلق قناة السويس من جهة ، وعدم معارضة دول النفط العربية وخاصة السعودية في تقديم الدعم لدول المواجهة من جهة اخرى ، خاصة بعد ان أدت الهزيمة إلى تأثر النفوذ المصري في المنطقة العربية . وبدء تزايد النفوذ السعودي وأقطار النفط العربية .

وبعد ١٩٦٧ بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العربية ، وخاصة بين ج . ع. م والأقطار العربية الأخرى ارتكزت على التخلي عن سياسة وحدة الهدف في المجال العربي ، والأخذ بسياسة وحدة الصف العربي والتعاون بين الأقطار العربية في اطار الجامعة العربية بعد ان أصبحت قضية تحرير الأرض العربية المحتلة لها الأولوية على اتمام التحول الاجتماعي[١٣] في أولويات السياسة المصرية .

وإذا كان الانقسام بين الأقطار التقدمية والأقطار المحافظة في المنطقة العربية قد توقف بعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، فإنه قد ظهر في المنطقة انقسام جديد دار أساساً في داخل الدول التقدمية في البداية ثم امتد ليشمل الأقطار العربية بوجه عام . وهذا الانقسام هو الذي حدث حول تسوية أزمة الشرق الأوسط وطريقة تحقيق ذلك . وقد تسببت الخلافات العربية في فشل مؤتمر القمة العربي الخامس الذي عقد في الرباط في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٩ ، مما أدى الى انسحاب ج . ع . م من المؤتمر وانتهاء المؤتمر دون ان يصدر بياناً مشتركاً . وزادت حدة الخلافات العربية بشكل كبير بين ج.ع.م من جهة وبين العراق والجزائروسوريا ومنظمة التحرير من جهةاخرى، بسبب قبول ج. ع . م لمبادرة روجرز في تموز/ يوليو ١٩٧٠ . ولم تعقد مؤتمرات للقمة العربية ـ باستثناء المؤتمر الذي دعا إليه عبد الناصر قبيل وفاته وعقد في القاهرة في أواخر ايلول/ سبتمبر ١٩٧٠ للتغلب على الاشتباكات الأردنية الفلسطينية ـ حتى ما بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ .

عقد المؤتمر السادس للقمة العربية في الجزائر في ٢٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، ثم

---

(١٢) Kerr, **The Arab Cold War: Gamal Abd al- Nasir and his Rivals, 1958-1970,** p. 110.

(١٣) محمد انيس . « تطور مفهوم المواجهة الشاملة . » **الكاتب** . العدد ٦٩ (حزيران/ يونيو) ١٩٦٩ ، ص ٤٧ .

أعقبه مؤتمر الرباط في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ اللذين تميزا بأنهما اعترفا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني بالاضافة الى تعيين حدود الموقف العربي الموحد إزاء تسوية القضية مع اسرائيل .

ثم كان مؤتمر القمة العربية الثامن في القاهرة في ١٩٧٦ ، وأعقبه المؤتمر التاسع وهو مؤتمر بغداد الذي كان من أكثر المؤتمرات اثارة للجدل ، والذي عقد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ . وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ عقد المؤتمر العاشر للقمة العربية في تونس . كما عقد مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

توقف مؤتمرات القمة العربية

من الملاحظ ان هناك فترتين أساسيتين توقفت فيهما مؤتمرات القمة العربية بالرغم من الاتفاق في المؤتمرين الاول والثاني على الاجتماع دورياً كل عام في شهر أيلول / سبتمبر. وهاتان الفترتان هما الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥ وحتى آب/ اغسطس ١٩٦٧ (أي الفترة ما بين المؤتمر الثالث والرابع للقمة) والفترة من كانون الاول/ ديسمبر ١٩٦٩ حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ (أي ما بين المؤتمر الخامس والسادس) ويرجع السبب لتوقف مؤتمرات القمة في كل من الفترتين إلى تجدد الخلافات على نطاق واسع بين الأقطار العربية وبالأساس بين ج . ع . م وأقطار عربية اخرى ، مما تعذر معه توفر حدوث نوع من التوافق العام بين الأقطار العربية يمكن من عقد مؤتمرات القمة .

ففي أواخر عام ١٩٦٥ وأوائل ١٩٦٦ عادت الخلافات مرة أخرى بين ج . ع . م والسعودية وعادت الأوضاع الى ما كانت عليه قبل مؤتمرات القمة (حملات اعلامية متبادلة ، بالاضافة الى تجدد الاشتباكات في اليمن ، مما أدى الى اعلان ج . ع . م عن عدم استعدادها للمضي في سياسة اجتماعات القمة بسبب عدم اطمئنانها لاخلاص بعض الحكام العرب[١٤] . وألغي المؤتمر الذي كان مقرراً عقده في الجزائر في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ وكان من عوامل ذلك ما يلي :

١ ـ إن جهود تسوية الموقف في اليمن ـ والتي بدأت مع مؤتمرات القمة ـ لم تصل إلى نتائج ايجابية بعد فشل[١٥] اتفاقية جدة بين مصر والسعودية في ٢٤ آب/ اغسطس ١٩٦٥ بشأن وقف اطلاق النار في اليمن ، وكذلك مؤتمر حرض في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ وتجدد القتال مرة اخرى في اليمن ومعه تجدد الأمل لدى كل من ج . ع . م والسعودية في قرب التوصل الى أهدافهما هناك .

٢ ـ إن ج . ع . م لم تتخل عن سياستها الثورية نتيجة لعقد مؤتمرات القمة، ولكنها فرقت بين الهدف من الدعوة لعقد مؤتمرات القمة ، وهو العمل المشترك في مواجهة اسرائيل ، وبين السياسة الثورية التي تعتنقها . أما بالنسبة للسعودية فقد بدأت في الدعوة إلى انشاء حلف اسلامي ، وانفجر الصراع على اشده بين ج . ع . م والسعودية .

٣ ـ تعثر تنفيذ المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الأردن وروافده بسبب تخلف العديد من الأقطار العربية عن أداء التزاماتها المالية وعدم تنفيذ القرارات الدفاعية وتعليمات القائد

---

(١٤) محمد طلعت الغنيمي ، **نظرات في العلاقات الدولية العربية** (الاسكندرية: منشأة المعارف) ، ص ١٢٤ .

(١٥) عبد الحميد محمد الموافي ، « مصر في جامعة الدول العربية : دراسة في دور الدولة الأكبر في التنظيمات الاقليمية ١٩٤٥ ـ ١٩٧٠ » (رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٨) ، ص ٢١٣ ، ٢١٨ .

العام للقيادة العربية الموحدة في بعض الأقطار الأخرى[١٦] .

٤ ـ الانقلاب الذي حدث في حزيران/يونيو ١٩٦٦ بقيادة المرحوم العقيد هواري بومدين ضد الرئيس الجزائري احمد بن بيلا الذي كانت تربطه علاقة وثيقة مع ج . ع . م .

وكانت هزيمة حزيران / يونيو ٦٧ مناسبة للقفز على الخلافات العربية وبالتالي عقد مؤتمر الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧ . وان كان لم يمض وقت طويل حتى بدأت ملامح انقسام جديد بين الأقطار العربية ، كان هو المسؤول عن توقف مؤتمرات القمة في الفترة من ١٩٦٩ وحتى ٧٣ . وقد دار هذا الانقسام حول أسلوب حل أزمة الشرق الأوسط . فعندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ قبلته ج . ع . م والأردن كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط وعارضته سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والى جانبهما رفضت العراق والجزائر القرار ونادوا بالدعوة إلى استمرار الكفاح المسلح ضد إسرائيل .

وإذا كانت الخلافات العربية قد تسببت في فشل مؤتمر القمة العربي في الرباط في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ وانسحاب عبد الناصر منه ، فإن المنطقة العربية شهدت انقساماً خطيراً وعودة للحملات الاعلامية المكثفة بين ج . ع . م من جهة وبين العراق والجزائر وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهة اخرى[١٧] بسبب قبول مصر لمبادرة روجرز في تموز/ يوليو ١٩٧٠ ، وذلك برغم تأكيد ج . ع . م أنها رفضت من قبل مشروعات أمريكية وغير امريكية لم تكن قاطعة تماماً في موضوع الانسحاب الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة كما رفضت مصر مشروعات من شأنها تقسيم الصراع العربي ضد اسرائيل[١٨] .

وإلى جانب هذه الخلافات أدى أيضاً تغيير القيادة السياسية في مصر برحيل عبد الناصر في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٠ إلى عدم عقد مؤتمرات القمة وذلك حتى عقد مؤتمر الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ .

أهم انجازات مؤتمرات القمة العربية

لما كان النجاح بصفة عامة شيئاً نسبياً يتفاوت تقييمه بين شخص وآخر ، فإنه يمكن القول إن مؤتمرات القمة العربية قد تفاوت نجاحها بالنسبة للمسائل التي تناولتها . فهناك مسائل استطاعت ان تحقق فيها نجاحاً ملحوظاً انعكس على الواقع السياسي العربي . وهناك ايضاً مسائل اتخذت فيها قرارات ولكنها لم تكمل الشوط الى التنفيذ الكامل لسبب أو لآخر . كما ان هناك نوعاً ثالثاً من المسائل لم تنجح مؤتمرات القمة سوى في وضع حد أدنى للموقف العربي العام بالنسبة لها . ويمكن الاشارة الى أمثلة على ذلك بايجاز فيما يلي :

---

(١٦) خطاب ، **دراسات في الوحدة العسكرية العربية** ، ص ٤٥ ، ٧٩ ، ١٠٠ .

(١٧) بعث الرئيس العراقي احمد حسن البكر رسالة إلى عبد الناصر يعترض فيها على قبول ج . ع . م لمبادرة روجرز ، كما أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بيانا ندد فيه بذلك ودعت فيه الى تشكيل جبهة صمود عربية شاملة وبعث العراق بمبعوثيه الى العواصم العربية من اجل هذا الغرض . وسحبت الجزائر قواتها من جبهة القناة احتجاجاً على ذلك وهاجمت اجهزة الاعلام الجزائرية والسورية واليمنية الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية قبول ج . ع . م للمبادرة .

(١٨) بيان اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي في ج . ع . م في اول آب / اغسطس ١٩٧٠ .

النوع الأول : مسائل تم فيها تحقيق نجاح ملحوظ

١ ـ تكوين كيان فلسطيني يجمع إرادة شعب فلسطين . فقد عهد مؤتمر القمة العربي الأول ـ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ الى السيد أحمد الشقيري ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية في ذلك الوقت بأن يتابع اتصالاته بالأقطار الأعضاء في الجامعة ومع جموع الشعب الفلسطيني في كل مكان ليبحث معهم الطريق الأمثل لتنظيم شعب فلسطين تمهيداً لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بانشاء هذا التنظيم ، تأكيداً لاستمرار وجود الشعب الفلسطيني وممارسة لحقه في الدفاع عن النفس وتقرير المصير في ظل عدم وجود حكومة فلسطينية . وقد تمخضت هذه الاتصالات عن عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٤ الذي اعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية وأقر الميثاق الوطني الفلسطيني . والنظام الأساسي لمنظمة التحرير[١٩] .

وقد أكدت مؤتمرات القمة التالية دعم منظمة التحرير الفلسطينية مالياً ، وتكليف القيادة العربية الموحدة بالاشتراك مع قيادة جيش التحرير الفلسطيني للسير في انشاء القوات الفلسطينية ودعمها ـ المؤتمر الثالث للقمة في ايلول/ سبتمبر ١٩٦٥ ـ مالياً وسياسياً . وفي مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ اتخذ المؤتمر قراراً اجماعياً باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

٢ ـ أدى عقد مؤتمرات القمة الى عودة روح المصالحة والتقارب بين الأقطار العربية ، وبالتالي شهدت الجامعة العربية في ظلها فترة من النشاط تم فيها انجاز بعض الخطوات الايجابية على الصعيد العربي في مختلف المجالات ، نظراً لان السبب الرئيسي في ضعف الجامعة ، وهو الانقسام بين الأقطار العربية ، قد خفت حدته كثيراً في هذه الفترة . ومن أمثلة نشاط الجامعة العربية ان مجلس الدفاع العربي المشترك عقد سبع دورات في الفترة من ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧ في حين أنه كان قد عقد ثلاث دورات فقط منذ انشائه في عام ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٣؛ وكذلك تم التوصل الى اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية وتكوين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، واقرار اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة ، بعد أن استمرت هذه الاتفاقيات في أروقة الجامعة متنقلة بين مجلس الجامعة والمجلس الاقتصادي في شد وجذب بسبب الخلافات العربية ـ لمدة ست سنوات تقريباً من ١٩٥٨ الى ١٩٦٤ . بالاضافة الى اقرار اتفاقية الوحدة الثقافية العربية .

٣ ـ التفاوض من أجل تسوية النزاع في اليمن وتوقيع اتفاقية جدة بين ج . ع . م والسعودية في عام ١٩٦٥ ، ثم عقد مؤتمر حرض بين الجمهوريين والملكيين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ . وبرغم فشل ذلك فإنه تم الاتفاق[٢٠] بعد ذلك ، بين ج . ع . م والسعودية ، في ظل مؤتمر القمة العربي الرابع في الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧ ـ على وقف اطلاق النار في اليمن ووقف المساعدات العسكرية للملكيين اليمنيين ، وسحب القوات المصرية من اليمن ، اعتباراً من ايلول/ سبتمبر ١٩٦٧ مع تكوين لجنة من كل من العراق والمغرب والسودان للاشراف على تنفيذ بنود هذا الاتفاق وتحقيق التوافق بين الاطراف اليمنية .

---

(١٩) محمد حافظ غانم ، **العلاقات الدولية العربية** (القاهرة : مطبعة النهضة الجديدة ، ١٩٦٧) ، ص ٣١٣ .

(٢٠) احمد يوسف احمد ، « الدور المصري في اليمن من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧ » (رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد ، ١٩٧٨) ، ص ٤٨٧ و ٤٨٨ .

٤ ـ قيام الأقطار النفطية العربية بتقديم دعم مالي لأقطار المواجهة : ج . ع . م وسوريا والأردن بالاضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، من اجل تغطية جزء من خسائر هذه الأقطار وتمكيناً لها من اعادة البناء العسكري ، وتعبيراً عن التضامن العربي والمسؤولية الجماعية في مواجهة اسرائيل . وقد بدأ الدعم العربي بـ ١٣٥ مليون دولار سنوياً من السعودية والكويت وليبيا ، ثم زيد بعد ذلك ، بالاضافة الى تنوع وسائل الدعم بما في ذلك شراء الاسلحة لأقطار المواجهة ـ بعض الصفقات ـ وتقديم بعض القوات والمعدات اليها للمساهمة في الجهد العسكري العربي مما اعطى للمواجهة مع اسرائيل بعداً قومياً ملموساً . وفي اطار مؤتمرات القمة برزت أيضاً الدعوة الى استخدام البترول كسلاح سياسي في المعركة ـ مؤتمر الخرطوم ـ وان كان لم يستخدم بصورة فعلية الا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ لمؤازرة الجهد العسكري العربي في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ وما زالت الدعوة الى استخدامه تتردد في مؤتمرات القمة العربية ، على ان يكون ذلك في الظروف الملائمة والضرورية لهذا الاستخدام .

٥ ـ بصرف النظر عن الجدل الذي ثار حول مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨ . والملابسات التي أحاطت به ، فإن الأقطار العربية التزمت من الناحية العملية بقرارات المؤتمر بالنسبة لمقاطعة الحكومات العربية للحكومة المصرية سياسياً واقتصادياً فيما عدا السودان والصومال وسلطنة عمان ، بالاضافة الى تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية والمنظمات المتخصصة التابعة لها، والقيام بنقل مقر الأمانة العامة للجامعة مؤقتاً ، من القاهرة الى تونس .

النوع الثاني : مسائل اتخذت فيها قرارات ولكن لم تنفذ بالكامل

اتخذت مؤتمرات القمة العربية بعض القرارات الهامة ولكن لم يتح لهذه القرارات ان تنفذ بالكامل ، وان كانت قد اتخذت بشأنها بعض الخطوات العملية ، وترجع اسباب عدم التنفيذ الكامل لها الى أسباب تتعلق بالأقطار العربية ذاتها بالاضافة الى اسباب اخرى خارجية . ومن امثلة هذه القرارات ما يلي :

١ ـ انشاء هيئة خاصة للاشراف على تنفيذ المشروع العربي لاستخدام مياه نهر الأردن للتنمية في البلاد العربية ، وتتكون هذه الهيئة من خبراء من كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان برئاسة الأمين العام للجامعة العربية ، بالاضافة الى عدد آخر من الخبراء ، وقد تم اعتماد ٦٥٠ مليون جنيه استرليني من اجل تنفيذ المشروعات العربية الخاصة بتحويل مياه نهر الأردن حسب المشروع العربي، واتخذت بعض الخطوات العملية في مجال الحفر واقامة السدود ولكنها لم تتم[٢١] .

٢ ـ تكوين قيادة عسكرية موحدة للأقطار العربية تتولى حماية المشروعات العربية لتحويل مياه نهر الأردن ووضع خطة عسكرية شاملة بالاضافة الى تعزيز القوات العسكرية في البلاد المحيطة باسرائيل (من قرارات مؤتمر القمة العربي الأول في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤) . وبالفعل تولى

---

(٢١) بعد اكثر من عشر سنوات تمت تصفية هيئة نهر الأردن ، فقد اخطرت الأمانة العامة للجامعة العربية الدول اعضاء الهيئة بحصصها في ميزانية الهيئة تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة رقم ٣٢١٣ في ٤/ ٩/ ١٩٧٤ بتوزيع هذه الأموال المتبقية في صندوق الهيئة . انظر : دور الانعقاد العادي لمجلس جامعة الدول العربية السادس والستين ، ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤ ، تقرير الأمين العام للجامعة العربية ، د ٦٦ / ٣ / ١ ، ص ٧٤ .

الفريق اول علـي علي عامر (رئيس اركان القوات المسلحة في ج . ع . م والأمين العام المساعد العسكري للجامعة العربية) مسؤولية القيادة العامة الموحدة للجيوش العربية . وفي مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر١٩٧٣ تقرر مرة اخرى تكوين قيادة عربية عسكرية موحدة يتولى القائد العام للجيوش العربية مهمة تشكيلها . ولكن هذه القرارات لم يقدر لها ان تصل الى غاياتها .

النوع الثالث : مسائل تحدد فيها الحد الأدنى للموقف العربي العام

أما بالنسبة للمواجهة مع اسرائيل ، وهي احد الاهداف الرئيسية لعقد مؤتمرات القمة العربية ، فمن الواضح ان مؤتمرات القمة لم تستطع ، حتى الآن ، ان تبلور خطة عربية واضحة للتعامل مع العدو ، أو حتى أسلوباً واضحاً ومحدداً وفعالاً لمرحلة من المراحل ، وباستثناء اتخاذ مؤتمرات القمة لبعض القرارات التي سبقت الاشارة اليها استجابة لتطورات معينة في المواجهة مع العدو كقرارات انشاء هيئة نهر الأردن وقرارات الدعم لأقطار المواجهة ثم قرارات زيادة الدعم لسوريا والأردن ومنظمة التحرير بعد الاتصالات المصرية الاسرائيلية ، فإن مؤتمرات القمة اكتفت بالاتفاق بين الحكام العرب على الحد الأدنى للموقف العربي ازاء العدو والتعامل معه وشروط تسوية ازمة الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية .

لقد تحددت ملامح هذا الموقف العربي العام في مؤتمر الخرطوم في آب/ اغسطس ١٩٦٧ عندما قرر المؤتمر توحيد الجهود في العمل السياسي ، على الصعيد الدولي والدبلوماسي ، لازالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة على أساس عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه . وبعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ اعلن مؤتمر القمة العربي السادس في الجزائر في بيانه في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٧٣ . « ان وقف اطلاق النار لا يعني السلام وانه لا بد لتحقيق السلام من انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس ،واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة ، وان الملوك والرؤساء العرب ، ادراكاً منهم لمسؤولياتهم التاريخية ، يؤكدون استعدادهم للمساهمة في تحقيق سلام عادل على اساس هذين المبدأين .. »[٢٢] .

وفي مؤتمر القمة السابع في الرباط في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٤ تم اعادة تأكيد القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة السادس في الجزائر حول المبدأين الأساسيين اللذين تقوم عليهما السياسة العربية العامة بالنسبة للتسوية السلمية وهما : ضرورة انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس ، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وبالاضافة الى ذلك ، فقد حدد[٢٣] مؤتمر الرباط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بأنها حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير مصيره ، وحقه في اقامة دولة مستقلة تحت زعامة منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وذلك في الأراضي الفلسطينية التي تنسحب منها اسرائيل .

---

(٢٢) عبد العزيز سرحان ، **المنظمات الاقليمية والمتخصصة** (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧٤) ، ص ١٣٦ .

(٢٣) Hussein A. Hassawna, **The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts** (New York: Ocean Publications, 1975), p. 260.

إن عدم قدرة مؤتمرات القمة العربية على وضع خطط محددة وواضحة لادارة الصراع مع اسرائيل ترجع في جانب منها الى تفاوت اهتمام الأقطار العربية بالصراع مع اسرائيل واختلاف دوافعها وتقييمها لمصالحها الذاتية وارتباطاتها الدولية ، وبالتالي كان الاتفاق على الحد الأدنى للموقف العربي العام . غير ان الاتفاق على الحد الأدنى هذا ، قد فتح الطريق امام ظهور بعض الاجتهادات والتفسيرات لمضمونه ومحتواه من جانب جهات عربية حسب رؤيتها لمصالحها او تبريراً لمواقفها وكان ذلك بدوره مجالاً للخلافات العربية .

المشكلات التي تواجه مؤتمرات القمة العربية

بالرغم مما وفرته مؤتمرات القمة العربية من مناخ مناسب لدعم العمل العربي المشترك في فترات التقارب العربي ، وبالرغم من انه تم اللجوء اليها كوسيلة لتدعيم العمل المشترك ، فإنه يمكن القول ان مؤتمرات القمة قد تعرضت لنوعين من المشكلات ، يتمثل أولها في تلك المشكلات التي يعاني منها العمل العربي المشترك بشكل عام ، ويتمثل ثانيها في المشكلات التي تتصل بأسلوب العمل في المؤتمرات ذاتها . ونشير الى تلك المشكلات بايجاز شديد في ما يلي :

أولاً : المشكلات العامة التي تواجه مؤتمرات القمة

١ ـ لعل اهم المشكلات التي تعرقل العمل العربي المشترك ، سواء في الجامعة العربية أو على المستوى الثنائي بين الأقطار العربية أو بالنسبة لمؤتمرات القمة العربية، هي الخلافات العربية ، تلك الخلافات التي تتجدد بسرعة والتي سرعان ما يتسع نطاقها بسبب عدم القدرة على حصرها في حجمها الطبيعي والنظر اليها نظرة عملية من شأنها ان تسمح بالتعاون في المجالات التي لا تكون موضعاً للخلاف . ويظهر تأثير الخلافات العربية واضحاً بالنسبة لمؤتمرات القمة لأنها لا تجعل حتى عقد هذه المؤتمرات مسألة ميسورة .

٢ ـ إن الأقطار العربية حتى الآن هي المسؤولة عن عملية تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه في مجال العمل المشترك نظراً لعدم وجود أجهزة أو مؤسسات تتولى متابعة تنفيذ ما يتفق عليه من خطوات مشتركة ، سواء في اطار الجامعة العربية ، أو في كثير من الأحيان على المستوى الثنائي العربي . وبالنسبة لمؤتمرات القمة العربية فإنها حاولت التغلب على نقطة الضعف هذه بتشكيل لجنة للمتابعة من الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب بالاضافة الى ممثل فلسطين لدى الجامعة العربية على ان تجتمع مرة كل شهر برئاسة الأمين العام للجامعة . كما انشأ مؤتمر القمة العربي الثاني ما يسمى بالهيئة التنفيذية لمجلس الملوك والرؤساء العرب تتكون من رؤساء الوزارات أو نواب الرؤساء في الأقطار العربية وتجتمع مرة كل عام في شهر آذار/ مارس لمباشرة تنفيذ ما يقرره الملوك والرؤساء . ولكن هاتين اللجنتين لم تستمرا في عملهما مدة طويلة وتوقفتا تحت وطأة الخلافات العربية .

٣ ـ كيفية النظر إلى المصالح القومية العربية . فالملاحظ ان الكثير من الحكومات العربية تنظر إلى المصالح العربية القومية من خلال منظار محلي او اقليمي أضيق بكثير من المنظار القومي ، بل يصل الحد احياناً الى أن بعض الحكومات تحاول دمج المصالح القومية العريضة في مصالحها المحلية الضيقة . ولا يرجع ذلك الى قوة الاحساس الوطني الذي يعقب فترات الاستقلال عن الاستعمار بقدر ما يرجع الى قوة القوى التي تقف وراء الحكومات العربية او بعضها والتي من مصلحتها الحفاظ على اوضاع التجزئة العربية واستمرار الخلافات بين الأقطار العربية . وتنعكس النظرة الى المصالح

القومية من منظور المصالح المحلية على مدى التزام الاقطار العربية بقرارات القمة العربية ، أو بطريقة تنفيذها لتلك القرارات .

ثانياً : مشكلات تتصل بأسلوب العمل في المؤتمرات ذاتها

يواجه أسلوب العمل العربي من خلال مؤتمرات القمة بعض المشكلات وتدور هذه المشكلات اساساً حول المؤتمرات ذاتها وتتمثل فيما يلي :

١ ـ الانعقاد المفاجىء للمؤتمرات . فباستثناء مؤتمرات القمة العربية الثاني والثالث والعاشر ، فإن بقية المؤتمرات عقدت دون اعداد مسبق كاف ، لأن عقدها كان يعتمد على توجيه الدعوة الى عقد مؤتمر للقمة ، أو بالأصح استطلاع رأي الأقطار العربية المختلفة في عقد مؤتمر قمة لمواجهة ظروف عربية ملحة ؛ واذا توفرت موافقة عربية عامة يعقد المؤتمر ، واذا لم تتوفر لا يعقد . ومن شأن هذا الأسلوب ان لا يعطي الفرصة للتحضير الجيد لمؤتمرات القمة . صحيح ان كل مؤتمر للقمة كانت تسبقه اجتماعات لوزراء الخارجية العرب لتحضير جدول اعمال ولكن كل ذلك كان يتم في سرعة لا يتيح التحضير الكافي أو الجيد لما سيعرض على المؤتمر . وذلك بعكس الحال اذا عقد المؤتمر بناء على اتفاق سابق قبل انعقاده بوقت كاف يتيح اجراء المشاورات والاتصالات والدراسات والمقترحات اللازمة .

٢ ـ ضيق وقت المؤتمرات . فمؤتمرات القمة لا تتجاوز في كثير من الاحيان يومين أو ثلاثة بما في ذلك جلسة افتتاحية وجلسة ختامية يغلب عليها طابع المجاملات واعلان القرارات او البيان الختامي وكلمات الشكر المتبادلة . وهذا يعني ان الوقت المخصص للمناقشات الجادة والعميقة يكون ضيقاً ، واذا علمنا ان جدول اعمال مؤتمرات القمة العربية يتناول غالباً عدداً غير قليل من الموضوعات فإن هذا يعني ان تناول المؤتمر لكل بند من بنود جدول الأعمال يكون سريعاً ومتعجلاً مما لا يوفر احياناً مناقشة عميقة او الوصول الى قرارات محددة بوضوح بالنسبة لبعض المسائل .

التكييف القانوني لمؤتمرات القمة

تثور التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين مؤتمرات القمة العربية وجامعة الدول العربية نظراً لأن هذه المؤتمرات قد ارتبطت بالجامعة برابطة ما . وفي هذا المجال هناك وجهتا نظر اساسيتان يمكن ان نشير اليهما فيما يلي :

وجهة النظر الأولى وهي ترى ان مؤتمرات القمة العربية ـ أي مجلس الملوك والرؤساء العرب ـ لا يتمتع بكيان قانوني مستقل بذاته ، كما انه لا يشكل هيئة جديدة مستحدثة الى جانب الهيئات العاملة في نطاق جامعة الدول العربية بل ان مؤتمر القمة يعتبر بمثابة انعقاد غير عادي لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة[٢٤] بما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للقرارات الصادرة عنه او بالنسبة لدورات الانعقاد وكونها عادية أو غير عادية . وترتكز وجهة النظر هذه على الحجج التالية[٢٥] :

١ ـ إن المادة ٣ من ميثاق الجامعة قد نصت على انه « يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي

---

(٢٤) سرحان ، **المنظمات الاقليمية والمتخصصة** ، ص ١٣٦ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٤ ، ١٣٥ .

الدول المشتركة في الجامعة » . ولم تحدد المادة مستوى معيناً لتمثيل الدولة في مجلس الجامعة وبالتالي فإن اجتماعات القمة تكون اجتماعات لمجلس الجامعة لأن الملوك والرؤساء لا يحضرونها بصفتهم الشخصية ولكن بصفتهم ممثلين لأقطارهم ولا يكون لهذه الاجتماعات أي وضع قانوني متميز عن اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين للأقطار العربية لدى الجامعة أو أي مستوى آخر وان كان يفوقها في الأهمية بالطبع .

٢ ـ إن طلب الانعقاد الأول قد وجه الى الأمانة العامة للجامعة العربية وتولت هي ابلاغ الدعوة الى الأقطار الاعضاء واتخذت الاجراءات اللازمة لانعقاد مؤتمر القمة ـ مجلس الملوك والرؤساء العرب ـ طبقاً للمواد ٤ ، ٥، ٧ ، ١٠ من النظام الداخلي لمجلس الجامعة .

٣ ـ إن انعقاد مؤتمر القمة الأول قد تم في مقر الجامعة العربية بالقاهرة كما أسندت رئاسة الاجتماع الى رئيس القطر العراقي بوصفه القطر الذي يتولى رئاسة مجلس الجامعة في هذه الفترة .

أما **وجهة النظر الثانية** فهي ترى ان مؤتمرات القمة العربية ـ مجلس الملوك والرؤساء العرب ـ ليست مجرد اجتماعات لمجلس الجامعة على مستوى رؤساء الدول[٢٦] ، بل انها بمثابة جهاز مستحدث[٢٧] من اجهزة الجامعة العربية وانه يعتبر جهازاً دائماً ينعقد دورياً في شهر ايلول/ سبتمبر من كل عام (ثم اصبح تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام) كما يجوز له أن يعقد اجتماعات استثنائية وهو اعلى سلطة في نطاق الجامعة العربية . وترتكز وجهة النظر هذه على ما يلي[٢٨] :

١ ـ إن البيانات التي صدرت عن مؤتمرات القمة العربية تحمل العبارة التالية في بدايتها«ان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دورته الأولى ، الثانية . العاشرة » وهكذا . وهذه العبارات تعني ان مجلس الملوك والرؤساء العرب مجلس جديد من مجالس المنظمة له كيانه المستقل وأدوار انعقاده المتميزة عن أدوار انعقاد مجلس الجامعة .

٢ ـ إن اختصاص مجلس الملوك والرؤساء تدخل فيه كل الأمور المنصوص عليها في الميثاق بالنسبة لمجلس الجامعة ، وان كان مجلس الملوك والرؤساء هو المجلس الأعلى وعلى مجلس الجامعة احترام قراراته . وفي نفس الوقت فإن تصدي مجلس الملوك والرؤساء لمسألة او قضية معينة لا يسلب مجلس الجامعة اختصاصه بها، وان كان يفرض عليه عند تناولها ان يلتزم بقرارات القمة ـ مجلس الملوك والرؤساء ـ باعتباره الجهاز الأعلى .

لقد حاولت وجهتا النظر السابقتان الاجتهاد من اجل ايجاد علاقة بين مؤتمرات القمة العربية وجامعة الدول العربية تعطي لهذه المؤتمرات مكاناً محدداً في اطار الجامعة. وبرغم وجاهة الحجج المؤيدة لكلا الرأيين فإن تحديد الوضع القانوني لمؤتمرات القمة العربية بشكل دقيق ، يعد امراً سابقاً لأوانه ـ برغم عقد عشرة مؤتمرات حتى الآن ـ اذا اخذنا في الاعتبار الملاحظات التالية :

١ ـ إن مؤتمرات القمة العربية ظهرت إلى الوجود على أساس أنها وسيلة أو أداة لتقوية العمل العربي المشترك والتغلب على الخلافات العربية بشكل سريع وحاسم واتخاذ مواقف محددة ازاء

---

(٢٦) عبد الحميد ، **قانون المنظمات الدولية**، ج ٢: **المنظمات الاقليمية عامة الاتجاه** ، ص ٣٦ .
(٢٧) غانم ، **العلاقات الدولية العربية** ، ص ٣٦٠ .
(٢٨) عبد الحميد ، **قانون المنظمات الدولية** ، ج ٢ : **المنظمات الاقليمية عامة الاتجاه** ، ص٣٧ ،٣٨.

قضايا هامة على المستوى القومي وبالتالي لم تكن اجتماعاً طارئاً لمجلس الجامعة العربية مثلاً .

٢ ـ إن مؤتمرات القمة لا تخضع حتى الآن لقواعد محددة أو لائحة داخلية مثلاً تنظم الدعوة لها في وقت او مواعيد محددة ، وبالتالي ينقصها عنصر هام يجيز وصفها بأنها جهاز . فالدعوة لمؤتمرات القمة تبدأ من قطر أو من بعض الأقطار العربية لاسباب يراها هذا القطر أو مجموعة الأقطار موجبة للتشاور العربي على مستوى القمة ، واذا حدث تأييد من أغلبية الأقطار العربية أو كلها تقوم الأمانة العامة للجامعة بالدعوة لمؤتمر القمة . كما ان تحديد موعد المؤتمر ومكانه يخضع فقط للمشاورات والموافقة العامة من جانب الأقطار العربية .

٣ ـ جرى العرف العربي حتى الآن على ان تعقد مؤتمرات القمة بتوجيه الدعوة من الامانة العامة للجامعة العربية والى كل الأقطار العربية الأعضاء فيها ، وأهمية العرف الدولي عندما يستمر لمدة زمنية غير قليلة هي انه يتحول بسهولة الى قاعدة قانونية عند وضع قواعد قانونية تتناول المسائل التي ينظمها هذا العرف. وبرغم هذا الدور للأمانة العامة للجامعة العربية، والذي لم يتوفر بالنسبة لمؤتمر بغداد مثلا بشكل مناسب ، لاعتبارات سياسية معروفة ، فإنه يمكن القول برغم ذلك ان دور الامانة العامة للجامعة العربية حتى الآن بالنسبة لمؤتمرات القمة لا يعدو كونه دوراً تحضيرياً باعتبارها المنظمة التي يجب ان ينضوي تحتها النشاط القومي العربي . اذ لا يعقل ان يتم اجتماع على اعلى مستوى للأقطار العربية اعضاء الجامعة ولا يكون ذلك في اطارها .

٤ ـ وحتى يتم تعديل ميثاق الجامعة العربية ـ وقد اصبح ذلك أمراً ملحاً اكثر من اي وقت مضى ـ وحتى تتحدد العلاقة بين مؤتمرات القمة العربية والجامعة بشكل دقيق وملزم للأقطار العربية الاعضاء في الجامعة ، فإن الاكثر اهمية ، بالنسبة للمصلحة القومية العربية ، هو عقد اجتماعات القمة والاستمرار فيها بقدر الامكان وتوفير سبل النجاح لها والتنفيذ لقراراتها خاصة وان الاجماع العربي في حد ذاته بعد مبرراً كافياً لاعطاء ما يتم الاتفاق عليه في ظل مؤتمرات القمة ، اساساً مناسباً للالتزام به لأنه يعبر عن اتفاق الارادات العربية . اما التكييف القانوني فإنه يأتي من حيث الأهمية في المرتبة التالية .

وفي ضوء كل ذلك ، فإن مؤتمرات القمة يمكن ان تكون جهازاً جديداً في إطار الجامعة العربية بشرط ان يتم تحديد الأسس التي يعمل على اساسها هذا الجهاز من خلال تعديل ميثاق الجامعة العربية حتى يكون اسلوب عملها وكيفيته بمنأى عن اية خلافات لسبب أو لآخر .

لقد أثبتت الأحداث ان مؤتمرات القمة العربية لها أهمية بالغة بالنسبة للعرب، فمن الضروري استمرارها والحرص على توفير المناخ المناسب لنجاحها ، حتى تكون هناك ، على الأقل ، حدود واضحة . للحد الأدنى للموقف العربي العام يحول دون التفسيرات غير الموضوعية □

المرأة العربية وعقبات التنمية (*)

د. نوال السعداوي

أديبة وكاتبة . لها عدة مؤلفات في قضايا المرأة

أولا : عقبات سياسية واقتصادية عامة

(١) إن العقبات التي تعترض المرأة العربية لتنمو وتتطور وتسهم بكل طاقاتها في دفع حركة التنمية الحقيقية هي في جوهرها العقبات نفسها التي تعترض المجتمع العربي كله رجالاً ونساء لتحقيق هذه التنمية . فالتنمية الحقيقية تقتضي حسن استغلال الموارد البشرية والمادية من أجل توفير الصحة والغذاء والثقافة والتعليم والعمل المنتج والعدالة والحرية لجميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن الجنس أو الطبقة أو الفئة أو الدين . وحيث أن النساء يمثلن نصف الموارد البشرية في أي بلد فان التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق في أي بلد بدون مشاركة النساء . والمشاركة هنا لا تعني مجرد الخروج للعمل أو ذلك الشعار الذي انتشر في العالم وفي مشاريع الأمم المتحدة وهو : « إدماج المرأة في التنمية » . إن هذا الشعار غير صحيح ، لأن أغلبية النساء العربيات ـ بحكم الحاجة الاقتصادية الملحة ـ يعملن طوال النهار وجزءاً من الليل في الحقول أو البيوت أو الصحراء أو البحر أو المتاجر أو غيرها من أنواع الأعمال المختلفة التي تقوم بها هؤلاء النساء دون الاعتراف بهن كعاملات منتجات ودون حصولهن على الأجر .

(٢) لا يمكن ان ننكر أن التنمية الحقيقية بأبعادها المتعددة ـ الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والصحية ـ لم تحدث بعد في اي بلد عربي .

لقد حدث بعض أشكال من التنمية الزائفة في بعض البلاد العربية وبخاصة في البلاد المنتجة للنفط ، إذ ساعدت الثروة النفطية على إحداث ارتفاع في مستويات الدخل لكن التنمية الحقيقية لم تحدث ، وظل المجتمع العربي متخلفا في جوهره بالرغم من بعض المظاهر السطحية للتقدم أو التشبه بالغرب . وقد أدى هذا إلى نوع من التشويه وعدم التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

(*) بحث قدم في المؤتمر الاقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية . الكويت ، ٢٨ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ .

إن هذا التوسع الكبير في السوق الاستهلاكية ، ونمو تلك الأنماط الاستهلاكية المغرقة في الكماليات ، وشدة المضاربات والتبعية الاقتصادية للغرب وما صاحبها من إرتفاع صارخ في الأسعار ونمو التضخم وتغلغل رأس المال الأجنبي كما حدث في بعض البلاد العربية ، كل ذلك ليس إلا بعض الأمثلة على ذلك التشويه الاقتصادي الذي حدث بسبب أشكال من التنمية الزائفة . أما التشويه الاجتماعي والثقافي فهو أوضح ما يكون في أجهزة إعلامنا وما يغزوها من ثقافة غربية سطحية وحلقات بوليسية أجنبية ترتكز على الجريمة والجنس ، وإعلانات عن كماليات وبضائع اجنبية لا نحتاج إليها ، وتظهر التناقضات واضحة بين القيم التجارية الاستهلاكية وبين القيم الدينية ، وتنعكس هذه التناقضات على شخصية المرأة العربية بالذات ، فنرى امرأة عربية تقود سيارة أمريكية فاخرة أو ترتدي ثيابا فرنسية حديثة ومع ذلك تظل تؤمن بخزعبلات قديمة او تعتقد أن الرجل سيدها . وقد نرى امرأة عربية تعلمت لكنها لا تؤمن بالعمل لمجرد أنها امرأة او لمجرد أنها في غير حاجة إلى الكسب المادي .

(٣) إن البلاد العربية لديها ـ لو حققت الوحدة والتكامل فيما بينها ـ من الموارد المادية والبشرية ما يمكنها من تحقيق التنمية الحقيقية الشاملة ، إلا أن معظم هذه الموارد تضيع بسبب سوء توزيع الثروة وسوء توزيع السلطة ، وبسبب ازدياد الصراع بين البلاد العربية ، وبسبب أن بعض البلاد العربية بالرغم من الاستغلال السياسي الظاهري ـ لا تزال ، بدرجات متفاوتة ، واقعة تحت السيطرة الامبريالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا ونفسانياً.

إن رأس المال الموفور لا يشكل العنصر الوحيد للتنمية ، بل لا بد من توفر الاستقلال الحقيقي سياسيا واقتصاديا ، ولا بد من توفر الخبرة والعلم وعدالة التوزيع . وهذه أمور لا تزال قاصرة في بلادنا العربية مما أدى إلى عدم الاستفادة بثرواتنا الطبيعية وأصبح استخدامها خاطئا بل ومعوقا للتنمية بسبب التبذير الشديد من ناحية وتهجير الثروات إلى البلاد العربية من ناحية أخرى .

(٤) إن التبعية الاقتصادية للمعسكر الرأسمالي تستنزف الكثير من مواردنا العربية ، وتستدعي أيضا الميزانيات الضخمة التي تنفق لشراء الأسلحة للدفاع عن المصالح الغربية والطبقات المسيطرة في كثير من بلادنا العربية . كما أن من طبيعة هذه التبعية أنها تحول دون التنمية الحقيقية ودون التكامل العربي الاقتصادي . أنها تزيد من حدة الفرقة والصراع بين البلاد العربية على حين تشجع القرب والتعامل مع اسرائيل والقوى الصهيونية والامبريالية . وتقود هذه التبعية إلى أن يصدر العرب الى الغرب النفط والمواد الأولية ورؤوس الأموال والكفاءات البشرية رجالا ونساء ، ثم نستورد من الغرب الغذاء والدواء والسلاح . لقد أصبحت بلادنا سوقا كبيرة لاستهلاك البضائع الغربية الضروري منها والكمالي ، وازدادت تبعية بلادنا للبلاد الرأسمالية التي يسودها النظام الطبقي الأبوي . لذلك كان من مظاهر هذه التبعية ازدياد الهوة بين الفئات والطبقات ، وازدياد الهوة بين الحضر[١] والريف أو البادية ، وازدياد القهر

---

(١) زادت الهجرة من الريف الى المدن في مصر بسبب إهمال التنمية الريفية . وبلغت هجرة الفلاحات المصريات الى المدن حوالى ١٦،١ بالمائة من جملة السكان الاناث ، وهي اكثر من نسبة هجرة الذكور التي بلغت ١٢،٣١ بالمائة عام ١٩٧٩ . أنظر : جمهورية مصر العربية ، مركز الأبحاث والدراسات السكانية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء .

الواقع على النساء بالرغم من مظاهر المدنية الزائفة .

(٥) إن مشكلات المرأة في الوطن العربي لا تنفصل عن مشكلات المجتمع العربي كله رجالا ونساء في مواجهة القوة العسكرية والاقتصادية للبلاد الرأسمالية المتقدمة صناعيا (والمتخلفة فكريا ونفسيا واجتماعيا) . ان الوطن العربي جزء من العالم الثالث الذي عانى ولا يزال يعاني الاستعمار القديم والجديد الذي فرض على البلاد العربية نمطا من الاقتصاد المتخلف الذي يقوم على بيع النفط أو عدد محدود من المحاصيل التي تنتج لتباع في الأسواق الغربية بأسعار مخفوضة . أما الأغذية والسلع الأساسية اللازمة لسد الحاجات الضرورية للأغلبية الساحقة من النساء والرجال والأطفال فانها تستورد من البلاد الغربية بأسعار عالية . وعلى هذا ينطبق علينا المثل الذي يقول : « نحن ننتج ما لا نأكل ونأكل ما لا ننتج » ، وبدلا من ان ينمو ويتطور انتاجنا بمختلف أنواعه الى أشكال أكثر تقدما وتنوعا لتفي بحاجاتنا الأساسية نظل ندور في دوامة التبعية والاعتماد على الغرب ، وما ينتج عنها من إهمال لانتاجنا وتخلف لصناعتنا ومزيد من الفقر للكادحين من الرجال والنساء ومزيد من الثراء للأثرياء والعاطلين .

(٦) إن غياب النظرة العلمية وغياب الحرية والديموقراطية في بلادنا العربية من الأسباب التي تعرقل التنمية الحقيقية وتعرقل تقدم النساء العربيات ومشاركتهن في هذه التنمية . فإن التنمية لا تعني مجرد الاستثمار في المشاريع ، وهي ليست مجرد مشاريع تأتي من أعلى ، من الحكومات أو مساعدات من الأمم المتحدة أو هبات من الغرب ، ولكن التنمية هي اشتراك جميع المواطنين رجالا ونساء في خطط التنمية وفي تنفيذها ، وفي الاشراف على التنفيذ والمراقبة الشعبية من أجل إنجاحها . وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توافرت الحرية والديموقراطية الحقيقية .

كذلك فإن غياب النظرة العلمية وعدم علمانية الدولة يعرقل حركة المرأة العربية للمشاركة بكل طاقاتها في أعمال التنمية . ولا يزال كثير من الأفكار المتخلفة (والتي ليست نابعة من جوهر الاسلام) سائدة في بلادنا العربية تفرض على المرأة العربية قيودا في الفكر والحركة مما يعطلها عن العمل المنتج البناء . إن التنمية الحقيقية تحتاج إلى العلم والخبرات المتنوعة بمثل ما تحتاج إلى الحرية والديموقراطية وتشجيع التفكير الحر الخلاق ومحاربة التفكير الخرافي وتحطيم القيود على عقل الانسان رجلا كان ام امرأة .

(٧) تتحمل المرأة أكثر من الرجل نتائج فشل التنمية أو استمرار التخلف في بلادنا العربية لأنها الجنس الأدنى الخاضع لسيادة الرجل قانونا وعرفا ، وبالتالي فهي تعاني أكثر ، ونصيبها من التخلف أو الفقر أو الجهل أو المرض أو الارهاق اكثر من نصيبه . وتزداد معاناتها كلما هبطت في السلم الاجتماعي بحكم النظام الطبقي الأبوي الذي يسود العالم .

وتصبح معاناة النساء الكادحات في البادية أو الريف مضاعفة ، لأن التخلف أشد ، وفرص التعليم غير متاحة ، والعمل المضني بغير أجر يستنزف الجهد والعمر ، وكثرة الأطفال

= **النتائج الأولية لبحث اختلافات الهجرة الداخلية بالعينة** (القاهرة : مركز الابحاث والدراسات السكانية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء ، ١٩٧٩) ، ص ٩ .

تمتص الصحة والجسد ، والخدمات الصحية غير متوفرة[٢] والغذاء غير كاف ، وراحة البال غير موجودة في ظل قوانين تعطي الرجل السيادة الكاملة وحق الطلاق المطلق . كما وإن النساء الكادحات ، عاملات منتجات بالدرجة الأولى ومرهقات بالعمل ، وهن في غير حاجة إلى مزيد من العمل ، وفي غير حاجة إلى إدماج في التنمية ، لأنهن مندمجات أصلا ، لكن التنمية الحقيقية تعني إنصاف هؤلاء النساء المرهقات ، وتوفير الراحة لهن ، وتـوفير التعليم لهن والتـدريب والأدوات والمكنات الحديثة التي توفر عليهن الجهد والوقت ، وتوفير الصحة الجسدية والنفسية لهن ، وتوفير الأجـر العادل والقانون العادل الذي يحفظ حقوقهن ويضمن استقلالهن .

أما النساء العاطلات بغير عمل داخل البيت أو خارجه ، هؤلاء النساء المنتميات للطبقات المستريحة إقتصاديا واللائي لا يسعين إلى العمل لأنهن في غير حاجة للكسب ، ويستأجرن في بيوتهن الخدم والحشم ، فإن التنمية تعني تدريبهن وتشغيلهن في أعمال منتجة ، وتزويدهن بالثقافة الحقيقية والحد من إستهلاكهن الترفي ، وتعريفهن بحقوقهن وواجباتهن تجاه المجتمع الكبير .

إن نجاح تحقيق التنمية الحقيقية في بلادنا العربية يحتاج الى تحرير ثقافي بمثل ما يحتاج الى تحرير اقتصادي ، ويحتاج إلى تحرير النساء من سيطرة الرجال بمثل ما يحتاج إلى تحرير البلاد العربية من سيطرة الغرب والرأسمالية العالمية . إن نجاح التنمية في بلادنا يحتاج إلى تغييرات جذرية في أسلوب تفكيرنا ، وفي مشكلة السلطة والثروة وفي التحرر الكامل السياسي والاقتصادي وليس مجرد التوجيه بنظام اقتصادي دولي جديد كما تدعو لذلك الأمم المتحدة . إن التنمية الحقيقية تعني إتاحة فرص الحياة والغذاء والتعليم والصحة والعمل المنتج للجميع بالتساوي بصرف النظر عن الجنس أو الطبقة أو الدين . ولا يكفي توفير المدارس والمعاهد والجامعات ، ولكن يجب تخطيط التعليم والتدريب ليلبي الحاجات الأساسية في بلادنا ، وبحيث تتوفر الخبرات والأيدي العاملة العربية في البلاد العربية وبخاصة البلاد الخليجية التي لا تزال تستعين بالأجانب في معظم أعمالها ومشاريعها . ولا بد من فتح جميع الأبواب والمجالات امام المرأة العربية لتشارك بجهدها وعرقها ، وعقلها في صنع المجتمع العربي المتقدم .

ثانياً : عقبات خاصة بوضع المرأة في الأسرة والمجتمع

(١) ضعف النساء السياسي

لا تزال الأغلبية الساحقة من النساء في بلادنا العربية محـرومة من الحصول على القوة السياسية التي تناسب عددهن كنصف المجتمع . إن القوة السياسية في بلادنا تقتصر على قلة من الأفراد يملكون المال والسلطة وحق إصـدار القرارات التي تتحكم في مصـائر النـاس وحياتهم ، ومنها القرارات الخاصة بمشاريع التنمية . ولهذا تأتي هـذه القرارات في معظم

---

(٢) الخدمات الصحية للأمهات والأطفال لا تزال قاصرة في معظم الأقطار العربية . وتدل البيانات في مصر ان نسبة وفيات الأطفال الرضع لا تزال اكثر من ١٠٠ بالالف من المواليد لعام ١٩٧٩ . وهناك عدد من المضاعفات الخطرة للحمل والولادة والاجهاض ، وخاصة في حالات الأمهات الريفيات الفقيرات . وقد اصبح الاجهاض غير القانوني (بسبب كثرة الأطفال) في مصر ، السبب الرئيسي لوفيات الأطفال .

الأحيان لتلبي مصالح الأقلية على حساب مصالح الأغلبية .

وحيث أن التنمية الحقيقية هي تلبية مصالح الأغلبية وسد حاجاتهـــا المادية والفكرية فإن هذه التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بقرارات تصدر عن الأغلبية . ولكن كيف يمكن لأغلبية النساء في بلادنا ان تملك حق إصدار القرارات أو حق الاشتراك في إصدار القرارات المصيرية سواء في المجتمع أو داخل الأسرة ؟ إن امتلاك هذا الحق لا يأتي هبة من الحكام ، ولكنه نضال طويل من أجل الحصول على القوة السياسية التي تنتزع هذا الحق . وقد ثبت لنا أن القوة السياسية لا تتحقق للنساء بحصولهن على الحقوق التقليـدية السيـاسية أو حق التـرشيح والانتخاب في مجلس الأمة أو مجلس الشعب إن مثل هذه الحقوق قد تساعد قلة قليلة[٣] من النساء على دخول البرلمان إلا ان الأغلبية الساحقة من النساء تظل فاقدة للقوة السياسية الحقيقية وعاجزة عن المشاركة في صنع القرارات .

لقد حصلت المرأة السورية على حق الانتخاب عام ١٩٥٠ ، والمرأة المصرية عام ١٩٥٦ ، والمرأة التونسية عام ١٩٥٩ ، والمرأة اللبنانية عام ١٩٦٠ ، والمرأة الليبية عام ١٩٦٤..... الخ. وحصلت النساء في معظم البلاد العربية على تلك الحقوق . فنساء الخليج العربي غير محرومات نظريا من هذه الحقوق . فإن نصوص الدساتـير في الكويت والبحـرين مثلا لم تقصر حق الانتخاب على الذكور دون الاناث ووردت عامة في منطوقها . ولكن رغم ذلك هل يمكن ان نقول إن اغلبية النساء في بلادنا العربية أصبحن يمتلكن أي قوة سيـاسية يمكن أن تؤثـر في السياسات العامة أو مشروعات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية ؟

والعقبة أمام المرأة ليست في الحصول على تلك الحقوق السياسية التقليدية في ظل الأنظمة الطبقية الأبوية ، ولكن العقبة أمام المرأة هي أن أي حقوق في ظل هذه الأنظمة تظل حبرا على ورق ، أو تظل دساتير ومواثيق عامة تساوي بين البشر ، ولا تفرق بين ذكر وانثى ، كتلك الخاصة بحقوق الانسان ، والتي ترددها الدول والقوانين العامة والأمم المتحدة . إلا ان الانسان هنا لا يعني الأغلبية الساحقة من الرجال والنساء والأطفال ، وإنما يعني القلة القليلة صاحبة السلطة والثروة .

من المعروف ان القوة السياسية لأية مجموعة بشرية لا تتحقق إلا عن طريق التنظيم السياسي الذي يسمح لهذه المجموعة ان تتحد في أي وقت وتشكل قوة إجتماعية وسياسية قادرة على الضغط والرفض والتظاهر والاضراب وبهذا تفرض حقوقها وتضع حاجاتهـا ومصالحها موضع الأولوية في أي مشروع للتنمية . لكن النساء بحكم انعزالهن كأفراد داخل البيوت وتحت سيطرة الأزواج من مختلف الطبقات والفئات عاجزات في معظم الوقت عن الاتحاد والتجمع في تنظيم سياسي متماسك . إن كل الأنظمة الطبقية الأبوية إبتداء من النظام القبلي والاقطاعي الى

---

(٣) حصلت المرأةالعربية على حق الترشيح والانتخاب في معظم الأقطار العربية فيما عدا بعض اقطار الخليج العربي كالكويت والسعودية . وقد حصلت المرأة المصرية على هذا الحق عام ١٩٥٦ ، لكن هذا الحق لم يمنح النساء المصريات اي قوة سياسية ، بل ان عدد النساء اللاتي يشاركن في الانتخابات بالادلاء باصواتهن ، لم يزد عن ١٢ بالمائة عام ١٩٧٢ . وزاد عدد الأعضاء النساء في مجلس الامة المصري الى ٣٠ امرأة عام ١٩٧٩ ، اي بنسبة ٧,٥ بالمائة تقريبا الى عدد اعضاء المجلس .

النظام الرأسمالي لا بد من أن تحارب أي فكرة من هذا القبيل حماية للنظام الطبقي الأبوي القائم أصلا على إخضاع المرأة للرجل واخضاع الأجير أو العامل لصاحب الأرض أو المال . إن مثل هذه الأنظمة تقاوم أي تنظيم سياسي للنساء بمثل ما تقاوم التنظيمات السياسية والنقابية للعمال والفلاحين .

أما الأنظمة الاشتراكية أو التي تسعى نحو الاشتراكية فهي أيضا لا تشجع التنظيم السياسي للنساء باعتبار أن النساء لا يمثلن طبقة كطبقة العمال أو الفلاحين ولكنهن ينتمين إلى جميع الطبقات من أعلى السلم الاجتماعي حتى أدناه . إن أقصى ما يمكن تشجيعه في هذه الأنظمة الاشتراكية هو أن تكون النساء جناحا داخل الحزب السياسي وتحت سيطرة الحزب والتي هي سيطرة الرجال في معظم الأحوال .

وفي بلادنا العربية بصفة عامة تتباين الأنظمة الحاكمة تباينا كبيرا . ففي بعض البلاد لا تزال الأنظمة قريبة من النظام القبلي ، وهناك الأنظمة الاقطاعية ، وهناك أشكال من الاشتراكية المتعثرة ، او تحولات نحو الرأسمالية المتخلفة صناعيا والتابعة أساسا للغرب . وعلى هذا فإن اقصى ما يمكن السماح به للنساء في معظم بلادنا هو التجمعات النسائية غير السياسية أو الجمعيات الخيرية التي يمكن أن تقوم ببعض الانشطة الاجتماعية وبشرط ألا تتدخل في الأنشطة السياسية . إن أحد البنود الأساسية في قانون الجمعيات الخيرية في مصر هو عدم النشاط السياسي . وفي بعض البلاد العربية التي خاضت الحروب أو ثورات التحرير من الاستعمار الغربي شاركت النساء العربيات في المعارك الحربية والسياسية . فقد شاركت المرأة المصرية في ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، وفي الحركات الوطنية ضد الاستعمار القديم والجديد ، وشاركت المرأة الجزائرية في حرب التحرير ضد المستعمرين الفرنسيين ، وكذلك المرأة السورية واللبنانية والتونسية والمغربية ، ونساء اليمن والكويت ، وفي البحرين شاركت المرأة في التظاهرات السياسية ومنذ بدء الحركة الوطنية في بداية الخمسينات . أما المرأة الفلسطينية فهي لا تزال تخوض مع الرجال حرب التحرير ضد الصهيونية والامبريالية العالمية .

إن مثل هذه المشاركات الايجابية في حروب وثورات التحرير هي الطريق الصحيح نحو اكتساب النساء العربيات للقوة السياسية المنشودة وإثبات وجودهن كنصف المجتمع والمشاركة في الحكم وصنع القرارات المصيرية . إلا أن مثل هذه المشاركات لم تكن كافية ، ولم تكسب المرأة من ورائها الحقوق المنشودة، ربما كسبت بسببها أو في أثنائها بعض الحقوق أو بعض الحرية التي تسمح لها بالاشتراك في الحرب وقتال المستعمر . الا أنها كثيرا ما تفقد هذه الحرية بعد انتهاء الحرب . ذلك أن مثل هذه الحروب والثورات لم تكن ثورات تحريرية شاملة أو كاملة . بل كانت تهدف أساسا إلى استرداد الأرض المحتلة أو طرد المستعمر . إن ثورة التحرير الحقيقيةلا بد من أن تشمل أيضا الى جانب هذا التحرير الترابي او الأرضي، التحرير الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري والنفساني والخلقي . لا بد أن تكون ثورة جذرية شاملة تقتلع مس الأرض العربية وتقتلع من العقل العربي كل أوراق الفكر الاستعماري وسيطرة دولة على دولة أو سيطرة طبقة على طبقة أو سيطرة جنس على جنس .

(٢) القهر الاقتصادي الواقع على النساء

(أ) يتمثل القهر الاقتصادي على النساء العربيات في أن معظمهن عاملات منتجات أو

فلاحات يشاركن مشاركة فعالة في الدخل القومي سواء كان زراعيا أو صناعيا أو رعويا أو تجاريا ، أم على شكل خدمات متعددة خارج البيت وداخله لها مردود نتاجي غير مباشر ، ومع ذلك فإن هذه الأغلبية من النساء لا تنتمي رسميا أو إحصائيا الى قوة العمل الاقتصادي المنتجة لسبب أساسي ، هو أنها لا تحصل على أجر نظير عملها . ويصبح القهر هنا مضاعفا يشبه القهر الذي كان يقع على العبيد وعمال السخرة من حيث العمل المستمر المضني ثم الحرمان من نتائج هذا العمل وعدم الحصول على الحقوق الاقتصادية او السياسية او الاجتماعية أو الشخصية التي يوجبها هذا العمل . إن الفلاحات مثلا رغم أنهن أغلبية النساء في بلادنا ، ورغم أنهن عاملات منتجات إلا أنهن محرومات من التأمينات الاجتماعية مثلا لأنهن غير محسوبات ضمن قوة العمل النسائية .

وكذلك حال الزوجات والأمهات والخادمات والعاملات في البيوت وفي الريف وفي البادية وغيرهن ممن لا تشملهن مظلة التأمينات أو قانون النقابات العمالية . إن هؤلاء النساء يعشن تحت سيطرة الرجل المطلقة ، ولا يملكن حق التصرف في أنفسهن ، وبالتالي تهدر حقوقهن من المستويات كافة ، وتهمل حاجاتهن الأساسية داخل الأسرة وفي المجتمع ، وهذا يفسر لنا السبب في أن معظم مشاريع التنمية في بلادنا تتجاهل الاحتياجات الضرورية لهؤلاء النساء سواء كانت تعليمية أو غذائية أو صحية او على الأقل لا تعطيها الأولوية الواجبة . ومثال ذلك أن توفير التليفزيون الملون في بلادنا يحظى بالأولوية عن توفير مياه الشرب النقية في الريف أو توفير مراكز الصحة لرعايةالفلاحات وأطفالهن . إن الاحصاءات الرسمية في بلادنا لا تضم إلى قوة العمل إلا النساء العاملات بأجر ، ولهذا تبدو هذه النسب ضئيلة تراوح ما بين ٣ بالمائة إلى ١٠ بالمائة في مختلف البلاد العربية[٤] ، وكأنما أغلبية النساء عاطلات وخارج قوة العمل ، في حين أنهن عاملات مرهقات بالعمل ، ومنسحقات تحت ظلام الجهل والمرض والفقر بالاضافة إلى أشكال أخرى من القهر الجسدي أو النفساني .

(ب) إن الدساتير وقوانين العمل في بلادنا العربية تكفل حق المرأة في التعلم والعمل ، ولا تشكل عقبة أساسية أمام مشاركة المرأة في التنمية ، إلا أن قوانين الزواج والطلاق والتقاليد والعرف السائد كثيرا ما يحول دون خروج المرأة للعمل (خاصة في الطبقات المستريحة إقتصاديا) او يوجهها لأعمال محدودة معينة . إن بلاد الخليج مثلا تعاني نقصا شديدا في الأيدي العاملة والخبرات في معظم المجالات ، وهي تعتمد في معظم أعمالها على الأجانب ، ومع ذلك يظل كثير من النساء الخليجيات المتعلمات مبعدات عن العمل المنتج ، أو تفرض عليهن مجالات معينة في الحكومة أو في التدريس لرياض الأطفال ومدارس البنات وفي الوظائف الكتابية البعيدة بقدر الامكان عن التعامل مع الرجال .

(ج) بسبب سيطرة الرجل المطلقة على المرأة وخصوصاً في الريف فإن الرجل هو الذي

---

(٤) تبلغ نسبة النساء العاملات بأجر في جميع القطاعات (ما عدا الفلاحات وربات البيوت) ٩،٢ بالمائة من القوى العاملة في مصر في تعداد ١٩٧٦ . وتبلغ نسبة حاملات المؤهلات العليا ١،٢ بالمائة من مجموع السكان عام ١٩٧٦ . وفي سوريا تبلغ قوة العمل النسائية ١٦،١ بالمائة من مجموع النساء (إلا أن القسم الأكبر من العاملات وتبلغ نسبته ٨٨ بالمائة عاملات زراعيات) . وتنخفض هذه النسبة في بلاد الخليج العربي إلى ٣ بالمائة أو اقل رغم ارتفاع نسبة النساء المتعلمات في الخليج العربي وخاصة البحرين والكويت حيث يزيد عدد الطالبات الجامعيات عن عدد الطلبة .

يستفيد غالبا من برامج ومشروعات التنمية الزراعية . إن معظم هذه المشروعات تركز على توفير الآلات لزراعة المحاصيل الغذائية التصديرية ، لأن الحكومات تحصل على الجانب الأكبر من إيراداتها ، ويحصل الرجل على ما يتبقى منها بحكم احتكاره لانتاج هذه المحاصيل . أما المرأة الريفية فتظل تكد وتعمل بالأدوات البدائية القديمة في إنتاج المحاصيل الغذائية وتوفير الطعام والخدمات الأساسية التي لا تـدر عليها نقـدا . إن معظم الدراسـات ومشروعـات التنمية (الحكومية أو مشروعات منظمات الأمم المتحدة) لم تكن تهتم إلا في القليل بمشاكل المرأة الريفية . كما أن معظم هذه المشروعات والدراسات كانت تتسم بالنظرة الفوقية والروح المكتبية والاستغراق في التفصيلات دون الجوهر . وكان يغلب عليها الفكـر الغربي وسيطـرة البلاد الرأسمالية المتقدمة صناعيا على بلاد العالم الثالث .

ولهذه الأسباب فشل معظم هذه المشروعات لتحقيق التنمية لأغلبية النساء والرجال في بلادنا ولم تستفد منها بلاد العالم الثالث بصفة عامة بقدر ما استفادت منها بلاد العالم الأول ، سواء كان ذلك في زيادة الدخل او تصريف بعض البضائع أو الآلات الزراعية أو الصناعية أو ما سمي باستيراد التكنولوجيا الحديثة التي استوردتها بلادنا دون أن نكون في حاجة إليها أو دون توفير الخبرات أو الظروف المناسبة لتشغيلها .

(د) لقد أدى النفط في بعض البلدان العربية إلى نوع من الثراء المالي السريع لم يصاحبه الثراء المطلوب في نواحي الحياة الأخرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وقد أدى ذلك الى تناقضات وعقبات جديدة أمام مساهمة المرأة في التنمية الحقيقية. مثلاً على الرغم من الازدياد السريع في معدلات ـ التعليم للنساء الخليجيات فان هذا التعليم لم يتخذ مضمون وجوهر الاعداد للعمل المنتج بقدر ما اتخذ شكل التباهي واكتساب مكانة إجتماعية . ولذلك لم يستطع هذا التعليم أن يغير كثيرا من سطوة التقاليد القديمة التي لا تزال تفرض على النساء وظيفة الزوجة والأم كوظيفة اساسية ووحيدة في الحياة . كما أن الثراء المالي قد وفر للمرأة الخليجية بصفة عامة نوعا من الضمان الاجتماعي دون اشتراط عجزها عن العمل (كما هو الحال بالنسبة للرجل) . وحيث أن مفهوم عمل المرأة مازال قاصرا على كسب الرزق الضروري فإن هذه الضمانات تساعد النساء على الكسل وعدم الدخول في سوق العمل والبطالة،وهذا أشد خطرا على شخصية المرأة لأنها بطالة طوعية أو اختيارية وقد تفرضها عليهـا في بعض الأحيان رواسب القهر النفسي الداخلي .

(هـ) ما زال مفهوم عمل المرأة خارج البيت في اقطارنا العربية بصفة عامـة محدوداً وقاصرا على مساعدة الأب او الزوج إقتصاديا . وهذا يؤدي الى ان يظل العمل في حياة المرأة مرهونا بإرادة الرجل وحاجته إلى هذا العمل . فإذا ما أصبح الرجل في غير حاجة إلى عمل المرأة أو إذا شاء ألا تعمل لسبب من الأسباب فهو يفرض عليها البطالة أو الخدمة داخل البيت فقط . لهذا السبب لا يصبح العمل في نظر المرأة أو نظر المجتمع حقا أساسيا (العمل أحد حقوق الانسان) وهذا يقود إلى سهولة الاستغناء عن النساء العاملات عند الضرورة ، أو فرض العمل الموسمي عليهن وبأجور أقل من الرجال ، أو عدم الاهتمام بتدريبهن التدريب الكافي ، أو حرمانهن من الأعمال المهمة أو الرئيسة بحجة أنهن قد يتركن العمل ، أو الدعوة إلى عودتهن إلى البيت أو العمل بنصف الأجر إذا ما تأزمت الحـال الاقتصادية وخفضت فرص العمل

بأجر . وقد حدث ذلك في مصر مثلا في السنين الأخيرة وارتفع بعض الأصوات العالية تنادي بعودة النساء الى حظيرة البيت لرعاية الأطفال والأزواج وتخلية سوق العمل للرجال .

(و) إن خروج المرأة العربية للعمل بأجر لم يحقق في معظم الأحيان الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي بسبب قوانين الزواج والطلاق التي تخضعها لحكم زوجها . كما أن عملها خارج البيت لم يحررها من عملها داخل البيت، بل اصبحت تجمع بين العملين في أحيان كثيرة خصوصاً في الطبقات المتوسطةوالأدنى حيث لا يكون هناك خدم. كما أن الرجل العربي ما زال ينظر الى أعمال البيت ورعاية الأطفال كأعمال نسائية صرفة . إلا أن السبب الأهم هنا هو غياب التخطيط الشامل لمشاكل المرأة العاملة وعدم الاهتمام بتوفير الظروف والامكانيات التي تساعدها على العمل خارج البيت . وهذا جزء لا يتجزأ أو نتيجة طبيعية لضعف النساء السياسي والاقتصادي ولزيف المشروعات التي أطلق عليها مشروعات التنمية والتي تطلبت خروج النساء للعمل دون توفير الامكانات المادية والثقافية لذلك العمل .

(٣) عقبات خاصة بتعليم المرأة وتدريبها

(أ) لم يعد التعليم بحد ذاته محرما على المرأة العربية في كل البلاد العربية تقريبا ، ونافست البنات الأولاد في كثير من المدارس والجامعات في بعض البلاد كمصر . أما في الأقطار الخليجية فقد كانت البحرين سباقة وبدأت ـ حركتها للتعليم مبكرا بالنسبة للأقطار الخليجية الأخرى . فأول مدرسة للبنات ، مثلا ، افتتحت في الخليج العربي كانت في البحرين سنة ١٩٢٨ ، وقد أدت الحركة الوطنية في البحرين في بداية الخمسينات ، والتي اشتركت فيها النساء ، الى أن تنتزع المرأة بعض الحقوق مثل حق السفر إلى الخارج للتعليم . وفي الكويت افتتحت الجامعة سنة ١٩٦٦ وازداد عدد الطالبات الكويتيات بها حتى ضاعف عدد الطلاب الكويتيين في جميع الكليات الموجودة . وفي دولة الامارات كانت الشارقة هي اول ما بدأ تعليم البنات في بداية الستينات .

لا شك أن هذه الزيادة العددية في المدارس والمعاهد وفي عدد الطالبات والتلميذات قد لعبت دورا هاما كي تغزو المرأة العربية بعض مجالات العمل . إلا أن هذه المجالات لا تزال محصورة في نطاق معين من أجل تأهيل البنت للزواج أو لتربية الأطفال او للتمريض أو للتدريس وغيرها من المجالات النسوية والتي تعتبر هامشية لأنها لا تدخل في صلب الأعمال السياسية والاقتصادية المهمة ، هذا بالاضافة الى ان الأغلبية الساحقة من النساء العربيات ما زلن بعيدات عن التعليم ، وما زلن يعشن في ظلام الجهل والأمية وفريسة الفقر والمرض .

(ب) على الرغم من الانتشاروالتوسع في التعليم إلاأن كثيرامن الأسر العربيةلا تزال تنظر إلى تعليم المرأة كنوع من الخطر الذي قد يفتح عينيها وعقلها على أمور يجب أن تظل مجهولة ، وقد يجعلها تتمرد على خضوعها للرجل داخل الأسرة ، مما قد يعرض الأسرة للتفكك وكأنما تماسك الأسرة لا يتحقق إلا بخضوع المرأة للرجل في حين أن التماسك الأسري الحقيقي لا يتحقق إلا في جو من الحرية والعدالة بين أفراد الأسرة جميعا . كما أن التعليم،شكلاومضمونا، مازال عاجزا عن تلبية الحاجات الأساسية للتنمية الحقيقية في بلادنا . ذلك أننا لم نطور بالقدر الكافي جوهر التعليم الذي أخذناه عن البلاد الغربية الاستعمارية ، ولم نخلق بعد أسلوب التعليم ومناهجه التي تلبي حاجاتنا وتؤكد شخصيتنا العربية وأصالتنا وتحرر المرأة من سيطرة

الرجل . وتحرر المجتمع من السيطرة الاجنبية والثقافية الغربية . ونفوذ مصالح الاقلية .

(جـ) بسبب التفرقة بين البنات والأولاد فإن البنت لا تحظى بالتعليم مثل أخيها الولد إذا كانت الموارد الاقتصادية للأسرة محدودة . وكثيرا ما تحرم البنت من مواصلة تعليمها الجامعي لعجز الأسرة عن دفع النفقات أو لاحتياج الأم لابنتها لتساعدها في أعمال البيت أو الرغبة في تزويجها من رجل ميسور الحال . وبسبب المفهوم التقليدي لمعنى الشرف كثيرا ما تحرم البنات من التعليم ـ خاصة في سن المراهقة ـ خوفا من الاختلاط بالرجال . ويسعى معظم الأسر لتزويج بناتها مبكرا (من ١٤ ـ ١٨ سنة) حتى يحميها الزواج ، وبذلك فرص التعليم .

(٤) عقبات قانونية أمام المرأة

لا يزال بعض القوانين في بلادنا العربية وخاصة قوانين الزواج والطلاق تحرم المرأة من كثير من حقوقها الانسانية الاساسية . هناك بعض البلاد العربية كتونس واليمن الجنوبية والصومال قد طورت من هذه القوانين ومنحت النساء بعض الحقوق إلا أن أغلبية النساء في معظم البلاد العربية ما زلن محكومات بهذه القوانين المجحفة . وفي معظم هذه القوانين تحرم المرأة من حق تزويج نفسها رغم أن الشرع أعطاها هذا الحق . هناك بنود تنص على أن : « لا ينعقد نكاح البكر والبنت الصغيرة ومن في حكمها إلا بإذن من أبيها او جدها » . مع أن الشرع اشترط رضا المرأة وموافقتها . ولهذا فاننا نرى كثيرا من الآباء يجبرون بناتهم على الزواج بمن لا يرغبن . وقد أعطى هذا الحق كاملا للرجل . بالاضافة إلى حق تعدد الزوجات وحق الطلاق المطلق[٥]

وهناك بعض الشروط التي يمكن للمرأة أن تشترطها في عقد الزواج كاشتراطها ان تكون العصمة بيدها او اشتراط الّا يتزوج عليها زوجها إلا أن قليلًا جدا من النساء من يعرفن هذه التفصيلات وأقل منهن من تستطيع ان تنفذها . وعلى الرغم من أن قوانين العمل لا تحرم المرأة من العمل في معظم الاقطار العربية إلا أن قوانين الزواج والطلاق تسلب من المرأة هذا الحق وتعطيه زوجها بحكم وصايته عليها وحقه في منعها من العمل إذا أراد .

(٥) العقبات الاجتماعية والثقافية والتربوية

لا تزال التقاليد والعرف السائد في بلادنا العربية تضع القيود على حركة النساء وتفكيرهن ومساهمتهن في أعمال التنمية المختلفة خارج البيت . كما أن التربية في معظم الأسر لا تزال تقوم على التفرقة بين الذكور والاناث واعتبار المرأة أقل من الرجل . ويساعد على تثبيت هذه التقاليد والمفاهيم البالية شبكة ثقافية وإعلامية ضخمة تدخل البيوت من خلال أجهزة الراديو والتلفزيون والسينما والصحف والمجلات . وتعتمد هذه الثقافة السطحية على اعتبار المرأة جسدا يزين لاغراء الرجل . وتنتشر تلك الاعلانات عن العطور ومساحيق الوجه وغسول الشعر (وكلها من البضائع الأجنبية المستوردة) لتغري البنات والنساء للشغل بمظهرهن على حساب الجوهر . كما تقوم الأفلام والفنون بصفة عامة على الاغراء الجنسي وتعرية جسم المرأة والرقص الخليع وقصص الحب والغرام التافهة التي تصور المرأة مجرد أداة للجنس او

---

(٥) أنظر : نوال السعداوي ، **الوجه العاري للمرأة العربية** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ، الفصل الخاص بالزواج والطلاق في المجتمعات العربية ، ص ١٤٣ ـ ١٦٧ .

وعاء للانجاب . كل ذلك من أجل ترويج فنون وبضائع كمالية ، وتحويلنا إلى سوق لتصريف منتوجات البلاد الرأسمالية .

(٦) العقبات النفسية[٦]

من أهم العقبات أمام انطلاق المرأة هو قهرها لذاتها ، وتصورها أن القهر المفروض عليها أمر طبيعي ، وأن سيطرة الرجل عليها شيء طبيعي ، وتقبلها النفسي لهذا الوضع ، بل أحيانا سرورها وسعادتها بهذا ، مما أصابها بما سمي ماسوشية المرأة او حبها للألم . وأول خطوات التحرر هو أن تحرر المرأة نفسها من ذلك القهر النفسي لذاتها وتحاول أن تصنع لنفسهاوطبقتها صورة جديدة .

الخلاصة

(١) التنمية الحقيقية في بلدنا مرتبطة ارتباطا وثيقا بتحررنا السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي والنفسي والفكري من الاستعمار القديم والجديد ومن التبعية للرأسمالية العالمية.

(٢) إن هذا التحرر لن يتحقق الا بجهودنا وإمكاناتنا المادية والبشرية رجالا ونساء لاكتساب العلم والمعرفة والتدريب في مجالات الحياة كافة ، والتخطيط الشامل لمشاريع التنمية التي تلبي الحاجات الأساسية لملايين الرجال والنساء والأطفال ، والعمل على زيادة التصنيع وزيادة الأغذية والسلع الأساسية لتنتج في بلادنا بدلا من استيرادها من الخارج ، ولسد الثغرة في التنمية بين الريف والحضر والبادية ، وبحيث يحدث التوازن في النمو الاقتصادي والاجتماعي وتتغلغلالتنمية في أغوار المجتمع العربي فتغيره وتطوره مضمونا لا شكلا فحسب .

(٣) إن التنمية الاقتصادية لا تقود تلقائيا إلى تنمية اجتماعية ورفع القيود على حركة المرأة العربية وفكرها ، ولذلك لا بد من أن تصاحب التنمية الاقتصادية تنمية إجتماعية وثقافية وتربوية ونفسية من خلال القضاء على القيم الطبقية الأبوية ومحاربة الثقافة الغربية السطحية ورفع مستوى الفنون والآداب ، والقضاء على التفرقة بين الجنسين داخل الأسرة وفي المجتمع .

(٤) في البلاد العربية النفطية لا بد من دفع عجلة التنمية الاقتصادية والثقافية ، ويجب عدم الاعتماد على النفط وتصديره فحسب . إن الرصيد النفطي مهدد بالنفاد عاجلا أم آجلا ولا بد من التخطيط الشامل للمستقبل.

(٥) المرأة العربية هي التي ستحرر نفسها بنفسها ومن خلال حركة نسائية عربية تنتزع للنساء القوة السياسية التي تمكنهن بواسطتها فرض حقوقهن والمشاركة الحقيقية في التنمية .

(٦) التنمية بمعناها الحقيقي تعني الثورة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والنفسانية . والثورة هنا تعني ثورة جماهير النساء والرجال وليس مجرد حركات تقوم بها قلة من الأفراد أو الحكام □

---

(٦) لمزيد من التفاصيل أنظر : السعداوي ، **المرأة والصراع النفسي** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) .

عمال الصناعة التحويلية في بلدان المشرق العربي : البنى التحتية والاتجاهات العامة

د. سليم نصر

مدير الدراسات في مركز الدراسات والابحاث عن المشرق المعاصر (بيروت) .

في هذا المقال القصير ، نهدف إلى أن نعرض ونحلّل ، كميا وإجماليا في أكثر الأحيان ، أهم خصائص عمال الصناعة التحويلية في بلدان المشرق . منذ بضعة عقود يدور في داخل الوطن العربي كما في خارجه جدال حول التصنيع كظاهرة تحول اقتصادي ، إنما أيضا كبرنامج واع لتغيير القاعدة المادية للمجتمعات العربية ، بهدف ترسيخ الاستقلال الاقتصادي الحقيقي ، والدولة الوطنية الحديثة ، ونمو مركّز ومنظم ذاتيا ، وتغطية متزايدة لتكاليف الانسان والحاجات الشعبية . إن قراءة سريعة للأدب الغزير في هذا الموضوع تمكن من الملاحظة بأن ظاهرة التصنيع عولجت اساسيا من جانبها الاقتصادي ـ التقني ، وثانويا من جانبها التنظيمي . فالمعطيات الموجودة (الوصفية والاحصائية) والأعمال التحليلية ، والتفسيرات ووجهات النظر تعالج بكثرة موضوعات مثل : معدلات نمو الانتاج الصناعي وتركيبه البنيوي ، الانتاج الصناعي والتجارة الخارجية ، طرائق تمويل التثمير الصناعي ، إختيارات وسياسات تكنولوجية ، التصنيع والقاعدة الزراعية ، الادارة العامة أو الخاصة للنشاط الصناعي ، التصنيع والتخطيط الاقتصادي "شامل ... إذن ، تتوفر لنا حول هذه المسائل ، وبعض المسائل الاخرى المماثلة لها ، معطيات جمة وأعمال قيمة .

في المقابل ، ننتقل من الوفرة إلى القلة ، عندما نهتم بالتصنيع كظاهرة تحول إجتماعي وكظاهرة تغيير لبنية العلاقات الاجتماعية ، الفئوية والمناطقية ، وإعادة توجيه لقوة عمل مجتمع ما ، وتكوين تدريجي لطبقات اجتماعية جديدة ولنشاطات انتاجية جديدة . في هذا المجال ، المعطيات الموثوقة والأعمال الجدّية نادرة جدا إذا ما وضعنا جانبا الجدل الأيديولوجي الكبير حول دور الطبقة العاملة العربية وحول القوى القادرة على دفع عملية التصنيع (البورجوازية « الوطنية » ، الدولة « الثورية » ...) . على مستوى الدولة ، عندما تتوفر إحصاءات إجمالية وإحصاءات صناعية وأدلة إحصائية ، فانها تقدم نذرا يسيرا من المعطيات حول طاقة العمل والعمالة ، وبخاصة حول العمالة

(*) استند الكاتب في الاحصائيات المذكورة في البحث الى المعلومات المنشورة في مصادر رسمية ومراجع منشورة ، كانت مذكورة في آخر البحث في قائمة مستقلة، إلا أنه بسبب اعتبارات الحيّز المحدود المتاح في المجلة فقد تعذّر نشر تفاصيل تلك المصادر والمراجع . (المحرر) .

الصناعية . حتى عندما أجريت تحقيقات عن القوى العاملة ، فمن النادر جدا أن نجد فيها مؤشرات حول الأجور ودوام العمل والمؤهلات والبنية التقنية ـ المهنية وحركية العمل ، وبالأحرى حول الانتاجية ، والتغيب عن العمل ، وحوادث العمل ونزاعات العمل والاضرابات ...

وحتى في حال وجود المعطيات ، فإن المغيرات المختارة والتقاطعات المنفذة للمنشورة الرسمية لا تسمح للباحث بفصل بعض النواحي التي تهمه بنوع خاص : مثلا ، العمالة النسائية ، أو اليد العاملة الأجيرة في مجموع عمال قطاع معين ، أو هذه الفئة العمرية أو تلك في العمالة الصناعية .

إذا انتقلنا الآن من مستوى المعطيات الاجمالية المجمعة من قبل الاجهزة الاحصائية والادارية للدول إلى مستوى المعطيات الجزئية ذات الطابع الكمي أو المونوغرافي ، نلاحظ نقصا مماثلا ان لم يكن أكبر . بالفعل ، لم تتميّز الهيئات (النقابات ، الجمعيات المهنية ، الجامعات ، مراكز البحث) ولا الباحثون الفرديون في بلدان المشرق بإنتاج بارز . بالتأكيد ، ثمة سبب يكمن في النقص بالمعطيات التي تنحصر إمكانية جمعها بأجهزة الدولة . ويكمن سبب آخر في العقبات السياسية ـ الادارية التي تقيّد كل بحث تطبيقي ، وكل عمل ميداني في معظم بلدان المنطقة . أخيرا ، هناك سبب ثالث يكمن في التطور الضعيف ، داخل هذه البلدان ، للعلوم الاجتماعية التي يقلل من شأنها في آن معا بالنسبة للعلوم « الكلاسيكية » الدينية والأدبية أو بالنسبة للعلوم « الحديثة » الادارية والاقتصادية والطبيعية . فالمعرفة العلمية للاجتماعي وللتحولات الاجتماعية غالبا ما تعتبر غير مثيرة للاهتمام وغير مفيدة ، إن لم تكن خطيرة . وهكذا ، لم نستطع أن نتعرف ، في هذا الميدان ، إلا الى عدد محدود جدا من الاعمال ، التي تميزت هي نفسها بالخضوع للرقابة الذاتية وللمراقبة الاجتماعية .

وإذا كنّا قد رأينا من الضروري إبداء هذه الملاحظة حول المصادر وحول الصعوبات التي تواجهها كل محاولة عرض شاملة وبسيطة لأحد جوانب الواقع الاجتماعي العربي ، فذلك للاشارة مسبقا إلى حدود عرضنا وقيوده ، إنها حدود ملزمة ، خصوصا إننا أردنا أن نحاول القيام بمقاربة تاريخية (١٩٥٠ ـ ١٩٧٥) ومقارنة في آن معا (لبنان ، سوريا ، العراق ، الأردن ، فلسطين) . لذلك ، تكاثرت الصعوبات : عندما توجد معطيات معينة حول جانب معين لبلد ما ، فانها تكون غير موجودة بالنسبة لبلد آخر . في حال معينة ، يمكن العودة زمنيا حتى الخمسينات ، وفي حال أخرى ، لا توجد المعطيات إلا ابتداء من السبعينات ... بعد توضيح ذلك ، وبالرغم من كل شيء ، ماذا يمكن أن نقول ، على صعيد كمي إجمالي ، عن بنى واتجاهات العمال الصناعيين في بلدان المشرق الأربعة ؟

أولا : النمو الاجمالي والنسبي للطبقة العاملة الصناعية

حاولنا أن نكوّن جدولاً بالعاملين في الصناعة التحويلية في البلدان الأربعة بالنسبة لأربع سنوات فاصلة :١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ لأننا نملك بالمصادفة عن سنة الانطلاق هذه معلومات صالحة فيما يخص لبنان والعراق (الاحصاءات الصناعية الأولى في ١٩٥٤) وسوريا والأردن (بعثتا تحقيق للبنك الدولي) ، ١٩٧٥ ، لأنها عمليا آخر سنة تتوفر عنها حتى اليوم ، معطيات عن البلدان الأربعة معا . أخيرا ، ١٩٦٠ و ١٩٧٠ كسنتين فاصلتين بين العقود . لقد حصلنا ، بدمج عدة مصادر ، في الجدول التالي بأعداد أجراء الصناعة التحويلية ، بعد طرح « صغار أرباب العمل والعمال المستقلين والمساعدين العائليين » ، أي الحرفيين غير الأجراء وأصحاب المشاغل (انظر الجدول رقم[١])

جدول رقم (١)
النمو الكمي للطبقة العاملة الصناعية(١٩٥٠ ـ ١٩٧٥)

السنة	الأردن ـ فلسطين	سوريا	العراق	لبنان	المجموع
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	٨٠٠٠	٣٥٥٢٥	٤٨٥٠٠	٣٥٠١٣	١٢٧٠٣٨
١٩٦٠	١٩٢٣٨	٨٥٧٣٦	٨٨٠٠٠	٥٠٤٠٣	٢٤٣٣٧٧
١٩٧٠	٢٨٥٠٠	١٢٧٦٣٠	١١٣٢٠٠	٧٣١٧٥	٣٤٢٥٠٥
١٩٧٥	٣٤٠٠٠	١٥١٠٠٠	١٦٩٤٠٠	١٣٥٠٠٠	٤٨٩٤٠٠

نلاحظ اولا بان مجموع الطبقة العاملة الصناعية في البلدان الأربعة قد ارتفع من حوالى ١٣٠٠٠٠ نحو بداية الخمسينات الى حوالى نصف مليون في منتصف السبعنيات ، أي أنه ازداد ٢،٦ مرات في حوالى ٢٢ عاما . إنه إذن نمو مهم ، لكننا سوف نرى لاحقا قيمته النسبية وحدوده . طبيعيا ، كان هذا النمو الاجمالي متفاوتا حسب البلدان والفترات . ويبيّن الجدول رقم (٢) مؤشرات نمو الاعداد في كل بلد بالنسبة لقاعدة انطلاقه الخاصة (٥٣ ـ ١٩٥٤ = ١٠٠) .

جدول رقم (٢)
الرقم القياسي للنمو الكمي للطبقة العاملة الصناعية ، ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥
(١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ = ١٠٠)

السنة	الأردن ـ فلسطين	سوريا	العراق	لبنان
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٦٠	٢٤٠	٢٤١	١٨١	١٤٤
١٩٧٠	٣٥٦	٣٥٩	٢٣٣	٢٠٩
١٩٧٥	٤٢٥	٤٢٥	٣٤٩	٣٨٦

ونلاحظ ، فيما نلاحظ بأن نمو أعداد العمال في الأردن وسوريا وهو أسرع منه في العراق ولبنان ، خلال الخمسينات والستينات بالمقابل ، ينعكس الاتجاه بالنسبة للفترة الأخيرة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) وتتكوّن لدينا نسب النمو المئوية التالية :

لبنان = + ٨٤،٥ بالمائة . الأردن ـ فلسطين = + ١٩،٣ بالمائة .
العراق = + ٤٩،٦ بالمائة . سوريا = + ١٨،٣ بالمائة .

بالنسبة لمجمل الفترة ، كان يمكن ان يكون معدل النمو في سوريا والاردن اكثر ارتفاعا ، لكن لبنان والعراق استدركا الفارق بسرعة كبيرة في غضون السنوات الأخيرة . أخيرا ، على الصعيد الاقليمي الشامل ، أدى هذا النمو المتفاوت إلى مضاعفة أعداد العمال مرة أولى خلال سبع سنوات (١٩٥٣ ـ ١٩٦٠ = من ١٢٧ إلى ٢٤٣٠٠٠) لكنها انتظرت خمس عشرة سنة لكي تتضاعف مجددا (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ = من ٢٤٣ الفاً إلى ٤٨٩٠٠٠) . إذن ، هناك تباطؤ نسبي في معدل نمو أعداد العمال إبان الستينات والسبعينات .

غير أنه لا يمكن فعليا تقويم النمو المطلق والمقارن للطبقة العاملة الصناعية إلا تبعا للتغيير الذي أحدثه في التنمية الاجتماعية الكلية وفي تركيب القوة العاملة الاجمالية لهذه المجتمعات . لقد حاولنا أن نقدّر « الثقل الاجتماعي » للطبقة العاملة الصناعية في مجموع السكان وفي القوة العاملة ، عند نهاية المرحلة (١٩٧٥) (انظر جدول رقم (٣)) .

جدول رقم (٣)

الطبقة العاملة الصناعية في المشرق العربي عام ١٩٧٥ (نسبة مئوية)

القطر	مجموع السكان	القوى العاملة
الأردن ـ فلسطين	٠,٩	٤,٦
العراق	١,٥	٥,٩
سوريا	٢,١	٨,٢
لبنان	٥,٢	١٩,٧
عموم المشرق العربي	١,٩٥	٨

وهكذا ، نرى إذن أنه بالرغم من تضاعف الطبقة العاملة الصناعية ٣,٦ مرات خلال ٢٢ عاما ، فانها بالكاد تمثل ٢ بالمائة من سكان هذه المنطقة وحوالى ٨ بالمائة من قواها العاملة ، مما يدل ، على مستوى الثقل الاجتماعي ـ الاقتصادي الاجمالي ، على أن هذه الطبقة لا تزال في مركز هامشي . ولكي نحسن تقدير مدلول هذه النسب المئوية ، أعددنا جدول المقارنة التالي (رقم ٤) مع بلدان أو مجموعات شبيهة بالحجم .

للأسف ، نظرا لغياب معطيات قابلة للمقارنة ، إعتمدنا كوحدة مقارنة القوى العاملة الصناعية التي تضم ، إلى جانب الطبقة العاملة الأجيرة ، صغار أرباب العمل ، والعمال المستقلين والمعاونين العائليين . لكن المقارنة تظل مع ذلك مقبولة لأن الطبقة العاملة الأجيرة تمثل ، في مختلف هذه البلدان ، من ٧٠ الى ٨٠ بالمائة من القوى العاملة الصناعية .

جدول رقم (٤)

مقارنة القوى العاملة الصناعية في دول مختارة (بالآلاف)

البلد	مجموع السكان	القوى العاملة	القوى العاملة الصناعية	نسبة (٣):(١) (٪)	نسبة (٣):(٢) (٪)
	(١)	(٢)	(٣)		
المشرق العربي	٢٥٠٧٩	٦١٢٩	٦٤٥	٢,٥	١٠,٥
مصر	٣٧٣٦٤	١٢٥٢٢	١١٤٢	٣,٠٥	٩,١
المغرب العربي	٣٩٨٥٣	١٠١٩٠	١٠٣٥	٢,٥٩	١٠,١
إيران	٣٣٦٦٢	٩٧٣٢	١٦٧٢	٤,٩٦	١٧,٢
كوريا الجنوبية	٣٤٦٧٨	١١٨٣٠	٢٢٠٥	٦,٣٥	١٨,٦

ملاحظات عامة :

(أ) تنبغي الاشارة الى ان المشرق العربي يشمل ٤ بلدان في حين يشمل المغرب العربي ٣ بلدان فقط .

(ب) بيانات إيران هي لعام ١٩٧٦ وفي حين بيانات كوريا الجنوبية هي لعام ١٩٧٥ .

قبل كل شيء ، نلاحظ تشابها واضحا بين المجموعات العربيةالثلاث: المشرق العربي ، مصر المغرب العربي) :فالعمال الصناعيون يمثلون فيها من ٢,٥ إلى ٣ بالمائة من مجموع السكان وحوالى ١٠ بالمائة من القوى العاملة . إذن إن الهامشية الاجتماعية ـ الاقتصادية للقوة العاملة الصناعية هي خاصة مشتركة على مستوى الوطن العربي . ثانيا ، إن التأخر النسبي للوطن العربي يظهر بوضوح عندما نقارن وضعه بوضع بعض بلدان العالم الثالث ، ذات الحجم المماثل ، سواء كانت تملك أم لا تملك موارد من المواد الأولية : في الواقع ، إذا تناولنا إيران وكوريا الجنوبية ، لكي لا نأخذ سوى مثلين آسيويين ، نلاحظ بأن القوة العاملة الصناعية تمثل فيهما ، عام ١٩٧٥ ، نسبة من السكان (٥ ـ ٦ بالمائة) ومن القوى العاملة (١٨ ـ ٢٠ بالمائة) اكبر بمرتين مما هي عليه في كل من المجموعات العربية الثلاث .

اذن ، هناك تأخر نسبي ، لكن نسجل تفاوتات كبيرة ايضا بين البلدان . في الجدول رقم (٣) ، نلاحظ أن النسبة في مجموع السكان تراوح بين ٠,٩ بالمائة في الأردن ـ فلسطين و ٥ بالمائة في لبنان ، كما .تراوح النسبة في القوى العاملة بين ٤,٦ بالمائة في الأردن ـ فلسطين و ١٩,٧ المستوى بالمائة في لبنان . إن نمو القوة العاملة الصناعية في لبنان بلغ عام ١٩٧٥ المستوى الذي تعرفه البلدان الآسيوية الأكثر تقدما ، طبعا مع مراعاة تباين الأحجام .

ثانياً : الخصائص الديمغرافية : فئات الأعمار والجنس

بعد تقدير حجم الطبقة العاملة ونموها الاجمالي ، سوف نحاول تفحص ما يمكن معرفته عن بناها الديمغرافية الأولية : فئات الأعمار والتوزيع حسب الجنس . على الفور نقول إنه ، حتى على هذا المستوى الذي لا يزال عاما جدا ، تصبح المعطيات جزئية ومجزّأة . ويضم الجدول (رقم ٥) المعطيات المجمّعة حول البنية العمرية لمجمل العاملين في الصناعة.

جدول رقم (٥)
توزيع الاعمار للعمال الصناعيين في المشرق العربي (نسبة مئوية)

فئات الأعمار	الأردن (الضفة الشرقية) (١٩٧٥)	سوريا (١٩٧٠)	العراق (١٩٧٧)	لبنان (١٩٧٠)
دون ٢٥ سنة	٣٤,٢	٤٠,١	٣١,٢	٣٥,٥
٢٥ ـ ٣٥ سنة	٢٩,٥	٢٤,٢	٣٠,٣	٢٥,٤
٣٥ سنة وما فوق	٣٦,٣	٣٥,٧	٣٨,٥	٣٩,١

نلاحظ في الحال فتوة عمال الصناعة ، إذ أن الذين تقل اعمارهم عن ٣٥ سنة يشكلون حوالى ثلثي هؤلاء ، كما يمثل الذين تقل اعمارهم عن ٢٥ سنة أكثر من ٣٥ بالمائة . غير أن هذه النسبة الأخيرة تبدو لنا مقدرة بأقل من الحقيقة ، على الاقل بالنسبة للبنان والأردن والقطاع الخاص في سوريا والعراق حيث تتجاوز الـ ٤٠ بالمائة ، نظرا لميل أرباب العمل في القطاع الخاص إلى استخدام الكثير من الشباب وحتى من المراهقين بغية خفـض الكتلة الأجرية والأعباء الاجتماعية الى أدنى حد ممكن .

إنها إذن طبقة عاملة فتية تعكس الفتوة الغالبة للسكان وحداثة سن التصنيع ، كما تعكس

ايضا ، حسب رأينا ، مقاومة التحوّل الى عمل مأجور في هذه المجتمعات ، حيث أن عشرات الآلاف من العمال المنتمين إلى الفئة العمرية ٢٥ ـ ٣٠ سنة يغادرون الصناعة ، بعد بضع سنوات من التدرب ، ويلتحقون بالقطاع الثالث (الخدمات) المحلي أو يهاجرون نحو بلدان الخليج .

أما عن نسبة النساء في العمالة الصناعية (أجراء وغير أجراء) ، فإننا نملك بعض المعطيات التي تسمح بالعودة قليلا إلى الوراء .

جدول رقم (٦)
النساء في العمالة الصناعية في المشرق العربي (أجراء وغير أجراء)
(نسبة مئوية)

السنة	الأردن ـ فلسطين	سوريا	العراق	لبنان
١٩٥٣ ـ ١٩٥٤	-	١١،٤	١٣	٢٢،٣[٢]
١٩٦٠	١٣،٦	٦،٨	-	-
١٩٧٠	-	١٠،٨	-	١٩،٥
آخر سنة متوفرة[١]	١٨،٥	١٥،٩	١٧،٠٩	-

ملاحظات عامة :
(١) في الضفة الشرقية لعام ١٩٧٥ ، وفي سوريا لعام ١٩٧٨ ، وفي العراق لعام ١٩٧٧ .
(٢) يبدو هذا الرقم مرتفعاً بسبب اقتصار إحصاء عام ١٩٥٤ على المؤسسات التي تضم أكثر من خمسة أفراد.

نلاحظ على الفور بأن نسبة اليد العاملة النسائية لم ترتفع إلا من ١٠ ـ ١٥ بالمائة في بداية الخمسينات إلى ١٥ ـ ٢٠ بالمائة في نهاية السبعينات ، وهي فترة تضاعفت فيها القوة العاملة الصناعية ثلاث مرات .

فالتمدين والانتساب الدراسي الضخم وتهميش المجتمع الريفي والحركية الاجتماعية القوية وانتشار أنماط عيش واستهلاك جديدة ، والأيديولوجيات « الليبرالية » أو « التقدمية » ، كلها لم تستطع ان تؤثر إلّا بصورة جزئية جدا في المقاومة الاجتماعية ـ الثقافية الشديدة لتغيير وضع المرأة ولادخالها في سوق العمل الصناعي . بالمناسبة ، ينبغي أن تحدّد جيدا صفة الأرقام المعروضة أعلاه . لأنه إذا كان يمكن القول أن هناك حوالى ٢٠ بالمائة من النساء بين العاملين في الصناعة التحويلية ، فإن لهذه العمالة النسائية بنية خاصة جدا .

أولا ، يتكوّن حوالى نصف هؤلاء من فتيات ينتمين إلى عائلات شعبية ، وهنّ ، تحت ضغط المتطلبات الاقتصادية العائلية ، يعملن منذ سن المراهقة وحتى سنّ الزواج ، ثم يتوقفن بأكثريتهن الكبرى .

ثانياً ، ان اللواتي تقل اعمارهن عن ٢٥ سنة بين النساء العاملات في الصناعة يشكلن مثلا ٤٧ بالمائة في سوريا (١٩٧٠) و ٤٤،٦ بالمائة في العراق (١٩٧٧) و ٤٦،٢ بالمائة في الأردن (الضفة الشرقية ـ ١٩٧٥) . بينما تشكل اللواتي تقل اعمارهن عن ٢٠ سنة ، ٤٨،٢ بالمائة من عاملات المصانع الكبرى لضواحي بيروت عام ١٩٧٤ ، و ٤٩،٢ بالمائة عام ١٩٧٩ . ثم ، هناك حوالى ٣٥ إلى ٤٠ بالمائة منهن ،

حسب الحالات ، عاملات غير أجيرات يشتغلن في المنازل أو كمعاونات في مشغل صغير يملكه الزوج او أحد الاقرباء . (هذا هو شأن ٤٧،٢ بالمائة من النساء العاملات في الصناعة في لبنان ، عام ١٩٧٠ ، و ٥٢،٨ بالمائة منهن في سوريا ، عام ١٩٧٠ ، و ٣٨،٦ بالمائة منهن في العراق ، عام ١٩٧٧) .

ثالثا ، إن العمالة النسائية هي ، في معظم الحالات ، مركزة جدا في فرع أو فرعين تقليديين . هكذا نجد ان النساء العاملات في فرع « النسيج والملبوسات » يمثّلن في مجموع العمالة النسائية الصناعية النسب التالية :

٤٢،٢ بالمائة في العراق (عام ١٩٧١)

٧٢،٦ في سوريا (عام ١٩٧٠)

٨٢،٦ في لبنان (عام ١٩٧١)

وهناك تحقيقان جزئيان ، أجريا عام ١٩٧٤ و ١٩٧٩ في ضواحي بيروت الصناعية ، لا يتمتعان طبعا بالصفة التمثيلية ، غير انهما يقدّمان مؤشرات مفيدة عن الطبقة العاملة النسائية في أحد أهم التجمعات الصناعية في المشرق . في هذين التحقيقين ، ظهرت الصورة الغالبة للمرأة العاملة كما يلي : إنها عزباء (بنسبة ٩٥،٧ بالمائة عام ١٩٧٤ و ٨٣،٤ بالمائة عام ١٩٧٩) ، فتيّة جدّا (ان اللواتي تقل اعمارهن عن ٢٠ سنة يمثلن ٤٨،٢ بالمائة عام ١٩٧٤ و ٤٩،٢ بالمائة عام ٧٩ ، وتمثل فئة العمر ٢٠ ـ ٢٤ سنة ٢٣،٩ بالمائة عام ١٩٧٩) ، بدأت بالعمل باكرا جدا (٢٧،٣ بالمائة قبل بلوغ الرابعة عشرة ، و ٣٨،١ بالمائة بين ١٤ و ١٧ سنة ، في ١٩٧٩) . إنها غير مؤهلة بشكل واسع جدا (أكثر من ٨٠ بالمائة في التحقيقين) ، وهي تنتمي إلى عائلة كبيرة الحجم (٤١،٤ بالمائة إلى عائلات مؤلفة من ٧ الى ٩ اشخاص ، و٢٦،٤ بالمائة إلى عائلات من عشرة أشخاص وأكثر ، في ١٩٧٩) . لكنها ، في المقابل ، متعلمة نسبيًا (لا تمثل الأميات سوى ١٩،٥ بالمائة ، واللواتي بلغن التعليم الابتدائي ٥١،٥ بالمائة والمتوسط ٢٠،٥ بالمائة ، في ١٩٧٩) . وهي تتصور العائلة المثالية أصغر بكثير من عائلتها الخاصة (٤ اولاد حسب ٤٧ بالمائة من العاملات ، وأقل من ٤ أولاد حسب ٣٥،٥ بالمائة منهن) . وإذا صرح حوالى ثلاثة أرباعهن بأنهن يعملن بسبب ضغط الحاجات ، فإن ربعهن تقريبا يقدم أسباب الاستقلال المادي وحب العمل ، إنها لصورة تقليدية جداً ، لكن يستشف من خلالها بداية التحولات في التربية والديمغرافية والمواقف تجاه العمل .

على المستوى الاقليمي الشامل ، تظهر القوة الصناعية النسائية ، الهامشية بحجمها وبحصتها النسبية وبأهليتها الضعيفة جدا ، تظهر دائما وكأنها مكونة من نواة كبيرة من الفتيات المنتظرات للزواج ، ومن غير الأجيرات العاملات غالبا في البيت ، ومن العاملات بأكثريتهن في قطاع النسيج التقليدي . إذن ، تشكل هذه القوة قسما ضئيلا وعابرا من الطبقة العاملة الصناعية بالمعنى الحصري .

ثالثا : مستويات التعليم والتأهيل

إن المستوى التعليمي والثقافي للقوة العاملة الصناعية بالاضافة إلى تركيبها التقني ـ المهني هما

من أهم محدّدات فعاليتها الانتاجية ووزنها الاجتماعي الحقيقي ونضجها كفئة اجتماعية مستقلة ومتماسكة . فما هي الحال بالنسبة للقوى العاملة الصناعية في البلدان الأربعة المدروسة ؟

وفي هذا المجال الحيوي ، تجدر الاشارة إلى أن المعطيات التي نملكها هي اكثر تجزّؤا منها بالنسبة لنواح اخرى . أما بالنسبة لبنية مستويات التعليم الأساسية للقوى العاملة الصناعية ، تتوفر لدينا بالنسبة لسوريا ولبنان فقط ، المؤشرات التالية (جدول رقم ٧) عن سنة ١٩٧٠ (لقد وضعنا ايضا النتائج السورية لعام ١٩٦٠ بهدف المقارنة) :

جدول رقم (٧)
مستوى تعليم القوى العاملة الصناعية في سوريا ولبنان
(نسبة مئوية)

المستوى التعليمي	سوريا		لبنان
	(١٩٧٠)	(١٩٦٠)	(١٩٧٠)
أميون	٣٧،٦	٣٨،٤	٢٢،٨
يقرأون ويكتبون	٤٠،٨	٤٥،٨	٤٥،٧
المستويان الابتدائي والمتوسط	١٩،٥	١٤،٦	٢٧،٢
المستوى الثانوي	١،٥	٠،٨	٣،٠
المستوى الجامعي	٠،٦	٠،٤	١،٣

من هذا الجدول ، ومن نتائج استقصاء بالعينة حول عمال بغداد ، في عام ١٩٧٥ ، يمكننا الاستنتاج بأن هناك ثلاث فئات محددة بوضوح كاف وسط القوى العاملة الصناعية لبلدان المشرق العربي :

ـ فئة من العمال الأميين ، تمثل من خمس الأعداد في لبنان إلى أكثر من الثلث في سورية وربما إلى أكثر من ٤٠ بالمائة في العراق . وهي كما يبدو نسبة أقل من نسبة الأميين في مجموع القوى العاملة (٢٩،٤ بالمائة في لبنان ، ٣٢ بالمائة في سوريا) ، لكنها لا تزال كبيرة بالقياس الى قوة عاملة يفترض أنها مندمجة في نشاط انتاجي حديث ومتطور تقنيا . وأخطر ما في الأمر ، هو أنه يبدو انّ هذه النسبة من العمال الأميين لا تتراجع إلا ببطء كبير ، في بلدان مثل سوريا والعراق (في سوريا ٣٨،٤ بالمائة عام ١٩٦٠ و ٣٧،٦ بالمائة عام ١٩٧٠) .

ـ فئة ثانية مكونة من جمهور من العمال الذين حفظوا بعض أصول القراءة والكتابة ، إذ أنهم قضوا بضع سنوات في النظام المدرسي دون أن ينهوا حتى المرحلة الابتدائية . إن هذه الفئة من العمال التي تعرف أن « تفك الحرف » حسب التعبير الشعبي اللبناني ، إنما التي لا تزال مهددة باستمرار بالعودة إلى الأمية الفعلية ، تشكل جزءا كبيرا جدا من القوة العاملة الصناعية (بين ٤٠ و ٤٥ بالمائة حسب الحالات) .

ـ فئة ثالثة مكونة من الذين أنهوا على الأقل مرحلة التعليم الابتدائي ، والذين يملكون نظريا ، الحد الادنى من السيطرة على التقنيات الأولية للاتصال الخطي وللعلم . تمثّل هذه الفئة أكثر من ٣٠

بالمائة من العمال في لبنان ، وأكثر من ٢٠ بالمائة في سوريا ، وربما ١٥ بالمائة في العراق . إنها النواة الحقيقية ، والاقلية أيضا ، لقوة عاملة معلمة مؤهلة ، تستطيع أن تصبح أكثر فعالية وانتاجاً وتأثيرا .

إذن ، تسمح هذه المقارنة الأولى أن نرى بوضوح النقص والتأخر في الاعداد الأساسي للقوة العاملة الصناعية ، مع تقدم لبنان في هذا المجال بشكل معبر ، على سوريا والعراق . وتقوم المقارنة الثانية على تحليل القوة العاملة من زاوية مستويات تأهيلها وبنيتها التقنية ـ المهنية . حول هذه الناحية ، لا نملك سوى معطيات عن سوريا في ١٩٧٠ (للقطاع العام فقط) وعن العراق (للمؤسسات التي تضم أكثر من عشرة عمال) . وهي تظهر على النحو التالي :

جدول رقم (٨)
التأهيل المهني والتقني للقوى العاملة الصناعية في سوريا ولبنان
(نسبة مئوية)

نوع التأهيل المهني والتقني	سوريا	العراق	
	(١٩٧٠)	(١٩٧٠)	(١٩٧٧)
مهندسون واختصاصيون مماثلون	٠،٦	١،٥	١،٨
تقنيون	٣	١،٩	٣،٨
عمال مؤهلون	٢٦،١	٣٢،١	٣٧،٧
عمال شبه مؤهلين وغير مؤهلين	٧٠،٣	٦٤،١	٥٦،٧

نحو بداية السبعينات ، كانت البنية التقنية ـ المهنية تؤكد وتفاقم نقائص البنية التعليمية لعمال الصناعة وتأخرها: كتلة مهيمنة من العمال المفتقرين كثيرا إلى التأهيل (٦٥ إلى ٧٠ بالمائة) ، ونسبة تراوح بين الربع والثلث من العمال المؤهلين نوعا ما ، الذين يرجع الفضل في إعدادهم ، في كثير من الأحيان ، إلى الخبرة والأقدمية ، ومركز هامشي جدا للفئة الاستراتيجية من التقنيين وعناصر التأطير المهني (٢ الى ٣ بالمائة) ، أخيرا نسبة ضعيفة جدا من المهندسين والاختصاصيين العلميين (٠،٦ إلى ١،٥ بالمائة) قياسا إلى العاملين في الانتاج ، مما يعكس تدني المستوى التكنولوجي لهذه الصناعات والغياب شبه التام لوظيفة « الأبحاث والتطوير » . إن هذه البنية ، التي تعكس تخلف الطاقات التقنية والمهنية المحلية ، تتغيّر مع الزمن في اتجاه المزيد من التأهيل . إلا أن هذا التغير بطيء ، ويواجه كما يبدو بعض العقبات : في العراق ، وخلال ثماني سنوات (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) ، تراجعت نسبة العمال غير المؤهلين حوالى ٦ نقاط . لكنه لم يطرأ على نسبة المهندسين والاختصاصيين العلميين المرتبطين بالنتاج الصناعي سوى تغيير ضعيف جدا (١،٥ بالمائة الى ١،٨ بالمائة) . عام ١٩٧٠ ، تراوح العدد الاجمالي للمهندسين والاختصاصيين العلميين الملتحقين بالصناعة بين ١٥٠٠ في لبنان و ١١٠٠ إلى ١٢٠٠ في سوريا والعراق ، مما يمثل في كل حال حصة أقلية جدا من إنتاج هذه المجتمعات من الكوادر العلمية المؤهلة . لكن يبدو ، من جهة ، أن نزف الأدمغة الشديد يميل إلى حرمان المنطقة من أطر علمية حيوية لنموها . من جهة أخرى ، فإن الأجور الضعيفة والسيطرة البيروقراطية في الاقتصادات المؤممة ، وجاذبية القطاع الثالث (قطاع الخدمات) والعقارات في اقتصادات السوق تبعد عن الصناعة أكثرية المهنيين الذين لم يهاجروا .

أما الفئة الاستراتيجية من التقنيين والأطر الوسطى ، فيمكننا دون مجازفة أن نعزو نموها الضعيف الى التأخر الكبير في التعليم المهني الصناعي بالنسبة للتعليم العام في المنطقة . وفي هذا الصدد كان الوضع عام ١٩٧٧ كما يلي :

جدول رقم (٩)
التعليم المهني الصناعي في بعض اقطار المشرق العربي

القطر	الأعداد في التعليم التقني الصناعي	بالنسبة للتعليم العام ما بعد الابتدائي (٪)	بالنسبة للطبقة العاملة الصناعية في ١٩٧٥ (٪)
سوريا	١٣٥٩٠	٢،٨	٩
العراق	١٣٧٦٨	٢،٥	٨،١
لبنان	٨٩٤٣	٣،٨	٦،٦

إن الأرقام السابقة بليغة بما فيه الكفاية وتدلّ على ضخامة الجهد الذي ينبغي بذله على مستوى تغيير بنية النظام المدرسي من أجل تلبية الحاجات الدنيا للتنمية الصناعية وزيادة أهلية القوة العاملة التي اطّلعنا على نقائصها .

رابعا : التوزع في المكان والمؤسسات

إن درجة التركز أو التشتت الجغرافي والتنظيمي للقوى العاملة الصناعية هي مؤشر مهم على موقع وتركيب تأثيرها على المجال الاجتماعي للبلدان المعنية . وهي تسمح بأن نزن « الثقل الاجتماعي الاجمالي » الذي أشرنا إليه في بداية هذا التحليل ، مقدرا بالتركز والتمركز . فما هي الحال بالنسبة للقوة العاملة الصناعية في بلدان المشرق العربي الأربعة ؟

أولا ، من النواحي الجغرافية ، وجدنا بالنسبة لمطلع السبعينات ، بنية شديدة التركز حول المدن ـ العواصم ومحيطها المباشر (٢٠ إلى ٣٠ كيلومترا) الملحق غالبا بمحافظة تحمل اسم العاصمة نفسه . وكان التوزع كما يلي :

جدول رقم (١٠)
نسبة العمالة الصناعية لبلدان المشرق العربي في القطبين الرئيسيين

البلد	السنة	القطب الأول	(٪)	القطب الثاني	(٪)
الاردن	١٩٧٥	عمان ومحافظتها	٨٦،٧		
سوريا	١٩٧٠	دمشق ومحافظتها	٣٧،٥	حلب ومحافظتها	٢٩،٨
العراق	١٩٧٠	بغداد ومحافظتها	٦١	البصرة ومحافظتها	٩
لبنان	١٩٧٠	بيروت وضواحيها	٥٩،٢	طرابلس وقضاؤها	٩،٦

وهكذا نجد ، حسب الحالات ، نموذجا أحادي القطب حيث يتركز معظم القوة العاملة في العاصمة والمدن المحيطة بها على شعاع طوله ٣٠ كلم (حالة الأردن ، الضفة الشرقية) ، ونموذجا ذا قطب مهيمن (حوالي ٦٠ بالمائة من العمالة) يأتي بعده بكثير قطب ثانوي (١٠ بالمائة) حول مرفأ (البصرة) أو حول عاصمة الشمال (طرابلس) . إنها حالة لبنان والعراق . أخيرا ، هناك نموذج ثنائي القطب تقريبا حيث يوجد ، رغم نوع من الهيمنة لقطب العاصمة ، تركز جوهري (نحو ٣٠ بالمائة) حول المدينة الثانية ، المنافسة التاريخية لتلك التي أصبحت عاصمة في الفترة المعاصرة . هذه هي حال سوريا مع دمشق وحلب .

مع ذلك ، يبدو أن هيمنة المدن ـ العواصم تتراجع ببطء في غضون السنوات الأخيرة ، وذلك في آن معا بسبب سياسات الموازنة الاقليمية للتمركز الصناعي وبسبب التشبع المادي والاقتصادي للأمكنة الصناعية في العواصم . وهكذا مثلا ، إنتقلت حصة بغداد ومحافظتها من ٦١ بالمائة عام ١٩٧٠ الى ٥٥ بالمائة عام ١٩٧٥ . لكن ، لا أحد يستطيع التأكيد بأن هذا التطور غير قابل للانعكاس . يبقى أن أثر الطبقة العاملة الصناعية قوي في العواصم ، حيث لا تزال هذه الطبقة مركزة بنسبة الثلثين تقريبا ، في حين أن هذا الأثر ضعيف جدا في المدن المتوسطة والصغيرة وفي المجال الريفي كافة .

إن المؤشر الثاني على التركز او التشتت يتعلق بتوزع القوة العاملة الصناعية في المؤسسات حسب حجمها . . لأجل هذا ، حاولنا تجميع المعطيات المتوفرة لحساب حصة فئتين من المؤسسات : المؤسسات الصغيرة ذات الطابع شبه العائلي وشبه الحرفي ، والتي تستخدم أقل من عشرة أشخاص ، بين أجراء وغير أجراء ، والمؤسسات الصناعية « الكبيرة » ذات الطابع الحديث ، التي تستخدم اكثر من ١٠٠ شخص (٥٠ شخصا في حالة لبنان) ، جميعهم من الأجراء . بالنسبة للبلدان الثلاثة التي أمكن ان نجد عنها معطيات متوافقة . وكانت الصورة كما يلي :

جدول رقم (١١)

توزيع القوة العاملة الصناعية في المؤسسات حسب حجمها

القطر	عدد المؤسسات		الحصة في العمالة الصناعية (٪)	
لبنان	١٩٥٥	١٩٧١	١٩٥٥	١٩٧١
أقل من ١٠ مستخدمين	٧١٤٧	١٣٩٣٩	٤٠,١	٤٢,٤
أكثر من ٥٠ مستخدماً	٩٩	١٧٩	٤٣	٥٣
العراق	١٩٥٤	١٩٧٦	١٩٥٤	١٩٧٦
أقل من ١٠ مستخدمين	٢١٧٣٣	٣٧٦٦٩	٤٠,٣	٣٩,٨
أكثر من ١٠٠ مستخدم	٩٥	٣٦٥	٣٣,٨	٤٤
الأردن (الضفة الشرقية)	١٩٦٧	١٩٧٧	١٩٦٧	١٩٧٧

تابع/جدول رقم (١١)

أقل من ١٠ مستخدمين	٢٤١٠	٤٧٩٠	٤٥،٧	٣٥
أكثر من ١٠٠ مستخدم	-	١٨	-	٢٩

يظهر الجدول رقم (١١) بصورة واضحة إستمرار بنية ثنائية بقوة : بالرغم من التطور المهم جدا في حجم القوة العاملة ، على امتداد ١٠ و ١٥ و ٢٠ سنة ، فقد بقيت القوى العاملة الصناعية ، منذ بداية الخمسينات حتى نهاية السبعينات ، موزعة بشكل شبه متساو بين قطبين ، وبين عالمين : عالم « الحوانيت والدكاكين » ، أي عالم القطاع المسمى « لا شكلي » ، والمؤسسة العائلية التقليدية او المجدّدة بفعل الهجرة أو الادخار او تصفية الاملاك الريفية ، وعالم المؤسسة الصناعية الكبيرة والحديثة ، الخاصة أو العامة أو المختلطة ، المتقدمة تقنيا والمنفتحة على السوق الوطنية او الاقليمية . إذن كانت المؤسسات الكبيرة تزيد بصورة معبّرة حصتها في العمالة (من ٤٣ إلى ٥٣ بالمائة في لبنان ومن ٣٤ إلى ٤٤ بالمائة في العراق) مما يدل على تزايد معين في نسبة التركز ، فإن قطاع الانتاج السلعي الصغير يصون نفسه بقوة ، وذلك بتزايد عدد مؤسساته (من ٧٠٠٠ إلى ١٤٠٠٠ في لبنان ، ومن ٢١٠٠٠ إلى ٣٧٠٠٠ في العراق) وبامتلاكه حصة مهمة جدا في العمالة (حوالى ٤٠ بالمائة) . يبدو أن هذه البنية الثنائية الدائمة للتوزع حسب المؤسسات تبرر فرضية إستمرار قطاعين ، وفئتين اجتماعيتين متميزتين وسط القوى العاملة الصناعية و « الطبقة العاملة » ، وهما متميّزتان ربما بمنشأهما المديني أو الريفي ، وبمؤهلاتهما ، وبمستوى أجورهما ، وبحركيتهما المهنية والاجتماعية ، وبعلاقتهما بالعمل والمؤسسة .... إلخ لكن ، لإثبات فرضية الثنائية الاجتماعية للطبقة العاملة الصناعية في المشرق ، لا بدّ من دراسات وأبحاث مونوغرافية نفتقر إليها حتى يومنا هذا .

خامساً : الأجور ومستويات المعيشة العمالية

حول المسألة الاستراتيجية والحساسة للأجور الصناعية وتطورها وبنيتها وتنوعها ، لا يمكننا أن نقدّم سوى ملاحظات جزئية إنما معبّرة مع ذلك عن عدد معين من الاتجاهات . للأسف ، في معظم الحالات ، لا نملك سوى معطيات عن سوريا والعراق . أولا ، ماذا يمكن أن نعرف عن تطور الأجور الصناعية الفعلية على المدى الطويل ، عندما نطرح من الأجور الاسمية آثار الارتفاع السنوي لكلفة المعيشة ؟ لقد اتخذ التطور الشكل التالي ، المعاد تكوينه إنطلاقا من عدة مصادر رسمية والمترجم إلى نسب ازدياد او انخفاض على عدة مراحل :

جدول رقم (١٢)

تطور الاجور الصناعية في بعض اقطار المشرق العربي (نسبة مئوية)

القطر	إرتفاع متوسط الأجر الصناعي الاسمي	إرتفاع أسعار المفرق	نمو متوسط الأجر الصناعي الفعلي
سوريا			
١٩٥٤ ـ ١٩٦٤	+ ١٤،٨	+ ٢٥	- ١٠،٢
١٩٦٥ ـ ١٩٧٧	+ ١٥٦	+ ١٣١	+ ٢٥

تابع جدول رقم (١٢)

العراق ١٩٦٤ ـ ١٩٧٦	+ ٩٢،١	+ ٦٥	+ ٢٧،١
لبنان ١٩٦١ ـ ١٩٧٤	+ ٣٧	+ ٩٥	ـ ٤٨

نلاحظ من هذا الجدول بأن نمو متوسط الأجر الفعلي لعمال الصناعة كان سلبيا في حالتين : حالة سوريا في فترة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٤ حيث تراجع بنسبة ١٠ بالمائة . وحالة لبنان في السنوات الخمس عشرة التي سبقت حرب ١٩٧٥ (١٩٦١ ـ ١٩٧٤) ، حيث انخفض هذا الأجر الفعلي بمعدل النصف تقريبا ، وخصوصا بسبب تضخم كبير إبتداء من ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ . في حالتين أخريين ، كان نمو متوسط الاجر الفعلي إيجابيا : سوريا والعراق في الفترة الممتدة من ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ إلى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ . غير أن هذا النمو كان بطيئا ومحدودا ، إذ لم يرتفع الأجر الصناعي إلا بنسبة الربع في أكثر من ١٢ عاما . إذن يبدو أن الطبقة العاملة ليست من المستفيدين الأساسيين من النمو المتسارع والتوسع الصناعي ، مع أنها تبذل جهدا متزايدا : ففي العراق مثلا ، زادت إنتاجية العامل بنسبة ٩ بالمائة سنويا ، في حين لم يبلغ معدل الزيادة السنوية للأجور ٣ بالمائة ، بين ١٩٧٠ و ١٩٧٦ . كذلك ، في سوريا ، حيث نلاحظ ، إذا أخذنا الحد الادنى للأجر الصناعي (وليس للأجر المتوسط) الذي يشكل نصيب قسم مهم من الطبقة العاملة ، بأن هذا الأجر ينخفض بنسبة الثلث (ـ ٣٦ بالمائة) بالمقادير الفعلية ، في فترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧ . إذن ، لقد تدهور وضع الاجور المنخفضة بصورة بارزة بالنسبة إلى متوسط الاجور الصناعية ، الذي يشهد هو نفسه تزايدا بطيئا جدا .

في إطار هذا التطور الطويل الأجل نحو التدهور احيانا ، ونحو الازدياد البطيء جدا في أكثر الأحيان ، ماذا يمكن أن نعرف عن سلّم الأجور الصناعية وتنوعها حسب الفئات والقطاعات ؟

بالنسبة للعراق ، أخذنا سنتين فاصلتين : ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ، آخر سنة تتوفر عنها المعطيات اللازمة . إن علاقة متوسطات أجور مختلف الفئات التقنية ـ المهنية قد تطورت على الوجه التالي :

ـ أجر العمال غير المؤهلين بالنسبة لأجر العمال المؤهلين	١٩٦٨ =	٤٩ بالمائة
	١٩٧٧ =	٦٤،٥ بالمائة
ـ أجر العمال غير المؤهلين بالنسبة لأجر التقنيين والكوادر العلمية	١٩٦٨ =	١٥،٩ بالمائة
	١٩٧٧ =	٣٥،٩ بالمائة
ـ أجر العمال غير المؤهلين الى أجر المستخدمين الاداريين	١٩٦٨ =	٥٧،٣ بالمائة
	١٩٧٧ =	٧٠،٦ بالمائة

وهكذا ، نلاحظ بالنسبة لهذه الفترة تقلصا واضحا في سلّم الأجور لصالح العمال في الانتاج ، وبالأخص لصالح العمال اليدويين وغير المؤهلين . إن هذه المعطيات ، التي تتناول المؤسسات التي تضم أكثر من عشرة أجراء ، تعكس بالتأكيد نتائج سياسة أجرية حكومية ، هادفة ، لأسباب شتى ، الى تحقيق هذا التضييق على سلم الأجور الصناعية .

كذلك ، إنما لأسباب مختلفة جدا ، تقلص كثيرا فارق متوسطات الأجور بين المؤسسات الصغيرة

(وكلها خاصة) والمؤسسات التي تضم أكثر من عشرة مستخدمين . إن متوسط الأجر في المؤسسات الصغيرة كان يمثل عام ١٩٦٣ نسبة ٢٨ بالمائة من متوسط الأجر في المؤسسات التي تضم اكثر من عشرة اجراء . عام ١٩٧٦ ، صار يمثل ٦٢ بالمائة منه . وهذا الاستدراك عائد إلى عدة أسباب ، منها بالطبع التطبيق الأفضل للتشريعات الاجتماعية على المؤسسات الصغيرة . لكن يبقى انه على مستوى التوزع الثنائي الاجمالي بين قطاع عام وقطاع خاص ، تظل متوسطات الأجور الصناعية للقطاع العام أعلى من متوسطات القطاع الخاص . وهكذا ، مثلا ، بالنسبة لمدينة بغداد ولفرعين من النشاط الصناعي كانت متوسطات الاجور الشهرية (بالدينار) عام ١٩٧٥ ، كما يلي :

	القطاع العام	القطاع الخاص
المنتوجات المعدنية والكهربائية	٣٣،٩	٢٣،٣
موارد البناء	٢١،٨	١٣،٧

بالنسبة لسوريا ، نملك معطيات أقل وضوحا بكثير حول سلّم الأجور حسب الفئات التقنية ـ المهنية . مع ذلك ، يمكننا إجراء التمييز بين عمال في إنتاج ومستخدمين وكوادر ، ومقابلة هذا الاختلاف باختلاف الجنس . هكذا ، نحصل على التطور التالي للعلاقات الأجرية بين ١٩٧٣ و ١٩٧٧ (الفترة التي تتوفر عنها هذه المعطيات ، لكنها تخص القطاع العام وحده) :

ـ متوسط أجر العمال الذكور بالنسبة الى متوسط	١٩٧٣ = ٦٨,٧ بالمائة
اجر المستخدمين الذكور	١٩٧٧ = ٦٦،٩ بالمائة
ـ متوسط أجر العاملات بالنسبة إلى متوسط	١٩٧٣ = ٦٢،٧ بالمائة
أجر المستخدمات	١٩٧٧ = ٥٩،٣ بالمائة

إننا نشهد إذن ، لدى الرجال والنساء على السواء ، توسعا طفيفا في سلّم الأجور لصالح المستخدمين والكوادر ، في غضون السنوات الأخيرة . وفي المقابل ، وبشكل متناقض ، تتقلص سلّم الأجور بين الجنسين في الفئة نفسها .

ـ متوسط أجر العاملات بالنسبة إلى	١٩٧٣ = ٥٩،١ بالمائة
متوسط أجر العمال	١٩٧٧ = ٦٣،٩ بالمائة
ـ متوسط أجر المستخدمين بالنسبة إلى	١٩٧٣ = ٦٥،٩ بالمائة
متوسط أجر المستخدمين	١٩٧٧ = ٧٣،١ بالمائة

هل تعتبر هذه الاتجاهات المتوسطة الأجل عن تغيّر ظرفي أم العكس عن سياسة أجرية متعمدة ؟ وحدها المعطيات المستقبلية قادرة على الاجابة .

وخلافا للوضع العراقي ، يبدو أن الأجور المعروضة من القطاع الخاص في سوريا هي أعلى بوضوح من أجور القطاع العام . وهكذا ، نشر الاتحاد العمالي العام (عام ١٩٧٥) الجدول التالي :

جدول رقم (١٣)
الاجور الشهرية لبعض الفئات المهنية (بالليرة السورية)

المهنة	القطاع العام	القطاع الخاص
لحّام	٣٢٠	١٥٠٠
خرّاط	٤٠٠	٨٠٠
ميكانيكي	٣٣٥	٨٠٠
نجّار	٣٠٠	٦٠٠
كهربائي	٤٠٠	١٠٠٠
حدّاد	٤٠٠	١٠٠٠

إن هذا يفسر إنتقال العمال المؤهلين والمهنيين من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وهي ظاهرة شدّدت عليها النقابات مرارا .

سادساً : الطبقة العاملة والتحولات الاجتماعية : بعض الفرضيات والتساؤلات الختامية

في ختام هذا التحليل الموجز لبنى واتجاهات القوى العاملة الصناعية والطبقة العاملة في بلدان المشرق العربي ، نطرح بعض المسائل الجوهرية حول هذه الفئة من السكان باعتبارها قوة عاملة وفئة اجتماعية . ولن نأتي هنا إلاّ على ذكر سريع لهذه المسائل التي تتطلب المزيد من المعطيات وإجراء الابحاث والتي لم تزل ، كما رأينا ، غائبة بصورة شبه كاملة .

أولا ، لكي نحاول مرة أخيرة تقدير الثقل الاجتماعي الخاص بالقوى العاملة الصناعية وبالطبقة العاملة ، أعددنا الجدول التالي (رقم ١٤) عن توزع القوة العاملة الاجمالية في ثلاثة من مجتمعاتنا : العراق ، وسوريا والاردن (الضفة الشرقية) . ان المعطيات الرقمية المذكورة في الجدول ليست بالتأكيد موثوقة كليا ، وهي تشكل أحيانا تقديرات مقدمة من قبل مصادر رسمية وطنية أو دولية . لكنها تبدو لنا مع ذلك تقديرا مقبولا عن الواقع .

جدول رقم (١٤)
توزيع القوى العاملة الاجمالية في بعض اقطار المشرق العربي (بالآلاف)

	القطاعات الاقتصادية	الأردن	سوريا	العراق
		(١٩٧٩)	(١٩٧٦)	(١٩٧٧)
القطاع العام	القوات المسلحة	١٠٠	٢٣٦	٣٠٠
	الادارات والخدمات	٧٠	٢١٨	٤٢٨
	القطاع الصناعي	١٠	٨٢	١٧٢
	القطاع الزراعي	-	-	٦٢

تابع الجدول رقم (١٤)

القطاع الخاص	الزراعي	٧٠	٩١٦	٨٨١
	الصناعي	٢٠	٢٦٨	٤٩٢
	الثالث ـ المدني	٩٠	٣٥٣	١٠٢٨
مجموع القوة العاملة الداخلية		٣٦٠	٢٠٧٣	٣٣٦٣
مجموع القوة العاملة الخارجية		٢٤٠	٧٠	ـ
مجموع القوة العاملة		٦٠٠	٢١٤٣	٣٣٦٣

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » إلى أن البيانات غير متوفرة .

في هذا الجدول فقط ، أدرجنا ضمن عبارة « القطاع الصناعي» العاملين في الصناعات الاستخراجية والتحويلية والبناء وفي فرع « المياه والكهرباء والغاز » . المقصود إذن هو القطاع الصناعي بالمعنى الواسع ، المسمّى أحيانا « القطاع الثاني » . حتى في هذا المعنى الواسع ، نلاحظ على الفور بأن القوة العاملة في « القطاع الصناعي » لا تمثل من مجموع القوة العاملة الداخلية سوى : ٨،٣٣ بالمائة في الأردن ؛ ١٦،٨ بالمائة في سوريا ؛ ١٩،٧ بالمائة في العراق .

إذن ، ان مجموع القطاع الانتاجي غير الزراعي لا يتجاوز أبدا خمس القوة العاملة الاجمالية . ومن المفيد ، على مستوى ثان ، أن نقارن ثقل القوة العاملة الصناعية بثقل القطاعين الأخريين غير الزراعيين : الجهاز المدني والعسكري للدولة ، والقطاع الثالث الخاص . عندئذ ، يصبح لدينا التوزع التالي (نسبة مئوية) :

	الأردن	سوريا	العراق
جهاز الدولة المدني والعسكري	٥٨،٦	٣٩،٢	٣٠،١
القطاع الثالث الخاص	٣١،٠	٣٠،٥	٤٢،٥
القوة العاملة الصناعية	١٠،٤	٣٠،٣	٢٧،٤
المجموع	١٠٠،٠	١٠٠،٠	١٠٠،٠

إن القوة العاملة الصناعية هامشية جدا في الأردن (١٠ بالمائة من القوة العاملة المدينية وحوالى ٦ مرات أقل من الجهاز الحكومي) . وهي تمثل اكثر بقليل من ربع القوة المدينية الاجمالية في سوريا والعراق ، لكنها أدنى بحوالي ١٠ نقاط من جهاز الدولة غير الانتاجي وحده ، وبالكاد تبلغ مستوى القطاع الثالث الخاص في سوريا وهي ادنى منه بكثير في العراق .

ماذا يمكن القول إذن عن الثقل الاجتماعي للقوى العاملة الصناعية وللطبقة العاملة في مجتمعات شهدت (باستثناء لبنان) مثل هذا النمو لجهازها الحكومي ولقطاعاتها غير الانتاجية في غضون السنوات العشرين أو الثلاثين الأخيرة ؟ إنه تساؤل جوهري عن محددات التحول الاجتماعي ـ

السياسي لهذه المجتمعات وعوامله . وليس هنا مجال مناقشته ، لكنه المنفذ المحتوم لكل محاولة لتقويم نمو الطبقة العاملة الصناعية وثقلها .

إذن ، تحتل القوى العاملة الصناعية مركزا إجتماعيا هامشيا ، يتفاقم ايضا بفعل جميع الخصائص البنيوية التي ذكرناها أعلاه . على الصعيد السوسيولوجي ، يمكننا تجميع هذه الخصائص في سمتين رئيسيتين : عدم إستقرار قوي ، وفوارق عميقة . فالطبقة العاملة الصناعية ، بالرغم من نمو حقيقي بالقيم المطلقة ، تقوم بالفعل على مخزون بشري في أوج حركيته . كل المؤشرات الجزئية والأعمال المونوغرافية الموفرة تلتقي فعلا حول هذه النقطة : إن معدلات الدخول والخروج السنوية للقوى العاملة الصناعية تبدو مرتفعة جدا . وكبيرة جدا هي نسبة عمال الصناعة الذين ينتقلون ، بعد بضع سنوات ، إلى القطاع الثالث (الخدمات) أو إلى الجيش أو الجهاز الحكومي المدني ، أو بالأحرى يهاجرون نحو بلدان الخليج . إنها مفارقة تصنيع لا يتمكن من تأمين القوة العاملة في مجتمعات كان يجب أن تكون فيها اليد العاملة وافرة مبدئيا . ولا نعجب من ذلك عندما نرى الفروقات بين أجور القطاع الخاص ، أو بين الأجور الصناعية وأجور المستخدمين الحكوميين ، وبين الأجور المحلية والأجور المدفوعة في بلدان الخليج . إذن ، تنقل كبير للطبقة العاملة ينعكس في بعض المؤسسات ، في بعض الأقطار ، بتجديد سنوي نسبته ٦٠ إلى ٧٠ بالمائة ! وبالتالي ، بعد بضع سنوات ليس من المؤكد اننا نتحدث عن الطبقة العاملة « نفسها » !

السمة الرئيسية الثانية تتعلق بالفروقات العميقة التي لاحظناها وسط القوى العاملة الصناعية : عمالة نسائية أقلية (٢٠ بالمائة) وذات ميزات خاصة جدا ، استقطاب البنية التقنية ـ المهنية بين قاعدة واسعة غير مؤهلة ، اميّة ، متحركة ، قابلة للتبادل وضئيلة الأجر (٦٠ إلى ٧٠ بالمائة) وبين نواة مصغرة من العمال المؤهلين والمتعلمين ، لكن مستواهم المعيشي لا يتحسن ، بالقيم الحقيقية ، إلا ببطء كبير ، وثمة فجوة بين عمال القطاع العام وعمال القطاع الخاص تترجم بفروقات معبرة في الأجور وشروط العمل وضمانه ، لكنها ليست دائما فروقات في اتجاه واحد . وهناك فجوة بين عالم المؤسسة الصغيرة الخاصة شبه العائلية وشبه التقليدية حيث يختلط الأجراء بغير الأجراء ، وعالم المؤسسات الكبيرة « الحديثة » الضخمة والمحايدة . أخيرا ، فجوة بين عمال ذوي منشأ مديني ، مرغمين على الانتقال إلى طبقة الأجراء ، لكنهم ورثة تقليد إجتماعي وإنتاجي ثمين ، وبين جماهير واسعة من النازحين . ذوي المنشأ الريفي ، المرميين في عالم المكننة والانتاج الجماعي المقيد لهم .

أخيرا ، ماذا يمكن القول غير أن جميع المسائل والفرضيات المجملة أعلاه في ضوء الخصائص البنيوية المحللة في هذا النص الموجز ، تدعو إلى أبحاث لاحقة ، فردية وجماعية ، أكثر تعمقا . إن هذه الابحاث تصبح كل يوم أكثر إلحاحا لكي نفهم بوضوح ودقة التحولات الاجتماعية العميقة التي تؤثر في صيرورة مجتمعاتنا والتي تشكل على أساسها الآلية الفعلية الواقعية لتكون الطبقة العاملة الصناعية في المشرق العربي □

« قضايا التسوية والصراع العربي ـ الاسرائيلي »
مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل

أجرى الحوار : د . مجدي حماد

مندوب مركز دراسات الوحدة العربية في القاهرة .

■ لقد دار الجزء الأول من هذا الحوار حول « قضايا الوحدة العربية والمجتمع العربي » . ولننتقل الآن إلى قضايا التسوية والصراع بين البلدان العربية واسرائيل .. ولتسمح لنا بأن نبدأ الحوار بطرح قضية « تحييد أمريكا » مرة ثانية .

ففي اعتقادي أن ثورة تموز/ يوليو في مصر كانت مقدمة لبروز تيارين أساسيين في المحيط العربي تجاه اسرائيل : **أولهما** ـ هو ذلك التيار الذي كان يقوده عبد الناصر . والذي كان يفضل تركيز الهجوم في المنطقة العربية ، أولاً ، على بريطانيا ، ومن بعدها الولايات المتحدة . ثم التفرغ لمواجهة اسرائيل بعد أن يتحقق الاستقلال العربي الحقيقي . **وثانيهما** ـ هو ذلك التيار الذي كان يقوده نوري السعيد في العراق . والذي كان ينادي بأهمية « التعاون » مع الغرب وبالذات مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي . على أمل أن يؤدي ذلك إلى تحقيق نوع من تعاون الغرب مع الأقطار العربية ضد اسرائيل .

وفي اعتقادي أيضاً أن جانباً من الذين عارضوا منذ البداية شعار « تحييد امريكا » . إنما كانوا يتصورونه طريقاً يؤدي بنا إلى العودة مرة ثانية إلى نفس الموقف السابق على قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو .

وربما نلاحظ الآن بالفعل أنه في اللحظة السابقة على التسوية المصرية ـ الاسرائيلية كان محور المواجهة بين مصر واسرائيل ، على الأقل ، قد انتقل .. بل إن « طبيعة الصراع » ذاتها قد تغيرت . فبعد أن كان أحد طرفي المواجهة (اسرائيل) داخل نطاق « الكيان الاستعماري العالمي » ، والطرف الآخر (العرب) ينتمي إلى « حركة التحرير العالمية » ضد السيطرة الاستعمارية أصبح الطرفان معاً يباشران الصراع ، ويسعيان الى التسوية ، داخل نطاق « حركة الرأسمالية عالمياً ».

كذلك فقد جرى التحذير وقتها من أن يكون ثمن هذا الفصل بين اسرائيل والولايات المتحدة ، رغم أن هذا المنطق لا يمكن تخطئته في مجمله . هو التضحية بحلفاء مصر التقليديين . رفقاء ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ، داخل الوطن العربي ، وأصدقاء مصر على المسرح الدولي . وعلى رأسهم الاتحاد السوفييتي .

فهل في ذهنكم طريق آخر للتسوية . انطلاقاً من فكرة « تحييد امريكا » يمكن ان يواجه كل هذه الآثار التي كانت متوقعة سلفاً ؟

محمد حسنين هيكل : في اعتقادي أن هذا السؤال مبني على افتراضات لم أقلها حين طرحت للحوار العام فكرة « تحييد أمريكا » .فأنت هنا تتحدث عن بروز تيارين أساسيين في المحيط العربي تجاه اسرائيل : أولهما ـ كان يقوده نوري السعيد والثاني ـ كان يقوده عبد الناصر ..وأعتقد أن التدقيق في المعاني هنا مهم للغاية .فنوري السعيد لم يكن « يتعاون » مع الغرب ،كما أن المسألة بالنسبة لعبد الناصر لا يسهل وصفها بأنه كان « يعادي » الغرب .. وإنما يمكن صياغة الأمر على النحو التالي :

- إن نوري السعيد لم يكن يطالب بالتعاون مع الغرب ..وإنما ما كان يطالب به هو الانضواء في معسكر الغرب ، بمعنى أن تصبح الأمة العربية جزءاً متكاملاً ومندمجاً مع الغرب .

- أما عبد الناصر فقد كان يعادي « ظاهرة » ظهرت في الغرب وهي « الاستعمار » ،لكنه لم يكن يعادي الغرب على الاطلاق ، بل ولم يكن عنده مانع من « التعاون » معه .

إن صياغة السؤال على النحو المتقدم تعني أن الخيار المطروح هو فقط العداء أو التبعية ، وأنه على الدول الأخرى في علاقتها بالغرب إما أن تنضوي تحت لواء التبعية أو تكون في موقف العدو ..بينما أعتقد أن هناك طريقاً آخر غير هذا الاستقطاب..وهذا الطريق الآخر هو الذي اعتمده عبد الناصر ،وهو طريق الحركة المستقلة .. أو الحركة من موقع الاستقلال .

ولذلك فعندما طرحت للحوار العام فكرة « تحييد أمريكا » فإنني كنت أشير في الواقع إلى بعض خبرات النضال العربي بعد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ .وتفصيل ذلك أن عبد الناصر قد اتبع هذا الطريق من قبل وحقق هدفه ..فقد طرح عبد الناصر مبدأ التعاون مع امريكا بعد الثورة مباشرة واستعمل امريكا في عملية اخراج الانجليز من مصر .لقد كانت أمريكا هي الطرف الأساسي المطالب بسياسة الأحلاف في ذلك الحين .. ومع ذلك فإنها لم تنضم الى « حلف بغداد » على الأقل من الناحية العلنية ،لأن عبد الناصر وجه جهداً مركزاً على أمريكا وبالذات عن طريق استغلال السعودية ،نظراً لصراعاتها التاريخية مع الأسرة الهاشمية ،حيث استطاعت بدورها أن تضع قيوداً على الحركة الأميركية نظراً لأهمية السعودية بالنسبة لها ..وهكذا فإن امريكا لم تنضم إلى الاحلاف ،وكان هذا مبعث ضيق في الغرب باستمرار ،لأن امريكا كانت هي الداعية الى الاحلاف ومع ذلك لم تنضم إليها بعد قيامها ..ويرجع ذلك ببساطة إلى ان عبد الناصر نجح في معركة تحييد امريكا جزئياً فيما يتعلق بالأحلاف .

كذلك فإن تحديد المفاهيم يعتبر أمراً هاماً للغاية في هذا السياق ..ذلك انني قد قصدت « التحييد » أساساً وليس « الحياد » .

فالحياد موقف تختاره الدولة « من تلقاء نفسها » ..وأمريكا لن تختار موقف « الحياد » بين العرب واسرائيل .. لأنها منحازة تماماً إلى اسرائيل .

أما التحييد فهو موقف « تفرضه » الدولة على آخرين بأكثر من مجرد اختيارهم ، تفرضه عليهم بالضرورات .

وفي اعتقادي ان مشكلة بعض القطاعات في الوطن العربي تتمثل في غواية التبسيط ومنطق الأبيض والأسود ، أو إما العداء أو التبعية ..ولا يزال بعض المنظرين العرب ينزعون الى رفض الموقف المستقل أو الحركة المستقلة التي هي جوهر عدم الانحياز ، بمعنى أنه ليس لك موقف مسبق ضمن أو مع ،ولكنك في كل قضية مع مبادئك :

• فمن هذا الموقف مثلاً وقف عبد الناصر ضد الولايات المتحدة في سان دومينغو ، وفي تشيلي ، وفي كوبا .. الخ .

• ومن نفس الموقف عارض التدخل السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا .

ليس هناك إذن موقف مسبق .. ولكن هناك مبادىء ثابتة ، وفي ضوء هذه المبادىء يمكننا أن نتحرك من موقع الاستقلال .

وفضلاً عن ذلك فإننا ينبغي ان نضع طبيعة النظام العالمي الراهن في الاعتبار .. ففي ظل هذا النظام ما لم تمسك الدول بأزماتها وتحاول حلها من موقع الحركة المستقلة فمعنى ذلك أنها تركتها للاستقطاب الدولي . ولذلك إذا ما اتخذت احدى الدول موقف التعاون مع الاتحاد السوفييتي والعداء مع الولايات المتحدة على الاطلاق ، فمعنى ذلك ان أزمتها قد « خرجت من يدها » لتصبح ازمة متعلقة بالاستقطاب والصراع بين القوتين العظميين وفقدت سيطرتها عليها . إنما المهم هنا هو كيفية تحقيق الحركة المستقلة والمتوازنة مع الدولتين العظميين .

ولنعد مرة اخرى إلى خبرات النضال الوطني .. من فيتنام هذه المرة . إن بعض المفكرين العرب يذهبون الى أن شعب فييتنام قد أعطى النموذج في مقاومة الاستعمار الامريكي .. بينما اعتقد أن الشعب الفييتنامي قد طبق مع امريكا فكرة « التحييد » .

لقد كان هدفهم هو الوحدة واسقاط نظام ثيو في الجنوب .. ولم يكن في طاقتهم إسقاط نظام ثيو إلا عن طريق « تحييد امريكا » ، ومن هنا فقد ابتدأوا الحركة من هذا الطريق . ويمكن تلخيص محصلة الحركة على هذا الطريق في تحقيق مطلب أساسي للثورة الفييتنامية وهو : وضع قيود على استعمال القوة الامريكية .. ولقد تحقق هذا الهدف بواسطة مقاومة باسلة هزت الرأي العام الامريكي والصحافة الأمريكية وايضاً الكونغرس الأمريكي .. لقد تركوا مأساتهم تعرض نفسها ، وقاموا بعرض قضيتهم على اوسع نطاق داخل المجتمع الامريكي ، كذلك فقد سمحوا لكل وسائل الاعلام ان تذهب اليهم وهكذا تمكنوا في النهاية من تحقيق هدفهم عبر عدة مسالك :

أولها ـ تصحيح الفكرة الاستراتيجية الامريكية فيما يتعلق بالوجود الامريكي : المحيط الهادي .. وهنا نذكر دور قيادات امريكية مثل فولبرايت والترليبمان الذين نادوا بأن أ من الولايات المتحدة ، لا يتحقق بتواجد عسكري من أي نو ع على الشواطىء الآسيوية وأن اقصى مايمكن ان تسمح لنفسها ـ هو الوقوف : مواجهة الشاطىء الآسيوي .. لأن الولايات المتحدة في آسيا ليست « دولة بر » ولكنها « دولة بحر وجو » .

وثانيها ـ تعبئة الرأي العام الامريكي نفسه ضد الحرب ، نتيجة لما ترتب على المناقشة الواسعة لقضية التورط الامريكي في فييتنام . فضلاً عن تأثير الرأي العام العالمي .

وهكذا فقد نجحوا في وضع قيود « من داخل امريكا » ذاتها على امكانية التصاعد الأمريكي بالقوة بعد حد معين .. ولذلك فلو تصورنا أن أمريكا عمدت إلى التصعيد بعد هذا الحد ووضعت قواها كمعركة نصر أو هزيمة وليس باعتبارها معركة سياسية ، لاختلفت صورة حرب فيتنام .. ولكن ما حدث أن القيادة الفييتنامية الثورية نجحت في معركتها من أجل « تحييد امريكا » بوضع قيود نابعة في كثير منها من داخل المجتمع الامريكي على امكانية التدخل والتورط العسكري الأمريكي في فيتنام .

ومعنى ذلك أن نتيجة الحرب الفييتنامية قد تحددت « داخل أمريكا » أولاً ، ثم داخل فيتنام بعد ذلك .. ويرجع ذلك الى وعي الثورة الفييتنامية لما كانت تريد :

● فقد حددت عدوها الأساس بأنه نظام ثيو باعتباره العقبة امام الوحدة الفييتنامية . وكانت المشكلة الأساسية هنا تتمثل في أن هذا النظام ، لأسباب متعددة متعلقة بتصوراته الخاطئة أو متعلقة بالاستراتيجية أو بالهيبة ، جر وراءه التدخل الأمريكي والحرب واسعة النطاق .

● ثم حددت هدفها الأساسي بأنه « تحييد امريكا » ، بمعنى ان تعمل على وضع قيود من داخل امريكا على امكانية استمرار أو تصعيد التدخل العسكري الأمريكي في الحرب الفييتنامية . وتم ذلك ـ كما تقدم ـ بالتأثير على الرأي العام الأمريكي ، خاصة وقد ترافق مع ذلك درجة رائعة من صمود الشعب الفيتنامي وحجم هائل من التضحيات حتى برزت « أصوات » معينة داخل أمريكا ، مثل لجان الاستماع التي قادها فولبرايت وكتابات ليبمان التي كانت حاسمة في هذا التحول .

● وبعد ذلك كان على قيادة الثورة الفييتنامية ان تقنع أمريكا عملياً بأنه لا أمل لها في ان تحقق نصراً عسكرياً بواسطة هذه القوات الامريكية الموجودة « على الساحل الآسيوي » في قلب فيتنام .. وكان النموذج لذلك هو « هجوم التيبت» . فهذا الهجوم كان عبارة عن عملية عسكرية محدودة ، اقتضت تكاليف باهظة جداً من الناحية العسكرية ، والمهم ان هدفها لم يكن تحقيق انتصار عسكري ، وانما كان هدفها ان تثبت الثورة الفييتنامية للقيادة السياسية الأمريكية ولدوائر الكونغرس والصحافة والرأي العام في الولايات المتحدة ، أنها تستطيع ان توجد داخل سايغون ، حتى بتكاليف انسانية باهظة . وهكذا تحقق لهم هدف سياسي هام يتمثل في اقناع امريكا ان نظام ثيو متحلل من داخله ، انها لن تستطيع ان تحول دون سقوطه بالكامل .

● وبعد كل ذلك عمدت قيادة الثورة الفييتنامية الى التفاوض مع أمريكا حتى تم التوصل الى اتفاق معين بين الطرفين . ومن المهم هنا أن نلاحظ أن قيادة الثورة قد عملت كل ما في وسعها لتسهيل الانسحاب الأمريكي من فيتنام ، لأن الهدف المحدد هو اخراج هذه القوة العسكرية الأمريكية وليس الصدام معها في النهاية . وهنا استجابت هذه القيادة لمطلب كيسنجر بعدم القيام بالهجوم الكبير على فيتنام الجنوبية فور الفصل بين القوات وخروج القوات الأمريكية . ولكن بعد فترة جاء هجوم الجنرال جياب وتم اكتساح فييتنام الجنوبية .

هذه هي في الواقع خبرة من فيتنام في « تحييد امريكا » .. وهذا بالضبط ما كنت أقصده في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

لقد قلت أكثر من مرة إن هناك فارقاً ضخماً بين الحياد والتحييد .. وأن الولايات المتحدة لا يمكن ان تكون محايدة .. وانني أتصور ان تحييد أمريكا ينبغي ان يستهدف بالدرجة الأولى محاولة عزل تأثيرها الضار والعنيف عن النضال والصراع في المنطقة العربية وعن معركتنا مع اسرائيل ومع أن هذا عملية بالغة الصعوبة ، إلا أنه لا بديل لهـا بكل وسائل الضغط على الولايات المتحدة .

وكما أشرت سلفاً لقد واجهنا نحن أيضاً ، من قبل الثورة الفييتنامية ، نفس هذه التجربة ، أو « تجربة مصغرة » في الواقع ؛ في غمار معركة حلف بغداد .. حيث أمكن لقيادة الثورة المصرية ، بواسطة الأسرة المالكة في السعودية والدول النفطية التي كانت آنذاك مجرد امارات ما تزال تبحث عن ذاتها ، أمكن منع الولايات المتحدة ان تنضم الى حلف بغداد ، بينما كانت هي صاحبة هذه الفكرة .. ليس لأن القيادة المصرية عمدت إلى محاربة امريكا ، وإنما لأنها مارست عليها أساليب الضغط والتأثير حتى أمكنها أن تضع قيوداً على تصرفاتها تجاه هذا الموضوع .

بهذا المعنى فإنني أعتقد أن هدف « تحييد أمريكا » ، في صراعنا مع اسرائيل ، لايزال هدفاً صحيحاً وممكناً .. مع ملاحظة ان هناك فارقاً كبيراً بين تحييد امريكا والارتماء في أحضان امريكا ! . إن هدف تحييد امريكا هو سياسة متحركة من موقع الاستقلال تهدف ، بكل الوسائل السياسية والاقتصادية واحياناً بالعنف إذا اقتضى الأمر ، ان تضع قيوداً على قوة الدعم الامريكي لاسرائيل ، وأن تجعل تكاليف هذا الدعم باهظة للغاية .. بحيث يفرض على أمريكا أن تخفف من مدى ارتباطها مع اسرائيل ، ولا أقول أن تفك ارتباطها مع اسرائيل ، لأنها لا تستطيع ذلك ولن تفعله .. ولا نحن قادرون عليه . بل إنني اعتقد أن بعض هذا جرى ويجري بالفعل دون ان نقصد بالنسبة لأمريكا ، كما انه تم الى درجة أكبر بالنسبة لأوروبا الغربية .

● لقد تحقق بالفعل تحييد جزئي لأمريكا وخصوصاً في الفترة السابقة على « المبادرة » .. ففي هذه الفترة بدأ الوطن العربي يستجمع ارادته ويمسك بأيديه مشكلاته من خلال وسائل متعددة ، منها دور النفط والأرصدة العربية فضلاً عن استغلال الصداقات التقليدية في الضغط على أمريكا ونتيجة لكل ذلك بدأت مجموعة جديدة من المتغيرات تطرح نفسها ومن ذلك مثلاً :

● إن إسرائيل كانت تريد أن تذهب بالفعل إلى مؤتمر جنيف ، وكان العالم كله ينتظر ان ينعقد هذا المؤتمر حتى ان الرئيس الامريكي السابق كارتر كان يرى أنه لا بد من تمثيل للفلسطينيين في مؤتمر جنيف .

● إن الولايات المتحدة بدأت ترى ان اسرائيل تضر بمصالحها ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، خاصة في المناطق النفطية العربية .. ومن هنا فقد بدأ الرئيس كاتر ، بعد مقابلاته مع عدد من الزعماء العرب ، بدأ يتحدث عن ضرورة ان يكون هناك « موطن » (Homeland) للفلسطينيين ، فيما بين نيسان/ ابريل وحزيران/ يونيو عام ١٩٧٧ .

● أما بالنسبة لأوروبا الغربية ، فإنني أعتقد أننا نجحنا بالفعل في « تحييد اوروبا الغربية » على الأقل فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني ـ ولننظر الى موقف الحلفاء التقليديين لاسرائيل اليوم وخاصة المانيا الغربية وفرنسا .

وإنني أعتقد أن عبد الناصر قد نجح بالفعل في « تحييد فرنسا » في الفترة اللاحقة على حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧ ـ ففي هذه الفترة كان موقف ديغول غير واضح ـ ومع ذلك فقد انطلق عبد الناصر من القول بأنه حتى لو كان موقف ديغول غير واضح ، وفيه ظلال وان هذه الظلال لا تعكس حقائق سياسية كاملة ، لوجب علينا أن نخترع ذلك ، حتى يكون لنا بمثابة « جسر » الى اوروبا الغربية .. حتى نخرج من دائرة الاستقطاب وفي البداية ابتدأ دور فرنسا تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي بمجرد « ايماءات » من ديغول ، وقمنا نحن في مصر باعطاء هذه الايماءات اكثر من قيمتها بكثير في ذلك الوقت .. لكن هذه الايماءات تزايدت مع الوقت .. وأدت الى تحول ليس فقط في موقف فرنسا ، وإنما أيضاً في موقف اوروبا الغربية .. فقد أصبح هناك تعاطف على الأقل ، وفي دول اخرى بدأ هناك حديث عن ضرورة وضع الحقوق الفلسطينية في الاعتبار .

ولذلك فإنني اعتقد أنه لا تزال هناك دوائر مفتوحة لحركتنا « المستقلة » مع امريكا بالذات ، سواء بالضغط السياسي أو بالضغط الاقتصادي أو بالضغط بالقوة اذا استطعنا ، حتى نفرض عليها ان تقلل من مدى التزامها تجاه اسرائيل .. وعلى الأقل حتى لا تصبح امريكا مندفعة وراء إسرائيل الى آخر الطريق .

أما الذين يقولون بأن معركتنا مع إسرائيل هي معركة مع أمريكا فإنهم يحملوننا بمعركة أكثر مما نطيق ـ من ناحية ، كما ان حلها يستلزم ان نعتمد بالكامل وبدون تحفظات على القوة الأعظم الأخرى في العالم وهي الاتحاد السوفييتي ـ من ناحية اخرى .. ومعنى ذلك ان نضع أزمتنا في « مركب » من القضايا بين

الدولتين لتبقى رهن التسوية الشاملة بينهما . أما نقطة البداية في فكرة « تحييد امريكا » فتتمثل في أن نمسك أزمتنا في أيدينا، وأن نتعامل مع الدولتين العظميين.. احداهما بالفعل في موقف الصديق ، ويجب ان نحافظ عليها في موقف الصديق ، والأخرى كانت بالفعل من موقف العدو ، ويجب علينا ان نزحزحها من موقف العدو إلى موقف اقل من موقف العدو .. إلى موقف الخصم مثلاً ومن موقف الخصم إلى موقف المعارض ـ وهكذا .

معنى ما نقدم أننا ينبغي أن نرى « الظلال » المتعددة في الموقف الامريكي ..فقد يكون هناك « اتفاق » بين المصالح الأمريكية والمصالح الاسرائيلية بالفعل .. ولكن ليس هناك « تطابق » بين هاتين المصلحتين ، ولذلك فإن علينا ان نحدد « مسافة التناقض » بينهما ، وان نتحرك عليها لتوسيع هذا التناقض .. **ليس لكي نفصل اسرائيل عن أمريكا لأن هذا مستحيل** ، ولكن لكي نقلل من مدى استعداد امريكا للذهاب الى آخر الطريق مع إسرائيل .

إنني أصدر عن رفض تام لفكرة « الاحادية » التي يروج لها البعض في الوطن العربي ويدعونا الى التعامل مع طرف دولي واحد، بدعوى ان الدولتين العظميين لا بد أن تكون احداهما صديق والأخرى خصم . لأننا اذا سمحنا لأزمتنا أن تصل الى هذا الاستقطاب في ظل النظام العالمي الراهن ، فمعنى ذلك أننا نلقى بها الى نهاية بعيدة في التوازنات بين الدولتين العظميين ليست لنا سيطرة على حركتها.. بينما اذا اخذنا أزمتنا بأيدينا فلا بد أن نتعامل مع الطرفين اللذين يقوم عليهما النظام العالمي الراهن ..خصوصاً في منطقة حساسة مثل المنطقة العربية التي توجد تحت ابط الاتحاد السوفييتي جغرافياً وفي قلب اوروبا الغربية والغرب اقتصادياً .. وفي ضوء هذا الوضع لا بد أن تكون هناك ظلال وأضواء ودرجات متعددة في حركتنا الدولية ، بعيداً عن منطق الأبيض والأسود .

وأجدني هنا مضطراً الى استعادة خبرات ثورة تموز/ يوليو مرة ثانية .. إن البعض في الوطن العربي ينسب الى ثورة تموز/ يوليو احياناً ما لم تفعله .. والبعض يمسك بآخر مواقفها أو بموقف من مواقفها ويقول ان هذا هو موقف ثورة تموز/ يوليو .. وانني هنا أقبل الاحتكام الى ثورة تموز/ يوليو وزعيمها عبد الناصر .

● لقد عمد عبد الناصر كما سبقت الاشارة الى استعمال امريكا في مواجهة الاحتلال البريطاني ولا بد ان نقرر بأن جزءاً كبيراً من الضغط الذي جرت ممارسته على انكلترا لكي تنهي الاحتلال كان امريكياً في جزء منه بالاضافة الى المقاومة المصرية ومنطقة القناة ، فضلا عن بروز النظام الوطني في مصر الثورة وحركة الوطن العربي من حولها .. كذلك فإن عبد الناصر قد فرض على امريكا نوعاً من التحييد في معركة حلف بغداد .

● ثم جاءت مرحلة اخرى في أوائل الستينات تقريباً عمدت خلالها امريكا الى استعمال أقصى درجات العنف في عدوان ١٩٦٧ ، وبالتأكيد كانت أمريكا طرفاً في العدوان .. ولذلك فقد اتجه عبد الناصر الى تكثيف حملته ضد أمريكا الى آخر مدى ..حتى أنه حاول في مرحلة من المراحل ان يجعل من أمريكا واسرائيل شيئاً واحداً.. ولكن ذلك كان في مجال حركة سياسية معينة .. ولكن بعد ذلك بدأ عبد الناصر يفرز ويحدد الظلال والدرجات المختلفة . وعندما ذهب في زيارة موسكو السرية ـ في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ ـ كان هدفه ان ينقل المعركة من التوازن المحلي الى التوازن العالمي .. لأن ميزان القوى المحلي ـ بالدعم العسكري الذي حصلت عليه اسرائيل من امريكا ـ أصبح في صالح اسرائيل ويهيء لها حرية حركة اكبر من الناحية العسكرية . والاتحاد السوفييتي كان على وعي تماماً بهدف عبد الناصر ولذلك قبل بوجهة نظره ، واتخذ مجموعة من « القرارات الاستراتيجية العليا » بخصوص نمط وحجم المساعدات العسكرية السوفييتية لمصر .. ولكن بثلاثة شروط :

أولها ـ انه سوف يخطر الولايات المتحدة بما اتخذه من قرارات .
وثانيها ـ ان علينا ان نعيد استئناف الحوار مع الولايات المتحدة .
وثالثها ـ اننا لا ينبغي أن نبدأ أي معارك مسلحة مع اسرائيل والخبراء السوفييت في مصر ، وانما كان شرط بريجينيف هنا قاطعاً عندما وجه حديثه لعبد الناصر قائلاً :

« سيدي الرئيس لابد من أن يعود الخبراء السوفييت إلى بلادهم قبل ستة اشهر على الأقل من اتخاذ قرار بالدخول في معركة مع إسرائيل » .

وكل هذه الشروط مفهومه لأن العلاقات بين الدولتين العظميين لا تحتمل التلاعب .. كما ان استخدام احدى الدولتين العظميين لابد ان يجري بحساب دقيق وبوضوح لالبس فيه . وهنا كان من الواضح من جانب عبد الناصر والقيادة السوفييتية معاً ، ان الوجود السوفييتي في مصر سيشعر الولايات المتحدة بأن هناك خطر معين .. ولذلك ستبدأ عملية ضغط من ناحيتهم لاخراج الخبراء السوفييت وسيعرضون مقابلاً لذلك .

إن الاتحاد السوفييتي جاء إلى مصر بعد هذه القرارات الاستراتيجية وهو يعلم ان عبد الناصر يقوم بمناورة مع الولايات المتحدة .. جاء وهو يعلم انك تتجه الى رفع الأزمة من المستوى المحلي الى المستوى العالمي ، ولذلك فهو يطلب ان يتم ذلك بحساب دقيق حتى لا يؤدي سوء الحساب الى توريطه .

ولننظر هنا الى تتابع الاحداث في تلك الفترة :

ـ لقد قام الاتحاد السوفييتي باخطار الولايات المتحدة .
ـ ثم جاء جوزيف سيسكو الى مصر .
ـ وبعدها قام عبد الناصر بتوجيه نداءه الى نيكسون في أول أيار/ مايو .
ـ وهكذا جاء رد نيكسون على شكل مبادرة روجرز .
ـ ثم قبل عبد الناصر مبادرة روجرز عندما كنا في اجتماعات طرابلس .

ـ وعندما ذهب عبد الناصر بعد ذلك إلى الاتحاد السوفييتي كان قد قبل المبادرة بالفعل .. وعندما تساءل بريجنيف : « كيف قبلت هذه المبادرة وعليها علم أمريكي ؟ » .. بمعنى انه كان ينبغي ان تصدر المبادرة عن الدولتين العظميين معاً، وليس من طرف دولي واحد .

وعندما رد عبد الناصر بأنه قد قبل المبادرة « لأن عليها علم أمريكي » ؛ كان يستهدف في الواقع تحقيق شكل من اشكال تحييد أمريكا .

■ *ولكن المجموعة التي انتقدت فكرة « تحييد امريكا » منذ البداية انما كانت تصدر ، في جانب من تصوراتها ، عن ان السير في هذا الطريق له « نهاية واحدة » تتحصل في الارتماء في أحضان أمريكا .. ألا ترون ان ذلك هو ما حدث الآن بالفعل ؟.*

محمد حسنين هيكل : إن ذلك ليس صحيحاً على وجه الاطلاق . ودعني هنا أعمد الى تشبيه بسيط : إذا قلت لك إن الطريق الذي يوصلك الى هدفك يقتضي منك عبور شارع معين .. ثم في اثناء عبورك ذلك الشارع صدمتك سيارة ، هل تقول لي إنك ضللتني لأن سيارة صدمتني ؟!

إنني أرفض فكرة ان يكون التاريخ كله مؤامرات ... وان كان من الصحيح في نفس الوقت ان هناك مجموعة من العوامل ساعدت المد الذي حدث في الاتجاه المعاكس . ولكني أعتقد أن هدف « تحييد أمريكا »

سيبقى مطروحاً ،طالما استمر الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..وطالما بقيت المنطقة العربية ميداناً للتنافس بين الدولتين العظميين .

وهنا لا بد أن نفهم ان طبيعة السياسة الدولية واستراتيجية ادارة الصراعات تقتضي من كل طرف ان يسعى لكي تكون تكاليف الصراع في الحد الأدنى ـ من ناحية ،وان تكون مكاسبه في الحد الأقصى ـ من ناحية اخرى ..وهذا هو ما فعلته الولايات المتحدة بالضبط عندما وجدت مناخاً معيناً في المنطقة بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٧٣ وحتى من قبل ذلك :

- مناخ التناقضات العربية ـ من ناحية .
- ومناخ نمو البرجوازية العربية ـ من ناحية ثانية .
- ومناخ تقاعس الاتحاد السوفييتي ـ من ناحية ثالثة .

ففي هذا المناخ بدأت الولايات المتحدة تركيزها من أجل تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر ..وفي نفس المناخ بدأ أنور السادات بصنع اختياره الاستراتيجي الحاسم ..وهذه قضية اخرى لا علاقة لها بفكرة تحييد أمريكا .

إن ما حدث يعتبر بمثابة تحول صنعته مجموعة ظروف إقليمية وعالمية ، وبالدرجة الأولى مجموعة ظروف اجتماعية داخل الوطن العربي ..ويتمثل ذلك فيما حدث بعد حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ حيث **تعاظمت قوة البرجوازية العربية وقوة القطاعات التقليدية العربية ، إلى درجة ان أصبح عندها القدرة ان تدفع « فيضاناً » من البترودولارات يغطي على التناقضات السائدة في الوطن العربي** .. وربما يؤدي الى اغراقها تماماً ..فإذا كان طوفان الذهب الأسود قد غطى على هذه التناقضات ،فليس لذلك علاقة بفكرة تحييد أمريكا .

إنني أنبه هنا إلى خطورة الخلط بين العوارض والأسباب والمصادفات والحوادث والوقائع في بوتقة واحدة ..ومحاولة استخلاص « نمط » معين من كل ذلك الخليط غير المتجانس ..إنني اعتقد أنه من حوادث التاريخ ليست هناك عملية ديناميكية واحدة ..وانما هناك عمليات ديناميكية تحدث مع بعضها في نفس الوقت وربما لا تكون هناك صلة واضحة بينها ..فإذا التقت مجموعة من الديناميات لكي تقود الى الارتماء في احضان امريكا ،فإننا ينبغي ان نعزز هذه الديناميات ونحللها وسنجد عندئذ انه ليس لها علاقة بفكرة تحييد أمريكا .

ودعني اقول لك بمنتهى الوضوح ان القيادة المصرية **لم تسع الى « تحييد امريكا »** ..**وإنما الكارثة التي حدثت بالفعل هي تحييد الاتحاد السوفييتي** ..فقد استعملت كل قوى الضغط لاخراج الاتحاد السوفييتي سياسياً ولاخراج السلاح السوفييتي ..وساعدت على ذلك قوى معينة في الوطن العربي ، ومجموعة عناصر جديدة على الساحة العربية في مقدمتها النمو الزائد لقوى الافساد لدى البرجوازية العربية .

■ *إن هذا هو ما كنت أسعى إلى الوصول إليه تماماً ،أي تحديد النقطة التي بدأ عندها الخطأ ..بمعنى أنه إذا كان مبدأ تحييد أمريكا ليس مرفوضاً من أساسه وإنما يتفق مع قواعد السياسة الدولية الراهنة ،فمن أين بدأ الخطأ في تطبيق هذا المبدأ ، حتى انتهى الأمر الى الارتماء في أحضان أمريكا ؟*

محمد حسنين هيكل : عندما تتحدث عن « خطأ » فمعنى ذلك ان هناك « نقطة بدأ عندها الخطأ »

وأنت تسير في طريق « تحييد امريكا » .. وانني لا أعتقد أن ذلك تصوير سليم للأمر .. إذ ليس هناك « طريق واحد » كنا نسير عليه وهو طريق تحييد أمريكا حتى نبحث عن نقطة ما على هذا الطريق بدأ من عندها الانحراف الذي أدى إلى الارتماء في أحضان امريكا .. انني اعتقد أنه كانت هناك مجموعة من الطرق أو من الخطوط المتوازية التي تجري مع خط تحييد أمريكا ولكن لا علاقة لها به بالشكل المباشر على الأقل .. ويمكن هنا ان نرصد ما يلي :

أولاً ـ خط التناقضات الاجتماعية في الوطن العربي ، وفي اطار هذا الخط كانت هناك مجموعة بارزة من التطورات منها على سبيل المثال :

١ ـ كان هناك تشوق لدى قطاعات واسعة لنوع من الحلم بالديمقراطية .
٢ ـ كانت هناك عودة من جديد للافكار الليبرالية التي أرادت ان تؤكد نفسها لأسباب متعلقة بالفشل في الكتلة الاشتراكية .

٣ ـ وكانت هناك مجموعة قيم من مجتمعات استهلاكية بدأت تغزو الوطن العربي .
٤ ـ انه أصبح في استطاعة قطاعات عديدة في العالم العربي « أن تشتري » هذا كله : أن تتحدث عن المجتمعات الليبرالية ، وتفرض أنماطاً استهلاكية جديدة ، وتغير مجموعات القيم .

وهذا الخط لا علاقة له بخط تحييد أمريكا .

ثانياً ـ خط العلاقات العربية ـ السوفييتية .. وتبرز هنا الأزمة الحادة التي واجهتها القيادة السوفييتية بعد الانتصار العربي ، بالسلاح السوفييتي ، في حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ .

وهذا الخط لا علاقة له بخط تحييد أمريكا .

إننا ينبغي أن ننظر إلى هذه الخطوط الثلاثة ـ تحييد أمريكا ، والتطور الاجتماعي في الوطن العربي ، والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي ـ باعتبارها خطوطاً متوازية وان كانت العلاقة بينها قائمة وأكيدة .. ويرجع ذلك ببساطة الى أنه ليست هناك معركة أو نضال يتحدد بخط واحد : فكل المعارك مركبة ، وكل نضال مركب من مجموعات من الخطوط المتداخلة والمنفصلة والمتوازية والمتباعدة .. الخ .

ولذلك إذا كنت تتساءل عن « النقطة التي بدأ عندها الخطأ » وتسعى الى البحث عن هذه النقطة على خط تحييد أمريكا لأننا نشهد اليوم ظاهرة الارتماء في أحضان امريكا .. فإنني اختلف مع ذلك .. لقد حدث الخطأ في « خط آخر » لا علاقة له بخط تحييد أمريكا .. إن الخطأ يرتبط أساساً بطبيعة الخيارات الاجتماعية السائدة اليوم في الوطن العربي . فالقوى القادرة اليوم على اتخاذ خيارات اجتماعية مؤثرة في الوطن العربي لم تعد هي قوى العمال ولا قوى الفلاحين ، ولا القوى الثورية .. لقد انتقلت مقدرة اتخاذ الخيارات من جانب الى جانب آخر .

■ *ولكن هذه الخطوط المتوازية كلها ، ألم تكن واضحة وقت طرح فكرة تحييد أمريكا ؟*

محمد حسنين هيكل : على فرض أنها كانت واضحة آنذاك ، إلا أنني أفترض أنه في كل سياسة وعند تحديد كل خيار ، توجد عادة مجموعة من المخاطر .. وقد تجد نفسك مضطراً إلى القبول بمخاطر معينة ، بشرط أن تكون مخاطر محسوبة . ولذلك فإنني اكرر القول بأنه على فرض أن هذه الخطوط كانت واضحة ، إلا

أنه ادارة الصراع تتوقف عليك أنت .

وعلى سبيل المثال إذا ركزنا على خط تحييد أمريكا ، في نفس الوقت الذي نرى فيه الخطوط الأخرى المتوازية معه ، ثم حاولنا استخدام قوة السعودية وتوظيفها في عملية تحييد أمريكا ـ كما فعلت القيادة المصرية بعد ثورة تموز/ يوليو في معركة حلف بغداد ـ لكان من الممكن التوصل إلى نتائج عملية على هذا الخط .

ولكن ما حدث كان غيرذلك .. لقد وجدت مجموعة من الظروف والتطورات في الوطن العربي ، اعطت السعودية الفرصة لكي تستعمل غيرها وتوظف قدراته ، على هذه الخطوط المتوازية كلها ، لا أن يستعملها الغير .

إن قوة النفط والبترودولارات أعطت لقوى اجتماعية معينة في الوطن العربي ، على رأسها السعودية ، المقدرة على استعمال قوى وطنية هي نفسها كانت قد استعملت السعودية في مرحلة سابقة لتحييد أمريكا . ولكن بسبب الضعف وعجز القيادات وبسبب الطوفان الهائل للذهب الأسود ، فقد اختلفت الصورة .

■ *كيف حدث في رأيكم ، ان تفرقت الأمة العربية في قياداتها المسؤولة حول اسلوب التعامل مع الوجود الصهيوني الى ذلك المستوى الذي يكاد يفجر جميع عناصر التصور العربي للصراع العربي ـ الاسرائيلي ؟ .*

وإذا كنا نقول « رب ضارة نافعة » ، فربما يبدو الآن ان الضرر الذي لحق بالعرب وقضاياهم من خروج مصر من الصف العربي كان كبيراً إلى درجة يكاد يمكن معها الطعن بهذا القول المأثور ، في حالنا هذه . في تصوركم ، لماذا لم يؤد خروج مصر ، أو إخراجها الى الصحوة المطلوبة لدى العرب الآخرين ؟ . ولماذا لم يكتشف هؤلاء بعد لا الاسلوب السليم لاعادة مصر ، ولا حتى الاسلوب السليم لايقاف التداعي في الموقف العربي في أكثر من ساحة للمواجهة مع اسرائيل .. ومع غير اسرائيل ؟ .

محمد حسنين هيكل : دعني أولاً أشير الى حكاية « رب ضارة نافعة » هذه .. لا شك انك إذا نظرت الآن إلى ما يجري في المنطقة العربية كلها ، نظرة قصيرة الأجل ، فسوف يخال اليك انه لا أمل في أي شيء ..

ولكنني أعتقد أن هناك فوائد عديدة من مرحلة الردة التي نعيش فيها الآن . وأساس ذلك أنه من منجزات عبد الناصر ، وأيضاً من المشكلات التي خلقها ، أنه أخذ اختيارات استراتيجية اكثر تقدماً بكثير جداً عن وعي الجماهير في تلك المرحلة ، وانه قيادتهم قد شدتهم من ورائه ـ ولذلك فقد ظلت هناك شكوك ، وظلت هناك فجوات .. وكان هناك من يقول ـ مثلاً ـ هل مصر عربية أم لا ؟.. ما هو دخل مصر باسرائيل ؟.. وهي التساؤلات التي تضخمت الآن الى حد بعيد . ان عبد الناصر قد اتخذ اختياراته هذه بقوة زعامته ، وهي اختيارات صادقة وصحيحة تاريخياً ، ولكن ما حدث هو ان عبد الناصر حمل اختيارات وتقدم بها وتبعته الجماهير .. تبعته «هو» ولم تتبع « اختياراته » .. وحاربت من اجل هذه الاختيارات ، في جانب من الصورة ، ليس لأن هذه الاختيارات مقنعة ، ولكن لأنه يقول بها .. وبقدر ما عبر عبد الناصر عن آمال هذه الجماهير ، سارت وراء حركته وقبلت اختياراته ، لكن كان عندها بعض التساؤلات .

وفي مرحلة الردة التي نعيشها الآن لا بد أن نلاحظ انه بجانب مخاطرها ـ ولا شك أن مخاطرها صعبة للغاية ـ توجد بوادر ايجابية « نافعة » . فلقد بدأت قطاعات عديدة ومتزايدة من « جماهير » مصر تراجع

نفسها ، وإنني اعتقد ان ما فشلنا في تأكيده لهذه الجماهير بوسائل الاقناع ، ستؤدي الظروف التي نعيشها اليوم الى تأكيده على ارض الواقع ، بتأثير التناقض القائم ، في صلب اختياراتها .. وربما قلنا بتأثير :

وإن أراد الله نشر فضيلة ... طويت ، أتاح لها لسان حسود
لولا اشتعال النار فيما جاورت ... ما كان يعرف طيب عرف العود

إن هناك قطاعات عديدة في مصر تتساءل اليوم عن جدوى « السلام » مع اسرائيل ، هذا الشعار الذي كان في السماء من ثلاث سنوات وتبعته الجماهير لأنه كانت هناك فجوة في وعيها، ولقد زحفت على هذه الفجوة ، خصوصاً في غياب عبد الناصر ، مجموعة أوهام . كذلك هناك تساؤلات عن جدوى الانفتاح بعد أن تم تجريب هذه السياسة و « فتح الباب » على مصراعيه .. ولكن أين النتائج ؟.. وأيضاً هناك تساؤلات عما حدث بعد عزلة مصر من الوطن العربي وكيف يمكن ان تحدث بينما يوجد لمصر قرابة المليونين من العاملين في الوطن العربي .. أن هناك « مصالح مصرية » حقيقية في الوطن العربي .. ناهيك عن الروابط والعلاقات بين شعوب الأمة الواحدة في اللغة والثقافة والتاريخ والدين .. في الحاضر وفي المستقبل . ولذلك فإنني أقول ، رغم كل ما يحيط بنا الآن ، رب ضارة نافعة !

أما لماذا لم يؤد اخراج مصر ، أو خروجها ، إلى الصحوة المطلوبة لدى العرب الآخرين ، فإنني أعتقد أنه يمكن تفسير هذه الحقيقة بعدة عوامل :

أولها - إن الهدف « القومي العربي » لم يعد محدداً بتأثير الصدمات والاختيارات الجديدة والمتجددة في المنطقة العربية ، وبالذات من جانب مصر والسعودية .

وثانيها - إن الأمة العربية نتيجة لعوامل عديدة قد أصيبت، فيما يبدو ، بما يعرف بظاهرة « تعب المعادن » (Metal Fatigue) .

وثالثها - تركيبة النظم الحاكمة في الأقطار العربية وانعكاس ذلك على توجهات الطبقات العربية المحكومة .

ورابعها - طبيعة الدور المصري في الوطن العربي منذ مطلع القرن الحالي على الأقل والذي مزج بين دور التحديث ودور التوحيد .

إن هذه العوامل الأربعة مسئولة فيما أرى عن عدم بروز هذه الصحوة المطلوبة والمهم أن ننظر إليها في تفاعلها وفي ارتباطها ببعضها البعض لأنها توجد كذلك في الواقع .. ولننظر الى ما يعنيه كل من هذه العوامل .

أولاً : ضياع الهدف القومي العربي

دعني أذكرك أولاً أن « الفكرة القومية العربية » كانت لا تزال مشروعاً .. فمنذ مطلع القرن الحالي ، كانت الخيارات الأساسية المطروحة أمام الوطن العربي ثلاثة :

١ - كانت هناك فكرة الخلافة أو الجامعة الاسلامية .
٢ - وكانت هناك فكرة العروبة او الجامعة العربية .
٣ - وكانت هناك فكرة الوطنية المستقلة لكل بلد من البلدان على حده .

ولم يبت في الصراع بين هذه الاختيارات بتحديد بديل منها بشكل نهائي .. ومن هنا فإن الفكرة القومية كانت مطروحة ضمن بدائل اخرى .. وكانت كما قلت لا تزال مشروعاً .. ثم جاءت صدمة الطريق المختلف

الذي اختارته القيادة المصرية منذ سنة ١٩٧٤ وفي الحقيقة فإن هذه الصدمة، للانصاف ، قد بدأت بالعدوان الاسرائيلي سنة ١٩٦٧ . وتفصيل ذلك ان صدمة ١٩٦٧ استوجبت اتجاه الجماهير الى التساؤل في كل شيء .. لأن ظروف الصدمة عادة ما تطرح بعض التساؤلات .. وهكذا ففي مناخ ١٩٦٧ :

- طرحت الفكرة القومية للبحث والمساءلة .
- وطرحت الفكرة الاجتماعية للبحث والمساءلة .
- وطرحت فكرة عدم الانحياز للبحث والمساءلة .

أي أنه كان هناك في الواقع بحث ومساءلة في كل شيء منذ صدمة ١٩٦٧ . وفي وسط الضباب والبحث والمساءلة **جاء فك الارتباط الأول عام ١٩٧٤ ، الذي اعتبره بداية كل ما يجري الآن** ، وهنا بدأت كل **التيارات تعبر عن نفسها** ، لأن القيادة المصرية قد اختارت طريقاً مختلفاً .. والمهم أنه عندما جاء صدمة ١٩٦٧ وصدمة الطريق المختلف الذي اختارته القيادة المصرية ، كانت « الفكرة القومية » لا تزال خضراء العود .

ثم لتنظر الى الوطن العربي بعد عام ١٩٧٤ .. وترى كيف تتصرف القوى الفاعلة فيه . لقد كتبت منذ خمس سنوات سلسلة من المقالات عن « الحقبة السعودية » ولقيت وقتها استغرابا من البعض .. ولكن **لينظروا اليوم بعد خمس سنوات من كتابة هذه المقالات ألسنا نعيش فعلاً في ظل « الحقبة السعودية » ؟** إن ذلك يرجع لسبب بسيط جداً وهو أن فكرة « الثورة » قد أبعدت أو ابتعدت وأصبحت فكرة « الثروة » هي الفكرة المسيطرة اليوم .. والحديث عن الثروة يعني الحديث عن السعودية مباشرة .

وهنا نلاحظ أن السعودية لم تأخذ بالفكرة القومية ، وإنما عمدت الى اختيار آخر أصعب بكثير جداً من الفكرة القومية - إنها حتى لم ترجع لفكرة الخلافة ، أو الجامعة الاسلامية ، لأنه حتى الامبراطورية العثمانية عندما كانت تنادي بالجامعة الاسلامية ، إنما كانت تقصد منطقة الشرق الأوسط بشكل ما .. أما السعودية فهي تتكلم عن فكرة « الدين » كلها .. وهكذا نجد أنفسنا مع هذه الفكرة امام مخاطر عديدة منها :

- إننا نسقط في بحر ليس له نهاية ، وليس لدينا حتى المجاديف التي يمكن ان تساعدنا على تخطيه .

- إننا نترك كياننا المحدد ونذهب الى كيان آخر غير محدد ، عندما نتحدث عن العالم الاسلامي او الوحدة الاسلامية .

- إننا نحمل انفسنا بحمل لا تستطيع السعودية ولا الحقبة السعودية ولا المنظمة العربية ان تحمله او تتحمله .

إنني لا استطيع أن ارى في الافق مثلا إمكانية امن مشترك او امكانية سوق مشترك بين المنطقة العربية وبين إندونيسيا او الملايو !.

أما الحديث عن «المشروع القومي العربي» - حتى اذا كان حلماً الا انه حلم في متناول التنفيذ لاعتبارين اساسيين .

اولهما - إن هذا المشروع له اساس عملي حقيقي، يتمثل في وحدة اللغة ووحدة الثقافة والجغرافيا والتاريخ.. فضلاً عن امكانية وحدة اقتصادية ووحدة الأمن بالدرجة الاولى .

وثانيهما - إن هذا المشروع ، فضلاً عن أن له اساس عملي حقيقي ، يمثل هدفاً محدداً .. وهدفاً في متناول طاقتنا .. ونستطيع بهمتنا ان نرفعه .

بينما الحديث عن الفكرة الاسلامية ينتهي بنا الى الدخول في محيط لا نستطيع ان نخوض فيه، لانه اكبر من قوتنا.. ولا يمثل هدفاً محدداً.. فضلاً عن أنه ليس له اساس عملي حقيقي .. ومن هناك فإن التركيز عليه قد ادى الى تشعب القوة العربية.

ولذلك فانني اعترف:انني لا استطيع ان افهم كل هذا التركيز الذي نشاهده على فكرة «العمل الاسلامي» والحركة في المحيط الاسلامي، ، لان ..ذلك الاختيار السعودي يعني ، باختصار، عدم التركيز على «الأهم» من اجل «المهم». وهو ما يعنى ، في نهاية المطاف، تبديد الطاقات العربية في عدد من الدروب الفرعية.

ودعنا هنا نستعيد تجربة ثورة ٢٣تموز/يوليو.. ان عبد الناصر قد تحدث بالفعل عن فكرة الدوائر الثلاث: الدائرة العربية والدائرة الإسلامية والدائرة الافريقية.. ولكن الدائرة الاساسية فيها **كانت تتمثل في الدائرة العربية التي هي دائرة تحقيق الذات**.. أما بقية الدوائر فهي دوائر مساعدة. حقاً لدينا مصالح ومسؤوليات في الدائرة الافريقية .. ولدينا مسؤوليات وارتباط بالعالم الاسلامي؛ لكن كل ذلك في إطار المسؤوليات المعنوية والدعم المعنوي .لكن الوطن العربي هو مجال تحقيق الذات .. ولذلك فالحديث عن دائرة اخرى خارجة باعتبارها تأتي أولاً بمثل خطأً أساسي لانه يعني تحويل الرئيس الى قانون والعكس بالعكس.

ثانياً ـ ظاهرة « تعب المعادن » في الأمة العربية

إنني اعتقد انه في مرحلة معينة من مراحل التطور التاريخي قد تصاب الأمم بما يعرف بظاهرة «تعب المعادن».. واعتقد ان هذا التشخيص يصدق الآن على الامة العربية فماذا يقصد بهذه الظاهرة ـ اولاً ـ لكي نفهم مدلولها بالنسبة لما جرى ويجري في الأمة العربية ؟ .. أحياناً تقع حادثة لاحدى الطائرات ، ويقال ان هذه الحادثة ليس لها الا سبب واحد يطلقون عليه حالة «تعب المعادن» وفي هذه الحالة لا يسهل ولا يمكن رؤية او رصد كيفية « تعب المعادن » .. **انما تحدث اثارة فجأة ، حيث يكون هناك شيء ما في تركيب المعادن وفي فلزاتها .. ثم يحدث في لحظة معينة وعند ضغط معين يحدث فيها تشقق** ... وتقع الحوادث .

اتصور هنا ان هذه الفكرة تصلح لتفسير جانب من الصورة التي نحاول الاحاطة بها ..إذ إنني اعتقد ان الأمة العربية قد اصيبت بنوع من «تعب المعادن» ؛بسبب طول مرحلة النضال بما يرافقها من «توتر ثوري» فضلاً عن الصدمات المختلفة التي حلت بها مثل صدمة ١٩٦٧ واختفاء عبد الناصر وصدمة الخيار «المختلف للقيادة» .. وغير ذلك من الصدمات المختلفة المتنوعة .

وفضلاً عن كل ما تقدم ، فان الأمة العربية ـ في غيبة قيادة قادرة على التوجيه وعلى التوحيد ـ وجدت نفسها امام وضع غير واضح وغير متماسك وغير محدد ، سواء من حيث اتجاهه او من حيث هويته ـ حتى انني اتصور اننا اصبحنا في حاجة حتى الى تحديد هوية .

ثالثاً ـ تركيبة النظم العربية الحاكمة والطبقات المحكومة :

لقد ترافق مع تقدم أن الأمة العربية قد اصبحت نموذجاً لما تستهدف القوى العالمية المسيطرة ان يحدث في مناطق اخرى .. وتكاد ان تصبح «حقلاً تجارياً» لها ..

● لقد اشرت من قبل ، في الجزء الاول من هذا الحوار، الى نوع النخب المحيطة بالسلطة الحاكمة في الوطن العربي .. إن هذه النخب في غالبية الأقطار العربية تتكون من مجموعة ممثلي شركات البترول و من

تجار الاسلحة . مع مجموعة من المخابرات الأجنبية .. مع عناصر مرتبطة بالسلطة بشكل اوبآخر .. وهؤلاء مرتبطون بشركات بترول وبشركات اسلحة عالمية وبأجهزة عالمية .

● ولننظر الى الوطن العربي «من الداخل».. اننا سنجد انه تحت عملية ضباب لاحدود لها ، فكل بلد اصبح منعزلاً عن البلد الذي يجاوره .. وكل بلد يركز على «جماهيره» بكافة وسائل السيطرة : التليفزيون والراديو والصحافة .. وما تعجز عنه هذه الاجهزة، تكمله أجهزة القمع واجهزة الأمن .. وبالتالي فان «الجماهير» نظراً لرغبتها في عدم الاصتدام بأجهزة القمع فقد اصبحت مستغرقة في«مخدر»التليفزيون والراديو..لقد اصبحت في «غيبوبة»..لقد كان من المطلوب «تغييب» هذه الجماهير، فاختارت الغيبوبة ، لأن التغييب رغما عن الأنف يعني الاصطدام بأجهزة القمع .. فتصبح «الغيبوبة»هي نوع من الهرب .

إنني مستعد ان افهم أن يحدث ذلك في المجتمع الامريكي،لأنه مجتمع Compartmentalized اى مجتمع وحدات صغيرة..حيث يمضي المواطن الامريكي نصف يومه في العمل ثم يعود سريعاً الى منزله ويغلق عليه الأبواب ، حيث لديه كل الكماليات، لليوم التالي.. حتى يمضي بقية يومه «مستمر» أمام التليفزيون والفيديو .

لقد اصبح عندنا كل ذلك بدون مبرراته وبدون القاعدة الصناعية التي انتجته ،والتي جعلته محتملاً في امريكا ، وان كنت اعتقد انه غير محتمل على الاطلاق .. وهكذا فقد اصبحت هناك جماهير ضائعة في الوطن العربي ، وفي النهاية تبحث عنها فلا تجدها .

لقد قال «لينين» : «ان المسؤولين عن العمل السياسي لابد ان يذهبوا الى الجماهير حيث هي في اماكن تواجدها .. وبالامس كنت تجد قوى جماهيرية غفيرة في المصانع وفي الجامعات وفي الشوارع يمكن تحريكها، أما اليوم فإنك « لا تستطيع » ان تذهب الى الجماهير حيث هي ، لأنه لا توجد مثل هذه الاماكن تتواجد فيها. الجماهير اليوم مبعثرة تشغل نفسها اساساً بمباريات الكرة ومسلسلات التليفزيون .

● ودعنا ننتقل الى دائرة اخرى.. دعنا نتساءل : ما هي الوسائل التي تساعد هذه الجماهير على ان تشعر بما حولها اليوم ؟ .. اليس غريباً ان الوطن العربي كله يتلقى توجيهه السياسي وإعلامه ومعلوماته ـ فضلاً عن صحافته المقيدة وتليفزيونه المخترق ومشكلاته الغذائية ـ من ثلاثة محطات أجنبية اساساً وهي :

ـ محطة مونت كارلو، حيث تمتلك الحكومة الفرنسية ٥٠ بالمائة منها والباقي تمتلكه مجموعة شركات منها شركات سلاح مثل شركة داسو .

٢ ـ محطة الاذاعة البريطانية، التي تصرف عليها مباشرة المخابرات البريطانية، فالخارجية البريطانية تعطي التوجيه للبرامج أماالاعتمادات فهي اعتمادات مخابرات .

٣ ـ صوت امريكا ـ وهو غني عن التعريف .

أليست هذه هي القوى الموجهة للرأي العام العربي كله .. ومعنى ذلك أن هذا الرأي العام وهو فاقد الثقة فيما حوله .. ويعيش في نمط حياة واستهلاك غريب جداً على مرحلة تطوره ـ حتى عندما تواتيه لحظات صحة يلجأ الى هذه «الجهات» ليتلقى أخباره ومعلوماته ! .

● إننا اذا نظرنا الى النظم الناشئة في العام الثالث كله اليوم غير انها قائمة على نظم قمع محلية ـ من ناحية ، ونخبة مرتبطة بنظم القمع من ناحية ثانية، ونظم إغراق أو قمع في الداخل ـ من ناحية ثالثة ..

ولقد تحقق ذلك اكثر ما تحقق في الوطن العربي. إنني لست قلقاً ـ مثلاً ـ لأننا لا نبني صناعات ثقيلة أو لا نقيم سدوداً جديدة في مصر .. لكنني في غاية القلق اساساً على شيء اخطر من ذلك بكثير الا وهو مجموعة القيم التي تم غرسها في الخمسينات والستينات والتي غطت عليها موجة ساحقة بهدف اغراقها تماماً .

رابعاً ـ طبيعة الدور المصري في الوطن العربي

إنني اعتقد انه يجب علينا ونحن نبحث عن كيفية تعويض خروج مصر او اخراجها، أن نحدد طبيعة هذا «الدور المصري» في الوطن العربي وتاريخه ووظائفه .

وهنا يمكن ان نلاحظ ان الوطن العربي ، منذ مطلع القرن الحالي، كان يتطلع الى مصر حتى من قبل عبد الناصر وحتى من قبل توجهها القومي. وهنا نلاحظ ايضاً ان مصر ـ عن طريق مفكريها، وادبائها، وشعرائها، وكتابها، ومغنيها ، وملحنيها ، وممثليها ـ كانت تقوم بدور حضاري قائد .. وفي الواقع فإنها كانت تقوم باستمرار بدورين اساسيين في المنطقة .

اولهما ـ دور القائم بعملية التحديث .
وثانيهما ـ دوز القائم بعملية التوحيد .

وعندما يحدث ان يختفي هذا الدور المركزي ـ دور المحدث ودور الموحد ـ فلا يتصور ان نجد هكذا بديلاً لذلك ببساطة .. ان خبرات التاريخ لا توضح ان هناك بديلاً اوتوماتيكياً لمثل هذه الحالات ، لأننا لسنا إزاء عملية كيميائية وعملية مكيانيكية .

فضلاً عن ان الذي كان يقوم بهذين الدورين هو «ثلث» الأمة العربية ، هو بلد بحكم موقعه وسط الامة العربية ، هو ثلثها ، وهو الذي يقوم بالتحديث والتوحيد. فاذا اتبعه هذا الدور فجأة تصبح امام مشكلة حقيقية.. وتصبح في حاجة الى وقت طويل حتى ترتب بدائل .

ورغم ذلك فاننا ينبغي ان نتنبه الى خطأ آخر لاحظته في تصوراتنا وفي تصورات آخرين. ان البعض منا هنا في مصر يقول اننا قيادة الوطن العربي..ومن غير مصر ليست هناك قيادة للوطن العربي ..وهذا خطأ.. لأنه يمثل خلطاً بين مفهوم القيادة ومفهوم الرئاسة، مع تسليمي بأنه ليست هناك رئاسة في العمل السياسي.

فالقيادة والزعامة يمكن ان تتوفر لك باعتراف آخرين، وليس بادعائك .. بينما من الممكن ان تكون رئيساً او ملكاً بحكم الدستور.

ولذلك فليست هناك قيادة في تاريخ الأمم وليس هناك أمة اسمها امة قائدة هكذا على طول الخط الأمة يمكن ان تكون قائدة بمقدار ما تعبر عن الآخرين ..واذا افقدت قدرتها على التعبير عن الآخرين ،تفقد مباشرة قدرتها اوحقها في القيادة. لأن القائد هو ـ باختصار ـ من تتعدى إهتماماته حدود مصالحه الشخصية، الى التعبير عن مصالح آخرين ـ فاذا ما وصل التعبير عن وطن باسره يصبح قائداً لهذا الوطن ..وتنتهي القيادة عندما يفقد قدرته على التعبير عن الآخرين .. ونفس الشيء يصح على الدول، وفي هذه الحالة ، حالة فقدان القدرة على التعبير، تبقى الدولة كما هي بحجمها الطبيعي اوتعود الى حجمها الطبيعي ..فالقيادة، إذن ، عملية غير مرئية ومرتبطة بأداء دور معين .

ومن هنا صعوبة مشكلة البديل ..لقد اشرت في الجزء الاول من هذا الحوار الى أن هناك بديل ممكن في المنطقة العربية ، ولكن ينبغي ان نضع في اعتبارنا اننا نتحدث من ناحية العوامل الجيوبوليتيكية ، ومن هذه

الناحية نقول ان سوريا والعراق بديل ممكن .. ولكن حتى ونحن نقول بذلك، نضع تحفظاً اساسياً وهو ان هذه ليست عملية إحلال اتوماتيكي . إنه بديل جيوبوليتيكي ومطروح، ولكن ذلك لا يعني انه أتوماتيكياً بد أيؤدي دوره، إنه سيؤدي دوره فقط عند ما يعبر وعند ما يستطيع ان يحشد وعندما يستطيع ان يستقطب، وقبل ذلك لا .

إنني لا اريد ان اقول ان الصورة سيئة للغاية .. ولكن من الواضح لنا ان الفترة التي اعتمد فيها الوطن العربي على مصر، منذ مطلع القرن الحالي ، تصل الى سبعين عاما ، بينما الفترة التي وجد نفسه فيها بدون مصر، منذ المبادرة وربما منذ كامب ديفيد تصل الى ثلاث او أربع سنوات ، لأنه بعد المبادرة كانت هناك بعض القطاعات ما تزال تعلق آمالاً على ما حدث، وكانت تصدر في ذلك عن اعتقاد بأنه ربما كانت المبادرة في حد ذاتها خطوة جريئة اكثر من اللازم، ولكن خطاب انور السادات امام الكنيست على أقل تقدير كان في حدود الالتزام العربي .. اما بعد اتفاقيات كامب ديفيد فقد وجدوا المسألة مختلفة تماماً .

والمهم أن إعتماد سبعين سنة على مصر لن يمكن تعويض او ايجاد بديل له في ثلاث سنوات .. فضلاً عن ان الاعتماد العربي على مصر يرجع الى فترة بعيدة جداً حتى الى فترة سابقة على الغزو العثماني، حيث كانت هناك مرحلة من التفتت العربي تحملت فيها مصر مسؤولية الحملات الصليبية كمسؤولية عربية او عربية اسلامية، المهم انها اوسع جداً من حدودها . وبعد قيام الامبراطورية العثمانية استمرت مصر في القيام بدور ثقافي معين .. وحتى في القيام بدور قانوني معين ، من ناحية التفسيرات والتحليلات والاجتهادات الدينية .. ولو ان العصر كله كان عصر انحطاط ، الا ان مصر كان لها دور في وقت لم تكن هناك حتى كيانات متكونة في الوطن العربي . السعودية ـ مثلاً ـ كانت مجرد إمارة الحجاز التي كانت تعتمد على مصر المملوكية حتى . ولذلك اتصور ان المسألة ستأخذ وقتاً اطول مما نعتقد .

ويهمني بعد استعراض هذه «العوامل الاربعة» كلها ، والتي تفسر عدم حدوث «الصحوة المطلوبة» في الوطن العربي ، ان انبه الى ان الاشياء لها قوة في حد ذاتها، برغم كل ما نشاهده الآن من ظواهر .. فعندما يكون لديك امكانيات معينة ، هذه الأمكانيات ستفرض نوعاً من التأثير ، بعض هذا التأثير يتعدى نطاق تخطيطك .. ولنضرب بعض الامثلة .

● هناك ـ مثلاً ـ دور الثروة العربية، الذي لم يقصد اليه اصحابها .. إن هذه الثروة اعطت الوطن العربي نوعاً من القدرة .. حتى اذا كانت هذه القدرة مشوبة اليوم بالشكل الذي تستخدم به الثروة العربية ، لكن يبقى الاحساس بأن هناك إمكانية معينة .

وعلى سبيل المثال فان العالم كله قد تأثر بحرب تشرين اول / اكتوبر وعلى الأقل بمشهد الايام الاولى منها ثم بما ترافق معها من دور النفط والوحدة العربية والعمل العربي المنسق . هذه اللحظة التاريخية التي بدت فيها حتى معجزات وصفها الجنرال «اندريه بوفر» ـ بأنها تمثل «رسالة الى المستقبل»، بصرف النظر عن كل ما حدث بعدها . إنها رسالة موجهة الى المستقبل تعني ان العرب قادرون ، قادرون تكنولوجياً . قادرون مالياً و قادرون سياسياً وعسكرياً .. انهم يقدرون ذات يوم، وهذه في حد ذاتها رسالة هامة .ولذلك اذا نظرت الى صحف العالم اليوم ستجد ان هناك نوعاً من الاهتمام بالوطن العربي .. قد لا يكون هناك احترام كاف ، لكن هناك نوع من الخشية على الاقل .

● وهناك ـ مثلاً ـ دور فوائض النفط العربية داخل الأقطار النفطية العربية وحتى داخل الاقطار العربية غير النفطية . إن هذه الفوائض قد ادت الى نوع من التنمية الجبرية التي قد لا تكون مقصودة . . . اذ

انها استتبعت التوسع في التعليم وفي تشييد شبكات الطرق والاتصال وفي بناء المستشفيات ، كما انها ساعدت على الدخول في برامج «لحاق تكنولوجي».

واذا نظرت الى عدد المبعوثين العرب في الجامعات الاجنبية اليوم ستجد نفسك امام إمكانية معينة .. حقاً البعض من هؤلاء سيتأثر بمجموعات القيم الأجنبية والبعض ستجره عمليات استنزاف العقول، ولكن إذا نظرت الى عدد هؤلاء المبعوثين ورفعت الحدود السياسية من على الخريطة ستجدهم امكانية هامة .

ويرتبط بذلك ايضاً على المستوى التكنولوجي أن هذه الارصدة جعلت لدى البعض منا القدرة حتى على شراء التكنولوجيا فضلاً عن بروز الوعي بالتكنولوجيا .

ودعني اتوقف هنا ونحن نتحدث عن التكنولوجيا والتطور العربي امام عملية المفاعل النووي العراقي الذي دمرته اسرائيل .

ففي سنة ١٩٦٧ قامت اسرائيل بالعدوان والحرب لأن «جندي المشاة» المصري دخل سيناء، فحاولت منعه من ان يؤدي دوره .

اليوم بضرب المفاعل العراقي، إسرائيل حاولت منع عالم عربي من ان يعمل في الابحاث النووية .. والحقيقة فانني اعتقد ان الأهم من المفاعل النووي في حد ذاته هو «الكلية النووية» الموجودة بجواره وبها قدرة لتعليم ٦٠٠ شاب عربي تكنولوجيا الطاقة النووية ـ فهذه القدرة هي ما ستحاول اسرائيل ان تمنعها باستمرار .

ولذلك فانني اتصور انه كان ينبغي ان تعرف ان اسرائيل ستلجأ الى ضرب هذه المفاعل ، وأي مفاعل عربي في الواقع ، لاننا ينبغي ان نعرف ان اسرائيل لن تسمح لنا بالتقدم التكنولوجي ـ اذا امكناها من ذلك . وعندما يقول الجنرال بوفر أن ما حدث في حرب تشرين اول/ اكتوبر ١٩٧٣ كان بمثابة «رسالة الى المستقبل» فانني هنا استعيد على الفور دلالة ما عمد اليه عبد الناصر من اختيارات في هذا المجال التكنولوجي. فعندما حاول عبد الناصر الدخول في مجال صناعة الصواريخ وصناعة الطائرات وتكنولوجيا المفاعلات الذرية ، كان يقول باستمرار انه لا تهمة القنبلة الذرية ، ولا الصواريخ في حد ذاتها ، وإنما كل تركيزه هو ان تكون هناك كوادر عربية قادرة على تكنولوجيا الصواريخ وتكنولوجيا الطائرات والتكنولوجيا النووية ، لأننا لا نستطيع ان نتخلف في هذا المجال ـ ثم ذهب عبد الناصر .

واليوم جاء غيره لكي يكمل .. وهنا لا بد ان نلفت النظر الى ان هناك قوة دفع تكنولوجي في المنطقة العربية ، وهناك احياناً وعي مسؤول بضرورات التكنولوجيا .. وأبسط مثال على ذلك ان يعهد صدام حسين ـ بغض النظر اذا كنت تتفق معه او تختلف في قضايا اخرى ـ الى انشاء كلية نووية بها قدرة لتعليم ٦٠٠ شاب عربي ويفتحها للوطن العربي ويقوم بجمع « شتآت » الكوادر النووية العربية .. فهذا عمل ايجابي . إنني اعتقد ان مشروع نووي عربي لا بد ان يكون مشروعاً قومياً « يشترك فيه كل العرب » ولكن في غياب « كل العرب » فلا بد ان نقدر جهود اي بلد عربي يحاول بمفرده .

والنقطة الأخيرة في مسألة ضرب المفاعل العراقي هي ملاحظتي لوجود نوع من «الانبهار» بالدقة والتنفيذ الاسرائيليين ـ وفي الواقع انني لا ارى اية معجزة فيما تم .. لأنه عندما تركز قيادة معينة على هدف واحد محدد ومحدود ، وتكرس كل إمكانياتها لتحقيق هذا الهدف وتجرى تدريبات يومية على كيفية إنجازه ويصبح هو هدف الدولة والشعب حتى اذا لم يكن يعرفه ، فان تنفيذه بدقة أمر لا يدعو الى الانبهار بأي حال .. ما بالنا وقد استغرقت عملية الاعداد والحشد والتركيز والتدريب قرابة العام ونصف العام !! .

إنني اتصور على العكس اننا في مصر ـ وأيضاً في سوريا ـ حققنا معجزة في حرب تشرين اول / اكتوبر ١٩٧٣ . ليس ذلك لاننا في عصر المعجزات .. ولكن لأنه منذ عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ تم تكريس إمكانيات الشعب المصري كلها لعبور هذا المانع المائي الصعب وقهر كل ما وراءه من تحصينات وموانع .. ولذلك وقف العالم كله في انبهار يوم ٦ تشرين اول اكتوبر ١٩٧٣ لأنه في صباح هذا اليوم كانت هناك خمس فرق مصرية على الضفة الغربية لقناة السويس، وفي صباح اليوم التالي كانت الفرق الخمس على الضفة الشرقية للقناة وقد سقط خط بارليف! ولذلك اعتقد بيقين **أن العبور كهدف محدد وكتخطيط لتحقيق هذا الهدف وكتحقيق لهذا الهدف هو اكثر مدعاة للانبهار من عملية ضرب المفاعل العراقي بمراحل .. ان القيمة الوحيدة لعملية ضرب المفاعل تتمثل في ان اسرائيل تأخذ بزمام المبادرة .. وهذا هو ما ينبغي ان نركز عليه ، لأننا عندما اخذنا المبادأة في مصر وسوريا، وقررنا العبور نجحنا .**

ولذلك فإنني اقول انه بصرف النظر عن كل ما هو سلبي في الوطن العربي اليوم ، الا ان هناك تراكمات كمية «ايجابية» .. وعند لحظة معينة هذه التراكمات الكمية ستتحول تأخذ صفة كيفية . ولكن متى يحدث ذلك ؟ ليس في مقدور احد ان يضبط هذه اللحظة .

ولكن يمكنني هنا ان اؤكد على اهمية الوعي المتزايد في مصر، والتنبه الحادث في مصر لكل ما جرى ولكل ما يجري .. كذلك يمكنني ان اشير الى نفس الظاهرة في الوطن العربي كله ، ولنتأمل مثلاً القول الشائع اليوم بأن خروج مصر يمثل خسارة كبيرة للأمة العربية .. ان هذا القول مهم للغاية، لأن دور مصر كان مأخوذاً على انه مسلم به (for granted) لفترة طويلة بطريقة غير مبررة ومثيرة حتى في بعض الاحيان .. فمثلاً عندما وجهت اسرائيل عملياتها العدوانية ضد مصر وقامت باغتيال عدد من علماء الصواريخ الألمان بها ، فان العرب لم يبدوا اهتماماً كافياً بذلك .. وحتى عندما أعلنت مصر برنامجها لبناء الصواريخ وأطلقت بالفعل عدداً من صواريخها في سماء القاهرة ، واعتقد البعض في الوطن العربي ـ للأسف ـ أنها مجرد عملية مظهرية .. وعندما دخلت مصر في مجال المفاعلات الذرية وحاولت تمهيد الطريقة لتكوين كادر نووي عربي لم يتنبه العرب الى ذلك في حينه .

لكن انظر اليوم الى ما حدث بعد قيام اسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي ! . انني اعتقد ان هناك تنبه في مصر وفي الوطن العربي كله .. وهناك وعي متزايد بما لم يكن ظاهراً من قبل .. وهناك احساس وربط للحاضر بالماضي والمستقبل .. ولذلك اقول ان هناك شواهد عديدة على امتداد الوطن العربي توضح ان هناك تراكمات كمية ايجابية لابأس بها ، وأن هذه التراكمات ستؤدي في النهاية، الى احداث تغيير نوعي .

■ *ما هي في رأيكم، عناصر التسوية الممكنة والمشرفة مع اسرائيل؟ وكيف الطريق الى تحقيقها ؟*

محمد حسنين هيكل : دعني اقول لك بمنتهى الايجاز والوضوح اولاً **أنه ليست هناك لا تسوية ممكنة ولا تسوية مشرفة مع اسرائيل** .. إنني في هذا اتفق مع بن غوريون عندما قال : « إن هناك قطعة ارض واحدة ، وهذه الارض لا يمكن تقسيمها ، وهي إما ان تكون للاسرائيليين او للفلسطينيين ، وليس هناك حل وسط في ذلك . ومنذ عدة اشهر كان «أرثر ميللر» هنا بالقاهرة وجلس معي امام الامير صدر الدين خان وسألني نفس السؤال : ما هو رأيك في حل الصراع مع اسرائيل؟ واستغرب ردي . قلت له : إنني مع الاسف الشديد اجدني ميالاً جداً لكلام بن غوريون : **هناك قطعة ارض واحدة لا يمكن تقسيمها و يمكن ان تكون ملكاً لأثنين، اما ان تكون ملكاً للاسرائيليين او ان تكون ملكاً للفلسطينيين** .

أما من ناحيتي **فانني اقول انها ملكا للفلسطينيين**، ولا يمكن ان تكون غير ذلك . إنني اعتقد اننا في بعض الاحيان نصاب بحالة من «الكسوف» في التعبير والتصريح بما نعتقد فيه حقيقة . واتصور انه ينبغي

علينا على الاقل ان نقول ما نعتقد فيه لانفسنا وليس من الضروري ان نقوله للعالم . ومن هذا المنطلق اقول انه ينبغي علينا **ان ندرك انه ليس هناك صلح مشرف مع اسرائيل، وليس هناك صلح على الاطلاق** .

وعندما عمدت القيادة المصرية الى اختيارها هذه التسوية مع اسرائيل، فإن كل الدفاع عن اختيارها يجري بمنطق الواقعية وليس هناك بعدها اي شيء آخر . ولكنني اجد نفسي غير مقتنع تماماً بهذه الواقعية لأنها يمكن ان تقودنا بعيداً جداً عن التاريخ وعن الواقع.. وإنني اعتقد ان هناك موقفين كلاهما خطأ :

- ان تتحدث عن الواقع وتنسى الحقيقة التاريخية .
- ان تتحدث عن الحقيقة التاريخية وتنسى الواقع .

إذن لا ينبغي ان نتحدث عن الواقع ونهمل الحقيقة التاريخية.. وفي حالنا فان الحقيقة التاريخية قال بها بن غوريون ولم نقل بها نحن ! ان هذه الارض لا يمكن تقسيمها ! . والغريب اننا لا نستطيع ان نرى امامنا ما يراه مناحم بيغن .. لقد التقى بيغن منذ فترة بصديق له اوروبي الجنسية.. ثم قابلت نفس الرجل في لندن مؤخراً .. وخلال الحوار الطويل بين الرجلين، كانت اكثر الظواهر التي ركز عليها بيغن ، كما علمت من الصديق الاوروبي ، هي ان الشباب الاسرائيلي ضاعت منه رؤية الحلم الصهيوني ! .

ولذلك ففي اعتقادي انه مهما فعلنا فان اسرائيل لن تقبل سلاماً معنا، انها لا تستطيع ان تحتمل السلام . إنها لا تستطيع ان تحتمل السلام ولا تستطيع ان تحتمل حرباً الى الأبد .. وبالتالي فان كل ما تفعله الآن مع مصر هو بمثابة «تكتيكات تأجيل» .

لقد جاءت العناصر الصهيونية الى ارض فلسطين تحت ضغط فكرة معينة .. وساعدتها قوى عديدة في العالم حتى أقاموا الدولة .. ثم اكتشفوا ان هذه الدولة لا يمكن ان تعيش في حدود قرار الامم المتحدة بالتقسيم ، ولذلك اخذوا خطوط ما بعد ١٩٤٨ أي خطوط الهدنة .. ولكنهم لم يستطيعوا العيش فيها فتوسعوا واخذوا حدود ١٩٦٧ وفي عز انتصارهم عام ١٩٦٧ كان من الواضح امامهم انه نصر عقيم .

ولذلك اعتقد ان اسرائيل قد اكتشفت ازمة وجودها الحقيقية بعد عدوانها في حزيران / يونيو ١٩٦٧ . لقد حققت العسكرية الاسرائيلية آنذاك اقصى انتصار عسكري يمكن تحقيقه . **ولكنهم اكتشفوا انه ليس بالعسكرية يمكن ان تقوم الدول.. ان «الدولة القومية : Nation - State» لكي تقوم لابد لها من عناصر معينة .. و في اسرائيل ليست هناك مثل هذه العناصر، ليست هناك دولة قومية لها ٩٠ لغة، ليست هناك دولة قومية هي في الواقع ٥٠ قومية و ٥٠ وطنية**.. وإذا ما كانت اسرائيل تحاول تعويض ذلك بنشر الحلم الصهيوني وبفكرة بوتقة الصهر . إلا ان هذ الصهر يلزمه الاطار الاجتماعي والثقافي والحضاري والسياسي، وذلك كله ليس له وجود .

ولن احدثك عن ظاهرة « الهجرة المضادة » من اسرائيل الى الخارج والتي اصبحت تتفوق على الهجرة الى اسرائيل.. ولكن هناك ظاهرة اخرى اكثر دلالة .. وسأحتكم فيها الى بعض الاحصاءات المتاحة من المكاتب الرسمية لولاية نيويورك، وهي توضح ضمن ما توضحه، ان هناك اكثر من نصف مليون « اسرائيلي » حصلوا على تصاريح عمل واستقروا في نيويورك .. معنى ذلك ان الحلم قد ضاع .. وقد تقوم اسرائيل من وقت لآخر ببعض الاستعراضات مثل ضرب لبنان او الاغارة على دمشق او ضرب المفاعل العراقي ولكن الرد على كل ذلك بسيط وهو: انه حتى ضربة ١٩٦٧ لم تحقق لها ما ارادت .

ولننظر الى المسألة من زاوية اخرى. ماذا يمكن لمصر ان تقدم لاسرائيل اكثر مما قدمت تحت شعار

الواقعية ؟.. لا اعتقد ان هناك ماهو اكثر.. ولكن حتى هذا الكثير، هو كثير جداً، عاجز عن ان يعطي لاسرائيل حداً ادنى من الطمأنينة .

بل انني ازعم ما هو اكثر من ذلك ـ واقول انه حتى اذا اعترفت كافة الدول باسرائيل فهي مضطرة لان تقيم الاسوار الشائكة من حولها حتى لا تذوب .. انها مهددة بخطر الذوبان من الداخل ـ اولاً ـ من العرب الفلسطينيين ! ومن الخارج ـ ثانياً ـ من الوطن العربي من حولها . اليس غريباً أن بلداً مثل اسرائيل ما زال عاجزاً عن ان يحدد ماذا سيفعل بالاراضي : هو يريدها بدعوى الأمن ولكن يخشى منها بدعوى الذوبان ! ولن يصلوا الى قرار لأن ليس هناك كيان دولة قومية .

كذلك فان عدداً من زعماء اسرائيل يرون هذه الازمة ويشيرون اليها.. فلقد رأيت مؤخراً كتاباً لهرتزوج ـ مدير مخابراتها ومندوبها السابق في الامم المتحدة ـ يطرح فيه تساؤلات حادة عن مصير اسرائيل .. واعتقد ان هذه التساؤلات اصبحت مطروحة بقسوة داخلها .

وبغض النظر عما يقولون هم ، فأننا لابد ان نفهم على الاقل وان نحدد ماذا نريد .. انني اتصور انه ليست هناك إمكانية لصلح مع اسرائيل.. ولكن ذلك لا يعني حرباً فورية والى الابد مع اسرائيل .

وهنا سأعود الى استراتيجية عبد الناصر، واعتقد انها كانت صحيحة ـ إنها تتمثل في تجاهل هذا الوضع ـ مع العلم بأن اسرائيل ستحاول باستمرار ان تفرض نفسها عليه من وقت لآخر، ولذلك لابد ان نكون في وضع الاستعداد. معنى ذلك ان وضع اسرائيل لا يستلزم ان نبت فيه او نحله اليوم بأي شكل، ولكن يستلزم ان نعرف انه ليس هناك حل «مع» اسرائيل .. ولا يعني ذلك ان يكون البديل هو أن نحارب على الفور .. ان الاسرائيليين يسعون الى كسب الوقت، ولكنهم لا يعرفون لماذا ؟ !ولكننا نعرف لماذا نسعى الى كسب الوقت ـ كانت استراتيجية عبد الناصر في كسب الوقت هدفها بناء الأمة العربية وتطويرها.. واسباغ قيمة كيفية على الوطن العربي وينتظر.. ومن الممكن جداً ان يكون الانتظار سياسة وطنية وقومية عامة.

اليس غريباً ـ مثلاً ـ ان الولايات المتحدة الامريكية ، بعد انهيار نظام تشان كاي تشيك في الصين ، استمرت لمدة تربو على ربع القرن تنكر ان هناك شيء اسمه « الصين الشعبية».. وكانت «كل» الصين بالنسبة لها هي تلك الرقعة المحددة بتايوان ؟ ..معنى ذلك انه يحدث احياناً ان تعهد بعض الامم الى تجاهل حقائق ما في لحظات معينة .. حتى حقائق الجغرافيا !.

لماذا لا نحاول التركيز على بناء عناصر القوة الذاتية العربية، لانه ليس هناك صلح مشرف مع اسرائيل ؟ ... وإنني هنا اتساءل :

ـ هل هناك من يعتقد ان اسرائيل ستتخلى عن القدس ؟

ـ وهل هناك من يعتقد ان اسرائيل ستخرج من الضفة الغربية ؟

إنني اتذكر هنا ان عبد الناصر عندما قبل بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ،ودعانا لاجتماع لبحث الامر ، كان البعض منا في حالة قلق من بنود القرار ..ولقد رد عليهم عبد الناصر قائلاً : إننا سنحارب لتنفيذ مثل هذا القرار .. وهذا صحيح.

وعندما قلت ذلك لآرثر ميللر وإنني في هذا اتفق مع بن غوريون ومناحم بيغن وإن اسرائيل لن تترك القدس او الضفة الغربية بالرضا .

رد ميللر مستغرباً : هل تتحدث عن الحرب ؟ !.

ثم استطرد قائلاً بالحرف: «انك تتحدث اذن عن حرب نووية .! » .

وهذا منطقي ومفهوم، لأنه إذا كانت هذه الارض لا يمكن تقسيمها.. ولا يمكن إلا أن تكون اما للاسرائيليين اوللفلسطينيين ،فمعنى ذلك أن احدهما لابد ان يتركها ..من منهما ؟سوف يسيطر عليها من يملك الجغرافيا والتاريخ . ولذلك فإنني اعتقد ان الوطن العربي المحيط باسرائيل هو الذي سيحكم في النهاية ؛وان هذه الارض لن تكون إلا له.. ومعنى ذلك ان اسرائيل لا يمكن ان تفرض على الوطن العربي ما تريده الى الأبد .

اذن هناك خطر حرب في نهاية المدى وهذه الحرب يمكن ان تصل بنا الى « لحظة حقيقة نووية » ـ لا أقول ان الاسلحة النووية ستستعمل ،ولكنه ما لم يكن هناك « رادع نووي عربي » فسوف نجد ببساطة ان هناك « سلاح ابتزاز » اسرائيلي نووي سيعمد الى ان يفرض بالرعب النووي ما يريده .

انني لا أرى اذن تسوية ممكنة أو مشرفة مع اسرائيل..

ولكني لا أرى ان هناك استراتيجية عربية ممكنة واسراتيجية عربية مشرفة ..واذا كنا سنصل يوماً ما الى تسوية معينة ـ الا ان هذه التسوية مسألة طويلة للغاية .واتصور أن تأتي هذه التسوية من طرف واحد ، اي هي تسوية تضمنها استراتيجية عربية .سوف تحاول اسرائيل باستمرار ان تستفزنا وأن نجرنا الى اشتباك معها لاجهاض قوتنا ، ولكن لا ينبغي ان تنجح في ذلك .. وينبغي ان نكون على استعداد.

وعلينا هنا ان نرجع الى تجربة الصين وامريكا من ناحية اخرى هذه المرة .. عندما كانت الولايات المتحدة تلجأ الى وسائل عديدة لاستفزاز الصين ومحاولة جرها الى اشتباك ، كانت الصين تكتفي بتلك «الانذارات» الشهيرة ..دون ان تحرك ساكناً لانها كانت معنية بعملية بناء البلد وبناء عناصر قوته الذاتية وفي مقدمتها القنبلة النووية حتى يحقق ضمانات امنه الاساسية ولذلك لم تستفز .

■ *اكد مؤتمر القمة العربي الأخير في عمان ان البلدان العربية التي حضرت المؤتمر تؤكد ان القرار رقم ٢٤٢ لم يعد يصلح كأساس لحل ازمة الشرق الاوسط ..كذلك سجل المؤتمر رفضه المطلق لاتفاقيات كامب ديفيد وما تفرع عنها .*

ـ فما هو البديل، في اعتقادكم لتوجهات القيادة المصرية ؟.. وهنا نتساءل ايضاً عن كيفية تطويع «واقعة» كامب ديفيد والمعاهدة للمصلحة العربية العليا ؟.

ـ وما هي البدائل المتاحة امام كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ؟.

محمد حسنين هيكل : **اولاً ـ بالنسبة لمصر** لا اعتقد ان واقعة كامب ديفيد يمكن تطويعها للمصلحة العربية العليا.. وهنا اعود مرة ثانية الى فكرة الواقعية في مقابل التاريخ والتناقض بينهما واقول انه ليست هناك واقعية معادية للتاريخ، وليس هناك تاريخ ينكر الواقع.. وليس الواقعية !.

إن مشكلة اتفاقيات كامب ديفيد وما تفرع عنها تمثل، في نظر اصحابها ،نظرة واقعية تقول : ان هذا هو الممكن ..بينما اتصور ان هذا ليس كاف ،إذ لا يمكن اهدار الماضي والمستقبل واحتمالات التاريخ والامكانيات وحسابات القوى على المدى القريب والبعيد بحجة الواقعية .. ولذلك فلا يمكن تطويعها .

ثم دعني اتساءل ماذا تعنيه اتفاقيات كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .. انها تتلخص في جانبين اساسيين :

اولهما ـ سيناء بشروط امنية معينة ..وسيناء باستمرار لم تكن مشكلة ..لان كل الذي كانت تطالب به

اسرائيل في سيناء ليس دعاوي تاريخية او دينية وإنما ضمانات امنية فقط.. **ولقد اخذت اسرائيل ضمانات اكثر مما كانت تطلبه ١٠ مرات وبالتالي تحقق هدفها واكثر.**

وثانيهماـ اتفاق مائع تحت عنوان الحكم الذاتي الفلسطيني ،ليس له معنى ولن ينفذه احد ـ وإنني ادعو الله ألا تحاول مصر تنفيذه .

■ *اذا سلمنا بأن «الواقعة» لا يمكن الغاؤها عموماً الا ان دور المفكر يبقى قائماً سواء اكان امام واقعة سلبية او واقعة ايجابية.. فكيف يمكن من هذه الزاوية تطويع هذه الواقعة لصالح الاهداف القومية العربية ؟.*

محمد حسنين هيكل : هذا صحيح ..ولكن اذا واجهتني بواقعة معادية للتاريخ فانني لا استطيع ان أضعها في حسابي.. لابد ان الجأ الى الدوران من حولها لانني لا استطيع ان استوعبها . حقاً إنها حدث تاريخي.. واقعة حدثت في التاريخ، ولكن لا ينبني عليها .. هي واقعة يمكنك ان تدور من حولها ولكن لا تبني عليها .. لأن هذا هو شأن كل الوقائع المعادية للتاريخ .. ولكن لابد ان تتجاوزها ، أما كيف يتم ذلك ؟.. فتلك قضية اخرى.

■ *ان هذه القضية الأخرى هي في الواقع جوهر سؤالي : كيف يتم تجاوز هذه الواقعة ؟*

محمد حسنين هيكل: إنني اتصور انه لكي يمكن الدوران من حول هذه الواقعة فانه لابد ان نعيد الوطن العربي مرة ثانية ليصبح قوة قادرة تستطيع دولة ان تفكر مع بعضها البعض وان تتحرك مع بعضها البعض .

ولكني اعترف انه في غياب مصر فإن هذا هو الوضع الذي نواجهه .. ولنرجع مرة ثانية الى فكرة «تعب المعادن».. إنني اعتقد فعلاً ان الامة العربية ـ لأسباب متعددة اقتصادية واجتماعية وامنية وسياسية ودعائية ودولية.. الخ ـ في حالة «تعب معادن».. وعلى الرغم من ان هناك ظواهر وشواهد ايجابية عديدة في الوطن العربي إلا انه لايبدو ان هناك من هو قادر على تجاوز حالة «تعب المعادن» في اللحظة الراهنة وهل كان ممكناً لاسرائيل، وهي تعيش في غمار ازمة البحث عن الذات وكل ما بها من مشكلات، هذه .. ان تحقق كل ذلك : «السلام»، مع اكبر جيرانها مصر ـ ان ما هو اكبر من الحلم .. ؟ والعرب في هذه «الحالة» !

ولذلك اذا كنت تسألني عن «الممكن» في هذا المجال، فان ردي على ذلك كما يلي : لابد ان يكون الوطن العربي قادراً على ان يتجاوز اللحظة الراهنة . لكنه مع الاسف الشديد لا يستطيع تجاوزها، إنه غير قادر على ذلك ـ والمسألة لا تتعلق بخروج مصر او اخراجها فقط ولكن لننظر الى بقية القوى الفاعلة في الوطن العربي :

ـ السعودية ركزت اختيارها الاستراتيجي على التوجه الاسلامي .

ـ العراق وسوريا ، وقد كان من الممكن ان يصبحا القاعدة البديلة لمصر، بينهما ما بينهما، وفضلاً عن ان العراق الآن مشغول عملياً بحربه مع ايران .

ـ والمغرب العربي بعيد .

وبالتالي فليس امامك وامام غيرك، أمامي ـ ونحن في موقع التفكير ولسنا في موقع السلطة، أي لدينا افكار فقط وليست لدينا معلومات ـ ليس امامنا جميعاً الا ان نجلس لنفكر ونحلل ونشجع حدوث التراكمات الكمية في انتظار اليوم الذي تتحول فيه هذه التراكمات الكمية الى قوة خلق جديدة تأخذ طاقة كيفية يكون في إمكانها ان تحدث اثارها.

متى ؟.. وأين ؟.. لا اعرف في الواقع، لكن ما اقول به هو منطق التطور التاريخي.. لا يعني ذلك بطبيعة الحال ان هناك مفاجات او اننا سننتظر حدوث مصادفات، ولكن ما يحدث بالفعل هو ان هناك عناصر جديدة ايجابية على الساحة العربية وان هذه العناصر نتيجة لتفاعلها واختمارها كمياً .. كمياً ستؤدي يوما الى تغير كيفي .

■ *لتسمح لي ان اشير الى نقطة اخرى تتصل بما يجري بين مصر واسرائيل .. فالبعض منا يتصور ان الرفض العربي للتسوية يخفي وراءه قلقاً اكيداً من ان تسيطر اسرائيل على المنطقة برمتها، بفضل تقدمها التكنولوجي وعدم التكافؤ البارز بينها وبين البلدان العربية في هذا المجال.. فضلاً عن كونها امتدادا النظام السيطرة والاستغلال العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة .*

فهل تعتقدون ان خطراً فعالياً، في حالة التسوية، في اكتساح اسرائيل للمنطقة العربية ؟.

محمد حسنين هيكل : ان مسألة اكتساح اسرائيل للمنطقة العربية تستحق وقفة بالفعل.. إنني اعتقد جازماً ان ليس في مقدور اسرائيل ان تكتسح اي شيء .. ولا حتى من الناحية التكنولوجية .

قل لي: ما هي المعجزة التكنولوجية في اسرائيل؟ ـ ان الجزء الاساسي من سلاحها ـ وهو الطائرات ـ مستوردة من الخارج. لا جدال ان اسرائيل بلد متقدم ولكنه على مستوى دول اوروبا الشرقية ليس اكثر. ولكن في النهاية ما هي القاعدة الاقتصادية لذلك ؟.. وما هي القاعدة الاجتماعية ـ السياسية ؟ .

وقل لي : ماهو متوسط دخل الفرد في اسرائيل ؟.. إنه حوالى ٣٠٠٠ دولار في العام أليس كذلك ؟.. ولكن ما هو نصيب كل فرد من المساعدات والتبرعات الأجنبية؟.

حقاً هناك نوع من التقدم في اسرائيل عما هو الحال في الوطن العربي .. ولكنها ليست متقدمة في المطلق، إنما هي متقدمة في حدود .. حتى مسألة القنبلة الذرية التي توصلوا اليها لا تمثل معجزة تكنولوجية على الاطلاق :

ـ فالهند مثلاً وهي تنتمي الى عالمنا الثالث لديها قنبلة ذرية .
ـ وجزء من القنبلة الذرية الاسرائيلية مسروق حتى وليس مستورداً .
ـ واسرائيل لديها علماء جاهزون .. ولديها امكانية استقدام علماء متقدمون .. مثلاً كان في مقدورها ان تستقدم «ادوارد نيللر»، ابو القنبلة الهيدروجينية، لمدة عام .. بينما لا يمكن لمصر او للعراق ان تستقدمه لمدة اسبوع .

لذلك فاني ارفض الدعوى القائلة حتى بان هناك خطر اكتساح اقتصادي اسرائيلي لمصر ـ ان ذلك لن يحدث، الا اذا اسمحنا لها بذلك. ودعنا نتساءل ما الذي يمكن لمصر ان تستورده من اسرائيل.. ان صادرات اسرائيل تتمثل اساساً في الحمضيات والماس المصقول والصناعات الكيماوية والأسلحة، فماذا نستورد منها ؟ ..! إن اسرائيل ليس لديها اية مواد خام .

ولننظر ايضاً الى مسألة الاراضي الزراعية .. انني اتساءل حقاً ما هي المعجزة الزراعية التي حققتها اسرائيل ، حقاً انهم يطبقون اساليب حديثة في الري ولكني ادعي ان ما قامت ثورة ٢٣ تموز /يوليو باستصلاحه من الاراضي الزراعية في مديرية التحرير، لا يقل عما تم استصلاحه في اسرائيل كلها .

قل لي : ما هو «التمدين» الذي يمكن ان تحمله او تمثله اسرائيل..؟ وما هي حكاية اسرائيل رسول

الحضارة التي يروجون لها . قد افهم مثلاً ان دول الاستعمار الكبيرة تدعي ما اسمته بعبء الرجل الابيض في افريقيا .. ولكن هل يمكن لاسرائيل ان تدعي عبء الرجل الابيض في المنطقة العربية ؟ .. وهل ستحمل اسرائيل على كاهلها مسؤولية تمدين مصر والسعودية .. الخ ؟ !

إن اسرائيل ذاتها تتكون من ٣ مليون يهودي .. حوالى ٢ مليون منهم من اليهود الشرقيين.. وهنا نتساءل : هذا اليهودي العراقي او المصري او المغربي الذي هاجر الى اسرائيل ماذا سيكون الفرق بينه وبين العراقي او المصري أو المغربي من غير اليهود . إنه سيبقى يهوديا عراقيا اومصريا اومغربيا .. ربما اكثر وعياً من العراقي او المصري او المغربي من غير اليهود لا اكثر ولا اقل . اما بالنسبة لبقية سكان اسرائيل وهم حوالى المليون ،الذين قدموا من اوروبا الشرقية ، منهم يعملون بنظام علمي اكثر الى حد ما .. والمهم انهم عندما قدموا الى المنطقة ووجهوا ضربتهم الينا كانت المجتمعات العربية لا تزال بدائية وقبلية .. ومن هنا بدأت الفجوة تتضح بيننا وبينهم . ولكن هذه الفجوة يجري تجاوزها على اي حال .

إنني اعتقد قبل كل شيء أنه يلزمنا ان نعمد الى اجراء توصيف لدولة اسرائيل ولكيانها وتطلعاتها ـ من ناحية ، ولأهدافنا نحن ـ من ناحية اخرى. انهم في اسرائيل يقولون بعدد من اللاءات:

- لا للعودة الى حدود ما قبل عدوان ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.
- لا لعودة القدس الشرقية الى العرب.
- لا لعودة الضفة الغربية وغزة الى السيادة العربية .
- لا لمنظمة التحرير الفلسطينية .. الخ .

ولكن ماذا نقول نحن في مقابل ذلك .. إنني افهم ان هناك «منطق» معين وراء ما يقولون به في اسرائيل : منطقة الامن ومنطقة الادعاء التاريخي.. مهما كان ذلك كله زائفاً. ولذلك اعتقد أننا في حاجة الى «فلسفة» ما نريد ، على الاقل بيننا وبين انفسنا .. إننا نطالب بحقوق انتزعت منا بالقوة .. نعم، ولكن ذلك لا يكفي .. ولا يكفي ايضاً ان نزيد عليه القول بأن اسرائيل رأس جسر او انها مزعومة.. ذلك كله لايكفي،رغم انه صحيح. انما علينا ان نحدد بالضبط حجم وطبيعة التحدي الاسرائيلي وان نقيس عمره وطاقته .. وبعد ذلك نحدد استراتيجيتنا لرد هذا التحدي .

ثانياً ـ بالنسبة لسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية

دعني اقول لك بمنتهى الوضوح انه مع الاسف الشديد في غياب مصر ـ من ناحية ، وفي غياب قاعدة قوة بديلة لها ـ من ناحية اخرى ، لايمكن ان تكون هناك «استراتيجية»، بحكم المنطق ، ولكن يمكن ان يكون هناك «تكتيك» فقط والتكتيك من غير استراتيجية يصبح مجرد حركة لتفادي اية ضربة .. مجرد حركة من اجل «البقاء» لا اكثر ولا اقل .

وبالتالي فان الامر بالنسبة لسوريا ومنظمة التحرير يتلخص على النحو التالي: في غياب استراتيجية عربية وفي غياب قواعد قوة عربية قادرة ،ليس في مقدورهما ان يكون لهما استراتيجية.. ولكن تكتيك فقط بهدف البقاء .

ولننظر الى موضع منظمة التحرير الفلسطينية بالذات.. ان المنظمة لم يكن لديها استراتيجية في اية مرحلة سابقة .. انها لا تستطيع الى ذلك سبيلاً .. فالثورة الفلسطينية ليس لديها ارض من وطنها ، وشعبها كله تحت الاحتلال الاسرائيلي.. ولذلك فهي تعيش ،في داخل حصار :

- حصار الخلافات العربية .
- حصار الاتفاقات العربية.
- حصار التناقضات العربية.

ان قاده هذه الثورة معذورون لا شك في ذلك، وهذا الوضع الذي يجدون انفسهم في اساره لا يقلل من قيمتهم ، بل على العكس من ذلك تماماً ، إنني اعتقد انهم في اصعب وضع وجدته ثورة وطنية في مواجهتها : انها مضطرة الى ان تناور وتتحرك وتحافظ على نفسها في حصار الاتفاقات والاختلافات بين القوى المحلية والقوى الدولية .

والامر بالنسبة لسوريا ، في غياب الاستراتيجية العربية وفي غياب قواعد قوة عربية بديلة ، لا يدع خيارات عديدة امامها .. ان امامها فقط ان تعمد الى المناورة من اجل تفادي الوضع الاسوأ ومن اجل البقاء .

في انتظار حركة التاريخ وارجو ان نكون في انتظار «غودو» .. ارجع الى صمويل بيكيت! □

صدر حديثاً

عن

مركز دراسات الوحدة العربية صندوق النقد العربي

التكامل النقدي العربي

(المبررات - المشاكل - الوسائل)

بحوث ومناقشات الندوة
الفكرية التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

الهجرة والتنمية
في اقطار الوطن العربي المصدرة لقوة العمل :
ملاحظات انطباعية

د . نادر فرجاني

خبير في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

مقدمـــــة

تتعرض أقطار الوطن العربي لثلاثة تيارات أساسية لتنقل قوة العمل والسكان :

- من بلدان المغرب العربي لأوربا .
- من خارج الوطن العربي ، أساسا من آسيا ، إلى الاقطار العربية النفطية .
- داخل الوطن العربي ، اتجاه منابع النفط .

وتنصب ملاحظاتنا على التيار الثالث الذي نعتقد أنه من أهم العوامل الفاعلة في التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي من الوطن العربي في الفترة ، الراهنة ، وفي المستقبل القريب .

لقد ساهمت الاقطار العربية غير النفطية في قوة العمل العربية العاملة في الأقطار النفطية بدرجات متفاوتة : من بلدان قدمت جل قوة العمل بها لسوق العمل التي قامت حول منابع النفط من السبعينات ، مثل اليمن الشمالي : مرورا ببلدان قدمت عددا كبيرا من العاملين لهذه السوق وإن لم يمثل هذا بنسبة كبيرة من قوة العمل كمصر : وانتهاء بأقطار ما زالت تتحسس طريقها لولوج سوق العمل المغرية هذه ، إما لوقوعها على أطراف المعترك الاجتماعي ، الاقتصادي العربي كالصومال وموريتانيا ، أو لوجود عوائق مختلفة في هذا السبيل ، كحال بلدان المغرب العربي .

كذلك اختلف تركيب قوة العمل المصدّرة من قطر عربي لآخر : من أدنى مستويات المهارة ، كحالة اليمن ، إلى غلبة للعمالة الماهرة ، مثل حال الأردن ، إلى خليط من مختلف مستويات المهن والمهارة ، كما هو الحال بالنسبة لمصر . وهناك مقومات متعددة للحكم بأهمية تنقل قوة العمل بين الاقطار العربية . فعلى الرغم من عدم توفر إحصاءات دقيقة عن قوة العمل العابرة للحدود بين الاقطار العربية ، والمعولين الذين ينتقلون معها ، أو يتأثرون بها ، إلا أن هناك اتفاقاً على أن حجم قوة العمل العربية في الاقطار النفطية قد تضاعف تقريبا خلال الخمس السنوات (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) ، من أقل من مليون إلى اكثر من مليونين .

ولكن هذه الأرقام التقريبية ، إذا أُخذت على ظاهرها ، لاتبين الحجم الحقيقي للأثر الاجتماعي ـ الاقتصادي لظاهرة تنقل قوة العمل بين الاقطار العربية للأسباب التالية :

١ ـ إن الهجرة للخارج هي ظاهرة إنتقائية ، بمعنى أن المهاجرين من بلد ما ليسوا عينة ممثلة لقوة العمل أو السكان من هذا البلد . بداية ، يكون المهاجرون في المقام الأول ذكورا وفي سن العمل نظرا لأن الهجرة للعمل بين الاقطار العربية في غالبيتها الساحقة مؤقتة . كذلك فإن العناصر الاكثر مهارة وحركية ـ بغض النظر عن المستوى المهني ـ تكون هي الأقدر على الهجرة أولا نظرا لزيادة العرض على الطلب في غالبية فئات العمالة من سوق العمل العربي ووجود قيود قوية على دخول الاقطار العربية النفطية ، وعلى العمل والاقامة بها .

ومحصلة هذه الاعتبارات أن قوة العمل المهاجرة للخارج ، وإن لم تمثل نسبة كبيرة من قوة العمل المحلية ، تكوّن أكثر قطاعات قوة العمل فعالية وقدرة على المساهمة في التغيير الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان المصدرة لقوة العمل مما يجعل الأثر **الكيفي** كغيابها عن بلدان المنشأ أقوى كثيرا مما يوحي به وزنها **الكمي** ـ النسبي من قوة العمل أو السكان ككل .

٢ ـ لا تقتصر آثار الهجرة للعمل على العاملين المهاجرين ، ولكن تنسحب ، بأشكال مختلفة ، على معوليهم ، سواء صحبوهم للاقطار النفطية أو بقوا في بلدان المنشأ . وإذا افترضنا ، من المتوسط ، خمسة معولين لكل عامل مهاجر ، لكان عدد العرب الذين يتأثرون بظاهرة تنقل قوة العمل بين الاقطار العربية من بداية الثمانينات يفوق العشرة ملايين نسمة .

٣ ـ إن هجرة قوة العمل العربية لمنابع النفط هي أساسا هجرة مؤقتة حيث لا يسمح لعناصر قوة العمل العربية الوافدة بالاستقرار في البلدان العربية النفطية ، لو أرادت ، ويترتب على ذلك معدل دوران عال لقوة العمل الوافدة . ويعني هذا أنه إذا كان هناك حوالى ٢ مليون عامل عربي وافد من الاقطار العربية النفطية في لحظة ما في بداية الثمانينات ، واستمر هذا المعدل ، فإن عدد العمال العرب الوافدين على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا سيكون اكثر من ذلك كثيرا ومؤدى هذا الوضع أن عدد العرب من عاملين ومعولين من الذين تصلهم آثار هجرة قوة العمل للخارج بشكل مباشر ، على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا ، ربما يصل لغالبية السكان في بلدان المنشأ .

٤ ـ إن هناك آثارا إجتماعية ـ اقتصادية غير مباشرة لانتقال قوة العمل للخارج تصل **لكل** السكان في بلدان المنشأ عن طريق مؤثرات كلية تتفاعل في تكوين المناخ الاجتماعي ـ الاقتصادي العام مثل وجود كم ضخم من تحويلات العاملين للخارج ونشوء أنماط إستهلاكية معينة تمتد خارج قطاع المهاجرين وعائلاتهم عن طريق أثر المحاكاة .

وبهذا نرى أن الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية الظاهرة لإنتقال قوة العمل بين الاقطار العربية تمتد إلى كل قطاعات سكان بلدان المنشأ . ونقدم أن هجرة قوة العمل للخارج تنشىء في هذه الأقطار نمط تغيير إجتماعي ـ إقتصادي معقد يشمل كل نواحي الحياة فيها ويؤثر **سلبا** على إمكانية التنمية فيها[١] . ونورد فيما يلي عددا من الملاحظات **الانطباعية** لتدعيم هذه المقولة ، فنقدم أولا تحليلا لدورة الهجرة التي يتعرض لها المهاجر الفرد ونتلوه بمناقشة للاوضاع المجتمعية التي تحيط بظاهرة هجرة قوة العمل للخارج أو تنشأ عنها .

---

(١) نقصد بالتنمية عملية تغيير اجتماعي ـ إقتصادي عميق ذي ابعاد داخلية وخارجية لا تقتصر على المفاهيم الاقتصادية الضيقة للنمو . انظر : نادر فرجاني ، « التنمية العربية بين الامكانيات والهدر » ، **المستقبل العربي** ، السنة ٣ ، العدد ٢٤ (شباط / فبراير ١٩٨١) .

ولكن قبل البدء بالملاحظات ، لابد من كلمة حول طبيعتها . هي « إنطباعية » لأنها تتضمن محاولة للتعرض لعديد من جوانب ، **ظاهرة** اجتماعية ـ اقتصادية مركبة لا تتوفر عنها البيانات اللازمة لمعالجتها بشكل علمي موثق ودقيق . ولما كانت الظاهرة من الأهمية بمكان ، فقد وجبت مناقشتها في كليتها ، ولو بشكل إنطباعي . لإن الالتزام بالتوثيق العلمي يعتبر إلى حد كبير مناقشة مثل هذه الظاهرة الجوهرية غير الموثقة جيدا . ولكن لا مناص من الاشارة ، بوضوح ، إلى أن هذه الملاحظات هي انطباعية ، وليس المقصود منها إلا إحماء النقاش حول الظاهرة محل البحث والحث على جمع بيانات أوفى وأدق عن جوانبها المختلفة لاستجلاء ما غمض ، أو اختلفت الآراء حوله ، منها[٢] .

أولاً: دورة الهجرة الفردية

(١) الدافع إلى الهجرة : عوامل الدفع في البلد الأم وإغراء المال في بلدان النفط .

إن الدافع إلى الهجرة إقتصادي في الأغلب ، ذلك أن عدم وجود فرص للعمل المربح ، وارتفاع تكاليف المعيشة والاستقرار النسبي لمستوى الدخل من المصادر العادية بالنسبة للغالبية العظمى من السكان ، تسبب مصاعب متزايدة للأفراد والأسر في تلبية حاجات الحاضر والمستقبل ويشكل هذا ، إلى جانب الافتتان بتكديس مبلغ كبير من المال خلال فترة زمنية قصيرة في قطر عربي غني بالنفط ، أساس الرغبة في الهجرة .

ومن هنا يصبح احتمال العمل لفترة من الوقت في قطر عربي غني بالنفط هو السبيل الممكن الوحيد لكثير من الأشخاص من أجل تكديس قدر كاف من المال لحل مشاكلهم الاقتصادية الراهنة أو المرتقبة . ومن شأن ذلك أن يخلق حالة من السعي المستمر إلى فرصة للهجرة إلى قطر عربي غني بالنفط ، وترقب النزوح من البلد الأم . وفي ظل هذه الحالة يميل الراغبون في الهجرة إلى المبالغة في المزايا المرتقبة من العمل في مثل هذا القطر . وتتجه النية عادة إلى أن تستمر الهجرة لفترة لا تتعدى بضع سنوات يعتقد المهاجر أنها كافية لبلوغ المستوى المنشود من التراكم المالي .

وطبيعي أن الشخص الأكثر كفاءة ومهارة هو الذي يتمكن من تأمين فرصة عمل لنفسه في أحد الأقطار العربية الغنية بالنفط في وقت مبكر وبمزيد من اليسر . وأحيانا ما يتعذر تحقيق ذلك إلا بعد تحمل قدر كبير من النفقات والمشاق : وهو الأمر الذي تشتد حدته بالنسبة للطامحين الأقل مهارة وكفاءة . وأحيانا ما يلجأ الراغبون في الهجرة إلى الاقلال من مستوى مؤهلاتهم حتى يتمكنوا من العثور على فرصة للعمل .

وعادة ما تكون الهجرة إلى أحد هذه الأقطار مؤقتة . وهي في أغلب الأحيان من نوع الذكور الذين لا يصطحبون عوائلهم . وتشتد رغبة البلدان المضيفة في هذا النوع من الهجرة بغرض العمل .

(٢) في بلدان الوفرة المالية : مرتبة من الدرجة الثانية وجائزة بعيدة المنال .

يتبين للمغترب في الأقطار العربية الغنية بالنفط أن العمل والاقامة هناك نعمة ونقمة . ومن بين النواحي الايجابية للعمل والاقامة هناك ، الحل المؤقت للمشاكل الملحة في بلدان المنشأ ، وعادة ما يتم بلوغ مستوى عال من المعيشة المادية للمهاجرين وعائلاتهم . ويحدث ذلك في حالة ترك العائلة في بلدان المنشأ وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي يرسلها المهاجر إلى الوطن أو يصطحبها معه عند زيارته للوطن .

---

(٢) نتعشم ان نتبع هذه الملاحظات بدراسة أوفى عن تأثير هجرة قوة العمل للخارج على الاوضاع الاجتماعية ، الاقتصادية وامكانية التنمية في حالة هامة وهي اليمن الشمالي .

كذلك يتحقق قدر من الادخار والتراكم المالي . ولكن ذلك ينتهي في كل الأحوال تقريبا إلى أن يكون أقل بكثير من المتوقع وفقا لحسابات بلد المنشأ قبيل السفر . والأمر الذي يتسبب في قلة المدخرات عن المتوقع هو تكاليف المعيشة في الأقطار العربية الغنية بالنفط وخاصة بسبب أنماط الاستهلاك المكتسبة حديثا نتيجة لتفشي النزعة الاستهلاكية في البلدان المضيفة . وهناك قائمة طويلة من المتاعب المقترنة بالعمل والاقامة في الأقطار العربية الغنية بالنفط فضلا عن قسوة الظروف المناخية .

○ فهناك المتاعب العاطفية والاجتماعية الناجمة عن الانفصال عن الوطن والأهل خاصة إذا كان المهاجر رب أسرة شاء أن يترك عائلته وراءه أو اضطر إلى ذلك .

○ وهناك الشعور لدى المهاجر بأنه يعامل كمقيم من الدرجة الثانية ، ويتضح ذلك من خلال أشكال مختلفة من التمييز ضد المغتربين بما في ذلك الفوارق في الأجور والمزايا الأخرى ، والعزل العمدي عن السكان الوطنيين ماديا واجتماعيا ، والافتقار إلى فرص الحصول على الخدمات والتسهيلات الاجتماعية ، علاوة على مستوى من المكانة الاجتماعية ادنى من مستوى الوطنيين .

○ هناك وضع العمل الذي هو أشبه بوضع « القنان » حيث يعامل العامل المغترب وكأنه مجرد مرتزق لا يعمل إلا ما يؤمر به مقابل ما يتقاضاه من أجر ودون أن يشارك في اتخاذ القرار . وهناك جانب من جوانب ظروف العمل لا يخلو من خطورة وهو فرض رب العمل الوطني (المواطن) للعامل الذي لديه مؤهلات أدنى أو حتى بلا مؤهلات . وهذا كله يحرم العامل المغترب من الشعور بالرضى عن عمله ويقلل من انتاجيته .

وفضلا عن ذلك ، فإن إغراء التراكم المالي مقابل المدخرات الهزيلة المتحققة يجعل العامل المغترب في مأزق. ونتيجة لهذا المأزق يمدد فترة إقامته في القطر العربى الغني بالنفط إلى ابعد من الفترة التي كان يعتزم قضاءها في الأصل ، ويدفعه ذلك أحيانا إلى انتهاج أنماط إنتهازية في السلوك ترمي إلى بلوغ هذا الهدف . وتتمثل أنماط السلوك هذه في إيثار السلامة ومهادنة المجتمع المضيف ورئيس العمل مهما كان الثمن . ومن شأن موقف كهذا أن يجعل العامل المغترب في صراع داخلي ، وقد ينتهي به الأمر إلى أن يضمر البغض أو الكراهية للمواطنين في القطر العربي الغني بالنفط .

وتشتد هذه المشاعر بصفة خاصة إذا جاء العامل المغترب من بلد يعتبر تقليديا أكثر تقدما من الأقطار العربية الغنية بالنفط .

وينشأ لدى العامل المهاجر شعور بالغربة ازاء كل من البلد الاصل (المنشأ) والبلد المضيف ، ويشتد هذا الشعور خطورة كلما طالت مدة الاقامة في البلد المضيف . وينبع الشعور بالاغتراب عن البلد الاصل من الاقامة الطويلة في الخارج ، والتعود على أساليب الحياة في الاقطار العربية الغنية بالنفط التي تتميز برغد العيش وقلة الهم . ومع ذلك ، فإن هذا الشعور بالاغتراب تغذيه معيشة « الغيتو » التي تفرض على المغتربين ومعاملة المقيم من الدرجة الثانية التي أشرنا إليها من قبل .

وعموما لا تؤدي ظروف العمل في الأقطار العربية الغنية بالنفط إلى ارتقاء ملحوظ في مستوى مهارة المغتربين أو خبرتهم الفنية . كما أن فرص التدريب في هذه البلدان ليست متاحة للمغتربين على قدم المساواة حتى مع الوطنيين .

(٣) العودة الى الوطن : المهاجر يعود متحولاً

يأتي وقت يعود فيه العامل المهاجر بارادته أو مرغما إلى البلد الذي ينتمي إليه . ويلاحظ أن نمط مؤهلات ومهارات المهاجرين العائدين هي عكس نمطهم عند بداية الهجرة : ذلك أن الأقل مهارة الادنى مؤهلات هو الذي يعود إلى الوطن . وأغلب الظن أن المهاجر العائد إلى الوطن والمتأثر بعرض الاغتراب المزدوج الذي أشرنا إليه من قبل ، والذي لا يملك بالضرورة مهارات أعلى أو خبرات أفضل ، لا يستطيع التكيف في بلده الأم .

ويضطر المهاجر العائد إلى البحث من جديد عن عمل في كثير من الأحيان . وعليه أن يتكيف من جديد مع ظروف العمل والاقامة في بلده ، وهي الظروف التي كانت من بين الأسباب التي دفعته إلى الهجرة في المقام الأول ، وعادة ما يتردد المهاجرون من أصل ريفي في استئناف نمط حياتهم قبل الهجرة بصفة خاصة . ولا يرغبون عادة في العودة إلى المناطق الريفية والأعمال الريفية بعد أن اعتادوا على الحياة في المدن . ويميلون إلى الاستقرار في المناطق الحضرية في بلدانهم والانخراط في القطاع غير المنظم القليل الانتاجية .

والأهم من ذلك أن المهاجرين العائدين يكتسبون أنماطاً استهلاكية جديدة تكلف أكثر مما يطيقون تحمله بما كان لديهم من دخل قبل الهجرة . ويكون جزءا من دخلهم خلال فترة الهجرة قد استخدم في الحصول على سلع إستهلاكية معمرة تنطوي على نفقات معيشة أعلى . ولا يمكن تمويل هذا المستوى العالي من المعيشة المادية إلا بإضافات إلى الدخل العادي ، إما من خلال استنزاف مدخراتهم المتراكمة أو ـ وهذا أقل شيوعا ـ من خلال دخل يتولد من استثمار بعض هذه المدخرات ، وإذا تعذر ترتيب هذا الدخل الاضافي فقد يتعرض المهاجرون وعائلاتهم إلى هبوط المستوى المادي لمعيشتهم ، ويكون البحث عن هجرة جديدة هو السبيل الوحيد فيما يبدو للخروج من متاعبهم الاقتصادية الجديدة .

وإلى جانب حاجات الاستهلاك الجارية ، تخصص المدخرات المتراكمة إذا كانت كافية ـ لتلبية حاجات أخرى مثل دفع (خلو رجل*) لاستئجار شقة ، أو شراء قطعة أرض أو بناء بيت .

ثانيا : ورطة بلد الاصل : التناقض بين الرفاهية والرفاهية الجماعية

نعرض هنا لبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية لدورة الهجرة الفردية ـ التي شرحناها سابقاً ـ على صعيد المجتمع .

أولا وقبل كل شيء ، تعمل الهجرة على إفراغ البلد ـ الذي تهاجر منه اليد العاملة ـ من إمكانات كبيرة للتغيير الاجتماعي والاستهلاكي الذي هو جوهر عملية التنمية ، وذلك بتجريد البلد من قطاعات نشطة وكبيرة من السكان . ومن شأن رغبة قطاعات كبيرة من قوة العمل في بلد الأصل على الهجرة مؤقتا بغرض العمل في الأقطار العربية الغنية بالنفط من أجل تخفيف ما يعانونه من ضغوط إقتصادية في بلادهم ، أن تعزز حالة اللامبالاة السائدة في الأقطار العربية المصدرة لليد العاملة ، التي من المؤكد أن لها جذورا اجتماعية وسياسية ، وتعاني هذه البلدان من تآكل شعور مواطنيها بالانتماء ورغبتهم في المشاركة في مشروع من مشاريع التنمية الوطنية . وهكذا تبذر بذور التناقض بين المنفعة الاقتصادية للمواطن الفرد والمنفعة الاقتصادية لمجتمعه ، الأمر الذي يؤدي لتفاقم حالة التفسخ الاجتماعي

(*) مبلغ في المال يوضع للمؤجر او المستأجر ، لقاء الموافقة على ايجاد او إخلاء دار ، محل تجاري ... الخ (المحرر) .

في بلدان الاصل ومن شأن هذه الحالةأن تدفع المواطنين إلى محاولة البحث عن حلول فردية لمشاكلهم بغض النظر عن المنفعة الجماعية (الرفاهية) لبلدهم . حقا ، إن المهاجرين الأفراد يحققون هم وعائلاتهم منافع إقتصادية من جراء الهجرة على نحو ما تبين اعلاه ، إلا أنهم يعانون أيضا متاعب إجتماعية ـ نفسية ، كما يضعف لديهم الشعور بالانتماء إلى بلدهم الأم . وفضلا عن ذلك ، تتجه الهجرة ـ على صعيد المجتمع ـ إلى أن يكون لها اثر سلبي وخاصة في المدى البعيد . وينعكس ذلك ، بدوره ، على رفاهية الفرد .

وتشهد سوق العمل في بلدان الاصل تغيرات خطيرة . اذ أن المهاجرين يتركون أعمالهمفي بلادهم ، واحيانا ما يحدث ذلك قبل أن يتمكنوا من مغادرة البلاد أو خلال فترة عملهم في الخارج . وقد اثبتت التجربة أن أفراد قوة العمل من ذوي المؤهلات والمهارات الأعلى هم الذين يغادرون بلدان الأصل بمزيد من السهولة وفي وقت مبكر للعمل في الأقطار العربية الغنية بالنفط . ويتحقق ذلك بواسطة أساليب الانتقاء الفعالة في البلدان المضيفة . ويؤثر هذا الوضع تأثيرا سلبيا على تركيب القوى العاملة في بلدان من ناحية المهارات والمؤهلات مما يزيد من سوء مشاكل المستوى المتدني لمهارات ومؤهلات قوة العمل في هذه البلدان .

ولا يعني ذلك بالطبع أن العمال غير المهرة لا يهاجرون . ولكن النقص في القطاعات الماهرة والغنية من قوة العمل والناجم عن هجرة أعداد كبيرة من العمال في هذه الفئات يؤدي إلى تفاقم النقص الموجود بالفعل . ويقترن هذا النقص بجمود في نظم التدريب وسوق العمل (انخفاض مستوى انتقال اليد العاملة) . وتؤدي هذه الحالة الى تدني معدل مستوى المهارة لدى القوة العاملة ، وإضعاف طاقة الانتاج لدى اقتصاد بلد الاصل ، ورفع اجور العمال المهرة رغم هبوط مستوى المهارة ، الأمر الذي يسهم في نشوء ضغوط تضخمية تزيد من الكلفة .

وأحيانا ما يدفع النقص في اليد العاملة بلد الاصل إلى استقدام عمال مغتربين ليحلوا محل مواطنيه العاملين في الخارج ، مما يخلق فئة جديدة من البلدان توفد العمال وتستقدمهمعلى السواء ، ويحدث هذا الاحلال بكفاءة إنتاجية حدية ادنى لا لشيء إلا للافتقار إلى القدرة على التكيف مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المحلية .

وتسفر الهجرة عن تشوهات في البنية الاجتماعية . ومن الآثار الملحوظة لذلك الخلل القائم في التركيب العمري والجنسي للمجتمع وللأسر نتيجة للمهاجرين الذين يتركون عائلاتهم وراءهم كما يزداد الاستقطاب الاجتماعي في بلد الأصل لأن ليس كل راغب في الهجرة يجد فرصة للعمل في قطر عربي غني بالنفط . والذين يتمكنون من ذلك يصبح في مقدورهم حل مشاكلهم الأقتصادية، في حين أن الذين يعجزون عنها يستمرون في المعاناة . ويحدث هذا الفصل أحيانا داخل الأسرة الواحدة ، وهو أمر لا يرتبط بالضرورة بالمؤهلات أو الخبرة أو الاجتهاد .

ومن الأمور التي تسبب ضررا بالغا لامكانات التنمية في بلد الاصل هو اعتماد أنماط من السلوك تـراوح بين الترف والمظهرية ، لا من جانب المهاجرين فقط . بل وأيضا من جانب عائلاتهم وقطاعات أوسع من السكان من خلال أثر المحاكاة . ولا ترتبط عناصر هذه الأنماط الاستهلاكية بتلبية الحاجات الأساسية للكافة . وهي فضلا عن ذلك أنماط مستوردة بصفة عامة . وليست القطاعات المحلية لانتاج السلع متطورة أو يمكن تطويرها إلى حد يتيح الأمداد بهذه السلع . وحتى إذا كان ذلك ممكنا فسوف يطرح السؤال عما إذا كان ذلك أمرا رشيدا . ولا يمكن تمويل استيراد هذه السلع إلا بالفوائد.

المتحققة من العمل في الخارج سواء مباشرة أو من خلال التحويلات المالية إلى البلد الأم . ويتعذر على الاقتصاد المحلي تحمل مثل هذه الواردات وخاصة في حالة عودة أعداد كبيرة من المهاجرين العاملين في الخارج إلى بلادهم .

وتلقى تحويلات المهاجرين العاملين في الخارج ، نقدا وعيناً ، الترحيب باعتبارها الفائدة الكبرى التي تجنيها بلدان الاصل من الهجرة ، وقد بلغت في بعض البلدان ابعادا فلكية بالمقارنة بالعائدات المتحققة من الصادرات على سبيل المثال . ولكن من البّين ان التحويلات ليست مصدرا دائما للدخل . ويتحدد تدفقها بالأوضاع القائمة في اقتصادات أخرى غير اقتصادات بلد الأصل .

وبالطبع تساعد التحويلات على تخفيف أزمات النقد الأجنبي في بلدان الاصل ، ولكن بصفة مؤقتة فقط . وواقع الامر أن وجود التحويلات قد يؤدي في المدى البعيد إلى أزمات في النقد الأجنبي أكثر حدة بسبب ما يتولد عنها من أنماط إستهلاكية ذات مضمون إستيرادي عالٍ .

وقد استخدمت التحويلات بالفعل في تنمية إمكانـات الانتاج في بلدان الاصل . وكما هو متوقع من المهاجرين الأفراد في بيئة تنعدم فيها المشاريع الوطنية للتنمية ، فإن التحويلات تخصص في معظمها للاستهلاك والاستثمارات العقارية . ويمكن القول أن توفر التحويلات في بلدان الأصل ، مع وجود أوضاع من التخلف والتبعية ، يتجه إلى تعزيز الواردات بينما يدفع تنمية قطاعات الاقتصاد المحلي المنتجة للسلع إلى الوراء . كذلك هناك دلائل تشير الى ان الهجرة الواسعة النطاق قد تسفر عن تدهور الأصول الانتاجية الأساسية مثل الأراضي الزراعية ، وقنوات الري .

ويؤدي الارتفاع في الطلب الاجمالي معززا بالعائدات في الأقطار العربية الغنية بالنفط ، في مواجهة الانتاج المحلي المتخلف وغير الكافي وجمود نظم الاستيراد والتوزيع ، إلى تضخم تصاعدي قوي في بلدان الأصل . ويؤدي العرض الجامد من الأراضي والمساكن التي هي بنود الاستثمار المفضلة لدى العمال المهاجرين إلى المضاربة وإلى رفع أسعارها . كما أن الاستيراد على نطاق واسع يدخل التضخم الدولي إلى الاقتصاد المحلي بدرجة كبيرة . كذلك فان ارتفاع الأجور وخاصة بالنسبة للعمال المهرة والفنيين ، هو عامل آخر يسهم في عملية التضخم في بلد الأصل .

وهناك مظهران لعودة المواطنين العاملين في الخارج إلى بلادهم . الأول هو عودة فردية للمهاجرين عقب انتهاء مدة عملهم في قطر عربي غني بالنفط ، وعودة جماعية تعني أن عدد المهاجرين العاملين في الخارج قد بدأ يهبط . وقد أوضحنا فيما سبق ، آثار عودة المهاجر الفردي . غير أن العودة الجماعية تقترن عادة بانخفاض في مجموع التحويلات ، وهذا معناه أن المزايا القصيرة الأجل التي تعود على الاقتصاد الكلي من الهجرة تبدأ في الانحسار وسيكون على بلد الأصل ان يواجه العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتميز أساسا بحالة من التفكك الاجتماعي والعجز عن تلبية النمط الاستهلاكي في سنوات ذروة الهجرة بسلع من الانتاج المحلي الذي لم يتطور تطورا ملحوظا خلال تلك السنوات .

وختاما نقول أن الهجرة الواسعة النطاق من الاقطار العربية لليد العاملة أشبه شيء بالتراجيديا التي يؤدي فيها السعي الى فوائد فردية قصيرة المدى، إلى تدمير الموارد العامة □

العودة الى العروبة في مصر ... وكل الساحات

عوني فرسخ

كاتب في القضايا القومية . صدر له كتابان حول « الظروف الاقليمية في الوطن العربي » و « الوحدة في التجربة » .

في مقال محمد رضا محرم « العودة الى العروبة » الذي نشرته المستقبل العربي[1] أكثر من مقوله تستدعي المناقشة . ومن منطلق الحوار الذي نادى به الكاتب الكريم تجيء هذه الوقفة مع إيجابيات المقال وسلبياته كمحاولة للاسهام فيما دعا له من عودة للعروبة التي عناها « عودة فعالية لا عودة إنتماء » . ذلك لأن « انتماء مصر العربي ثابت بأدلة الانثربولوجيا . وبتراكمات التاريخ . وبوضعيات الجغرافيا ، وبمعطيات الحضارة السائدة في المنطقة » . والشيء الذي أرى تأكيده بادىء ذي بدء تقديري للروح التي أملت المقال على كاتبه ، واذا كنت أختلف معه في معظم ما ذهب اليه . إلا أنني أجل الشجاعة التي اتّسم بها الدكتور محرم حين اقتحم المنطقة « الحرام » وفكر عاليا معرِّضا نفسه للحساسية المصرية والغضب العربي على حد تعبيره .

وبالعودة للايجابيات التي تستحق التقدير ، فإنه الى جانب الانطلاق من إيمان صادق بانتماء مصر العربي ، وبالدعوة لحوار فكري يسهم في تبيان سبل عودة مصر للعروبة بمعنى الفعالية . هناك إيجابيتان اخريان لم تعطيا حقهما الكامل ، ولا بد من وقفة قصيرة مع كل منهما :

الأولى : وتتصل بالفعالية العربية المنشودة

واضح من سياق المقال ومضمونه أن كاتبه منفعل بزيارة الرئيس المصري للقدس وما أعقبها من اتفاقيات كامب ديفيد ، ومعاهدة الصلح ، والتطبيع . وما ترتب على ذلك كله من آثار تدميرية على « العلاقة العضوية بين مصر والوطن العربي » . غير أن المقال لم يتطرق مطلقا للآثار التدميرية لتداعي الاحداث قبل الزيارة وبعدها على الفعالية الوطنية للشعب العربي في مصر . وفي تقديري ان التأثيرات الاخيرة هي الأكثر خطورة والأجدر بالابراز عند البحث عن عودة للعروبة بمعنى الفعالية لا الانتماء .

قد يبرر الكاتب ذلك بأنه معني بصورة أساسية بما أسماه « الخسارة العربية » التي تتزايد طردياً مع الأيام . لكنه ما دام يعتبر إنتماء مصر العربي مسألة محسومة ، فإن حديثه عن

---

(١) أنظر : محمد رضا محرم . « العودة الى العروبة » . **المستقبل العربي** . السنة ٤ . العدد ٢٨ (حزيران/يونيو ١٩٨١) . ص ٢٣ ـ ٣٣ .

« الخسارة العربية » لا يستقيم إذا وقف عند حدود ما أصاب العلاقة العضوية لمصر بوطنها العربي ، ذلك لأن الفعالية « القطرية » لأي قطر عربي جزء لا يتجزأ من الفعالية « القومية » لسائر أقطار الوطن العربي ، ويقيناً أن فعالية الأمة العربية قد تأثرت إلى حد بعيد بالنكسة « الوطنية » التي أحاقت بمصر ، ليس نتيجة زيارة القدس وما أعقبها فحسب ، وإنما كمحصلة لمجموعة الممارسات التي جاءت زيارة القدس تتويجاً لها أيضاً . ومن هنا ينهض تغييب ابراز « الخسارة العربية » ضمن حدود القطر المصري مفقداً الايجابية الأولى الشيء الكثير من قيمتها .

ثم إن بحث الفعالية العربية بمصر ـ او اي قطر عربي آخر ـ لا يكون موضوعيا وعلميا اذا لم يأخذ التجربة التاريخية قطريا وقوميا بعين الاعتبار . وفيما يتعلق بمصر فان دراسة تاريخها وتاريخ المنطقة من حولها على امتداد الاربعة آلاف سنة الماضية، توضح ظاهرة تكررت في كل مرة كان لمصر خلالها فعالية خارج حدودها او « تشرنقت » داخل تلك الحدود . وما تؤكده الدراسة ان الفعالية القومية بمصر ـ وهي بيت القصيد في المقال موضوع البحث ـ كانت دائما نتاج تطورات قطرية داخلية ، وليست استجابة لتطورات قومية خارجية ، كذلك كان الحال منذ حقق سيزوستريس الأول (١٩٧٠ ـ ١٩٥٠ ق . م) امبراطوريته الاسيويه ، الى ان اغمض جمال عبد الناصر عينيه مساء ٢٨ أيلول /سبتمبر ١٩٧٠ . بدءا بالفراعنة الكبار تحتمس ورمسيس ورعمسيس ومرورا بقاهري الصليبيين والمغول : صلاح الدين ، والملك الصالح ، والسلطان قطز ، والظاهر بيبرس ، ثم وصولا الى رواد النهضة الحديثة : علي بك الكبير ، ومحمد علي ، وابنه ابراهيم . وبالمقابل فما من نكسة داخلية بمصر الا وتسببت في تدهور الفعالية القومية للمنطقة ، وفي قراءة التاريخ منذ تنصيب امير الهكسوس « ساليتس » ملكا على مصر حوالى ١٦٧٥ ق . م . الى تقديم الياهو بن اليسار اوراق اعتماده كأول سفير لاسرائيل في قاهرة المعز بعد « معاهدة السلام » ما يؤكد هذه الحقيقة .

لقد توالت الظاهرتان طوال التاريخ القديم والحديث ، ولم تكن مصر موضوعا للتأثير العربي الفاعل إلا أيام الفتح وفي صدر الاسلام ، غير أنها سرعان ما استردت بعض فعاليتها « القومية » ، وقد تمثل ذلك في الدور الذي لعبه عرب مصر خلال الفتنة الكبرى التي انتهت بمقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان . وفي الأهمية المتنامية لمصر في دعم الخلافة الاموية والفتوحات العربية في الشمال الافريقي . ولقد تحملت مصر الشيء الكثير من عبء دعم الجناح الغربي للدولة خلال العصر العباسي الأول . ثم أصبحت تلعب الدور الأول على مدى الساحة العربية في المغرب والمشرق على حد سواء ، منذ ارتحل اليها المعز لدين الله الفاطمي سنة ٣٥٨ هـ . وغدت « الاقليم القاعدة » لأمتها ووطنها . أليس معنى هذا أنّ هناك قانونا يحكم « الفعالية العربية » بمصر والوطن العربي . يفرض على الباحث عن هذه الفعالية أن ينظر اليها في مصر أولا ، وعلى مدى الساحة العربية من بعد ذلك ؟

في تقديري أن هذا هو القانون للفعالية العربية بمصر . وفي تصوري أن إغفال الدكتور محرم للجانب « القطري » من الآثار التدميرية لزيارة القدس وما أعقبها يوضح أنه ما برح أسير طموح مثالي غايته استعادة « النظام الشارد » وكفه عن « الاندفاع في تجاوزاته غير المقدرة على أساس الحساب العربي » أكثر منه ملتزما بدراسة موضوعية تستهدف ما دعا له من « عودة للعروبة بمعنى الفعالية » و « وضع حد للخسارة العربية التي تتزايد طرديا مع الايام » . وهذه هي الثغرة القاتلة لأبرز إيجابيات المقال .

الثانية : وتتعلق بالتفاعلات العربية القائمة

نوه المقال بالعلاقات الشعبية المصرية ـ العربية ، من خلال إبرازه استمرار وجود العمالة المصرية في وطنها العربي برغم التناقضات التي فجرتها زيارة القدس وردود الفعل الغاضبة . وأجاد بشكل واضح حين أشار لفعالية « المكون الحضاري في البناء القومي العربي » ، ولدور « الظروف والضغوط الاقتصادية على ترشيد ردود الافعال القومية » . والملاحظ بهذا الخصوص أن المقال أغفل أنشطة أخرى إقتصادية وغير إقتصادية استطاعت أن تحتفظ بوجودها وفعاليتها قطريا ـ بمصر ـ وقوميا ـ على مدى الساحة العربية ـ . وكان جديرا بمقال يخصص حيزا لا بأس به للعلاقات الشعبية المصرية ـ العربية أن يتناول الى جانب موضوع العمالة الأنشطة الأخرى التي لا تقل دلالة وتأثيرا . وإذا لم يكن بالمستطاع الالمام بكل الأنشطة فإنه من المفيد الاشارة لنشاطين واضحين :

(١) الاستثمارات العربية في القطر المصري

الثابت ان حجم الاستثمارات العربية بمصر تزايد ولم ينكمش برغم الرفض الشعبي العربي للزيارة وما تعنيه . وفي حكم اليقين أنه لا مجال لمقارنة الأموال العربية التي تدفقت على مصر بذلك النزر اليسير من الأموال الأجنبية التي وظفت في مشاريع « الانفتاح » على الرغم من كل ما بشرت به الدعاية من مليارات الدولارات التي ستحملها « حمائم السلام » في مناقيرها ما إن ترفرف في سماء مصر !!

(٢) الدور « المصري » في الثقافة العربية

أثرت الظروف الضاغطة في الساحة المصرية على دور عرب مصر في ثقافة أمتهم بفعل ثلاث مستجدات لم تكن قائمة أيام كانت القاهرة قلب العروبة النابض : فمن جهة تسببت سياسة القبضة الحديدية في تزايد عدد الكتاب والصحفيين والفنانين ورجال الفكر العاملين خارج القطر ، وكل من هؤلاء أثر وتأثر بالجو الثقافي المحيط به ، وكان في ذلك إغناء ملموس للثقافة العربية . ومن جهة ثانية برز في الساحة القطرية عدد غير يسير من الرموز المناضلة ، وكان أن التفّت القلوب العربية حول اولئك الصامدين ، وأن تنامى الشعور العربي ـ قوميا وقطريا ـ بمصداقيتهم والثقة بإبداعهم ، والشيء الملاحظ أن المواطن العربي كان ينظر للرموز الثقافية بمصر خلال المرحلة الناصرية باعتبارها بعض ادوات النظام ، ولكنه يعتبرها اليوم أمثلة للبطولة وشموعا تبدد الظلام ، ولا مجال لمقارنة فعالية المثقف في الحالين . ومن جهة ثالثة فإن المحنة التي ابتليت بها الثقافة العربية بمصر أسهمت ـ وما زالت ـ في بلورة توجه قومي تقدمي على مستوى أعمق مما كان في العهد التقدمي القومي الذي ضرب منذ عشر سنوات .

حقا إن كثيرين من الرموز الثقافية تساقطوا ، وغير يسير منهم استوعبته أجهزة النظام ، وقلة اصطادتهم الشباك الصهيونية ، ولكن برغم وفرة عدد المتساقطين وعلو أصواتهم ، فإن دورهم في الثقافة العربية ـ قوميا وقطريا ـ محدود للغاية . وفي تصوري أن دور المتساقطين تأثر بأمور ثلاثة هو الآخر : معظمهم تنكر لماضيه وخسر بفعل ذلك الشيء الكثير من الثقة بمصداقيته ، وكلهم تبنى المقولات الرجعية والمواطن في الوطن العربي ـ والعالم الثالث ـ تشده الثقافة التقدمية رغم عجزه عن تمثلها ، وغالبيتهم تستند على دعم النظام ، ولقد اعتاد المواطن المقهور أن لا ينظر بثقة لرجال النظام من أهل الثقافة . أما المتساقطون في الشباك الصهيونية فجلهم ممن كانوا قد دخلوا سن الاحالة على المعاش ـ من وجهة النظر الابداعية ـ قبل تساقطهم ، وما كان سيرهم في ذيل القافلة الصهيونية الا محاولة يائسة لتسليط الاضواء عليهم من جديد . ومن هنا سيكون هؤلاء النفر من المتساقطين أكثر أصحابهم بؤسا وأقلهم فاعليه .

وبتفاعل المستجدات على الجبهتين ـ الصامدة والمتساقطة ـ يمكن القول وبثقه أن الدور « المصري » في الثقافة العربية سار في خط صاعد ، حين يكون الاعتبار للكيف دون الكم . وفي تقديري ـ وإن كنت لم أقم بالدراسة الاحصائية اللازمة ـ أن دور أبناء الكنانة في ثقافة أمتهم اليوم أكبر بكثير من نسبتهم العددية ، وأكثر فعالية مما كان خلال سنوات الصعود في المرحلة الناصرية ، على الرغم من تدهور الفعالية العربية بمصر حاليا وقد يكون ذلك إنعكاسا لفاعلية المكون الحضاري للأمة العربية الذي أشار اليه الكاتب الكريم .

والسؤال المطروح بحق : كيف أغفل الدكتور محرم هذين النشاطين الفاعلين ؟

أتراه وقع أسير الاعلام غير الراشد الذي أدانه بشدة . فأسقط النشاطين الفاعلين اللذين يكملان دور العمالة ، ويسهم ثانيهما ـ الثقافي ـ في تقديم أفضل الضوابط للإقلال من مخاطر الحساسية الاقليمية التي تصاحب العمالة والاستثمارات في ظلال المجتمعات الاستهلاكية المتنامي تكونها في الوطن العربي ؟ من الثابت أن اعلام النظام بمصر يتغافل دائما عن إبراز دور الاستثمارات العربية في الحياة الاقتصادية بمصر ، ولا يتناول العمالة والثقافة إلا من زاوية التشدق بالدور « المصري» في الحياة العربية . لكن إبراز الدور الايجابي للعمال والأموال والعقول بمصر وفي كل ساحة عربية فمسألة لا يمكن لحديث عن التفاعل العربي ـ العربي أن يستقيم دون إعطائها حقها بالكامل . وهذا ما لم تعكسه الايجابية الثانية في المقال . والآن . وبعد الوقفة مع الايجابيات يجيء دور الوقوف عند المقولات التي تستدعي المناقشة ، وهي :

المقولة الأولى : الحديث عن « مصر » بشكل مطلق

مصر ليست شيئاً مثالياً معلقا في الهواء يعبر عنه شخص او مجموعة من الاشخاص ، وإنما هي مجتمع إنساني بكل ما يعنيه ذلك من تعدد القوى والمصالح القائمة فيه ، ومن تعدد المواقف والآراء المعبرة عن تلك القوى المتصارعة والمصالح المتناقضة . والنظرة العلمية الموضوعية لا تسقط ذلك من اعتبارها عند دراسة موقف المجتمع تجاه أي من قضاياه . أما الأدبيات السياسية التي تتناول المجتمع الانساني وكأنما هو وحدة ذات مصالح واحدة وأهداف متفق عليها من الجميع ، فانما هي دراسات مدانة باعتبارها غير واقعية وذات بعد واحد ، وغالباً ما كانت دراسات موجهة بهدف تقديم التبرير الفكري لممارسات من يتصورون أنفسهم القيمين على المجتمع ، المعبرين عن طموحاته . وهؤلاء دائماً ـ في كل عصر ومصر ـ هم الذين لا يحترمون شعوبهم ، ولا يقيمون أدنى إعتبار لمصالحها وطموحاتها . ومن هنا تحمل النظرة المثالية للمجتمع في أعماقها الاستخفاف بطموحات ومصالح قواه الشعبية وغالبيته الساحقة خلافاً لما تعكسه على السطح من التغني بالوطن والحرص على الشعب . وفي حدود ما سمعته عن الدكتور محرم فإنه يقيناً ليس واحداً من المتنكرين لشعبه العربي في مصر ، ولكنه ـ سامحه الله ـ من فرط تطلعه لعودة مصر لفاعليتها القوميّة وقع ، دون أن يدري في حبائل الأعلام غير الراشد ـ على حد تعبيره ـ فتكلم لغته دون أن تكون له غايته . أما رأي الطلائع الشعبية المرتبطة بقضايا الوطن والمواطنين من مقولة « مصر » بشكل مطلق فخير من عبر عنه الاستاذ فتحي رضوان في رده على « الآنسة عزه » الذي نشر في صحيفة حزب العمل المعارض مؤخراً . ولا احسبني بحاجة الى أن أضيف شيئاً بعد أن قال « شيخ المعارضة » فصل الخطاب بهذا الخصوص .

ثم انه فيما يتعلق بانتماء مصر لأمتها العربية فإن ما أشار اليه الكاتب الكريم من عمق المشاعر

العربية في أوساط جماهير الشعب لا يحظى بقبول إجماعي من « النخبة المصرية » التي يبدو ان الكاتب يوليها إهتماما خاصا . ودراسة مواقف هذه النخبة من عروبة مصر ـ إنتماء كان ذلك أم فعالية ـ يلاحظ ان هناك من لا يخفون قناعاتهم بأن في مصلحة مصر ـ التي في خاطرهم ـ فك إرتباطها بالعروبة والسعي وراء إنتماء آخر . وهناك بالمقابل من يعمّدون بالدم عروبتهم ، وبين هؤلاء واولئك غير يسير ممن تتأثر عروبتهم بنوعية ما يتدفق على خزائنهم من أموال ، فان كان الدينار والدرهم والريال هو الغالب فهم عروبيون حتى العظم ، وفي صدور صالوناتهم شجيرات أنساب تنسبهم لعدنان وقحطان . وإذا كان الدولار وتوابعه ذات الوزن الراجح ، طردت العملة الرديئة العملة الجيدة من السوق على رأي اهل الاقتصاد ، وصار هذا النفر من النخبة أي شيء إلا أن يكونوا « أعرابا » !!

تلك هي حقائق الواقع على مستوى النخبة بمصر ـ مثقفة كانت أم غير مثقفة ـ وإن يكن الواقع كذلك فمعناه أن البحث في تنمية التفاعل العربي ـ لا يكون بحثا مجديا إن أسقط عملية فرز القوى والمواقف . وفي التجارب العربية سعيا وراء التضامن شواهد تاريخية تؤكد عبثية إسقاط « وحدة الهدف »في سبيل « وحدة الصف » . واذا كان مثل هذا الموقف مقبولا من إنسان ينقصه الوعي وتحركه الانفعالات العاطفية ، فإنه غير مقبول قطعا من مفكر قومي يدعو لالتزام العقلانية والعلمية في معالجة الامور ، والف باء العلم والعقل الاعتبار بالتجربة التاريخية للامة العربية . ووعي التجربة التاريخية للأمة يحتم رفض مقولة « مصر » بشكل مطلق لأنها تنطوي على خلط متعمد للمواقف ، وإسقاط مقصود لوعي التجربة التاريخية المعاصرة للامة العربية .

المقولة الثانية : القول بأن مصر تتشرنق وحدها بعيدا عن الفعل العربي

واضح من سياق المقال أن « مصر » المقصودة بذلك مصر الرسمية . وحقيقة الأمر أن هذه المصر لا تتشرنق بعيدا عن الفعل العربي ، وإنما هي تتحرك في إتجاه مضاد . وأهل القمة في « النظام الشارد » يعلنون في كل يوم أنهم ينسقون مع اعداء الامة العربية سواء كانوا امبرياليين اوصهاينة او متنكرين لعروبتهم . ولست بحاجة لإيراد أمثلة وفي كل يوم أكثر من موقف وحديث .

ومصر الشعب لا تتشرنق ايضا ، وهي تتفاعل مع أحداث أمتها بشكل واضح وملموس ، وما كان التطبيع ليفشل شعبيا ويتعثر حكوميا ـ كما أكد الكاتب ـ لولا أن قلب الجماهير بمصر ينبض مع فلسطين . وعلى مدى السنوات الأربع العجاف كانت بمصر مواقف « فلسطينية » بلا عدد . ولم يكن التحرك قاصرا باتجاه فلسطين وحقوق شعبها فقط ، وإنما حظي كل موقف عربي صامد بثقة الشارع المصري وتأييده ، ولعل الموقف الداعم لسوريا في لبنان ـ على عكس موقف السلطة ـ آخر الأمثلة في هذا المجال . وكذلك فإن التحرك الشعبي ضد الاعتداء على المفاعل الذري العراقي دليل على ان الشعب العربي بمصر من المستحيل أن يتخذ موقف الحياد في مواجهة العدوان الصهيوني مهما كان هدفه.

لقد تحركت مصر عربيا : السلطة تحركت ضد أمتها ، والشعب تحرك مع أمته ، ومن الظلم أن لا تسلط الأضواء الا على حركة أهل النظام ، كما أنه من غير الانصاف ألّا تبرز الحركة المضادة لهؤلاء ، حتى وإن كان المبرر لذلك أن المستهدف المباشر من الدراسة عودة مصر الى الصف العربي ، لان ما يفيد ـ لأجل العودة بمعنى الفاعليه ـ تحديد أي الحركتين المصريتين هي الفاعلة ، وأيهما الفعل المضاد . وبدون إبطال فاعلية الحركة الأخيرة فإن الحركة الفاعلة تظل مشدودة الى وراء ، وهذا ما يعطل السعي النبيل الذي يستهدفه الكاتب الفاضل .

المقولة الثالثة: القول بأن القطيعة بدأت بزيارة القدس في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧

حقا إن من يتطلع للمستقبل لا ينظر كثيرا للماضي ، لكنه لفهم حقيقة إجتماعية معينة لا بد من معرفة تاريخ تطورها ، وزيارة القدس وما اعقبها لم تكن بداية الانحراف ـ قطريا وقوميا ـ وإنما جاءت بعد مسيرة طويلة بدأت قبل ذلك بسنوات . والسؤال المهم ـ فيما يتعلق بموضوع مصروالعروبة ـ متى بدأ انحراف النظام عن الصف العربي ؟

توضح مسيرة النظام أن علاقاته بالأنظمة العربية مرت بمرحلتين الحد الفاصل بينهما حرب تشرين الاول / أكتوبر ١٩٧٣ . إذ كان بشكل عام قبلها أقرب الى التنسيق مع الأنظمة العربية الأخرى منه الى التفرد . في حين أن علاقاته العربية إتسمت بالتوتر ما إن أحس بالثقة بعد العبور العظيم في رمضان . وبالعودة لتلك الايام ، وبدراسة واعية لمواقف رأس النظام في الأيام الاولى للحرب ، وبالتوقف عند خطابه عشية اليوم السادس ، يتضح أن الرئيس السادات حسم أمره . حين هيىء له أنه غدا المسموع المطاع . ويومها أعلن صراحة ـ ودون لف أو دوران ـ دعوته « للسلام » واستعداده له !! ولم يعد خافيا أن النصر أجهض بفعل « عربي » مخطط له ومرسوم وإن مفاوضات الكيلو (١٠١) كانت البداية لما تحقق في كامب ديفيد فيما بعد .

أكان الواقع العربي أشد بؤسا : صباح اليوم السادس لحرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ منه في عشية اليوم السادس لحرب تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣ ؟

وكيف قاد « النصر » إلى ما لم تقد إليه « الهزيمة » ؟

إجابة كل من التساؤلين السابقين تؤكد أن « النظام الشارد » سار في طريق التيه عن سابق قصد وتصميم ، وألقى بـــ ٩٩ بالمائة من أوراق اللعبة بيد أمريكا حين كانت أغلبية تلك الاوراق عربية . واذا كان النظام قد بدأ شروده في أوج التضامن العربي من حوله . فهل من المعقول أن ترده لصوابه مقالات في الزمن العربي الرديء ؟

المقولة الرابعة : العجز العربي وتصحيح الصورة

تاريخيا بدأ النظام بمصر شروده والصورة العربية في أحسن حالاتها . كانت سوريا « حليفا شريفا » على حد تعبير الرئيس السادات في تلك الايام . وكان ثوار فلسطين وجنود الكويت يعمّدون بالدم عروبة سيناء . وكان أكثر من قطر عربي قد بعث بطلائع جيوشه لجبهات القتال . وكان النفط العربي قد وظف في خدمة المعركة ، وكانت الجماهير ما بين المحيط والخليج قد التفت من حول الذين حطموا خط بارليف واقتحموا الجولان .. وفي أوج التضامن العربي بدأ النظام شروده عن العرب أنظمة وجماهير . فكيف يجوز لمنصف أن يبرر التضامن مع النظام الشارد بأنه جاء وليد العجز العربي ؟

أكانت الأمة العربية مقصرة حين تخلى عنها النظام الشارد ؟

أم كان الموقف العربي تجاه مصر ميئوس منه يومها ؟

الحقائق التاريخية تؤكد أن الإبتعاد عن العرب لم يجيء نتيجة العجز العربي ، وإنما جاء ليحقق هذا العجز ويعمقه .

وقد يقول قائل : ذلك صحيح في البداية ، ولكن الأمور انتكست في أكثر من ساحة عربية ، والذين

كان منتظرا منهم ان يقدموا الموقف البديل اكتفوا بالإدانة دون أن يفرضوا الواقع العربي القادر على تصحيح المسار . وليس ثمة مجال لعودة مصر الى العروبة ما لم يصحح العرب « الآخرون » صورتهم في نظر المواطن المصري .

وفي الرد على هذا القول الذي لا يخلو من حس صادق أقول :

ليس أمام الأمة العربية لاستعادة فاعليتها المهدرة إلا واحد من سبيلين :

(١) إعادة الفعالية للاقليم القاعدة التقليدي ـ مصر ـ وذلك من خلال دعم قواه الوطنية المؤهلة لأداء وظيفتها التاريخية قطرياً وقومياً ، والمتمثلة في الوقت الراهن بتصحيح المسار المنحرف وطنياً وعربياً .

(٢) إقامة « إقليم قاعدة » جديد بتحقيق الوحدة بين أكثر من قطرين عربيين على نحو يعوض الامة إفتقادها المؤقت لفعالية الاقليم التقليدي . ثم توظيف طاقات : « الاقليم القاعدة » الجديد في أداء المهمة التاريخية ، تماما كما تحقق في صدر الاسلام حين وفرت رسالة السماء للجزيرة العربية أن تلعب دور « الاقليم القاعدة » حينا من الدهر .

هناك سبيلان إذا ـ والتضامن مع النظام الشارد ليس واحدا منهما قطعا ـ السبيل الاول مسئولية « مصرية » بصورة أساسية ، وعربية من بعد ذلك ، والسبيل الثاني مسئولية « عربية » اولا واخيرا . وفي تاريخنا المعاصر تجربة حية جديرة بالاعتبار ، ففي أعقاب نكسة ١٩٦٧ ضربت الفعالية العربية في « الاقليم القاعدة » وعلى مدى الوطن العربي . ولكن انتفاضة الجماهير يومي ٩و١٠ حزيران / يونيو أعادت لقيادة عبد الناصر بعض تماسكها ، ثم كان مؤتمر الخرطوم وموقف الشعب العربي في السودان الذي شد من أزر القيادة ، فاستطاعت أن تحقق حدا أدنى من التضامن العربي في حدود اللاءات الثلاث .. وتنامت إمكانيات مصر بدعم عربي معروف . وصمدت في حرب الاستنزاف .. ويومها وضعت اللبنات الاولى للانجاز الكبير في رمضان بعد سنوات ست .

يقينا إن العرب خارج مصر قصروا في أداء واجبهم التاريخي ، ولكن ذلك ليس مبررا لأن يقصر عرب مصر في مهمتهم التاريخية ، وفي يقيني أن مصر الشعب تنطوي على احتمالات واعدة . أما الذين ينظرون للشعب العربي في مصر وكأنه جماعة من المؤلفة قلوبهم ، يتحرك كرد فعل لتحركات الآخرين ، فقد آن لهم أن يدرسوا تاريخ الشعب العظيم من جديد ، ليدركوا أنه كالنيل الخالد عميق وهادىء وصانع للمعجزات .

عملان فيهما عودة العروبة لمصر ولكل الساحات :

ـ سعي وحدوي خارج مصر .

ـ ودعم نضالي للصامدين في أرض الكنانة .

ودون ذلك فإسهام في إطالة عمر « النظام الشارد » ومساهمة في إعطائه الضوء الأخضر ليتمادى فيما هو مندفع فيه من غي . وليس مجد عندها صدق النية أو التلاعب بالكلمات □

(اشراف انطوان زحلان)
هجرة الكفاءات العربية

(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ٤١٦ ص.

د . جورج قرم

« وإن شعبا يستورد » الحداثة
« يدفع لقاءها ثمنا غاليا: إذ أن
في هذا انتحارا حضاريا »
أ . زحلان

يشكر **مركز دراسات الوحدة العربية** لمبادرته بنشر بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها الاكوا في بيروت في شباط / فبراير ١٩٨٠ حول « هجرة الكفاءات العربية » فهذه المبادرة تسمح لطلاب الجامعات وجمهور المهتمين بقضايا التنمية العربية بالحصول على هذه الوثائق القيمّة مترجمة إلى لغة عربية سليمة وبسعر معقول . وذلك على خلاف الصعوبة التي يجدها عادة القارىء العربي للحصول على هذا النوع من المستندات إما لأنها لا تنشر أو إذا نشرت تبقى باللغة الاجنبية ويكون في العادة سعر مثل هذه الكتب الوثائقية غاليا جدا (بين ١٠٠ و ٤٠٠ ل . ل .) وهذا كان الحال مثلا بالنسبة الى وثائق ندوة سابقة في غاية الأهمية نظمتها الاكوا في ١٩٧٧ في بيروت حول « نقل التكنولوجيا والتغيير إلى العالم العربي » . وقد تمّ جمع ونشر هذه الوثائق باللغة الانجليزية تحت إشراف د . زحلان أيضا في إنجلترا في ١٩٧٨ وكان سعر الكتاب ١٨٠ ل .ل .[١]

ورجاؤنا ان يقوم **مركز دراسات الوحدة العربية** بنشر هذه الوثائق باللغة العربية خاصة وان ندوة « نقل التكنولوجيا » لا تقل أهمية عن ندوة « هجرة الكفاءات » والموضوعان متممان تماما ، ولا بد للمكتبة العربية ان تغتني بوثائق الندوتين المذكورتين . هذا بالاضافة إلى ان المكتبة العربية تفتقر بشكل جذري الى المنشورات القيّمة في مواضيع التنمية العربية ، وبالاخص في موضوع التأخر التكنولوجي العربي ومن أسبابه رفض التغيير الحضاري من جهة وهجرة الكفاءات من جهة أخرى . وهاتان الظاهرتان تكوّنان المحورين الاساسيين لندوتي الاكوا .

أما فيما يختص بنشر وثائق « هجرة الكفاءات » فلا بد من إبداء بعض التساؤلات

(١) انظر : جورج قرم ، مراجعة كتاب *Technology Transfer and Change in the Arab World* **المستقبل العربي** ، السنة ٢ ، العدد ٨ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، ص ١٥٠ ـ ١٥٦ .

حول طريقة النشر . تضمنت الندوة ٣٥ بحثاً كما تشير اليه قائمة وثائق الندوة[٢] (وليس ٢٨ كما ذكر أ . زحلان في المقدمة) بينما الكتاب الوثائقي الذي يقدمه المركز لا يحتوي إلا على ١٧ بحثاً حيث يذكر د. زحلان « اما الابحاث المتبقية فقد سحب بعضها بمعرفة مؤلفيها ، وبعضها الآخر لم يراجع في الوقت المناسب للنشر » (ص ١٠) . وفي هذا المضمار لا شك أيضا أن المناقشات التي تتبع إلقاء الأبحاث من قبل مؤلفيها قد تمّ نشرها بإيجاز شديد وليس بكاملها ، فنادرا ما يزيد حجم المناقشات عن ثلاث أو أربع صفحات ، بينما من المعروف أن المناقشات في مثل هذه الندوات تستغرق وقتا طويلا بعد كل بحث .

واخيرا لا بد من لفت نظر الناشر إلى ضرورة إبراز أسماء الباحثين من غير العرب باللغة الأجنبية إلى جانب إبرازها باللغة العربية ليتسنى للقارىء معرفة الاسم بدقة في حال رغبته في متابعة أعمال الباحث أو إيجاد مؤلفات الباحث في اللغة الأجنبية بسهولة . ونبدي هذه الملاحظات الجوهرية حرصا على مستوى المكتبة العربية ولما نعرفه من امكانات وكفاءة **مركز دراسات الوحدة العربية**، وقد اظهرها في مناسبات عديدة وبصورة خاصة في نشر وثائق الندوات التي نظمها المركز نفسه[٣] .

من نواقص الكتاب أيضا ـ وهو نقص وجدناه سابقا في اشراف أ . زحلان على نشر وثائق ندوة « نقل التكنولوجيا » ـ عدم ترتيب الأبحاث حسب محاور الموضوع الرئيسية وعدم تقديم الأبحاث من قبل المشرف بشيء من الاسهاب لاستخلاص الخطوط العريضة للمعضلة المدروسة . إن تعظيم فائدة مثل هذه الندوات ـ خاصة عند نشر وثائقها ـ تكمن في الجهد المبذول في تقديم وتلخيص الاستنتاجات الرئيسية لأهم الابحاث التي وضعت بمناسبة الندوة . وقد عوض أ . زحلان عن هذا النقص بقيمة البحث الذي قدمه بنفسه الى الندوة والتي تطرح بصورة عامة إشكالية هجرة الأدمغة من الوطن العربي بجرأة وبعمق وبالأسلوب الثاقب الذي تتميز به جميع دراساته حول وضع التكنولوجيا في الوطن العربي . إن أبحاث د . زحلان في الجمود التكنولوجي العربي اصبحت مرجعا لا بد منه لأي باحث عربي في شؤون التنمية وقد بادر **مركز دراسات الوحدة العربية** عام ١٩٨٠ بنشر كتاب للدكتور زحلان حول السياسة العلمية في الوطن العربي[٤] ، كما نشر الدكتور مؤخرا كتاباً جديدا له حول البعد التكنولوجي للوحدة العربية[٥] .

إن اشكالية أ . زحلان في دراسته المقدمة للندوة ترفض المقاربة التقليدية لمشكلة هجرة الادمغة المتمحورة حول الاوضاع الفردية للمهاجرين وحول التحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل الدولية ليعالج قصور الموقف العربي العام من قضية نقل التكنولوجيا منذ انفتاح الوطن العربي على العالم المتقدم علميا اي منذ محمد علي .

ونجد الاتجاه نفسه في البحث القيم المقدم من أوسكار غيش « نظرة جديدة إلى هجرة الكفاءات مع إشارة خاصة إلى مهنة الطب »

---

(٢) See: United Nations, Economic Commission for Western Asia, List of Docoments,» (E/ECWA /NR/SEM.2/INF.3/Rev .1).

(٣) **القومية العربية في الفكر والممارسة ـ التكامل النقدي العربي ـ القومية العربية الاسلامية وغيرها** .

(٤) انطوان زحلان ، **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي** (Science and Science policy in the Arab World) ، ط ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ، ٢٧٢ ص .

(٥) انطوان زحلان ، **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ، ١١٦ ص .

حيث نجد نقدا لاذعا وثاقبا لأنظمة التعليم الطبي في الدول النامية التي تهيء خريجي جامعات الطب إلى الهجرة أكثر مماتهيؤها للعمل في الوطن . والبحث غني جدا من نواحي عديدة إذ يقدم لنا نقداً شاملاً لطريقة ممارسة الطب في الدول النامية بشكل يتنافى تماما مع الأوضاع الصحية والاجتماعية في هذه الدول ، ويخلص الباحث في هذا الموضوع إلى القول « إن الخاسر في الصراع بين التعليم الطبي » المرتبط بالواقع « والتعليم الطبي » ذي المستويات المرتفعة « هو على الدوام ذلك الارتباط بالواقع » (ص ٢٧٦) . هذا بالاضافة إلى النقد القيّم حول السياسات المعمول بها في العالم الثالث للحد من هجرة الأدمغة وهي مبنية في معظمها على التحليل النيوكلاسيكي . ويختتم الباحث دراسته باقتراح برنامج للانسحاب من السوق الدولية للمهارات المهنية لا يخلو من بعض الطوبائية في الظروف الراهنة في العالم الثالث .

نأسف لعدم وجود البحث الخاص حول هجرة المهندسين المدنيين في إطار نماذج التخطيط العربي في ميدان الهندسة الميدانية (و . عقيل) ، لأن الابحاث الموجودة في الكتاب ، بالاضافة إلى دراسة أخرى حول « الهجرة العالمية للأطباء » (أ . ميجيا) ، تركز في معظمها على هجرة الأطباء وذلك بالأرجح لسهولة الحصول على إحصاءات دقيقة في شأنهم .

نجد محورا آخر يستقطب اهتمام بعض الباحثين وهو محور الهجرة بين البلدان العربية ، يضاف اليه ما يمكن ان يستنتج من الدراسة حول هجرة الكفاءات الباكستانية (« بعض الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هجرة الكفاءات في باكستان » س . م . نسيم) . وخلافا لما يمكن ان يسود من اعتقاد بفوائد الهجرة بين بلدان نامية ، فالهجرة الى دول الخليج النفطية لها عواقب خطيرة سواء على البلد المصدر للقوى البشرية أم على البلد المضيف . فدراسة م . أ . التوم حول هجرة الكفاءات السودانية (« السودان : دور النظام التعليمي في هجرة الكفاءات العالية ») ودراسة س . م . نسيم تظهران بما لا يدعو للشك مدى الضرر الذي يلحق باقتصاد الدولة المصدرة : زيادة في نقص فادح للكفاءات في السودان اتجاهات تضخمية متفاقمة في باكستان حيث سياسة الحكومة تشجع على تصدير القوى البشرية من جميع الفئات من أجل جلب اكبر قدر من المردود المالي من ناحية النقد الاجنبي .

بالمقابل تظهر دراسة ابراهيم ابراهيم « اثر المغتربين العرب على التنمية الاجتماعية السياسية في دول الخليج » تعقيد المعضلات التي تسببها سياسة أقطار الخليج المركزة على الاعتماد على الكفاءات والقوى العاملة العربية والاجنبية لتحريك العجلة الاقتصادية في تلك الاقطار وينتقد الباحث بشدة نظام الرخاء المعمول به في الخليج النفطي لانه « منحة تسدى » الى المجتمع وليس « محصلات عمليات انمائية اجتماعية - اقتصادية معينة ، والتي يباشرها ويسيطر عليها المجتمع ذاته بوصفها حقا من حقوقه ... » (ص ١٢٢) .

ولا بد هنا من ذكر الجرأة الكبيرة التي تميز بها بحث السيدة فاطمة أفريحا حول « عوامل هجرة الكفاءات في الجزائر » حيث ركزت الباحثة إهتمامها على وضع المرأة العربية كعامل هام في هجرة الكفاءات وربطت هذا الوضع « بالمضمون الفعلي للاسلام كما هو مطبق في المجتمع » (ص ١٥٩) . وسعت السيدة أفريحا إلى توضيح علاقة قضية وضع المرأة بقضية هجرة الأدمغة عن طريق التأكيد على « الهوة الكبيرة » القائمة في المجتمعات الاسلامية بين الرجل والمرأة (ص ١٦٠) «وتعذر قيام علاقات طبيعية مع الجنس الاخر » (ص ١٦٠) مما يكّون دافعا اضافيا قويا لهجرة الكفاءات . وقد تبع البحث جدل طريف بين أحد المشتركين والباحثة حول الموضوع وخاصة حول الأحوال الشخصية ومسؤولية النظر التقليدي

الى دور الدين الاسلامي في المجتمع (٦) .

دراسة م . ح . زين حول عدن « هجرة العقول في اطار التحولات الاجتماعية الجارية في اليمن الديمقراطية ومشاكل تكوين الكوادر العلمية في جامعة عدن » اقتصرت على القاء مسؤوليـة الوضـع على الهيمنـة الاستعمارية والاستغلال الامبريالي . وقد اثارت الدراسة تحفظ بعض المشتركين الذين ركزوا في مناقشة البحث على العوامل الداخلية ، السياسية والاجتماعية ، التي تدفع إلى هجرة الأدمغة وفي بعض الأحيان برضا القيمين على الحكم (ص ٩٢) .

أما البحث حول لبنان « تخطيط المستقبل المهني في المدارس الثانوية في لبنان » (ج . تيودوري) ، فإنه يصدم القارىء بمعطياته الرقمية واستنتاجاته التي تخالف الاعتقـاد السائد بالكفاءة النسبية للنظام التعليمي في لبنان : ٥٥ بالمائة من التلاميذ يعيدون السنة في المرحلة الثانوية (٥٠ بالمائة في الابتدائية ، ٥٧ بالمائة في المتوسطة)، ٨٢ بالمائة من التلاميذ متأخرون بالعمر في دراستهم في المرحلة الثانوية (٦٥ بالمائة في الابتدائية و ٨١ بالمائة في المتوسطة) ، ١٩٠ تلميذا من كل ألف فقط ممن يسجلون في الابتدائية يكملون دراستهم حتى الصف النهائي من الثانوية . وتركز الدراسة على نتائج بحث ميداني أجري على تلاميذ ٢١ مدرسة ثانوية (عامة وخاصة) وقد أوضحت هذه النتائج القصور التام في النظام التعليمي اللبناني من حيث تهيئة التلاميذ على اتخاذ القرارات السليمة لبنـاء حياتهم المهنيـة ، والفاجعة الكبرى من بين نتائج مأسوية عديدة للبحث الميداني أن التلاميذ لا يعون قدرتهم الفعلية في التحصيل الدراسي وفي الحصول على بعض المهن بالحد الادنى من الكفاءة التي تطلبها هذه المهن .

باقي الدراسات الموجودة في الكتاب تتوزع على ميادين مختلفة ، منها الكفاءات العربية المهاجرة الى الولايات المتحدة (دراستان) وهجرة المصريين وتجربة الصين الشعبية (مع أن هذا البحث بقي سطحيا بالنسبة إلى عمق التجربة الصينية وتعدد مراحلها ، وركز البحث بطريقة شبه حصرية على العواقب السلبية للثورة الثقافية) ، ومشاريع اليونسكو المتعلقة بهجرة الكفاءات العربية ، والمجتمع العلمي الدولي .

الاستنتاج الرئيسي الذي يخرج به القارىء من قراءة هذه الأبحاث القيّمة هو أن ظاهرة هجـرة الادمغة لا يمكن معـالجتها بشكـل منفصل ، بعيدا عن الأواليات العامة للتخلف والتقدم ، وبصورة خاصة عن موقف المجتمع العربي العام من العلم والتكنولوجيا . والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن في هذا الشأن يتعلق بأسباب استمرار وتكرار الأخطاء في السياسات الداخلية في العالم الثالث . فمعطيات هجرة الأدمغة في الحقيقة معروفة جيدا منذ الستينات حيث تمّ وضع دراسات عديدة حولها منذ ذلك الحين ، كما أن مأساة الأنظمة التعليمية في العالم الثالث وعدم ملاءمتها بظروف التخلف قد تمت دراستها مرارا وتكرارا . فيا ترى هل هنا قيادات محلية في العالم الثالث تدعم سياسات تهدف إلى الابقاء على التخلف وإعادة انتاجه ؟ والجواب عن هذا السؤال ليس بالعسير إذا صيغ بسؤال آخر : يا ترى من هي القيادات التي يمكن أن تحكم دول العالم الثالث لو تصبح هـذه الدول متقـدمة من النـاحية العلميـة والتكنولوجية ؟ □

(٦) يذكّر هذا الجدل ما قام من مناقشات حامية في الندوة الخاصة بـ « نقل التكنولوجيا» حول بحث الدكتور إلياس زريق الذي اثار حينذاك قضايا التأثير الديني على التقدم العلمي انظر : قرم ، مراجعة كتاب *Technology Transfer and Change in the Arab World*، ص ١٥٢ .

دور الادب في الوعي القومي العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

(**بيروت** : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠) ٤٠٨ ص .

د . عمر خلف

يقع كتاب **دور الادب في الوعي القومي العربي** ، الذي صدر عن **مركز دراسات الوحدة العربية** ، في عشرة فصول مختلفة لعشرة باحثين عرب ينتمون الى أقطار عربية متعددة . وقد تناول الكتاب بعض أوجه الادب (وبالتحديد الشعر) ودورها الفعال في ترسيخ مفهوم القومية العربية لدى جماهير الوطن العربي يتوافق مع هذه المرحلة الدقيقة التي تمر فيها الأمة العربية بمنعطف تاريخي خطير . والأدب العربي ـ الملتزم ـ يعبر عن ضمير المواطن العربي وآماله وتطلعاته نحو الديمقراطية والوحدة . وهذه النزعة في ضمير المواطن العربي ما هي إلا اتجاه قومي عبّر عنها الكتاب الذي يمثل خلاصة الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية والتي تمخضت عن بحوث ومناقشات قيمة .

محتوى الكتاب

يبدو جليا واضحا لقارىء الكتاب ان الشعر فيه هو المحور ونقطة الارتكاز . ولما كان الشعر أحد فنون الأدب ، فإن الأديب هو الذي يعبر عن انفعالات من واقع معايشته لظرف أو لظروف محددة ، فتأتي تجربته تعبيرا صادقا عنها إذ يصهر فيها الاديب خلاصة أحاسيسه في قالب معين . والنتاج الادبي شأنه غير ذي شأن ضروب العلم المختلفة ، إذ لا يخضع لمحددات ومقاييس نمطية ، لذلك يقال عنه إنه « خروج عن المألوف » فيه بعض من العلائق الجدلية التي توجه توجيها هادفا لغرض إظهار تيار ما كما هو الحال في الادب العربي الملتزم الذي يعبر عن اتجاهات قومية أصيلة .

يرّكز هذا العرض على فصول الكتاب العشرة ولا يتطرق الى المناقشات التي وردت فيه عقب الفصول ١ إلى ٨ ، وليس ذلك انتقاصا من أهمية المناقشات إنما تلافيا للدخول في تحليل آراء متضاربة في أكثر الاحيان ، بالاضافة إلى أن بعض المناقشات لا تتعدى الصفحتين مع العلم أن مجموع المناقشات يشكل حوالى ١٣ بالمائة من مضمون الكتاب . ويمكن تقسيم الكتاب من حيث المحتوى والترابط التاريخي الى أربعة أقسام هي :

اولا ـ الفصل الاول ، جاء كمقدمة للكتاب عن دور الادب في الوعي القومي ، بدأ بداية

عامة ثم ركز على الشعر الذي يهدف إلى إيصال النداء للجماهير العربية في ايقاظ حسها بالانتماء إلى القومية العربية . وخلص كاتب هذا الفصل الى القول : « الأدب هو افضل وسيلة للتعبير عن الشعور القومي ، والعلم هو افضل وسيلة لشرح ذلك الشعور » (ص ٣٢) .

ثانيا ـ تناولت الفصول : الثاني والثالث والرابع بالتتابع : الوحدة ودور الشعر قبل الاسلام ، الشعر ونضال الوحدة في صدر الاسلام وملامح العروبة في شعر العصر العباسي . وتضمن الفصلان الثاني والثالث عرضاً لمسألة الوحدة قبل وفي صدر الاسلام ، إلا أن هوية الوحدة المنشودة آنذاك لم تحدد في الفصل الثاني بينما تطرق الفصل الثالث الى مسألة الوحدة بشيء من التفصيل ، من وجهة نظر إسلامية ، ودور الاسلام الفعال في توحيد القبائل المختلفة . أما الفصل الرابع فقد تناول ملامح العروبة في الشعر العباسي بدقة ودُعّم باستشهادات شعرية كثيرة للدلالة على مفهوم العروبة آنذاك

ثالثا ـ اما الفصول : الخامس والسادس والسابع فقد ركزت على دور الادب ، وخصوصا الشعر ، في التحرر من نير الاستعمار في المغرب الأقصى وفي العراق ، والأدب والوحدة العربية في فترة ما بين الحربين ، ولذا يمكن أن يطلق على هذه الفصول بحق « أدب التحرر » . ركز الفصل الخامس الذي تناول « دور الشعر في المغرب الاقصى في مقاومة الاستعمار » على البسالة والبطولة المغربية في مواجهة المستعمرين البرتغاليين، وقد تداخل العرض التاريخي في هذا الفصل مع دور الأدب في التحرر دون فصلهما ، وقد أبرز الفصل أصالة الشعر العربي المغربي دون تأثره بالغرب .. والذين هم على دراية بالشعر المغربي قد يبدون رأيا مغايرا إذ أن هناك شعّارا مغاربة كتبوا الشعر باللغة الفرنسية ولهم موقفهم من الوحدة العربية . وتناول الفصل السادس بشيء من التركيز دور الشعر بين ثورة «العشرين» وثورة « مايس » التحرريتين في العراق ، (*) ودور الشعراء أمثال الرصافي وعلي الشرقي وجميل الزهاوي في بث روح الانتفاضة بين الناس ، وقد ركز الباحث في هذا الفصل على النواحي السياسية في شعر تلك الحقبة . أما الفصل السابع الذي أبرز « دور الأدب في الوحدة العربية ـ الشعر بين الحربين » فقد تناول شعر تلك الفترة لعدة شعراء عرب كتبوا عن الشعور بالانتماء إلى هويتهم العربية واعتزازهم بها وشعورهم بالتخلص من نير الاستعمار المسيطر آنذاك . وقد أبرز هذا الفصل مدى مساهمة الشعراء في إذكاء نار الثورة في مختلف بقاع الوطن العربي . وقد أشار الفصل إلى انتفاضة الجماهير على الوصاية الأجنبية والعمل على التحرر ، وقد تضمن الفصل ، إضافة إلى ما تقدم ، عرضا تاريخيا موجز للمنطقة العربية في فترة ما بين الحربين من خلال الشعر الثوري .

رابعا ـ يمكن القول ان الفصول : الثامن والتاسع قد تناولت دور الادب في الوعي القومي المعاصر . فقد تطرق الفصل الثامن إلى مسألة «الشعور القومي العربي من خلال القضية الفلسطينية » . وقد عبر كاتب الفصل عن الشعور القومي لدى العرب ممثلا بنتاج شعرائهم وكتابهم وقصّاصيهم المقيمين منهم والمهاجرين اذ اندفع جميعهم بشكل عفوي للتعبير عن سخطهم لما يخططه المستعمر وعن ايمانهم بالقضية العربية وتضامنهم معها

---

* تفجرت ثورة «العشرين» في شهر حزيران / يونيو عام ١٩٢٠. اما ثورة «مايس» فقد اندلعت في شهر أيار / مايو عام ١٩٤١ . (المحرر)

باعتبار أنهم جزء منها . وقد أبرز الفصل خصوصية نتاج الشعراء والأدباء الفلسطينيين وأظهر ارتفاع بعضهم إلى مستوى القضية . ويتميز هذا الفصل عن باقي فصول الكتاب بأنه الفصل الوحيد الذي عالج الشعور القومي العربي من أبعاد أدبية أخرى غير الشعر ، كالقصة والمسرح العربي وشعر المقاومة في الارض المحتلة . والفصل التاسع الذي تناول « الواقع العربي وتحركاته : الحركة والرمز » جاء موجزا وقد تعرض لبعض النظريات الفلسفية التي ظهرت منذ مائة عام ونيف إذ شكلت هذه التيارات الفكرية فترة « المد الاستعماري » حيث بلغ التطور الاقتصادي الاستهلاكي أقصاه بالنسبة للبورجوازية الغربية بشكل عام . وتفجرت الكتابات الثورية في الوطن العربي آنذاك ، ذلك الوطن الذي كان بؤرة الضغط الاستعماري . لم يخرج الفصل بتعريف ماهية الحركة والرمز بالتحديد ، وفيه القليل من العرض الشعري .

اما الفصل الأخير الذي تناول « دور الشعر بالجزائر في بث الوعي القومي » ، وهو أيضا بحث موجز ، أبرز دور الاستعمار في منع الأقطار العربية من التوحد وخاصة بعد تفجر الثورة النفطية . وركز الباحث على دور الشعر الجزائري في نشر الروح القومية وأشار إلى أن الوعي القومي بالجزائر وبأقطار المغرب عموما قد امتزج بالاسلام . وقد استشهد الباحث بأبيات للشعراء الجزائريين الذين تناولوا البعد القومي العربي والبعد الاسلامي بالتساوي .

ملاحظات عامة حول الكتاب

١ ـ لعل التساؤل الاول الذي يتبادر الى ذهن القارىء هو : هل ان مستوى الوعي القومي العربي ممثلا في الشعر الجاهلي والاسلامي هو نظير مستوى الوعي القومي في وقتنا هذا ، أو على الاقل في الفكر العربي المعاصر ؟ والجواب على هذا السؤال قد يشكل مدخلا لدراسات وافية تتناول الجانب القومي العربي في أبعاده التاريخية تفصيليا . ولذلك كان واضحا أن بعض الفصول ـ الثاني والثالث والرابع ـ لم تتناول مسألة الوحدة والقومية العربية قبل وفي صدر الاسلام وبعده من منظور وقتنا هذا . ومن الواضح أن الوحدة العربية لم تكن مطروحة كما هي عليه الان ، إلا ان الكتاب يشكل عرضا جيدا للمسار التاريخي للبعد القومي العربي بالاضافة إلى كونه مقدمة قيمة لدراسات في هذا الشأن تكون أكثر تحديدا وتخصيصا في معالجة فنون الادب المختلفة .

٢ ـ ان الشاعر أو الأديب او المفكر قد لا يعبر بالضرورة عن مفهوم قومي طالما أن الانسان ، وقبل كل شيء ، يتناول قضاياه من زاوية محلية ، وليس بالضرورة تعصبية ، نابعة من صميم معاناته اليومية ، ولذلك فمن الواضح أن الطرح في الكتاب كان قوميا عاما ولم يتطرق إلى القضايا المحلية المتشابهة بين الأقطار العربية التي تشكل في مجموعها مدخلا قوميا ، إذ أنه ليس كافياأن يطرح الأديب البعد القومي الشامل دون أن يعكس واقعه .

٣ ـ لم يذكر المساهمون في الكتاب أهمية الثقافة الشخصية في عملية استيعاب الأدب ودورها في إيقاظ الشعور بالوعي القومي العربي ، وكأن هنُاك فرضية بأن الذين يقرأون هم الذين يعون هذا الشعور . ثم ان الكتاب لم يتطرق بتاتا إلى قضية الشعر العامي وفنون الأدب الشعبية الأخرى ودورها في الشعور القومي ، ولم ترد أية إشارة إلى أن الكتاب يتناول الشعر الكلاسيكي فقط .

٤ ـ يؤخذ على بعض الفصول أنها عرضت أبيات كثيرة من الشعر وبنسب عالية ، فعلى سبيل المثال شكلت الاشعار المباشرة حوالي ٦٠ بالمائة من كل من الفصول : الخامس والسادس

والسابع ، ولكن قد يكون من الضروري الاستشهاد بمثل هذه النسبة من الشعر لاظهار مدى الشعور القومي. وفي هذا السياق لابد من التأكيد على أن الادب ليس وقفا على الشعر فقط انما يتعداه ليشمل فنون الادب الأخرى كالقصة والمسرح والنثر والمقالة .

٥ ـ تبقى مسألة أهمية الالتزام في الأدب، وقد تغرض لها الكتاب في أكثر من موضع . إلا أنه لا يفهم كيف ينوه بأصالة المتنبي وافتخاره بقوميته كما ورد في الفصل الأول، وهو ذلك الشاعر الذي كتب قصائد المديح لكافور الاخشيدي طمعاً في ولاية أومال ، فهل كان المتنبي حقاً ملتزماً ؟ يترك هذا التساؤل لأهل الاختصاص لمعالجته .

وبالرغم من كل ما تقدم يبقى كتاب «دور الادب في الوعي القومي العربي» محاولة هادفة وقيّمة لسبر أغوار الادب ودوره في الوعي القومي العربي واستشفاف خيوط هذا الوعي والشعور ومدى أصالته في تاريخ الأمة العربية . ولعل انسياب الابحاث والانتقال من فصل لآخر فيه الكثير من التشويق، والانتقال من أسلوب لآخر في الكتابة يعطي القارىء الزخم الكافي لمتابعة قراءة مثل هذه المادة المركبة وذلك على عكس ما قد يعتقده البعض. كما ان المناقشات عقب كل فصل تزيد من قيمة الكتاب ومنهجه الموضوعي إذ تزود الباحثين بآراء تحليلية تتيح لهم المزيد من الاستقراء . وبكلمات قليلة يمكن القول ان الكتاب جاء محاولة علمية ناجحة إذ يلقي الضوء من منظور موضوعي على مفهوم دور الأدب في الوعي القومي العربي□

ألبرت حوراني

Europe and the Middle East

أوروبـــا والشـــرق الأوسط

(London: Macmillan Press 1980), 225 p.

د . مصطفى كامل السيد

عـلاقة اوروبـا بالشـرق الأوسط عـلاقة قديمة متعددة الجوانب ، فهي تعود في صورتها المنتظمة على الأقل ـ إلى الألف سنة الأخيرة قبل ميلاد المسيح ، كما انها قد غطت تقريبا كل جوانب وصور الاتصال الإنساني ، ومما زاد من تعقيد هذه العلاقة أنها اقترنت في أغلب الأحيان بالتنافس بين الوحدات السياسية الواقعة شمال البحر المتوسط ، وتلك القائمـة في أطرافـه الشرقية والجنوبية ، وباستثناء فترات قصيرة سادتها ظروف خاصة فإن فكرة التعامل على قدم المساواة بين أوروبا من ناحية والاقاليم التي كونت الوطن العربي من ناحية أخرى هي فكرة كان من الصعب على أوروبا قبولها ، حتى بعد أن تحررت تلك الأقاليم وصارت دولا ذات سيادة في القرن العشرين .

ما هي الصورة العقلية التي كونهـا الأوروبيون عن الشرق الأوسط ، وعن العرب المسلمين على وجه الخصوص ، عبر فترات الاحتكـاك الحضـاري بينهم ؟ هـذا سؤال صعب ، ليس بسبب طول الفترة التي يتناولها ، وإنما لأن الاجابة عنه تقتضي أيضا الإحاطة بصورة العرب في أذهان عامة الناس في أوروبا . وهذا يستلزم إجراء تحليل مضمون لبعض مكونات الثقافة الشعبية في أوروبا في الماضي ودراسة ما يقترن بالعرب في البنية الفكرية للمواطن الأوروبي في الوقت الحاضر . وقد نحصل على إجابة تقريبية وأسهل لهذا السؤال إذا ما درسنا أفكار هؤلاء الأوروبيين الذين حظوا بإذاعة أفكارهم عن طريق الكتابة ، خصوصاً .من اهتم منهم بالشرق الأوسط على وجه الخصـوص. فلا شك أن موقف الأوروبي العادي قد تأثر بآرائهم . ضمن جملة عوامل أخرى ، كما أن آراء هؤلاء المثقفين الأوروبيين كانت تعكس في أحيان كثيرة أفكاراً ثابتة في العقل الأوروبي عن العرب والإسلام .

وقد حظي هذا المـوضوع بعدد من الدراسات في الأعوام الأخيرة ، تميزت على وجه الخصوص بطبيعتها الانتقادية ، ولم يكن ذلك مستغربا ، فقد جاء عدد منها من كتاب عرب أو من أصل عربي عاشوا في المغرب ، عاملين بمجالات البحث والتدريس الجامعي . وقد دفعهم انتماؤهم إلى الثقافتين العربية والغربية إلى التساؤل عن مدى فهم المنتمين لأي منهما للمنتمين إلى الثقافة الأخرى ، وشعروا بأنهم

أقدر على التقويم الموضوعي لمدى تجاوز هذه الصور العقلية او قربها من الواقع ، بحكم انتمائهم الى الثقافتين.

وقد نال أحد هذه الكتب شهرة بسبب الأسلوب الاستفزازي لمؤلفه ادوارد سعيد[١] . أما الكتاب الذي نعرضه في هذه الصفحات فإنه يتميز بأسلوبه الهادىء والذي يعكس شخصية مؤلفه الذي لا يتردد في كشف مواقع التحيز في الصورة العقلية الغربية عن العرب ، ويصوغ ذلك في عبارات رقيقة ولكنها حازمة ، مبينا أيضا أن القصور في فهم الآخر هو أمر يكاد يميز كل الثقافات .

والأستاذ ألبرت حوراني غني عن التعريف . فقد شغل بتدريس حضارة العرب المسلمين والكتابة عنها طوال ما يقرب من ثلاثة عقود في واحدة من أعرق الجامعات الانجليزية (أكسفورد) كما أن كتابه عن الفكر العربي في العصر الليبرالي (التحرري) هو معروف لكل المهتمين بأزمة الفكر والنظم الليبرالية في وطننا العربي[٢] .

وكتابة في الحقيقة هو مجموعة مقالات ، كتب أولها في بداية الستينات وكتب آخرها في سنة ١٩٧٦ ، وكتبت المقالات الأخرى بين هذين التاريخين واضيفت إليها تنقيحات وهذا مما يؤكد انشغال المؤلف بهذا الموضوع عبر فترة ممتدة من الزمان . ولهذا يجيء كتابه ثمرة للتفكير الطويل حول هذه المسألة .

وهناك أربعة موضوعات فرعية تتناولها المقالات المختلفة في الكتاب ، فيمكن القول بأن قسماً من الكتاب قد خصص لدراسة تصور الأوروبيين الغربيين للحضارة العربية الإسلامية وخصصت مقالة لدراسة تصور أحد العرب المسلمين عن المسيحية . وتناولت مقالات ثلاث مسيرة بعض الأوروبيين الذين اهتموا بالشرق الأوسط ، سواء . أكانوا من المستشرقين ، ام الرحالة ، أم ممن تعاطفوا مع قضايا شعوب عربية معينة . وأخيرا فهناك مقالة عن الموقف الحاضر للدراسات العربية في كل من الوطن العربي والمغرب .

الاتجاهات الغربية إزاء الإسلام

تناول الكاتب هذا الموضوع في ثلاث مقالات ، يحمل أولها هذا العنوان ، وناقش الثاني مفهوم الإسلام لدى فلاسفة التاريخ الغربيين ، وحلل الثالث فلسفة المؤرخ الكبير ارنولدتوينبي الذي وجه اهتماما خاصا لحضارات الشرق الأوسط .

ويرى الأستاذ البرت حوراني أن صورة الإسلام في العقل الأوروبي المسيحي قد تأثرت لا شك بالصراع السياسي بين أوروبا المسيحية وبين الإسلام السياسي ، فالإسلام قد انتشر في اقاليم كانت قد تحولت سابقا إلى المسيحية في الشرق الأوسط وإسبانيا . كما أن الدولة العثمانية قد مدت سيطرتها إلى بلدان مسيحية في وسط أوروبا . ومن ناحية أخرى فقد شنت أوروبا على الدولة الإسلامية الحروب الصليبية ، فضلا على أنها قد فرضت في العصور الحديثة سيطرتها الاستعمارية على أغلب البلاد العربية . ولكن المؤلف يضيف أن صورة الإسلام قد تأثرت كذلك بعاملين آخرين يتعلقان بجوهر كل من المسيحية والإسلام . فهناك عناصر مشتركة بين الدينين . ولكن هناك كذلك عناصر مختلفة . ولذلك فإن اتجاه

---

(١) Edward Said, *Oreintalism* (London: Routledge and Kegan Paul,1978).

(٢) Albert Hourani, *Arabic Thought in the liberal Age 1798-1939*(London:Oxford University Press,1962).

الأوروبي المسيحي إزاء الإسلام يتميز في رأي الكاتب بالألفة الناجمة عن المعرفة والاحتكاك الحضاري بقدر ما يتسم أيضا بنوع من القلق سببه فكرة الإسلام الخاصة عن المسيحية .

ويبين المؤلف أن العقل المسيحي قد بذل على امتداد العصور مجهودا كبيرا لمواجهة التحدي الذي يمثله الإسلام . وتميزت الجهود الأولى بوصفها للإسلام على أنه نوع ، من الهرطقة المسيحية وبإنكار صفة النبوة عن محمد (القديس حنا الدمشقي) ، أو أنه نوع من التحريف لرسالة المسيحية (سانت توماس الأكويني) . وقد استمرت هذه الأفكار عن الإسلام طوال العصور الوسطى وفي بداية العصر الحديث عندما كانت الطوائف الدينية المتصارعة في أوروبا تغطي هجومها للطوائف الأخرى بانتقادها للإسلام حتى وإن كان العدد الأساسي لكل طائفة هو طائفة مسيحية أخرى .

ومع زيادة معرفة العقل الأوروبي بأحوال المسلمين ، وهو ما اقترن بالغزو الاستعماري للبلدان الإسلامية فإن صورة الإسلام في العقل الأوروبي قد أصبحت أقل عمومية . أصبح العقل الأوروبي يدرك تعدد المذاهب الإسلامية وتباين مفاهيم المسلمين بحكم تعدد الثقافات داخل المجتمعات الإسلامية الممتدة من اندونيسيا إلى المغرب . بل لقد أصبح بعض المستشرقين الغربيين يرى أن السمات المميزة للمجتمع الإسلامي في بعض مراحل تطوره لم يكن يحكمها الدين وحده وإنما كانت تحكمها كذلك اعتبارات إقتصادية واجتماعية وسياسية .

وإزاء هذه المعرفة الأوسع بأحوال الشعوب الإسلامية فقد تباينت مواقف المستشرقين الغربيين . فمنهم من احترم وقدر تصور المسلمين لمحمد وللقرآن مثل عالم اللاهوت البروتستانتي الكندي ويلفرد كانتول سميث (WilfredCant-well Smith) ، ومنهم من أنكر الوحي عن أي ديانة أخرى غير المسيحية مثل عالم اللاهوت الهولندي هندرك كرايمر (Hendrik Kraemer) على الرغم من اعجابه بالمنجزات الحضارية « المتواضعة » في رأيه للمسلمين ورأى آخرون في الإسلام نزلا مؤقتا على الطريق المؤدي إلى العقيدة الصحيحة في رأيهم وهي المسيحية ، وكان منهم عالم اللاهوت الكاثوليكي الشهير الكاردينال جورنيه (Cardinal Journet . وذهبت قلة من المستشرقين إلى أبعد من ذلك ، فقدرت في الإسلام عناصر القرب بينه والمسيحية ، وانعكس ذلك في تعاليم مجلس الفاتيكان الثاني وكتابات المستشرقين الفرنسي لويس ماسينيون (Louis Massignon) والانجليزي زايهنر(Zaehner)

وقد تباينت كذلك مواقف فلاسفة التاريخ الأوروبيين من الإسلام فالفيلسوف الألماني هيغل على سبيل المثال رأى أن الإسلام له دوره في إعداد الإنسانية للمرحلة الأخيرة في رحلة العقل عبر التاريخ ، تلك المرحلة التي تتميز بالتحقق النهائي للحرية والتي ستجسمها في رأي هيغل الدولة الألمانية . وإذا كان الإسلام في رأي هيغل يخلق في نفوس أتباعه توجها نحو هدف مشترك ، إلا أن حضارته تقوم على الحماسة لفكرة مجردة ، ونظراً لأن هذه الحماسة عرضة لتقلبات ، فكذلك ستمر حضارة الإسلام بنوبات ازدهار وانتكاس ، ولكنه لم يستبعد عودة الحماس مرة أخرى .

ورأى كل من ماركس أن الإسلام قد ظهر في مرحلة تاريخية إتسمت بضعف المجتمعات المستقرة في الشرق الأوسط ، وهو ما جعلها تنهار أمام زحف المسلمين الأول . وقد لاحظ ألبرت حوراني أن كليهما لم يقدم أي تفسير لتميز حركة عرب الجزيرة التي نقلت الإسلام بالطابع الديني ، وذلك بالمقارنة بحركات

الشعوب الرحل السابقة .

واعتبر أوغست كونت أن كلا من الإسلام والمسيحية هما مرحلة ضرورية في تعليم الجنس البشري . كما قدر في الإسلام تشجيعه على التقدم الإنساني بسبب غياب أي كهنوت أو مذاهب معقدة فيه . ولذلك فمن اليسير على العقل البشري فهمه . إلا أنه رأى أن المرحلة الأخيرة في تطور الإنسانية ستتسم بسيادة الفكر العلمي والنشاط الصناعي والدين الوضعي .

كما عرض المؤلف كتابات فلاسفة التاريخ الآخرين مثل كارليل (Carlyle) الذي اعتبر محمدا مثالا لشخصية النبي ذات الأثر الحاسم في التاريخ ،وغوستاف لوبون (Gus-tave le Bon) الذي قدم تفسيراً للتاريخ يقوم على أساس مفهوم شخصية كل جنس (Racial chracter) كما حلل بالتفصيل دور الإسلام في محاولات تقديم فلسفة للتاريخ مثل تلك التي قام بها سبنغلر (Spengler) والمؤرخ الانجليزي توينبي (Toynbee) .

وفي كل هذه المفاهيم عن الإسلام هناك الكثير مما لا يقبله المسلمون ، وهناك أيضا الكثير مما لا يتفق ببساطة مع الواقع . فمن السهل رؤية الأساس القومي الذي تقوم عليه فلسفة هيغل والتي تتنافى كما هو واضح مع سير التاريخ ، ومن اليسير أيضا تبين التحيز العنصري في فلسفة لوبون ، أما بالنسبة لكل من سبنغلر وتوينبي فرؤية كل منهما للتاريخ تتسم بالذاتية إلى أقصى حد ، بل إن كلا منهما قد طور مفاهيم خاصة تجعل من الصعب أحيانا فهم ما يرميان إليه ، وليس هناك دليل على صحة نظرة أي منهما للتاريخ ، ويمكن اعتبار الرؤية التاريخية لكل منهما نظرة أدبية تقوم على الخيال الواسع أكثر مما تقوم على البرهنة العلمية المحكمة . وأخيرا فإن تصور كونت لتطور الإنسانية يقوم على افتراض تناقض ضروري بين تقدم الإنسانية وانتشار الديانات السماوية . ويستند هذا الافتراض إلى التاريخ الخاص بالكنيسة في غرب أوروبا . ولكننا نجد اليوم أن التقدم المادي في البلدان الغربية يقترن بنوبات من العودة إلى الكنيسة بل والهروب إلى الغيبيات . لا شك أن هذه الظاهرة تكشف عن أوجه نقص في التقدم المادي لم يكن كونت يتوقعها .

إن هذه النظرة الأوروبية إلى الإسلام قد اقترنت تاريخيا بهيمنة أوروبا وخضوع العالم الإسلامي بسبب ضعفه الذاتي لسيطرتها الاستعمارية . ومع التغير النسبي في هذه العلاقات فربما تتغير بعض جوانب هذه النظرة . إلا أن الملحوظ أن فكرة أي ثقافة من الثقافات الأخرى لا تتميز بالموضوعية الكبيرة ، وإنما تتأثر حتما بالقيم الخاصة بكل ثقافة . وتنطبق هذه الملاحظة على جميع الثقافات . ولذلك فمن غير المتوقع أن تكون فكرة الأوروبيين عن العرب هي ما يرضيهم أو يتفق مع تصورهم لما هو الواقع .

نظرة المسلمين إلى المسيحية

ويدلل البروفيسور حوراني على صعوبة تحقيق التفاهم المتبادل بين الثقافات بعرض عمل روائي للمفكر المصري د . محمد كامل حسين عن حياة المسيح[٣] . ويرى المؤلف أن د . حسين قد التزم بالتصور القرآني لحياة المسيح ومعجزاته المختلفة . ويعتبر ذلك تعبيرا نمطيا عن اتجاهات المسلمين إزاء المسيحية .

---

(٣) M.K. Hussein, *City of Wrong : a Fri day in Jerusalem* (قرية ظالمة), trans . K. Cragg (Amsterdam: 1959).

ومع ذلك فإن حوراني قد اكتشف في عمل د . حسين رسالة إجتماعية وسياسية ضمنية موجهة إلى مواطنيه . فيرى د . حسين ، وفقا لتفسير البروفيسور حوراني ، أن أعضاء أي مجتمع هم مسؤولون بصفة جماعية عما يرتكب بإسمهم من جرائم . كما يكتشف في تحليله للعلاقة الصحيحة بين الدين والشؤون الاجتماعية ، أو بين الضمير الخلقي والعقل ، أن الأول يقتصر على وضع حدود لعمل الثاني دون أن يحل محله . وقد اعتبر المؤلف أن تحليل د . حسين هو دعوة إلى حرية الفكر العلمي أو حرية الفكر عموما في المجتمع المسلم الذي عاش فيه .

رحالة ومتعاطفون

وقد كان هناك فريق من الأوروبيين سحرتهم حضارة الشرق ، فخصصوا شطرا من حياتهم لدراستها ، أو لتقديم مجتمعات الشرق إلى مواطنيهم ويضرب البروفيسور حوراني أمثلة لهؤلاء الأوروبيين الذين سحرتهم حضارة الشرق ، فيخصص مقالا لسيرة المستشرق الشهير الكسندر هاملتون جيب (Alexander Hamilton Gibb) يبين فيه مراحل عمله المختلفة في لندن وأكسفورد وهارڤارد . وهذا المقال حافل بالتفاصيل الشخصية التي لا بد أن يتساءل القارىء عن أهمية كشفها في مثل هذا الكتاب .

وكان من هؤلاء الأوروبيين رحالة اهتموا بإطلاع شعوبهم على أحوال بلدان الشرق . ولا يخفي المؤلف إعجابه بالرحالة الفرنسي كونستانتا فرانسوا شاسبيف (Constantin François chassebeuf) والذي قضى أعواما ثلاثة في الشرق الأوسط في أواخر القرن الثامن عشر ١٧٨٢ ـ ١٧٨٥ ، كتب بعدها وصفا شهيراً لمرحلته . رحلات في سوريا ومصر Voyages en Syrie et en Egypte وقد نشر للمرة الأولى في فرنسا في سنة ١٧٨٧ تحت اسم مستعار هو فولني (Volney) . ويذكر البروفيسور حوراني أن نابليون بونابرت قد قرأ هذا الوصف وأعجب به وأخذ الكتاب معه عندما ذهب إلى مصر وكانت له مناقشات عديدة مع مؤلف الكتاب الذي قام بدور معين في الثورة الفرنسية .

ولا شك أن مثل الارستقراطي الانجليزي ويلفرد سكاون بلنت (Wilfrid Scawen Blunt) الذي وقف إلى جانب الوطنيين في ايرلندا ومصر والهند هو مثل نادر . وقد أفاض البروفيسور حوراني في شرح الجو الاجتماعي الذي نشأ فيه بلنت وأسهب في بيان أندماجه التام فيما يسمى بالمجتمع الراقي الفكتوري . لقد جاء بلنت إلى الشرق الأوسط ـ مصر وشبه الجزيرة ـ كسائح أولا ـ ١٨٧٥ ـ ١٨٨١ . ثم لمساندة الوطنيين في مصر بعد ذلك . وقد اشترى قصرا في القاهرة أقام فيه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد صادق بلنت جمال الدين الافغاني والشيخ محمد عبده وقدم ألوانا عديدة من المساعدة للعرابيين . فأرسل خطابا باسمهم إلى رئيس الوزراء البريطاني غلادستون (Gladstone) نشر في جريدة **التايمز** اللندنية في ١٨٨١ . وقد حذر اصدقاءه المصريين عندما علم باقتراب الغزو البريطاني لمصر وتوقع أن يتم عن طريق قناة السويس . وقد وظف نفوذه بعد حدوث الاحتلال لإنقاذ حياة عرابي ورفاقه من تنفيذ حكم الاعدام فيهم ونجح في ذلك . كما بذل محاولات غير مثمرة للوصول إلى تسوية للمسألتين المصرية والسودانية . ويذكر المؤلف أن صداقة بلنت والشيخ محمد عبده كانت صداقة عميقة وقد جرت بينهما مناقشات طويلة حول مسائل متنوعة . ويبين في هذا الصدد أن بلنت قد اصطحب الشيخ محمد عبده مرة . في أثناء إقامته في برايتون إلى هربرت سبنسر الفيلسوف الشهير للحديث معه حول نظرية التطور .

ما الذي دعا هذا الأستقراطي الانجليزي إلى الوقوف إلى جانب الوطنيين في المستعمرات الانجليزية . إن البروفيسور حوراني لا يرى في بلنت شخصية معادية للاستعمار (Anti-imperialist) وإنما يرى فيه شخصا منتميا بوجدانه وطريقة حياته إلى العصر السابق على الاستعمار (Pre-imperialist) . فهذا الشاعر والإنسان صاحب النزعة الرومانسية لا يستريح إلى السياسة الاستعمارية التي تستهدف تحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية لبريطانيا العظمى ، وإنما يدعوه أصله الارستقراطي إلى أن يحبذ تغيير وجهة السياسة الاستعمارية ، بحيث تسعى ، وفق تفضيلاته ـ إلى مساعدة شعوب الشرق على النهوض بأمورها . وفضلا على ذلك فإنه كان يفضل أن تشغل بريطانيا بالشؤون الأوروبية بدلا من أن تقحم نفسها في شؤون تلك الاقاليم البعيدة جغرافيا وحضاريا . حقا لقد كان بلنت نموذجا نادرا بعجزه عن فهم الدوافع الحقيقية وراء الحركات التاريخية الكبرى التي ميزت عصرا كان يود لولم يعش فيه .

الحالة الحاضرة في دراسات التاريخ الإسلامي والشرق الأوسط

والمقالة الأخيرة في الكتاب عظيمة الفائدة إذ تستعرض الحالة الحاضرة في دراسات التاريخ الإسلامي والشرق الأوسط في كل من الشرق الأوسط والبلدان الغربية ولا تستبعد سوى أعمال الجيل الحاضر من الألمان والدارسين السوفييت ويختتم الفصل بنقد لمستوى هذه الدراسات واقتراحات لتحسينه .

ويقدر البروفيسور حوراني عدد الجامعات التي تجرى فيها دراسة جادة للإسلام بحوالى ٢٠ جامعة في كل من أمريكا الشمالية وغربي أوروبا والشرق الأوسط وشمالي أفريقيا . ويقدر عدد الأساتذة الذين يخصصون جل وقتهم لدراسة الإسلام بما يراوح بين ٣٠ و ٥٠ في أمريكا الشمالية و ١٥ ـ ٢٠ في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وأعداد مماثلة في مصر وتركيا وإسرائيل وأعدادا أقل في بلدان الشرق الأوسط الأخرى . ونظرا لصغر عدد المتخصصين في دراسات الإسلام والشرق الأوسط فإن عبء العمل ثقيل عليهم ، فيضطرون إلى توزيع طاقاتهم في ميادين متشعبة ولا يتاح لهم الوقت الكافي لفهرسة عدد كبير من الوثائق المتوافرة أو لنشرها لملء الثغرات العديدة في هذا المجال . وبالاضافة إلى ذلك فهم يعملون في عزلة جغرافية وفكرية عن بعضهم البعض فلا يعلم بعضهم بطبيعة القضايا التي يثيرها زملاؤهم في البلدان أو الفروع العلمية الأخرى. ويخصص المؤلف شطرا مهما من هذه المقالة لعرض أدوات البحث المختلفة في هذا الميدان ودرجات التقدم المتباينة في فروع هذه الدراسات .

والانطباع الذي يخرج به البروفيسور حوراني من هذا العرض هو أن قدرا كبيرا من المجهود قد وجه إلى حقل الدراسات الإسلامية في الماضي ، وأن جهدا أعظم يبذل في الوقت الحاضر ، وسوف يتزايد هذا الجهد في المستقبل . ورغم ذلك فهو يجد أن مستوى معظم الأعمال في هذا الحقل لا يدعو إلى الرضا ولا يمكن مقارنته بالمستوى الرفيع الذي تحقق في دراسات تاريخ أوروبا أو اليابان أو الصين . ويرى سبب هذا التخلف النسبي في نوعية المستشرقين الذين تحملوا العبء الأولي في هذه الدراسات فقد كان معظمهم من المتخصصين باللغة أو الدين ولم تتهيأ لهم ثقافة عامة في العلوم الاجتماعية . وقد كان نتاج عملهم لهذا السبب واحدا من نوعين ، فقد كانوا يؤكدون أهمية أحد بعدين : الثقافي ـ الديني ، أو السياسي المؤسسي . فلم يتمتعوا بتلك القاعدة الفكرية الواسعة التي ربما أتاحت لهم فرصة طرح أسئلة مهمة أو ربط نتائج عملهم بما

وصل إليه زملاؤهم في الفروع العلمية الأخرى . وقد كان الحال مختلفا في مجال دراسة التاريخ الأوروبي أو الياباني أو الصيني .

ويطرح البروفيسور حوراني عددا من الاقتراحات لتحسين مستوى دراسات الإسلام والشرق الأوسط . فهو يرى أنه من الأجدى وضع « التاريخ الإسلامي » أو تاريخ البلاد المعنية في الإطار العام للتاريخ الاجتماعي وربط الجانب الديني أو الإسلامي بالجوانب الأخرى في الحياة الاجتماعية . كذلك يدعو إلى التمييز بين الأقاليم المختلفة في العالم الإسلامي ـ ما يقع منها غرب الهند والأقاليم الأخرى ـ وإلى تقسيم التاريخ الإسلامي إلى عصوره المختلفة ودراسة جوانب التاريخ المختلفة بمناهج متباينة . وربما اكتشف الدارسون بعد إدخال هذه التقسيمات أنه من الأجدى الحديث عن تاريخ الشرق الأوسط أو البحر المتوسط أو تاريخ العصر الإسلامي الأوسط أو السابق على التصنيع بدلا من الحديث عن تاريخ إسلامي عام .

ويثير هذا المنهج الاجتماعي الجديد في دراسة الإسلام عددا كبيرا من الأسئلة المهمة ويقترح المؤلف بعض الموضوعات التي يمكن معالجتها داخل هذا الإطار والتي تشمل التاريخ الحضري ودراسة نظام المحسوبيات (Patronage system) الذي نظم على أساسه المجتمع سياسيا ودراسة أكثر عمقا لتحركات القبائل أو السكان الرحل في التاريخ الإسلامي وكذلك دراسات أصغر نطاقا لأقاليم أو مجتمعات محلية محدودة داخل هذا الإطار الواسع . ويختم هذا المقال بدعوة من يعتزمون التخصص في الدراسات الإسلامية إلى أن يستحوذوا على معرفة واسعة بأدوات وفنون البحث في العلوم الاجتماعية وخصوصا الاقتصاد وعلوم السياسة والاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية .

ولا شك أن هناك انتقادات أخرى يمكن توجيهها إلى مجال الدراسات الإسلامية ، كما يمكن تقديم إقتراحات أكثر شمولا لتحسين مستواها ، إلا أن ملاحظات بروفيسور حوراني قد لمست بعض الجوانب الأساسية التي صبغت هذه الدراسات حتى عهد قريب بطابع ضيق محدود الأفق. كما أن اقتراحه بوضع ما يعرف بالتاريخ الإسلامي في إطار التاريخ الاجتماعي للشعوب أو العصور المعنية من شأنه أن يلقي ضوءا جديدا على تفسير كثير من التطورات في البلدان الإسلامية التي لم تحظ حتى الآن بدراسة كافية □

نـدوة القضايـا الاجتمـاعية للتنمية في مصر .. الثوابت والمتغيرات*

القاهرة ٢١ ـ ٢٥ مارس (آذار) ١٩٨١

د . خضر أبو قوره

تكتسب ندوة « القضايا الاجتماعية للتنمية في مصر .. الثوابت والمتغيرات » أهمية كُبْرى بالنسبة لسلسلة الندوات والمؤتمرات في علم الاجتماع ، ودوره في موضوع التنمية . ولا ترجع تلك الأهمية فقط إلى حيوية وضرورة موضوع الندوة للدراسة المتأنية والمناقشة الفكرية الواعية ، ولا كثرة المشاركين فيها من مفكري الفلسفة والاجتماع والقانون والاقتصاد والسياسة والاعلام والرياضة والاحصاء ؛ ولا إلى مجموعة الأبحاث القيمة والتعقيبات الممتازة عليها . ولكنَّ الأهمية القصوى لتلك الندوة ترجع في رأينا لسببين رئيسيين ينصدران ما عداهما :

الأول : هو وضع الأزمة العالمية التي يواجهها موضوع التنمية في عالم اليوم سواء في دول الغرب « الرأسمالي » أو دول الشرق « الاشتراكي » ، أو ما يعرف بدول العالم الثالث والرابع أو الخامس أو ما دون ذلك من النعوت التي تتوارى بستائر ادبيات التنمية على ما تعاني منه من سمات التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بدرجات متفاوتة .

والثاني : إن الندوة جعلت من القضايا الاجتماعية للتنمية محوراً أساسياً لها ، وبذلك كان **مركز التخطيط الاجتماعي بمعهد التخطيط القومي** كأول هيئة علمية تستجيب لواحدة من أهم توصيات المؤتمر الدولي التاسع لعلم الاجتماع الذي عقد بمدينة أوبسالا بالسويد في الفترة من ١٤ ـ ١٩ آب/ اغسطس ١٩٧٨ .

وفيما يتعلق بالسبب الأول فإن ثمة شبه اجماع على أنَّ التنمية في عالم اليوم تمر بأزمة حادة ، والأزمة تنطوي على اشكالية ؛ والاشكالية تحمل في طياتها التناقض والقضايا الاجتماعية وإن كانت طرفاً فاعلاً في التناقض، إلا أنها تعني نقله ، وبدرجات متفاوتة حسب ظروف كل مجتمع إلى مستوى أرفع وأرقى .

إن أزمة التنمية في رأينا تعني تناقضاً لا بد

(*) رغم ما قد يبدو من العنوان ان طبيعة الندوة قطرية وتتعلق بمصر فقط ، إلا أنها في الحقيقة تعالج موضوعاً هاماً ينطبق على الأقطار العربية عموماً بدرجات متفاوتة، ولذلك فهي تعالج موضوعا قوميا من خلال دراسة حالة مصر ، ومن هنا كانت اهمية نشرها (المحرر) .

من حله لتحقيق النقلة المجتمعية الكيفية . وهذه القضية يمكن أن تكون نتيجة ويمكن ان تكون في ذات الوقت مقدمة لاعادة النظر في منهج التنمية وأولوياته . وتلك قضية منطقية ذات شقين،الأول أين تكمن أزمة التنمية ، والثاني دور القضايا الاجتماعية المزدوج كعنصر فاعل في الأزمة من جانب ، وأداة من الأدوات الرئيسية لاجتيازها وحلها من جانب آخر .

وعن حدة أزمة التنمية وخطورتها في عالم اليوم فإن الكثيرين ما زالوا يذكرون تنبؤات نادي روما في دراسته عن حدود النمو الصادرة عام ١٩٧٢ ، التي أعادت الى الأذهان مخاوف القس الانجليزي مالتس في القرن الماضي وكتاباته المتشائمة عن قصور المواد الزراعية عن ملاحقة زيادة السكان ، فإذا بنا مع تقرير نادي روما نتعرض لنقص في المواد الزراعية وفي الطاقة وفي المواد الأولية ، بالاضافة إلى ما تتعرض له البلاد النامية من تدهور وتلوث في البيئة من جراء الاستمرار في أوجه ومعدلات النمو الحالية وهذا كله أو معظمه يتم ضمن اطار نظري من المعادلات الرياضية والنماذج النظرية للدوائر الهندسية والتغذية المرتدة والصحة المتدهورة .

وتلا ذلك أزمة النفط العالمية عام ١٩٧٣ . ثم ازمة الغذاء اعتباراً من عام ١٩٧٤ حيث بلغت ذروتها في عام ١٩٧٦ عقب فترة الجفاف ثم دراسات **ليونتف** (W. LEONTIF) التي اعدها لهيئة الأمم المتحدة ثم تقرير ريو (Riou) تحت اشراف الاقتصادي الهولندي تنبرغن (J. TINBERGEN) ومؤخراً ظهور كتابين حديثين جسدا ملامح الأزمة العالمية للتنمية في توثيق علمي دقيق ، الأول لعالم الاجتماع الفرنسي البير مايستييه في كتابه **التضخم المبدع** الذي يرى فيه سلاحاً تستخدمه الحكومات الراسمالية في دهاء وذكاء لامتصاص النقمة الاجتماعية ، ولاحتواء النزعات الاصلاحية خدمة لأعوانها من المكتبيين والفنيين ، وكذلك دراسات الاقتصادي الفرنسي جاك أتالي في كتابه الشيق **الكلمة والأداة** .

ثم جاء التقرير السنوي للبنك الدولي عام ١٩٨٠ يؤكد في صراحة ووضوح توصية الندوة السنوية لعلم الاجتماع بجامعة رينيه ديكارت في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٨ وهي أن عالم اليوم إذا لم يبدل طريقته في النمو الحالية فإنه سائر - بالضرورة - ليس إلى الأزمة وإنما إلى الهاوية ، وان جهداً في منهج اجتماعي جديد للتنمية كما يشير تقرير البنك الدولي انه قادرٌ على مساعدة العالم المعاصر في اجتياز الأزمة .

أزمة التنمية وقضاياها الاجتماعية

لم تَنلْ قضية فكرية من الاهتمام والدراسة - خلال العقدين الأخيرين - مثلما نالته واستحوذت عليه قضية التنمية ، حيث غدت واحدة من أهم التحديات الكبرى التي تواجه دول العالم الثالث ويتجلى ذلك في مجموعة الخطط والبرامج الوطنية التي وضعت وتوضع من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولقد اختلفت نقطة البداية وحصاد الانجاز في كل بلد حسبما وصل إليه من تطورات تاريخية وسياسية ارتبطت بدرجة استقلالها وقدرتها على السيطرة على مواردها الوطنية .

ولقد تفاوت أيضاً حصاد التنمية في كل بلد من بلدان العالم الثالث حسب أسلوب التخطيط الذي سلكته ، والموارد المتاحة والامكانات الفنية والتنظيمية ، والقدرات الاستيعابية والطاقات البشرية . إذ أنه ليس ثمة خلاف جذري يذكر على أن التنمية القومية الشاملة هي السبيل الذي من خلاله - وبه - تتحقق كرامة الوطن وكرامة المواطن . وأن التخطيط السليم لها هو الاداة الفعالة لكي يكون مردودها أشمل نفعاً وأغزر اشباعاً لحاجات الفرد والمجتمع وذلك من

خلال الشقين الأساسيين لعملية التنمية **الأول** وهو الاجتماعي المتمثل في برامج التوسع في الخدمات من تعليم وصحة وسكن وثقافة واعلام ورعاية اجتماعية وباقي مجالات الخدمات العامة المتنوعة . والشق **الثاني** هو الاقتصادي المتمثل في زيادة الناتج القومي ومعدلات الانتاج السلعي في قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والكهرباء والبناء ، وما يتصل بكل منها من اقامة تجهيزات وهياكل أساسية كشبكة الطرق والمواصلات المختلفة . هذان الشقان الاجتماعي والاقتصادي كوجهي العملة بالنسبة لقضية التنمية لا ينفصل أحدهما عن الآخر ولا يمكن لواحد منهما أن يكون بديلاً عن الثاني .

وبالرغم من بعض الانجازات التي لا يمكن التقليل من أهميتها فلقد جاءت جهود التنمية وخططها في مجالي الانتاج والخدمات مخيبة لآمال الكثيرين وخاصة الجماهير العريضة التي أقامت بسواعدها ومن عرقها الهياكل الأساسية لعملية التنمية . فلقد حظيت المشروعات الاقتصادية ومشروعات الهياكل والتجهيزات بنصيب الأسد من الاستثمار والانفاق ، وجاءت قطاعات الخدمات متعثرة يتفاوت حظوظها من الاستثمارات حسب المواقف العارضة والسياسات الوقتية ؛ وظهر بوضوح غلبة الأهداف الكمية في كلّ من قطاعي الانتاج والخدمات . ولم تحظ الأهداف النوعية بما تستحقه من التركيز والعناية .. ومن خلال الصراع الصامت بين الأهداف الكمية الطاغية ، والأهداف الكيفية الهزيلة والتفاعل اللامتكافىء بينهما جاء ميلاد المشكلة الاجتماعية للتنمية .

ومما زاد الأمور تعقيداً أن عملية التكامل والتفاعل بين مختلف القطاعات في مجال الانتاج والخدمات لم تنل ما تستحقه أيضاً من عمليات التخطيط ، وأدى ذلك بطبيعة الحال إلى ميلاد بعض مظاهر الاختناقات في عملية التنمية ذاتها ، والاسراع بمعدلاتها . بل تطور الأمر الى ظهور مرض اجتماعي جديد يتمثل في ظاهرة الجمود النسبي لبعض القطاعات ، منها ما يشمل بنية اجتماعية أساسية بكاملها كواقع الريف في المجتمع المصري مثلاً ، ومنها ما يشمل بنية اجتماعية فرعية وان كانت لها أهميتها القصوى كما هو الحال في الصورة الكمية لعملية التنمية في قطاعي الاسكان والمواصلات مثلاً ، والصورة الكيفية كما هو الحال في قطاعي التعليم والصحة .

وبدت مظاهر الخلل واضحة في نقص الفاعلية في القطاعات الاجتماعية على المستويين الأول المباشر المتمثل في الانصهار والتفاعل بين القطاعات بعضها والبعض الآخر وما ينتج عنه مِنْ قُوى دفع لتحقيق التقدم الاجتماعي الذي هو الهدف والغاية من عملية التنمية .

إن خاصية التكامل في عملية التنمية أمر لا يحتاج إلى تأكيد فالانتاج والعطاء هما السبيل إلى امكانية التوزيع والاستمتاع بخيرات الانتاج .. لكن المشكلة الكبرى لا تزال كامنة في التناسق السليم بين شقي التنمية الاقتصادي والاجتماعي حتى تدور العجلة في اتجاهها الصحيح .

ومن المؤسف حقاً أن مناهج التخطيط أغفلت تفاعل مـرْدُود وجهي التنمية الاقتصادي والاجتماعي خارج اطار التخطيط وأغفلت المنهج التكاملي في عمليات التنمية عن قصد حيناً وبغير قصد حيناً آخر ، مما أدى إلى ظهور كثير من السلبيات التي نواجهها على الصعيد المجتمعي الشامل اليوم مما يقتضي من المختصين مراجعة هادئة لمقومات التنمية ، كما تبرز الحاجة أيضاً إلى مراجعة شاملة لأسلوب التخطيط .. وضرورة التركيز على المقومات الجوهرية للعملية التخطيطية بحيث تتحول إلى ما يشبه « الدينامو » الذي يحقق الفعالية في

جسم المجتمع كله ويحول بدوره دون اقتصار تراكم الفرص والمنفعة على فئات محدودة أو قطاعات معينة دون غيرها مما يحدث انتكاسات أو اختناقات في عملية التنمية ويحولها إلى ما يشبه سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى اذا أتاه لم يجده شيئاً .

ضرورة البحث عن استراتيجيات اجتماعية جديدة

ومن أجل كل ما سبق كان التفكير في مشروع بحثي بمركز التخطيط الاجتماعي عن القضايا الاجتماعية للتنمية ، ومن أجل هذا أيضاً كان ميلاد ندوة القضايا الاجتماعية للتنمية في مصر الثوابت والمتغيرات التي عقدت بمعهد التخطيط القومي في الفترة من ٢١ ـ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨١ كمحاولة منهجية للبحث عن أنماط واستراتيجيات جديدة للتنمية التي تأثرت بأنماط التنمية التقليدية في الدول الصناعية المتقدمة في الحقبة الماضية .

إن محاولة البحث عن استراتيجية اجتماعية جديدة للتنمية تستوجب تحديداً دقيقاً لأبعادها مستمداً من دروس تجربتنا القومية وتجارب الدول النامية الأخرى حتى تتسع دائرة الرؤيا لدور الفعل والفكر الاجتماعيين فاعلاً ومُنْفَعِلاً وأيضاً متناغماً مع أسس التنمية ما أمكن ذلك لتمويل الواقع وحل مشكلاته أولاً بأول ومواجهة تحدياته الواحدة تلو الأخرى . وان البحث عن استراتيجية اجتماعية جديدة في مواجهة التحديات والمتغيرات المعاصرة التي تواجه قضية التنمية ودور العمل الاجتماعي هي ضرورة ملحة وكذلك مراجعة موقف الفعل الاجتماعي ودوره ووسائله في اطار ارادة التقدم لبناء حضاري جديد متفاعل مع مكونات البناء الاجتماعي محلياً واقليمياً وقومياً ومتفاعلٌ أيضاً مع الظروف والمتغيرات الدولية المحيطة به والمؤثرة عليه .

استعراض لأعمال الندوة[١]

على مدار أيامها الخمسة من ٢١ ـ ٢٥ آذار/ مارس ١٩٨١ كانت اعمال الندوة التي شارك فيها ودعا لحضورها لفيف من اساتذة الفلسفة والاجتماع والاقتصاد والسياسة والقانون والاعلام بالجامعات ومراكز البحوث العلمية . ولقد كانت حصيلة الابحاث التي قدمت للندوة ، ثلاثة وعشرين بحثاً إلى جانب ثلاثة وعشرين تعليقاً نقدياً وتحليلياً لكل من الابحاث المقدمة ، بالاضافة الى المناقشات الحية والحوار الخصب الذي جرى على مدار ايام الندوة الخمسة . هذا ويمكن تقسيم الابحاث الى مجموعات متناسقة تهتم كل مجموعة منها بواحدة أو أكثر من أهم مسائل التنمية ويمكن تقسيمها كالتالي :

- قضايا نظرية ومنهجية .
- قضايا التراث بين الأصالة والمعاصرة .
- قضايا الاجتماع السياسي والتنمية
- قضايا الاجتماع التطبيقي والتنمية
- قضايا المرأة والتنمية
- قضايا السكان والتنمية
- قضايا القوى العاملة والتنمية .

ولقد عالج القضايا النظرية والمنهجية البحث الذي قدمه الأستاذ السيد يسن عن تأملات في ميتافيزيقا التنمية في مصر محاولة للتنظير المباشر للواقع وبحث د . صلاح قانصوه عن التنمية وقيم الهجرة داخل الحدود ، أما قضايا التراث بين الأصالة والمعاصرة فلقد غطتها الأبحاث المقدمة من كل من د . سيد عويس عن

(١) عقدت الندوة تحت إشراف د. وفيق أشرف حسونة وأسندت رئاستها الى د. سيد عويس كما أسندت مهمة مقرر الندوة الى د. خضر عبد العظيم أبو قوره .

الازدواجية في العقيدة عند المصريين المسلمين ود . حسن حنفي عن التراث والتغير الاجتماعي والسيد نبيل عبد الفتاح عن الدين وأزمة النموذج الحضاري . وقد جاء تعقيب السيد المستشار طارق البشري على الدراسة الأخيرة تحليلاً وثائقياً مفصلاً كان بمثابة مسح شامل لقضايا التراث وأوجه الاصالة والمعاصرة فيه وعلاقتها بالتنمية .

أما قضايا الاجتماع السياسي والتنمية فتناولتها بالتحليل دراسة د . سعد الدين إبراهيم عن العلاقات بالقوى الكبرى وأثرها على التنمية في مصر وجاء تعقيب د . إبراهيم العيسوي عليها موضحاً أبعاد الجانب الاقتصادي في علاقة الدول النامية بالقوى الكبرى وانعكاساته إيجاباً وسلباً على التنمية فيها ؛ وفي هذا المدار أيضاً جاءت دراسة د . سيد الحسيني عن التنمية المصرية والنظام العالمي ، ود . رمزي زكي عن استراتيجيات التنمية ، ود. مجدي حماد عن التعبئة السياسية وعملية التنمية والسيد أسامة الغزالي عن التنمية والموقف الثوري في البلاد المتخلفة .

أما عن قضايا الاجتماع التطبيقي وعلاقتها بالتنمية فلقد تناولتها الدراسات التي قدمها كل من د . خضر أبو قوره عن التعليم والتربية وقضية التنمية في مصر ود . أحمد الشرقاوي عن العدالة الاجتماعية والتوزيع الضريبي في مصر ، د . علي ليله عن « الانسان البعد المفقود في عملية التنمية في مصر ، د . أحمد زايد عن جماعات الصفوة والتنمية في الريف المصري .

أما عن قضايا القوى العاملة والتنمية فقد تناولتها بالبحث الدراسة التي قدمها كلّ من د. محمد عبد الفتاح منجي عن سوء توزيع القوى العاملة في مصر وأثره على التنمية ، د. اسماعيل عبد الباري عن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية في التنمية وعقّب على الدراسة الأولى د. وفيق أشرف حسونه وعقب على الثانية د. عبد الفتاح السيد ناصف وجاءت كلّ من الأبحاث والتعقيب عليها صورة تحليلية عن جانب لهم من قضية الموارد البشرية وأهميتها بالنسبة للتنمية . أما عن قضية السكان فتناولت جانبا منها دراسة كل من د. حسين عبد العزيز حلمي ، د. محمد نبيل الخرزاتي عن تقويم احدى تجارب المدخل التنموي لحل المشكلة السكانية ، وأخيراً قضية المرأة والتنمية التي غطتها دراسة كلّ من د. محمد علي محمد عن الإطار الثقافي للتنمية من الداخل مع إشارة خاصة لوظيفة المرأة في مصر ، د. سامية الساعاتي عن المرأة والتنمية في مصر وجاء تعقيب د. علياء شكري على هذه القضية مكملا لإيضاح أهمية بحث إشكالية دور المرأة في عملية التنمية في دول العالم الثالث .

بعض من ملامح الحصاد

في ضوء المناقشات الخصبة والحوار الموضوعي الحي الذي جاء على مدار أيام الندوة الخمسة يمكن لنا إبراز بعض من حصاد تلك التجربة الحية فيما يلي :

أولاً : أنه مع التقدير الواعي والملتزم للمعرفة العلمية فإن قواعد المنهج في الفكر الإجتماعي تؤكد أنه يستمد دائماً موضوعيته ومصداقيته من قدرته على فهم الواقع وتشخيصه بدقة ووعي وقدرته أيضاً على تحليله والتأثير فيه ، وأنه من خلال التفاعل المستمر بين أكاديميات الفكر وفروضه ونظرياته من جانب ، وبين الواقع المعاش وخصوصياته الحضارية من جانب آخر يتبلور الكثير من الأفكار والنظريات العلمية الوليدة الصادقة والفاعلة والمؤثرة ؛ وبالتالي فإنه من السبل التي تساعد على تطوير الفكر السوسيولوجي وتركيز دوره في عملية التنمية الشاملة السعي المخلص والدائب لبلورة نظرة علمية محلية أو قومية في التخطيط الاجتماعي وتنفيذه ومتابعته وتقويمه ولا شك أن ندوة

القضايا الاجتماعية للتنمية في مصر خطوة رائدة في هذا الطريق العلمي الطويل .

ثانياً إن عملية تصدير تكنولوجيا التنمية من قبل الدول الصناعية المتقدمة غرباً وشرقاً إلى أقطار الدول النامية التي تمتلك وسطاً ثقافيا واجتماعيا مختلفاً تماماً قد تعثرت بفعل إخفاق عملية المثاقفة (Acculturation) أو التطبيع الثقافي نتيجة لعوامل التطور الإجتماعي والسياسي والإقتصادي في عالم اليوم . فبينما كانت أثينا القديمة كمركز للحضارة تفرخ أثينات هجينية كحصيلة للمثاقفة فإن أثينا اليوم والمتمثلة في مراكز التكنولوجيا المعاصرة في باريس ولندن وواشنطن وموسكو وطوكيو وبيكين لا تنتج بدورها مراكز أثينية على غرارها وإنما تنتج مراكز مكدونية أو هجينية ممسوخة مثل بيروت وهونج كونج وتايوان وهاقانا وسيول...الخ..ومن الضروره بمكان إستنبات العناصر التنموية الخاصة بكل تربة ثقافية محلية وحضارة قومية .

ثالثاً : أن التنمية عملية مجتمعية غائية تهدف بالدرجة الأولى إلى محاولة بناء اجتماعي متناغم يؤكد فيه المجتمع شخصيته الذاتية وإرادته القومية ، وإبداعه الحضاري ، ولا تتحقق هذه الغاية عن طريق التقليد والنقل لأنماط تستخدمها مجتمعات أخرى ارتادت التجريب التنموي منذ وقت طويل ، وأن التنمية تستلزم بالضرورة خلق المناخ الملائم للإبداع والتجديد كشرط للصيرورة والاستمرارية .

كما انها تتطلب المزيد والمزيد من ديمقراطية المشاركة للمواطنين في أعبائها والعدالة في جني ثمارها . فالمشاركة الإيجابية هدفٌ ووسيلة في الوقت نفسه. إن المشاركة هي الوسيلة القادرة على التحريك الفعال لطاقات المجتمع لكي يتحقق من خلالها التفاعل الموجب للطاقات البشرية والمعنوية الممثلة في القيم الروحية والثقافية .

كما أن جهداً في التربية الإجتماعيه بمفهومها السوسيولوجي الشامل لقادرٌ كما يشير تقرير البنك الدولي الأخير على مساعدة الدول النامية على إجتياز كثير من مشكلاتها .

نظرة مستقبلية

وفي ختام اليوم الخامس للندوة ومن خلال تحليل بعض ملامح الحصاد الفكري لها والذي عرضه وبلوره مقررها والذي أبرز من خلاله ضرورة أن تمتد البصيرة قبيل البصر إلى آفاق أوسع وأرحب للبحث عن صيغة عصرية جديدة للتنمية قائمة على منهج التحليل النقدي المتكامل المرتبطة جذوره بالفيلسوف اليوناني سقراط الذي قدم للإنسانية منهجاً فكريا ميز ما بعده عما قبله حيث جعل المدار فيه هو استخلاص المبادىء العقلية النابتة من جوف الآراء والأفكار الكثيرة التي قد يعارض بعضها البعض والمرتبطة جذوره أيضاً بالمنهج الديكارتي الذي شيده وأقام صرحه الفيلسوف والمفكر الفرنسي الكبير رينيه ديكارت عندما أراد أن ينتقل بالفكر والعلم من مرحلة الشك والظن الى مرحلة اليقين ، وحدث هذا التطوير بعد ذلك مرات ثالثة ورابعة وعاشرة مما لا يتسع هذا المقام للإفاضة فيه . وآخر ما بشر به علماء مناهج البحث هو ما أنتج لنا نظرية النسبية التي تفرع عنها ومنها بعد ذلك الكثير .

وهنا نستطيع أن نؤكد مرة أخرى أن الأمل في مستقبل أفضل يفرض بأن تعود القضايا الإجتماعية إلى قلب التنمية كوسيلة وغاية حتى تستعيد العملية التنموية طبيعتها السوسيولوجية الحقة بوصفها هدفاً نزيهاً لتحقيق التقدم الإجتماعي والتجديد الحضاري . هدفاً مجتمعياً يعلو على كل ضروب النفعية ويسمو على كل عوامل التحيز ويرتفع على نزعات الهوى ويزن كل عمليات التنمية بميزان واحد ألا وهو ميزان العقل ، ومنهج واحد هو منهج التحليل النقدي التكاملي الهادف دوماً الى ربط النظرية بالتطبيق وربط مرحلة التحليل النقدي بمراحل العمل والبناء□

موجز يوميات الوحدة العربية
حزيران (يونيو) ١٩٨١

إعداد : قسم التوثيق
في مركز دراسات الوحدة العربية

الاثنين ١ / ٦ / ١٩٨١

ـ دعت منظمة التحرير الفلسطينية الى وقف العمل في مشروع اسرائيلي لشق قناة تربط البحر الابيض المتوسط بالبحر الميت . ودعت جامعة الدول العربية الى عقد جلسة طارئة حول الامر « لما يشكله من تحد كبير من قبل اسرائيل للارادة العربية وعنجهية واصرار وقحين بتغيير معالم الاراضي العربية ومصادرتها عنوة » . وقد صرح في تونس الشاذلي القليبي الامين العام لجامعة الدول العربية « ان هذه المبادرة الاسرائيلية الجديدة تمثل انتهاكا للقواعد والقوانين الدولية كما تضر بالمصالح الاساسية للامة العربية وتتعدى بصورة مباشرة على حقوق الشعب الفلسطيني وعلى حقوق المملكة الاردنية الهاشمية » . (الدستور ، عمان)

ـ اعلن كلوفيس مقصود الممثل الدائم لجامعة الدول العربية في الولايات المتحدة الاميركية في حديث لمجلة « مندي مورنينج » اللبنانية ان مؤتمر القمة العربي الذي عقد في تونس قرر تطبيق اجراءات ضد الولايات المتحدة اذا استمرت الحكومة الاميركية في موقفها الموالي لاسرائيل في الازمة الحالية وقال ان هذه الاجراءات الانتقامية العربية لن تطبق الا كحل اخير اذا فشلت الجهود الدبلوماسية . (الثورة ، صنعاء)

ـ وصل الى الجزائر في اطار جولة يقوم بها لعدد من الاقطار العربية عبد الرحمن بوراوي الامين العام للاتحاد البرلماني العربي لاجراء محادثات مع رابح بيطاط رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري تتركز حول البرامج الموضوعة والمتعلقة بتنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الثاني للبرلمانيين العرب الذي عقد مؤخرا في الجزائر ، وكان بوراوي قد اجرى في تونس محادثات مع الصادق المقدم رئيس مجلس الامة التونسي تمحورت حول الاجتماع القادم الخاص بالحوار العربي الاوروبي . (الشعب ، الجزائر) .

ـ أكد عبد الحليم خدام نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السوري في حديث لصحيفة « الخليج » التي تصدر في الشارقة ان الصواريخ السورية باقية في لبنان ، واعرب عن ارتياحه للموقف العربي الكامل في دعم سوريا واعلن ان السعودية والكويت تدعمان الموقف السوري وقوات الردع العربية وستستأنفان وغيرهما من الاشقاء الذين يمولون بعض نفقات الردع هذا التمويل وان بعضهم قد استأنفه بالفعل . (تشرين ، دمشق) .

ـ اختتمت في دمشق ندوة البحوث التربوية العربية التي نظمتها وزارة التربية السورية بمشاركة كلية التربية وممثل عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وثلاثين مندوبا ومندوبة من الاقطار العربية . (تشرين ، دمشق) .

ـ تم في تونس التوقيع على اتفاق للتعاون بين تونس والجزائر في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ينص على تبادل الاساتذة والخبرات والتجارب العلمية وتبادل الزيارات بين الطلبة وتنظيم ندوات حول مشاكل الجامعات في البلدين ، وقد وقع الاتفاق عن الجانب

التونسي عبد العزيز بن ضياء وزير التعليم والبحث العلمي وعن الجانب الجزائري عبد الحق البرارحي وزير التعليم الذي يزور تونس حاليا . (الثورة ، بغداد) .

- أعلن الشيخ صباح الاحمد الجابر نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي وراشد عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات العربية المتحدة عزمهما على القيام بمساع جديدة لتحقيق تقارب في وجهات النظر بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية . وقال الوزير الكويتي في تصريح لصحيفة « الرياض » السعودية « ان ما قمنا به من وساطة سابقة بين البلدين الشقيقين كان له اثر كبير في نفوسنا اذ وجدنا التفاهم التام بين الدولتين مما جعلنا نقرر استكمال وساطتنا في غضون الايام القليلة القادمة » . (القبس ، الكويت) .

- اكدت مصادر دبلوماسية في بيروت ان اتصالات حثيثة تجري حاليا بين سوريا والعراق بهدف اعادة المياه الى مجاريها بين البلدين وانهاء الخلافات التي تشوب علاقاتهما . (الراية ، الدوحة) .

- صادق قابوس بن سعيد سلطان عمان على بروتوكول التعاون الموقع بالاحرف الاولى بين تونس وعمان في ٢٧ نيسان ١٩٨١ والمتعلق بقضايا النقل والمواصلات . (الراية ، الدوحة) .

الثلاثاء ٢ / ٦ / ١٩٨١

- اختتمت في عمان اعمال الدورة السابعة والثلاثين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وقد صرّح نصوح البرغوثي الامين العام المساعد لمجلس الوحدة الاقتصادية ان المجتمعين أقروا تقرير الأمين العام للمجلس حول أهم التطورات الاقتصادية ومنجزات التنمية في الوطن العربي ، وأهم مؤشرات أداء الاقتصاد العربي ، وأهمية الوثائق الأربع التي أقرّها مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان وابعادها . كما أقرّ المجتمعون تقرير اللجنة الخاصة بالهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي ومهام المكاتب والادارات العامة في الأمانة العامة للمجلس ، ووافقوا على مشروع اتفاق التعاون بين الأمانة العامة للمجلس والسكرتارية الدائمة للمجموعة الاقتصادية لاميركا اللاتينية ومشروع اطار اتفاقية للتعاون بين مجلس الوحدة والمجموعة الاوروبية وتفويض الأمانة العامة التوقيع عليها .(الدستور ، عمان) .

- قرر مجلس الوزراء الكويتي زيادة مساهمة الكويت في الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ٨٥ مليون دينار . (القبس ، الكويت) .

- أكد شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني في تصريح أدلى به لإذاعة بيروت أن التعاون اللبناني السوري تعاون مستمر وخصوصا بعد القمة الثنائية التي انعقدت في دمشق قبل شهرين بين رئيسي البلدين . وأوضح أن تنشيط لجنة المتابعة العربية كما ورد في مقررات تونس الأخيرة على مستوى وزراء الخارجية العرب ليس بديلا للتعاون اللبناني السوري المستمر ، وإنما هو دعم مكمل له . (تشرين ، دمشق) .

- أصدر مجلس الشورى القطري بيانا أعلن فيه تأييده التام لقيام مجلس التعاون الخليجي ووصفه بأنه خطوة ايجابية كبرى قام بها قادة دول المنطقة لتحقيق آمال شعوبهم . واعتبره خطوة رائدة نحو وحدة المنطقة وتضامنها . (العرب ، الدوحة)

- عقد الملك الحسن الثاني العاهل المغربي ندوة صحفية في الرباط ناشد فيها الجزائر أن تتعاون مع المغرب في حلّ قضية الصحراء الغربية وقال ان بلاده على استعداد لاعطاء الجزائر طرقا وممرات سواء لبيع الحديد عن طريق طرفاية أو من ناحية البحر الأبيض لتسويق الغاز الجزائري . وأكد أن أبناء المغرب العربي يجب أن يستفيدوا من خيرات الصحراء والمحيط الأطلسي وقال « لقد تربينا ونحن صغار على المغرب العربي كفكرة » . وأشار الى أنه سيذهب الى نيروبي وهو يحمل مخططات واقتراحات ايجابية لايجاد حلّ سلمي لقضية الصحراء . (العلم ، الرباط)

- اختتمت في جدّة أعمال اللجنة السعودية - المغربية المشتركة برئاسة سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي ومحمد بوستة وزير الدولة المغربي للشؤون الخارجية والتعاون باصدار بيان مشترك أعلن فيه أن الجانبين استعرضا تطورات القضية العربية والتقت وجهة نظرهما على وجوب تكريس الامكانات لتعزيز التضامن العربي . واستعرضا الوضع الخطير في جنوب لبنان واستنكرا القصف الاسرائيلي له وللمخيمات الفلسطينية . وأكدا وقوفهما إلى جانب سوريا ومساندتهما الكاملة لها ، ووقوفهما بجانب لبنان وبذل جهودهما لدعم سلطته الشرعية في جميع المجالات الدولية . وأبدى الجانب المغربي تأييده لانشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية . وأوصيا بضرورة تعزيز التعاون بين المغرب والسعودية في المجالات الاقتصادية

والثقافية والفنية . وتقرر إنشاء لجنة تتكون من ستة أعضاء لمتابعة تنفيذ مقررات اللجنة المشتركة . (العلم ، الرباط)

الاربعاء ٣ / ٦ / ١٩٨١

- أوصى المجلس الاقتصادي المشترك بين مصر والسودان في اجتماع عقده في القاهرة بضرورة وضع قانون موحد للاستثمار في البلدين يستهدف تنظيم العلاقات التجارية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين واعلان الجنسية المشتركة لتدعيم العلاقات الاقتصادية . وقرر المجلس انشاء بنك مشترك لتمويل المشروعات المشتركة في البلدين وإنشاء مركز للمعلومات يتولى التعريف المتبادل بالامكانيات المتاحة لكل طرف والتطورات التي تحدث في القوانين الاقتصادية في كلا القطرين . (الاهرام ، القاهرة)

- تمّ التوقيع في طرابلس على اتفاقية للتعاون الصناعي في مجال الصناعات القطنية والبلاستيكية والاسمنت وخلافها بين جمهورية اليمن الديمقراطية وليبيا . (١٤ أكتوبر ، عدن)

- اختتمت في دمشق اجتماعات الجمعية العمومية للشركة السورية السعودية للاستثمارات الزراعية والصناعية ومجلس إدارتها . (تشرين ، دمشق)

الخميس ٤ / ٦ / ١٩٨١

- اختتم ممثلو وزراء الداخلية العرب اجتماعاتهم في الرباط . وناقش المجتمعون خلال الاجتماعات التي نظمتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة برنامجا تنفيذيا للخطة الأمنية الوقائية العربية الاولى التي أقرّها وزراء الداخلية العرب في مؤتمرهم في الطائف العام الماضي . واتخذت عدة توصيات أبرزها انشاء المركز العربي للدراسات الامنية والتدريبية ، ووضع البرنامج التدريبي لتنفيذ الخطة الوقائية الامنية العربية الأولى بالتنسيق بين المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي والمؤسسات والمعاهد المتخصصة بالتدريب في الأقطار العربية ، وتشكيل مجلس اصلاحي استشاري من خبراء متخصصين وعلماء في الفقه الاسلامي والعلوم الاجتماعية والنفسية والقانونية لتقديم خدماته المختلفة في نطاق الخطة الأمنية العربية ، وانشاء هيئة عربية لتقييم البرامج الاعلامية والثقافية . (الدستور ، عمان)

- اختتمت في دمشق أمس الأول مناقشات الندوة العلمية حول منهجية وضع المصطلح العربي ، وتقييس الحرف العربي لاستخدامه في الاعلاميات - بنك المصطلحات - وذلك باتخاذ عدد من التوصيات منها أن تتبنّى هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية الطريقة المعيارية المشكولة في مجال توحيد الرموز والشفرة العربية في أجهزة الاعلام العربية وتعميمها والعمل على انشاء مركز لدراسات وابحاث التعريب في سوريا بالتعاون مع معهد دراسات وابحاث التعريب في الرباط . وقد عقدت هذه الندوة بالتعاون مع المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التابعة لجامعة الدول العربية . (تشرين ، دمشق)

- وقع الطيب السحباني مندوب تونس لدى جامعة الدول العربية باسم تونس على اتفاقية إنشاء المنظمة العربية للسياحة التابعة للجامعة . (العمل ، تونس)

الجمعة ٥ / ٦ / ١٩٨١

- أدلى راشد عبد الله وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات العربية المتحدة بحديث نشرته صحيفتا « الوطن » و« السياسة » الكويتيتان أكد فيه أن الجزر الثلاث هي حقّ من حقوق الامارات والعرب وأوضح أن بلاده حملت هذه المشكلة الى العرب واحدا واحدا وتمّ عرضها على الجامعة العربية وقال ان بلاده دولة مسالمة وقد تصرفت على هذا الأساس تجاه مشكلة الجزر « لكن الظروف الان تغيرت وهناك بلد عربي يطالب بحقوقه وهو يستعمل وسائل غير مستعملة في السابق » . وأشار إلى أن هناك تنسيقاً متكاملاً بين الامارات والعراق في هذه القضية . (الجمهورية ، بغداد)

- تم التوقيع بين تونس والعراق على اتفاقية لاستقدام ٥ آلاف عامل تونسي يعملون في مجال السياقة والصيانة الميكانيكية الى العراق خلال الأسابيع والأشهر القادمة وسوف يتقاضى العامل التونسي ٣٠٠ دينار عراقي اضافة الى السكن . (الصباح ، تونس)

السبت ٦ / ٦ / ١٩٨١

- أدلى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الامارات العربية المتحدة بحديث لمجلة المستقبل التي تصدر في باريس أعرب فيه عن تمنياته في أن يكون هناك اتحاد فيدرالي للخليج ، وأضاف أن مجلس التعاون الخليجي يزيد من ارتباط والتزام دوله بالقضايا العربية وأعلن رفض بلاده قيام أية قواعد أجنبية على أرضها . واعتبر قوات التدخل الأميركية مرفوضة لأنها تشجع السوفيات على التدخل . وعن علاقة بلاده بالاتحاد السوفياتي قال « اننا لا نعتبر الاتحاد السوفياتي عدوا لنا حتى الان ، إنما العدو الحقيقي والمغتصب الحقيقي

مقيم في فلسطين . عدونا الحقيقي هو الصهيونية التي تمزق العالم العربي منذ أكثر من ربع قرن » . (الاتحاد أبو ظبي)

ـ اختتمت في تونس اجتماعات الأمانة العامة لاتحاد الأطباء العرب بعد أن بحثت عددا من المواضيع وخاصة مواقف الاتحاد من الأخطار التي تهدد الثورة الفلسطينية ، ومتابعة قرارات المجلس الأعلى للاتحاد ووضعه الاداري والمالي والتحضيرات الخاصة بالمؤتمر الطبي العربي التاسع عشر الذي سيعقد في عمان في تشرين الأول (اكتوبر) القادم ، ودرست نشاطات اللجان التخصصية . وأصدرت الأمانة العامة بيانا أعلنت فيه التعبئة الشاملة بين صفوف الأطباء العرب . (الصباح ، تونس)

الأحد ٧ / ٦ / ١٩٨١

ـ اختتمت في عمان الندوة التي دعت الى عقدها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول تقنيات دراسة الطاقات العلمية والتكنولوجية وتحديد أولويات التنمية في الوطن العربي وأصدرت توصيات منها ضرورة توفر وحدات أبحاث متخصصة في كل مصنع ومؤسسة انتاجية سعيا لتحقيق التطوير وتحسين الانتاج . وضرورة الاهتمام بالطاقات البشرية المدربة والتوازن المنطقي في كوادرها المختلفة بحيث تتحقق نسب منطقية بين كوادر التعليم العالي والتعليم التقني المتوسط . وشارك في الندوة ممثلون عن الاردن والبحرين وتونس وليبيا والجزائر وجيبوتي والعراق وعمان وقطر والكويت والمغرب وفلسطين وممثل عن اتحاد مجالس البحث العلمي العربية . (الدستور ، عمان)

الاثنين ٨ / ٦ / ١٩٨١

ـ اختتمت في دمشق أعمال المؤتمر الاستثنائي لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل باصدار عدد من التوصيات والقرارات الخاصة بشأن قيام اسرائيل بشق قناة تصل البحر الميت بالبحر الأبيض المتوسط والتصدي لمشروع القانون المضاد للمقاطعة العربية لاسرائيل الذي يجري بحثه من قبل البرلمان الهولندي حيث تحاول بعض الأوساط البرلمانية المؤيدة لاسرائيل عرض بحثه على البرلمان الأوروبي . وقرر المؤتمر وضع مبدأ جديد يقضي باتخاذ اجراءات حازمة وسريعة بحق جميع الشركات والمؤسسات والأشخاص الذين تثبت مساهمتهم بأي شكل من الأشكال في دعم مشروع القناة . وأكد المؤتمر أن المقاطعة العربية هي وسيلة مشروعة من وسائل الدفاع عن النفس . وقد رفع المؤتمر توصياته الى مجلس الجامعة العربية ليصار الى تصديقها في أعمال دورة الجامعة العادية التي ستعقد في أيلول القادم بتونس . (تشرين ، دمشق)

ـ عقدت لجنة خبراء مجلس التعاون الخليجي المؤلفة من وكلاء وزارات الاقتصاد والمالية في دول المجلس اجتماعاتها في الرياض أمس الأول لمناقشة مسودة الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تشمل مختلف جوانب التعاون الاقتصادي بين هذه الدول . (الرياض ، الرياض)

ـ تم التوقيع على اتفاق بين منظمة الصحفيين اليمنيين الديمقراطيين في جمهورية اليمن الديمقراطية ونقابة الصحفيين في الجمهورية العربية اليمنية . قضت بتشكيل هيئة قيادية موحدة للصحفيين اليمنيين في شطري اليمن تنبثق عن الأمانة العامة للمنظمة في اليمن الجنوبي والهيئة الادارية للنقابة في اليمن الشمالي تتولى قيادة اتحاد الصحفيين في عموم اليمن ويكون مقرها في عدن . (١٤ أكتوبر ، عدن)

ـ صرح محمد بوستة وزير الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون المغربي لصحيفة « المدينة المنورة » السعودية بأن بلاده راغبة في تحسين علاقاتها مع الجزائر «حتى تتبدد السحب القاتمة الان » وإذا ما تبددت هذه السحب فرغبتنا وفكرتنا الأساسية هي أن نبني المغرب العربي على غرار ما هو الان في الخليج . (العلم ، الرباط)

الثلاثاء ٩ / ٦ / ١٩٨١

ـ اختتمت لجنة المتابعة العربية أعمالها في بيروت باصدار بيان أعلنت فيه انها ستعود الى الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية في بيت الدين في ٤ تموز المقبل لمتابعة مهمتها ، وانها ستعقد اجتماعا تمهيديا لهذا الغرض في السعودية في ٢٣ حزيران الجاري .

ـ اختتم في الرباط الاجتماع الأول لمديري إدارات الهجرة والجوازات في الدول العربية الذي عقد بدعوة من المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة وقد أصدر الاجتماع الذي شاركت فيه وفود تمثل الدول العربية الأعضاء في المنظمة جملة من التوصيات منها وضع نموذج لجواز سفر موحد من حيث الشكل والمواصفات الفنية ، وعقد دورة فنية تدريبية للعاملين في مكافحة التزوير ، وتم الاتفاق على انشاء مؤسسة عربية

تتولى طباعة النموذج الموحد لجوازات السفر والوثائق الأخرى المهمة . وطالبت التوصيات المتعلقة بالجنسية بضرورة العمل على تعديل قوانين الجنسية في الأقطار العربية على ضوء ما أسفرت عنه الدراسات القانونية في هذا المجال والعمل على استكمال دراسة قوانين الجنسية العربية . كما طالبت التوصيات بالعمل على تقصير المدة اللازمة لممارسة المواطن العربي المتجنس بجنسية احدى الدول العربية لحقوق المواطنة كاملة لهذه الجنسية ، وبالعمل على الغاء تأشيرات الدخول بين الأقطار العربية لغاية الزيارة والسياحة واعفاء مواطني البلاد العربية من رسوم الاقامة . (العلم ، الرباط)

- تم التوقيع في عمان على ثلاث اتفاقيات للتعاون الثقافي والتجاري والاقتصادي والفني بين تونس والاردن لتكثيف تبادل الخبرات والبعثات التربوية وزيادة حجم المبادلات التجارية وتنظيم التعاون بين البلدين . (العمل ، تونس)

- أقرّ وزراء مالية دول مجلس التعاون الخليجي في ختام اجتماعاتهم التي عقدت في الرياض مشروع الاتفاقية الموحدة بين الدول الأعضاء الذي يتضمن تنسيق خطط التنمية الوطنية والبترولية والصناعية بين هذه الدول إضافة الى السعي لتوحيد النظم المالية والمصرفية بما في ذلك توحيد العملة . وستحل هذه الاتفاقية محل الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين دول المجلس . (العرب ، الدوحة)

- اختتمت في الدار البيضاء أعمال الاجتماع المشترك الثاني لمجلس الطيران المدني في الدول العربية والاتحاد العربي للنقل الجوي . وقد أسفر الاجتماع عن إنشاء هيئة عليا مشتركة للنقل الجوي تتكون من الأمانة العامة لكل من مجلس الطيران المدني والاتحاد العربي ومن ثلاث دول أعضاء في المجلس وثلاث شركات ومؤسسات نقل جوية عربية أعضاء في الاتحاد العربي للنقل الجوي وسيعهد الى الهيئة دراسة كل ما يتعلق بالأسعار ضمن البلاد العربية والنظر في قضايا حقوق النقل الجوي بين البلاد العربية والتسهيلات في الملاحة الجوية والمطارات ومتابعة تنفيذ استراتيجية النقل العربي بهدف تحقيق المطامح القومية بما فيها مصلحة المواطن والمسافر العربي وحماية مصالح وحقوق الشركات والمؤسسات . (الأنباء ، الرباط)

الاربعاء ١٠ / ٦ / ١٩٨١

اجتمع حافظ الأسد الرئيس السوري في دمشق بصباح الأحمد وزير الخارجية الكويتي وسعود الفيصل وزير الخارجية السعودي وبحث معهما نتائج اجتماعات لجنة المتابعة العربية في لبنان والخطوات المقبلة لمساعدة لبنان على استعادة الحياة الطبيعية ومواجهة تدخل اسرائيل وعدوانها المستمر على لبنان . (تشرين ، دمشق)

- عقد مجلس التعليم العالي لدول الخليج العربية جلسته الأولى واتخذ توصيات بقبول شهادة الثانوية العامة الصادرة في كل دولة من الدول الأعضاء باعتبارها مؤهلا للقبول في جامعات هذه الدول ، واستثناء طلبة دول الخليج من النسب المقررة للطلبة الوافدين ومعاملتهم من حيث القبول معاملة الطلبة المواطنين وخاصة طلبة الدول الخليجية التي لم تنشأ بها جامعات بعد . (القبس ، الكويت)

- اختتمت في الدوحة اجتماعات خبراء التدريب الاذاعي والتلفزيوني لدول الخليج العربية وقد أوصى الخبراء بضرورة وضع حوافز للمتدربين ورفع توصية بهذا الشأن الى وزراء اعلام دول الخليج العربية في مؤتمرهم القادم ، وتوحيد شهادات التدريب والاتفاق على شعارها الجديد ، والتنسيق بين ادارات التدريب بأجهزة الاذاعة والتلفزيون في كل دولة عربية خليجية ووضع ضوابط ثابتة في هذا المجال . (العرب ، الدوحة)

- أكد الأمير فهد ولي العهد السعودي في تصريحات لوكالة الأنباء السعودية أن علاقات بلاده بمنظمة التحرير الفلسطينية متينة ومبنية على الحق ومنطلقة من إيمان بلاده بحقّ الفلسطينيين المشروع في العودة الى وطنهم وتكوين دولتهم المستقلة على أرضهم . (الشرق الأوسط ، لندن)

- تلقى ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مكالمة هاتفية من علي عبد السلام التريكي أمين الخارجية الليبي جدد هذا خلالها موقف بلاده الداعم للثورة الفلسطينية في وجه التحديات الاسرائيلية المستمرة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني . كما أبلغ التريكي عرفات ضرورة تنسيق المواقف الليبية - الفلسطينية في المؤتمر الطارىء لوزراء الخارجية العرب الذي سيعقد غدا في بغداد والذي قررت ليبيا حضوره . (وكالة الأنباء الفلسطينية ، بيروت)

الخميس ١١ / ٦ / ١٩٨١

- اختتم في الرباط المؤتمر الثامن لقادة الشرطة ومدراء الأمن العرب باصدار قرارات وتوصيات في مجالات المرور

والتهريب والمخدرات والاعتداءات ضد المؤسسات المالية وتوحيد نظم ادارة الشرطة . وأقرّ المؤتمر التوصيات الصادرة عن « الندوة العربية للمرور » التي عقدت في الرباط ما بين ٣ ـ ٥ حزيران . وأقرّ تبادل المعلومات الخاصة بسرقة السيارات واحداث وحدات متخصصة في أجهزة الشرطة العربية لمكافحة هذه السرقة . وتقرر دعوة الدول العربية التي لم توقع على الاتفاقيات المتعلقة بالمخدرات الى المصادقة عليها . وأقرّ المؤتمر وضع خطط أمنية وسرية لحماية أبنية المؤسسات المالية . وشارك في المؤتمر ممثلون عن الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والسعودية والسودان وسوريا والصومال والعراق وعمان وفلسطين وقطر والكويت ولبنان والمغرب واليمن . (العلم ، الرباط)

ـ طلب سفراء ١٣ بلدا عربيا في طوكيو من الحكومة اليابانية اتخاذ اجراءات ضد اسرائيل لمعاقبتها على اعتدائها ضد المنشآت النووية العراقية . كما اجتمع السفراء المعتمدون بواشنطن لدراسة التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط بعد الهجوم الاسرائيلي واتفقوا على توجيه رسالة الى كل عضو في الكونغرس الاميركي لشرح خطورة هذا الهجوم . (الصباح ، تونس)

ـ تمّ في بغداد التوقيع على اتفاق للتعاون في مجال تنفيذ شبكات الطرق بين الاردن والعراق . وتنص الاتفاقية على ربط شبكة الطرق العراقية بشبكة الطرق الاردنية تسهيلا لعمليات النقل بينهما . (الدستور ، عمان)

ـ اختتمت في عمان ندوة الابداع الادبي المعاصر والاذاعة والتلفزيون . وقد أوصت بدعم مركز التدريب الاعلامي بدمشق ودعوته الى تدريب المبدعين من كتاب ومخرجين في مجالي الاذاعة والتلفزيون ، وحثّ المؤسسات الاعلامية العربية على توفير جوّ من الحرية بمفهومها الواسع للمبدعين . ودعت الندوة المؤسسات الاعلامية العربية الى اعتماد اللغة العربية الفصحى في البرامج المنتجة ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى السعي لاصدار اتفاقية عربية لحماية حقوق المؤلف الأدبية والمادية والفكرية ، والاستفادة من جهود مكتب تنسيق التعريب بالوطن العربي في الرباط لترجمة المصطلحات الفنية والتقنية في مجالي الاذاعة والتلفزيون وتوحيدها . (الدستور ، عمان)

الجمعة ١٢ / ٦ / ١٩٨١

ـ أصدر مجلس جامعة الدول العربية في ختام اجتماعه الطارىء الذي عقد في بغداد على مستوى وزراء الخارجية بيانا أكد وقوف الدول العربية صفا واحدا الى جانب العراق ازاء العدوان الاسرائيلي على مفاعله النووي وطالب المجلس الدول التي تدعم اسرائيل ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بالعمل الجدي لوضع حدّ للعدوان الصهيوني . وكلف المجلس لجنة وزارية مؤلفة من الكويت والجزائر والأمين العام لجامعة الدول العربية لتمثيل مجلس الجامعة في مناقشات مجلس الأمن الدولي التي ستدور حول العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية والتحدث باسمه . وطالب المجلس ايران والعراق بالاستجابة الفورية لجهود الوساطة التي تبذل لايقاف الحرب بينهما ، وأيد مساعي لجنة تنقية الأجواء العربية . (الجمهورية ، بغداد)

ـ اختتمت في تونس أعمال اللجنة الدائمة للاعلام العربي في دورتها الثامنة والثلاثين وأصدرت جملة من التوصيات سترفع الى مجلس وزراء الاعلام العرب للمصادقة عليها وتتعلق هذه التوصيات بتنظيم التحرك الاعلامي العربي على الساحات الافريقية والاوروبية والاميركية بهدف التعريف بالقضايا العربية وكسب المساندة لها . (الصباح ، تونس)

ـ عقد صدام حسين الرئيس العراقي اجتماعا في بغداد مع سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بحثا خلاله مختلف جوانب العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية وموضوعات الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب الذي بدأ أعماله في بغداد والقرارات التي يمكن أن يتخذها . (الثورة ، بغداد)

ـ عقد الملك حسين العاهل الاردني اجتماعا في عمان مع سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي واستعرض معه النتائج التي أسفر عنها الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب الذي عقد في بغداد . كما تمّ بحث الوضع العربي والدولي في الظروف الراهنة . (الرأي ، عمان)

ـ أعلن معمر القذافي الرئيس الليبي في خطاب ألقاه في الذكرى الحادية عشرة لجلاء القواعد الأجنبية عن ليبيا وقوف بلاده مع العراق بكل قوة ضد الهجوم الاسرائيلي رغم العلاقات السيئة بين البلدين . وأبدى استعداده لقبول عودة السفير العراقي الى طرابلس وطالب الحكام العرب بضرورة اعادة النظر في علاقاتهم بأميركا . ودعا « الجماهير العربية الى تدمير النفط العربي كله ... اذا كان هذا النفط يستخدم ضد الأمة العربية » . وقال « بعد الغارة الاسرائيلية على المفاعل الذري العراقي ليس أمام العرب سوى تدمير المحطة الذرية الاسرائيلية » .

(النهار ، بيروت)

- بحث الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي مع أبو مازن عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تونس الأوضاع في جنوب لبنان والقضية الفلسطينية وقصف اسرائيل للمفاعل النووي العراقي والموقف العربي المشترك للرد على العدوان الاسرائيلي وضرورة القيام بحملة في الأمم المتحدة ضد اسرائيل . (العمل ، تونس)

السبت ١٣ / ٦ / ١٩٨١

- اختتم الاجتماع الثالث لرؤساء شعب الاتصال التابعة لأجهزة الأمن في الدول العربية أعماله باتخاذ عدد من التوصيات منها توفير الأطر الكافية والقادرة التي تستطيع بها شعب الاتصال القيام بمسؤوليتها على الأصعدة القطرية ووافق المجتمعون على تكليف الأمانة العامة للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بوضع نظام نموذجي للجان الدفاع العربي على المستوى القطري . (العلم ، الرباط)

- أشاد جعفر نميري الرئيس السوداني في حفل افتتاح مجلس الشعب بالاقليم الشرقي في السودان بالعلاقات السودانية - السعودية . وعند افتتاح مجلس الشعب للاقليم الشمالي قال انه سيواصل الجهد الذي لا يعرف اليأس لاحياء التضامن العربي في إطار استراتيجية عربية موحدة . وشجب نميري الاعتداء الاسرائيلي على المفاعل الذري العراقي وقال انه دليل جديد وأكيد على أننا كأمة واحدة إنما نواجه عدوا واحدا وان هذا العدو لا يميز بين شعوب الأمة العربية وعواصمها المختلفة . (الشرق الأوسط ، لندن)

- أكد شفيق الوزان رئيس الوزراء اللبناني في حديث لصحيفة تشرين على ضرورة الدعم الكامل لسوريا وحقها في الدفاع المشروع عن قواتها في اطار قوات الردع العربية على الأراضي اللبنانية . ودعا العرب لمدّ يد المساعدة الى لبنان لأنه بدونها سيكون من الصعب عليه تحقيق الوفاق . (تشرين ، دمشق)

الأحد ١٤ / ٦ / ١٩٨١

اختتم مجلس وزراء الاعلام العرب أعمال دورته السابعة عشرة في تونس باصدار قرارات تتعلق بالعمل الاعلامي العربي على مختلف الساحات الدولية . وفي ما يتعلق باستراتيجية للعمل الاعلامي العربي المشترك قرر المجلس تشكيل لجنة فرعية بالاضافة الى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - الادارة العامة للاعلام - لوضع استراتيجية للعمل الاعلامي العربي المشترك . وقرر أيضا أن تقوم وزارات الاعلام العربية بمواصلة حملة اعلامية لنصرة جنوب لبنان ، واقامة اسبوع الثقافة العربية بالتعاون مع جمعية التضامن العربي - الفرنسي على هامش ندوة الحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني التي ستعقد في باريس ، وان تقوم وكالة أنباء الخليج ببث وتوزيع أنباء جامعة الدول العربية بالتعاون مع الادارة العامة للاعلام في الجامعة . وتقرر عقد ندوة في روما تحت عنوان القدس تحت الاحتلال الاسرائيلي . وقد قرر المجلس عرض مختلف المواضيع المتعلقة بالتحرك الاعلامي على الساحات الأجنبية مع موضوع انشاء مؤسسة اعلامية مستقلة على اللجنة الوزارية الخماسية ، وضرورة الالتزام بقرارات القمة العربية بشأن مقاطعة الأجهزة الاعلامية المصرية الرسمية ونشر نتاج المفكرين والقوى الوطنية المعارضة للحكومة المصرية . (العمل ،تونس) وأصدر المجلس بياناً آدان فيه العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية . (الثورة ، بغداد) .

- وجه السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية العرب المعتمدون في واشنطن أمس الأول رسالة الى أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين لفتوا فيها انتباههم الى عواقب الهجوم الذي شنته اسرائيل على المنشآت النووية العراقية بواسطة طائرات عسكرية اميركية (الصباح ، تونس)

- دعا معمر القذافي الرئيس الليبي الى تسوية الخلافات العربية أو تجميدها لإعادة الوحدة العربية وتوحيد القوى العربية لمواجهة الاعتداء الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي وأكد استعداد بلاده لوضع حدّ لخلافاتها ولاسيما مع العراق والسعودية والمغرب . وأعرب عن استعداده للتوجه شخصياً الى الرباط وبغداد والرياض . (العرب الدوحة)

الاثنين ١٥ / ٦ / ١٩٨١

- ندد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمة ألقاها أمام مجلس الأمن الدولي الذي عقد لمناقشة الاعتداء الاسرائيلي على المنشآت النووية العراقية بهذا الاعتداء ، وقال انه يتسم بخطورة خاصة ويؤثر على أكثر مناطق العالم حساسية . وحذر من مغبة السكوت عن استمرار ازدراء اسرائيل بالمجتمع الدولي وبقراراته واستخفافها بالقوانين والاعراف الدولية . (الثورة ، بغداد)

- وقّع جواد العناني وزير العمل الاردني في جنيف مع

الهاشمي البناني المدير العام لمنظمة العمل العربية اتفاقية للتعاون الفني بين الاردن والمنظمة تقدم بموجبها المنظمة مساعدات فنية للاردن تبلغ ٥٢٧ ألف دولار خلال السنوات الثلاث القادمة . (الرأي ، عمان)

ـ قال الملك حسين العاهل الاردني في خطاب ألقاه في حفل تخريج الفوج الثاني من طلبة جامعة اليرموك ان ضرب المفاعل النووي في بغداد سيزيد من الاصرار على بناء الوطن العربي و« ان على المسؤولين العرب الذين يظنون انهم في مأمن من العدوان أن يدركوا بوضوح انهم ليسوا في مأمن منه » (الرأي ، عمان)

ـ أعرب محمد الأمين رئيس وزراء الجمهورية العربية الصحراوية في تصريح أدلى به لوكالة الجماهيرية للأنباء قبيل مغادرته طرابلس عن استعداد حكومته للبدء بمفاوضات مع المغرب . (الشعب ، الجزائر)

الثلاثاء ١٦ / ٦ / ١٩٨١

ـ غادر مروان دودين وزير الزراعة الاردني والوفد المرافق له بغداد بعد زيارة استمرت خمسة أيام . وذكر دودين انه عقد خلال الزيارة مع عامر مهدي صالح وزير الزراعة والاصلاح الزراعي مباحثات استهدفت تطوير علاقات التعاون بين القطرين في مجالات الزراعة . (الثورة ، بغداد)

ـ عقد الوزيران ماجد جواد الحبشي وزير الاشغال والكهرباء والماء البحريني وخلف أحمد الخلف وزير الكهرباء والماء الكويتي جلسة مباحثات في الكويت تناولت أسس التعاون المشترك بين البلدين خاصة في مجال الطاقة وانتاج المياه ، وسبل دعمها وتوطيدها والاستفادة من الخبرات المتوفرة لدى الجانبين في حقلي الطاقة وانتاج المياه العذبة عن طريق التحلية . (القبس ، الكويت)

ـ اختتم المؤتمر الثاني لاتحاد التربويين العرب اعماله في بغداد تحت شعار « نحو نظرية عربية للتربية » واتخذ المؤتمر عدة قرارات وتوصيات أكدت أهمية النظرية التربوية العربية الموحدة كسبيل لاعداد النشء العربي الجديد . كما أوصى المؤتمر بتكليف الامانة العامة للاتحاد بالتحضير لعقد مؤتمر للاتحاد كل ثلاث سنوات في احد الاقطار العربية والتحضير لعقد ندوتين علميتين في قطرين عربيين لبحث البرامج التربوية العربية بالتعاون مع المؤسسات والجمعيات التربوية العربية وندوة متخصصة في تطبيق الاستراتيجية العربية للتربية ، واصدار نشرة دورية تتناول نشاطات الاتحاد ودليل الباحثين واساتذة العلوم التربوية والنفسية داخل الوطن العربي وخارجه وانتخب المؤتمر سليمان يوسف المزبان أمينا له . (الثورة ، بغداد)

ـ اختتم المجلس المركزي لاتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب دورته الثالثة العادية التي عقدت في الجزائر يومي ١٣ و١٤ حزيران باصدار بيان ختامي وخطة عمل للفترة المقبلة ، وقرر عقد المؤتمر المقبل للاتحاد في صنعاء . (الشعب ، الجزائر)

الاربعاء ١٧ / ٦ / ١٩٨١

ـ اتهم كمال حسن علي وزير الخارجية المصري خلال اجتماع عقده الحزب الوطني الديمقراطي ، اجهزة المخابرات الاسرائيلية باغتيال عالم الذرة المصري يحيى المشد العام الماضي في باريس وقال ان المشد كان يعمل في العراق حيث تعاون مع بعض الشركات الفرنسية من اجل تنمية التكنولوجيا النووية في العراق . (البيان ، دبي)

ـ اختتمت في بغداد امس الأول اعمال الاجتماع الطارىء للمكتب التنفيذي لاتحاد الجيولوجيين العرب معلنا تأييده للعراق واستنكاره للغارة الصهيونية على المنشآت النووية العراقية . وكان بين قراراته تكليف الأمانة العامة للاتحاد الاتصال بالمنظمات الجيولوجية العربية والعالمية لشرح ابعاد العدوان . (الثورة ، بغداد)

ـ الخميس ١٨ / ٦ / ١٩٨١

ـ اعلن منصور عبد الحفيظ المبعوث الخاص لمعمر القذافي الرئيس الليبي اثر مقابلته للحسن الثاني العاهل المغربي ان المغرب وليبيا قررتا اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . (١٣ يونيو ، صنعاء) ورافق المبعوث الليبي لدى مقابلته العاهل المغربي ممثلا منظمة التحرير الفلسطينية في كل من طرابلس والرباط . ويذكر ان العلاقات بين البلدين قد قطعت في ١٨ نيسان ١٩٨٠ بمبادرة مغربية بعيد اعتراف ليبيا بـ « الجمهورية الصحراوية » . (النهار ، بيروت)

ـ جاء في البيان السوري ـ السوفياتي المشترك الصادر عن الزيارة الرسمية التي قام بها وفد مجلس الشعب السوري برئاسة محمود حديد رئيس المجلس ان الاتحاد السوفياتي وسوريا ستواصلان النضال المشترك في سبيل الوصول الى الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط على أساس الانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة بما

فيها القدس واحقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني المشتملة على حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة . وأكد الجانبان ان اسرائيل هي المسؤولة عن التصعيد في لبنان واعلن الجانب السوفياتي انه سوف يواصل تأييده لسوريا في تصديها للعدوان الاسرائيلي وكذلك يؤيد السلطات اللبنانية الشرعية وقوات الردع العربية والمساعي الرامية الى تحقيق الوفاق الوطني في لبنان . كما شجب الجانبان اعتداء اسرائيل على المنشآت النووية العراقية ، وعبر الجانبان عن قلقهما لمحاولات الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج كما أعربا عن قلقهما تجاه استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية . (تشرين ، دمشق)

ـ قرر مجلس الوزراء القطري بعد جلسة ترأسها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر تسديد حصة قطر في ميزانية المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن عام ١٩٨١ وتقديم مساعدات مالية لدعم الخدمات الطبية للثورة الفلسطينية ولبنان وموريتانيا والصومال . (الراية ، الدوحة)

الجمعة ١٩ / ٦ / ١٩٨١

ـ اختتم المؤتمر العربي للطاقة النووية اعماله في دمشق وأصدر بيانا ختاميا أكد فيه ضرورة التعاون بين الاقطار العربية لحيازة التقنية النووية واستغلالها للاغراض السلمية وفي مقدمتها توليد الكهرباء حيث ان دخول الوطن العربي الميدان النووي السلمي سيؤول حتما الى خفض استهلاك النفط والغاز لاستخدامها مستقبلا في تغذية الصناعة البتروكيمائية . (تشرين . دمشق)

السبت ٢٠ / ٦ / ١٩٨١

ـ أجرى معمر القذافي الرئيس الليبي اتصالا هاتفيا بالملك حسين العاهل الاردني وتم الاتفاق على انهاء كل الخلافات الجانبية العربية والاسلامية وضرورة « توحيد الاسلحة في مواجهة العدو » . (الشرق الاوسط ، لندن)

ـ انضمت جيبوتي الى المؤسسة العربية للاستثمار واصبحت العضو العشرين بعد ان أودعت حكومتها وثائق التصديق على ذلك لدى وزارة الخارجية الكويتية علما بأن قيمة عمليات المؤسسة بلغت في نهاية سنة ١٩٨٠ أكثر من ١٥٥ مليون دولار .

الأحد ٢١ / ٦ / ١٩٨١

ـ أنهى طالمحيي الدين معروف نائب رئيس الجمهورية العراقي محادثاته مع الحبيب بورقيبة الرئيس التونسي في تونس وصرح بأن المباحثات كانت مثمرة وتناولت العلاقات الثنائية والأوضاع الراهنة والاحداث القائمة في الساحة العربية . (العمل ، تونس)

ـ اختتم مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الاسلامية الذي عقد بمكة المكرمة تحت اشراف منظمة المؤتمر الاسلامي أعماله أمس الأول بادانة الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي ودعا الى دعم العراق لاعادة بناء مفاعله النووي . (الاتحاد ، أبو ظبي)

الاثنين ٢٢ / ٦ / ١٩٨١

ـ تم التوقيع على اتفاق للتعاون بين الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية في عمان ويهدف الاتفاق الى قيام تعاون وثيق بين المجلس والمعهد لرفع مستوى الاداء الاحصائي في جميع المجالات المتعلقة بخطط التنمية الاقتصادية العربية وتبادل المعلومات والوثائق والدراسات واقامة الدورات التدريبية . (الثورة ، بغداد)

ـ صرح سعدون حمادي وزير الخارجية العراقي في مقابلة مع صحيفة « نيوزويك » الاميركية بنيويورك بانه لا يستبعد قيام العرب بعمل عسكري ضد اسرائيل ردا على قصفها المفاعل النووي العراقي وأضاف « نحن نخطط لاجراء مشاورات فعّالة بين الدول العربية لدراسة العمل الاسرائيلي وتحليل مضامينه » . (السفير ، بيروت)

ـ دعت ورقة العمل اللبنانية الرسمية المقدمة الى لجنة المتابعة العربية في جدة الى تأمين هدنة طويلة يصار خلالها الى البحث عن حلول نهائية للازمة اللبنانية وتتضمن الورقة أربعة بنود تنص على تأكيد رفض أي علاقة لاية جهة لبنانية مع اسرائيل ، واعطاء مهمات امنية للجيش وتطعيم قوات الردع العربية بعناصر غير سورية ، وبالتزام جميع الاطراف بمبادىء الوفاق كمدخل أساسي الى الحل السياسي على يد حكومة فعاليات قادرة ومسؤولة . (البيان ، دبي)

الثلاثاء ٢٣ / ٦ / ١٩٨١

ـ أصدر المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية لاسرائيل مذكرة حذر فيها فرنسا من مغبة اصدار أي تشريعات من شأنها المساس باحكام المقاطعة العربية لاسرائيل قائلا ان مثل هذه التشريعات ستلحق أشد الاضرار بالمصالح

الفرنسية في العالم العربي وقال نور الله نور الله المفوض العام للمكتب انه طلب من مدراء المكاتب الاقليمية التأكد من حقيقة ما نسب الى فرنسوا ميتران الرئيس الفرنسي بطلبه من حكومته الغاء أمر من الادارة السابقة يمكن المؤسسات والشركات الفرنسية من التقيد باحكام المقاطعة العربية . (البيان ، دبي)

- تم في أبو ظبي توقيع اتفاقية منح قرض تلقائي من صندوق النقد العربي الى المغرب قيمته ٣.٦ مليون دينار عربي حسابي وهو ما يعادل ١٢.٥ مليون دولار اميركي ، وتتراوح فائدة القرض ما بين ٣.٧٥٪ و٤.٧٥٪ ويسدد على مدى ثلاث سنوات ويهدف الى مساعدة المغرب على مواجهة العجز في ميزان مدفوعاتها . (السياسة ، الكويت)

- استعرض حافظ الاسد الرئيس السوري في دمشق مع عبد السلام جلود عضو قيادة الامانة العامة لمؤتمر الشعب الليبي الوضع في المنطقة العربية والموقف ازاء التعديلات والاخطار الامبريالية والصهيونية ضد الامة العربية وتسلم رسالة من الرئيس القذافي . (تشرين ، دمشق) والتقى جلود مع الملك حسين في عمان وسلمه رسالة من القذافي لم يعلن شيء عن مضمونها . (الرأي ، عمان)

- اختتمت في بغداد اجتماعات المؤتمر الطارىء لمجلس الاتحاد البرلماني العربي الذي انعقد بناء على طلب المجلس الوطني العراقي وأعلن المجلس ادانته المطلقة واستنكاره للعدوان الصهيوني على المنشآت النووية العراقية ودعا الى تقديم كل اشكال الدعم والاسناد للعراق لمواجهة تبعات هذا العدوان لتمكنه من الاستمرار في تنفيذ برامجه النووية السلمية وامتلاك القدرات العلمية والتكنولوجية وقرر المجلس تشكيل وفد برلماني عربي موحد لاجراء اتصالات مع برلمانات العالم لادانة العدوان الصهيوني . (الجمهورية ، بغداد)

- تم التوقيع في الجزائر على بروتوكول اعلامي بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجزائر للاعوام ٨١ / ٨٣ ينص على التعاون بين البلدين في مجال الاذاعة والتلفزيون ووكالة الانباء والصحافة والطباعة والنشر والتوزيع . (١٤ اكتوبر ، عدن)

- افتتحت في عدن المحطة الارضية للاتصالات عبر الاقمار الصناعية والتي تم انشاؤها بالتعاون مع الجزائر . (١٤ اكتوبر ، عدن)

- اختتمت في صنعاء دورة العمل والأمن الصناعي التي أشرف عليها المعهد العربي للثقافة العمالية التابع لمنظمة العمل العربية . (الثورة ، صنعاء)

الاربعاء ٢٤ / ٦ / ١٩٨١

- بدأت اجتماعات لجنة المتابعة العربية في جدة وقال فؤاد بطرس وزير الخارجية اللبناني أن لبنان يبذل كل جهد ممكن لفك الارتباط بين أزمته وأزمة المنطقة . وتوقعت المصادر ان تعود اللجنة في اجتماعها الحالي الى تأكيد ما اعلنته سابقا في اجتماعها الأول من التزام جميع الاطراف في لبنان بوقف اطلاق النار في جميع المناطق اللبنانية (الرياض ، الرياض) وبأن القضية الأولى التي تحظى بأولويات اهتمام اللجنة هي حسم موضوع تعامل اطراف لبنانية مع اسرائيل (القبس ، الكويت)

- استقبل معمر القذافي الرئيس الليبي في طرابلس رضا قديره مبعوث الملك الحسن الثاني العاهل المغربي الذي سلمه رسالة من العاهل المغربي تتعلق بالاوضاع العربية . (العلم ، الرباط)

- استقبل الملك خالد العاهل السعودي في جدة صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الذي يشارك في اجتماعات لجنة المتابعة العربية في جدة . (القبس ، الكويت)

- اتفقت تونس والجزائر على انشاء شركة نقل عمومية تجمع دول المغرب العربي الكبير لتسهيل حركة النقل بين بلدانه الأربعة ومن الجدير بالذكر انه تم الشروع في استغلال ثلاثة خطوط للنقل البري بين تونس والجزائر في ١٥ حزيران عملا بالاتفاقية المعقودة بينهما . (الرياض ، الرياض)

- تم التوقيع في الكويت على اتفاقية بمنح قرض بمبلغ مليون دينار كويتي من الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الى جيبوتي بفائدة سنوية هي ٤ ٪ على ان يتم سداده على مدى ١٦ عاما بما فيها فترة امهال مدتها أربعة أعوام وسيخصص القرض للمساهمة في تمويل الجزء الواقع داخل اراضي جيبوتي من مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية العربي المشترك الثالث الذي يضم الصومال وجيبوتي واليمنين الشمالي والجنوبي والسعودية . (القبس ، الكويت)

- قرر العراق السماح للرعايا المصريين دخول العراق بهدف الحصول على سمة دخول . (الشرق الاوسط ، لندن)

الخميس ٢٥ / ٦ / ١٩٨١

- أنهت لجنة المتابعة العربية المكلفة بايجاد تسوية سلمية للازمة اللبنانية اعمالها بجدة بالاتفاق على ضرورة الحفاظ على وقف اطلاق النار في لبنان فيما أعلن عبد الحليم خدام وزير الخارجية السوري ، ان لبنان ولجنة المتابعة يرحبان بتوسيع المشاركة العربية في « قوة الردع » وان اللجنة مجمعة على انهاء اي تعامل مع اسرائيل . كما توصلت اللجنة بعد مناقشة بعض التصورات التي طرحت لتنفيذ مبادىء الوفاق الوطني الى عدد من التوصيات سوف تجري مناقشتها وبلورتها في اجتماع اللجنة الرباعية الذي سيعقد في قصر بيت الدين المقرر عقده في ٤ تموز ١٩٨١ . (النهار ، بيروت)

- اختتمت في بغداد الدورة العربية المتخصصة في الاحصاءات التربوية والتدريب المهني التي نظمها المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية . (الجمهورية ، بغداد)

السبت ٢٧ / ٦ / ١٩٨١

- أعلن الحسن الثاني العاهل المغربي في خطاب ألقاه أمام مؤتمر القمة الافريقي الثامن عشر في نيروبي ان بلاده قررت القبول باجراء استفتاء لتقرير مصير الصحراء تراعى فيه «اهداف التوصيات الاخيرة الصادرة عن لجنة الحكماء وما للمغرب من اقتناع بحقوقه المشروعة » .(العلم ، الرباط)

- ألقى الشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري خطابا أمام المؤتمر الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية أعلن فيه أن المنظمة وبمساعدة اللجنة الخاصة لرؤساء الدول قد حددت الاطار العام لتسوية عادلة وسلمية لمشكلة الصحراء . أما محمد خونا ولد هيدالة الرئيس الموريتاني فطالب بضرورة توفير شروط مسبقة لتطبيق الاستفتاء على الصحراء الغربية . (الشعب ، الجزائر) ورحب الرئيس الجزائري بموافقة الملك الحسن الثاني العاهل المغربي على إجراء استفتاء شعبي في الصحراء الغربية لانهاء الحرب التي استمرت خمس سنوات . (العرب ، الدوحة)

- قال الملك حسين العاهل الاردني في حديث مع مجلة « الوطن العربي » التي تصدر من باريس ان العلاقات الاردنية - السورية لن تتأثر بما جرى على مستوى « ما حاولنا ان نبنيه وما زلنا في خدمة الشعبين في البلدين وبالتالي في خدمة أمتنا العربية لمواجهة التهديدات الاسرائيلية » . وحول الوضع في لبنان أكد العاهل الاردني تأييده لكل عمل يؤدي الى صون وحدة لبنان واستقلاله والى وصوله شاطىء الامان من خلال حوار لبناني - لبناني ولبناني - فلسطيني وعمل عربي لتحقيق هذا الهدف . (الدستور ، عمان)

الأحد ٢٨ / ٦ / ١٩٨١

- أعلن الأمير فهد ولي العهد السعودي في حديث صحفي أن طائرات الأواكس الموجودة في السعودية لم يكن في امكانها أن تعطي أية معلومات عن الطائرات الاسرائيلية التي أغارت على العراق وذلك بسبب القدرة المحدودة لطائرات الأواكس فضلا عن أنها كانت موجودة في ذلك الوقت شرق البلاد . (العرب ، الدوحة)

- اتصل محمد يوسف بيضون وزير الصناعة والنفط اللبناني بوزير الصناعة السوري متمنيا عليه اعادة النظر في قرار إلزام الشاحنات العربية الفارغة التي تمر عبر الاراضي السورية بتأمين نقلتين لحساب القطاع العام محليا قبل السماح لها بمتابعة رحلتها الى لبنان . وأوضح الوزير لنظيره السوري مدى تأثير هذا القرار على حركة الصادرات اللبنانية الى الدول العربية خصوصا السعودية مبينا أن معظم الشاحنات تعود الى لبنان فارغة . وقال بيضون انه تلقى وعدا بدرس الأمر مع السلطات المختصة . (النهار ، بيروت)

الاثنين ٢٩ / ٦ / ١٩٨١

- تحقق في الطائف اجتماع مصالحة بين الملك الحسن الثاني العاهل المغربي ومحمد خونا ولد هيداله الرئيس الموريتاني بمسعى من الملك خالد العاهل السعودي الذي حضر الاجتماع بعد قطيعة بين البلدين اثر محاولة انقلابية في موريتانيا . (الرياض ، الرياض) ، وقد أعلنت الاذاعة المغربية ان المغرب وموريتانيا قررتا اعادة العلاقات الديبلوماسية بينهما اثر هذا الاجتماع . (الدستور ، عمان) ، وقد وصل الملك الحسن الثاني الى مدينة الطائف قادما من نيروبي بعد مشاركته في مؤتمر القمة الافريقي . (العلم ، الرباط)

- أعلن منصور حسن وزير الدولة المصري لرئاسة الجمهورية والثقافة والاعلام خلال لقائه بوفد اعلامي سوداني انه تقرر تشكيل لجنة من ١٠ وزراء منهم خمسة وزراء من السودان وخمسة من مصر تتولى وضع خطط التكامل بين البلدين وتعقد اجتماعات دورية مرّة في الخرطوم ومرة في القاهرة ، ويرأس اجتماع هذه اللجنة رئيس الجمهورية أو نائبه وستضم وزراء الخارجية

والدفاع والاقتصاد ووزيرين من المهتمين بشؤون التكامل في البلدين . (الاهرام ، القاهرة)

- اختتمت في تونس اجتماعات الدورة السابعة والعشرين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . وقد أقر المجلس في جلسته الختامية اختيار دمشق مقرا للمركز العربي لبحوث التعليم العالي الذي أنشأته المنظمة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية . كما أقرّ مشروعات برامج المنظمة والميزانية للعامين القادمين . (تشرين ، دمشق)

- صرح محمد جاسم المزكي وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة المساعد في الامارات العربية المتحدة بأن مجلس ادارة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية الذي عقد في منطقة القصيم بالسعودية خلال الفترة من ٢٢ - ٢٤ حزيران (يونيو) الحالي قد قرر إنشاء مكتب إقليمي للشركة في الرياض يتولى مهمة المشروعات التي يتم تنفيذها في دول الخليج والسودان واليمن واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة . ووافق من حيث المبدأ على مشروع انشاء شركة مشتركة بين الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والحكومة التونسية للقيام بالأعمال الزراعية المختلفة وقرر تكليف الادارة العامة للشركة ببحث فرص الاستثمار في اليمن والصومال لاقامة مشاريع الشركة بالدولتين واقامة مشروع دواجن في السودان . (البيان ، دبي)

- اختتمت لجنة خبراء تابعة لمنظمة العمل العربية اجتماعاتها في بغداد بعد أن ناقشت موضوع اعداد النظام الاساسي لاقامة المركز العربي للتدريب واعداد المدربين في طرابلس بليبيا . وذكرت وكالة الأنباء العراقية ان اللجنة قررت خلال اجتماعاتها التي استمرت ستة أيام عقد اجتماعها القادم ببغداد لاستكمال مناقشة المشروع المقترح الذي أعده مكتب العمل العربي (العرب ، الدوحة)

الثلاثاء ٣٠ / ٦ / ١٩٨١

- اختتمت في الدوحة اجتماعات لجنة تطوير منظمة المدن العربية المنبثقة عن المكتب الدائم للمنظمة . وصرح علي الخاطر رئيس اللجنة بأنه تم خلال الاجتماعات وضع تقرير مفصل يتناول تطوير عمل المنظمة في مختلف المجالات . وأوضح أن اللجنة اقترحت زيادة رأسمال صندوق تنمية المدن العربية على مدى السنوات الخمس القادمة عن طريق زيادة مساهمة الحكومات العربية والاتصال بصناديق التنمية العربية والدولية لتمويل الصندوق . (الخليج ، الشارقة)

- اختتمت في عمان اجتماعات المكتب التنفيذي لاتحاد المهندسين العرب وقد قرر المكتب تكليف وفد من أعضائه بالتوجه الى بغداد ليبحث مع المسؤولين العراقيين الامكانيات التي يمكن أن يساهم فيها الاتحاد لاعادة المنشآت النووية العراقية . وأقر موضوع الدعوة الى عقد ندوة علمية عربية عالمية متخصصة في موضوع تطوير استخدامات الطاقة النووية لخدمة الأهداف الانمائية على أن تعقد في بغداد . (الجمهورية ، بغداد)

* ببليوغرافيا

ببليوغرافيا الوحدة العربية

إعداد: قسم التوثيق في مركز دراسات الوحدة العربية

فكر وسياسة

كتب

الانصاري ، محمد جابر . **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ، ١٩٣٠ - ١٩٧٠** . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، ١٩٨٠ . ٢٦٨ ص . (عالم المعرفة ، ٣٥)

بريماكوف ، م . ي . **تشريح الصراع في الشرق الاوسط** . بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨١ . ٣٠١ ص .

بشير ، محمد عمر . **تاريخ الحركة الوطنية في السودان ، ١٩٠٠ - ١٩٦٩** . (ترجمة هنري رياض ووليم رياض وعلي عمر) . الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، ١٩٨٠ . ٢٩٢ ص .

الجبوري ، عصام محسن . **العلاقات العربية - الافريقية ، ١٩٦١ - ١٩٧٧** . بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨١ . ٥٦٧ ص . (سلسلة دراسات ، ٢٤٧)

الروسان ، ممدوح عارف . **العراق وقضايا الشرق العربي القومية** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ . ٣٢٥ ص .

سلمان ، صباح . **أضواء على الحرب العراقية - الايرانية** . بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، دائرة الاعلام الداخلي العامة ، ١٩٨١ . ١٩٤ ص .

عبد الرحمن ، أسعد . **الناصرية : البيروقراطية والثورة في تجربة البناء الداخلي** . الطبعة ٢ . بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨١ . ٢٣٢ ص .

العربي ، اسماعيل . **العلاقات الدبلوماسية بين دول المغرب والولايات المتحدة** . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .

— — . **المقاومة الجزائرية تحت لواء الامير عبد القادر** . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .

العيسمي ، شبلي . **رسالة الامة العربية** . الطبعة ٢ . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ . ١٢٧ ص .

— — . **في الثورة العربية** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ . ١٧٠ ص .

فرح ، الياس . **الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية** . الطبعة ٣ . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ . ١٤٣ ص .

لجنة من الباحثين (معد) . **في القومية العربية** . بيروت : مؤسسة ناصر للثقافة ، ١٩٨٠ . ٣٨٣ ص .

دوريات

الاشعل ، عبد الله . « انعكاسات الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي . » **السياسة الدولية** .

العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٨٨ ـ ٩٤ .

بحيري ، مروان رأفت « امريكا والعرب . تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي : من ترومان الى كيسنجر . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٧٣ ـ ٩٢ .

بركات ، محمود . « ندوة الابداع الفكري الذاتي في العالم العربي ودوره في التنمية الاجتماعية والثقافية ، ٨ ـ ١٢ آذار / مارس ١٩٨١ . » **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١ ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٨١ . ص ٢٨٤ ـ ٢٩٣ .

البشري ، طارق . « المسيحيون العرب والقومية العربية : الاطار التاريخي الحديث لموضوع الاقباط والوحدة العربية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ٨٣ ـ ٩١ .

بو عزيز ، يحيى . « اهتمامات الفرنسيين بجنوب الجزائر والصحراء . » **الثقافة** : السنة ١٠ ، العدد ٥٧ ، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٠ . ص ١٥ ـ ٢٨ .

حداد ، يوسف . « وديع البستاني : اللبناني الماروني المقاتل دفاعا عن عروبة فلسطين . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٠٧ ـ ١٢٤ .

حماد ، مجدي . « البدائل المطروحة أمام الدول العربية لحل الصراع . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٨٥ ـ ٨٨ .

خالد ، علي . « فرنسا ميتران والقضايا العربية . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١١٥ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٢٣ ـ ١٢٧ .

خضر ، بشارة . « الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الامريكية أمام الحوار العربي ـ الاوروبي . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٣٣ ـ ٤٥ .

خليفة ، أحمد . « السلاح النووي الاسرائيلي . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١١٦ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٦ ـ ٢٠ .

الدجاني ، أحمد صدقي . « أضواء على المرحلة الراهنة في الحوار العربي الاوروبي . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٩ ـ ٣٢ .

ـــــ ـــــ « الحوار العربي الاوروبي والصراع في الشرق الأوسط : وضع الجانب العربي . » **مجلة البحوث والدراسات العربية** : العدد ١٠ ، ١٩٨٠ . ص ١٠٥ ـ ١١٣ .

ربيع ، حامد عبد الله . « الحوار الاوروبي وتطور التوازنات الاقليمية حول حوض البحر المتوسط . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٤٦ ـ ٥٣ .

رضيعي ، يوسف . « الاجراءات البريطانية المضادة لثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ في فلسطين . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١١٥ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٨٥ ـ ١٠٣ .

زهرة ، السيد . « الدور الإسرائيلي في لبنان . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٨٢ ـ ٨٤ .

سحاب ، فكتور . « المسيحيون العرب والقومية العربية : من يحمي المسيحيين العرب ؟ » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (أغسطس) ١٩٨١ . ص ١٢٣ ـ ١٤٢ .

سلامة ، غسان . « امريكا والعرب . تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي ، الايديولوجيا والسياسة الخارجية : الادارة الامريكية الحالية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٠٨ ـ ١٢٨ .

ـــــ ـــــ . « الندوة العلمية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ، ٢٩ ـ ٣١ آذار / مارس ١٩٨١ . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٥٠ ـ ١٥٤ .

الشماع ، صالح . « عامل اللغة في القومية العربية . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العدد ٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٠٩ ـ ١١٤ .

صبحي ، محي الدين (معد) . « ندوة شؤون عربية : الوحدة العربية بين النظرية والتطبيق . » شارك فيها : هيثم كيلاني ، حافظ الجمالي ، أحمد طربين وأمين النفوري . **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٢٦٠ ـ ٢٧٦ .

طبارة ، ضياء . « المطامع الصهيونية في جنوب لبنان : خريطة الحدود الشمالية كما طالب بها الصهاينة

منذ عام ١٩١٨ . » **تاريخ العرب والعالم** : السنة ٣ ، العدد ٣٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٤٢ ـ ٤٤ .

طه ، فؤاد عبد المقصود . « مواقف القوى الكبرى ازاء الوحدة العربية . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العدد ٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٥ ـ ١٧ .

عباس ، رؤوف . « امريكا والعرب . تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي : الحرب العالمية الثانية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٦٣ ـ ٧٢ .

عبد ربه ، سعد زغلول . « الحركة الوطنية في تونس بين الحربين العالميتين . » **مجلة البحوث والدراسات العربية** : العدد ١٠ ، ١٩٨٠ . ص ٢١١ ـ ٢٦٤ .

عبد الفتاح ، نبيل . « المسيحيون العرب والقومية العربية . الاسلام والأقلية الدينية في مصر : التيارات والاشكاليات . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ٩٢ ـ ١١٣ .

عبد المجيد ، وحيد . « اسرائيل والتوازنات العربية الراهنة . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٧٢ ـ ٧٥ .

عبود ، الياس . « أهداف الهيمنة الاسرائيلية على الشريط الحدودي في جنوب لبنان . » **شؤون فلسطينية** : العدد ١١٦ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٦٥ ـ ٧٨ .

العثيمين ، عبد الصالح . « الحركة الوهابية ومحاولة توحيد جزيرة العرب . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٤٠ ـ ٤٩ .

عطا ، عبد الخبير محمود . « مكاتب الجامعة العربية : المشكلات والحلول . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العدد ٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٥٥ ـ ٧٤ .

عمر ، محجوب . « أمن الخليج وارتباطه بالامن القومي العربي في ضوء الصراع العربي ـ الاسرائيلي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ٢٣ ـ ٣٩ .

غوثاني ، أسعد . « الثورة الاريتيرية وفرص الانتصار . » **آفاق عربية** : السنة ٦ ، العدد ١٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٣٨ ـ ٤١ .

فرح ، الياس . « الوضع العربي الراهن وآفاق المستقبل . » **آفاق عربية** : السنة ٦ ، العدد ١٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٢ ـ ٧ .

قاسمية ، خيرية . « أمريكا والعرب . تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي : فترة ما بين الحربين . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٥٠ ـ ٦٢ .

قدسي ، صفوان . « عروبة الزمان وعروبة المكان . » **الموقف الادبي** : العدد ١٢٢ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٥ ـ ١٣ .

القشطيني ، خالد . « العنصرية الصهيونية في التطبيق . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العدد ٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١١٥ ـ ١٤٠ .

القليبي ، الشاذلي . « أهداف عمل الجامعة العربية وآفاقه . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٧ ـ ١٨ .

مزاحم ، غسان . « القومية . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٨٤ ـ ١٠٦ .

منصور ، سامي . « ندوة أبعاد ونتائج الصراعات الاقليمية والدولية بالخليج العربي، الشارقة ، ١٨ ـ ٢١ ابريل ١٩٨١ . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٧١ ـ ١٧٢ .

منصور ، كميل . « امريكا والعرب . تطور السياسة الامريكية في الوطن العربي : من كارتر الى ريغان . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٩٣ ـ ١٠٧ .

الموافي ، عبد الحميد . « مجلس التعاون الخليجي . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٢٦ ـ ١٣٣ .

« ندوة فكرية حول العلاقة بين العروبة والاسلام . » **آفاق عربية** : السنة ٦ ، العدد ١٥ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٢٠ ـ ١٢١ .

النعيمي ، عبد الرحمن . « اضواء على مجلس التعاون والامن الخليجي . » **دراسات عربية** : السنة ١٧ ، العدد ٨ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٣ ـ ١٥ .

هيكل ، محمد حسنين . « قضايا الوحدة العربية والمجتمع العربي . » (اجرى الحوار مجدي حماد).

المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٦ ـ ١٩ .

يسين ، السيد . « ملف السياسة الدولية : اسرائيل والعالم العربي . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٦٦ ـ ٦٨ .

يوسف ، أبو سيف . « المسيحيون العرب والقومية العربية : الاقباط وحركة القومية العربية . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ١١٤ ـ ١٢٢ .

يوسف ، عبيدلي . « ندوة القومية العربية والاسلام . » **الفكر العربي المعاصر** : العدد ١٢ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ١٦٨ ـ ١٧٠ .

مراجعة كتب

عربية

الانصاري ، محمد جابر . « تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٠ . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يوليو) ١٩٨١ . ص ٢٨٤ ـ ٢٨٨ . (محمود شريح)

بحيري ، مروان . « النفط العربي والتهديدات الاميركية بالتدخل : ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ١٥٦ ـ ١٦١ . (غسان سلامة)

سامي ، فكري سامين امين . « دور المنظمات الاقليمية في حفظ السلام الدولي : دراسة مقارنة لدور جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الامريكية ، ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٩١ ـ ١٩٢ . (عبد الخبير محمود عطا)

سلامة ، غسان . « السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ : دراسة في العلاقات الدولية . » **السياسة الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٩٠ ـ ١٩١ . (حسن أبو طالب)

شوفاني ، الياس . « اسرائيل ومشروع كارتر . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ١٥٦ ـ ١٦١ . (غسان سلامة)

كر ، مالكولم . « السياسة الاميركية في الشرق الاوسط : كيسنجر ، كارتر والمستقبل . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ١٥٦ ـ ١٦١ . (غسان سلامة)

منصور ، كميل . « اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية في الثمانينات . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ١٥٦ ـ ١٦١ . (غسان سلامة)

أجنبية

Bourrinet, Jacques (ed.). «Le Dialogue euro arabe.»

قضايا عربية : السنة ٨ ، العدد ٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٦٩ ـ ١٧٤ . (أنيس مصطفى كامل)

Ott, David . «Palestine inPerspective: Politics, Human Rights and the West Bank.»

شؤون عربية : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٢٩١ ـ ٢٩٥ . (عمر المحسن)

Rabin, Ytzhak. «Memoires.»

شؤون فلسطينية : العدد ١١٦ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٦٢ ـ ١٦٧ . (أ . ع .)

Vatikiotis, P.J. «Nasser and his Generation.»

السياسة الدولية : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٧٨ ـ ١٨٥ . (رؤوف عباس)

Woolfson, Marion. «Prophets in Babylon: Jews in the Arab World.»

آفاق عربية : السنة ٦ ، العدد ١٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٤٦ ـ ٥٠ . (ناجي الحديثي)

تاريخ ، ثقافة وتربية

كتب

براهيمي ، أحمد طالب . **من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية** . ترجمة حنفي بن عيسى . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٠ .

بهنيسي ، عفيف . **الفن التشكيلي العربي** . [تونس] : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ١٩٨٠

الحديثي ، عبد اللطيف واخرون . **الحدود الشرقية للوطن العربي : دراسة تاريخية** . بغداد : دار

الحرية . ١٩٨١ . ٢٧٤ ص .

اوراق

اتحاد الجامعات العربية . الأمانة العامة . **مشروع أطلس الوطن العربي** . الرياض : الأمانة العامة ، ١٩٨٠ . ١١ ص . (م . م)

دوريات

بلمشرى ، مصطفى . « المأساة الفلسطينية في الشعر الجزائري . » **الثقافة** (الجزائر) : السنة ١٠ ، العدد ٥٧ ، أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٨٠ . ص ١٠٩ ـ ١١٥ .

التميمي ، عبد المالك خلف . « قضية التعريب في المغرب العربي . » **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١ ، العدد ١ ، شتاء ١٩٨١ . ص ١١٦ ـ ١٣٣ .

الجابري ، محمد عابد . « الزمن الثقافي العربي ومشكلة التقدم . » **أقلام** (المغرب) : السنة ١٧ ، العدد ٥٣ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١ . ص ١ ـ ٢٢ .

حسن ، محمد عبد الغني . « قضايا حول الشعر العربي . » **مجلة مجمع اللغة العربية** (دمشق) : السنة ٥٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ . ص ١٠٥ ـ ١٢٧ .

حنفي ، حسن . « الاصالة والمعاصرة . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٢٩ ـ ١٣٨ .

الحوراني ، يوسف . « فلسفة التاريخ ومستقبلها في الفكر العربي . » **الفكر العربي المعاصر** : العدد ١٢ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ٥٧ ـ ٦٨ .

خريس ، حسين رشيد . « حول المؤتمر السابع للمجمع العربي للموسيقى ، الجزائر ، شباط/ فبراير ١٩٨١ . » **شؤون عربية** : السنة١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٢٩٩ ـ ٣٠٣ .

دياب ، عز الدين . « الشخصية والثقافة : محاولة لفهم دور الفرد في النهضة العربية المعاصرة . » **شؤون عربية** : السنة١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٢٥ ـ ١٣٨ .

زكريا ، فؤاد . « العقل العربي والتوجه المستقبلي . » **الفكر العربي المعاصر** : العدد ١٢ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ٢٦ ـ ٣٤ .

زيادة ، نقولا . « لماذا تعثرت كتابة تاريخنا على أيدينا ؟ » **الفكر العربي المعاصر** : العدد ١٢ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ٨٠ ـ ٨٩ .

زين ، الياس . « ٥٠ مليون أمي من الكبار في الاقطار العربية . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العدد ٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٥١ ـ ١٦٠ .

العروى ، عبد الله . « قضية التراث والانبعاث الحضاري في الوطن العربي . » **الفكر العربي المعاصر** : العدد ١٢ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ١٨ ـ ٢٥ .

عزيز ، أحمد . « خلاصة عن أعمال وتوصيات ندوة نظم المعلومات التربوية وتدفقها في الوطن العربي وما يتصل بها من قضايا لتنفيذ استراتيجية التربية العربية . » **المعرفة** : السنة ٢٠ ، العدد ٢٣١ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ١٨٤ ـ ١٩٢ .

العظمة ، عزيز . « تعقيب . » (تعقيب على مقالة حسن حنفي : الأصالة والمعاصرة .) **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٣٩ ـ ١٤٣ .

فاعور ، علي . « المدينة العربية نشأتها وموقفها في كتابات الجغرافيين العرب . » **الفكر العربي المعاصر** : العدد ١٢ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ١٠٦ ـ ١٢٠ .

الفحام ، شاكر . « وقائع مؤتمر اللغة العربية في القاهرة في دورته السادسة والاربعين . » **مجلة مجمع اللغة العربية** (دمشق) : السنة ٥٦ ، العدد ١ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ . ص ١٧١ ـ ١٧٩ .

القزاز ، اياد . « المرأة والتعليم في الوطن العربي . » **المستقبل العربي** : العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ٧٢ ـ ٨٢ .

قيقة ، الطاهر . « ندوة قضايا الشعر العربي المعاصر ، تونس ، ٤ ـ ٨ أيار / مايو ١٩٨١ . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، أب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ١٦٢ ـ ١٦٧ .

لبيب ، الطاهر . « العجز عن التعريب في مجتمع تابع . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٢٠ ـ ٢٦ .

مصطفى ، شاكر . « المستقبل والهوية الحضارية أو

النظرة الثورية للتراث . » **الفكر العربي المعاصر** : العدد ١٢ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ٣٥ ـ ٤٥ .

مراجعة كتب

زحلان ، انطوان . « العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي . » **آفاق عربية** : السنة ٦ ، العدد ١٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٥١ ـ ١٥٣ (جعفر ياسين)

قانون وعلم اجتماع

كتب

اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية . **أنظمة الاتحاد : النظام الاساسي ، النظام الداخلي ، النظام الاداري** . الدمام : الاتحاد ، ١٩٨٠ . ٦٠ ص .

خليل ، خليل أحمد . **العرب والقيادة : بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد** . بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨١ . ٢٨٨ ص .

طوالبة ، حسن . **نحو تخطيط استراتيجي للاعلام العربي** . بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ . ١٢٩ ص .

عبده ، سمير . **المرأة العربية بين التخلف والتحرر** . بيروت : دار الافاق الجديدة ، ١٩٨٠ . ١٤٣ ص .

النابلسي ، تيسير . **الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية : دراسة لواقع الاحتلال الاسرائيلي في ضوء القانون الدولي العام** . الطبعة ٢ . بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الابحاث ، ١٩٨١ . ٣٤٤ ص .

أوراق

جامعة الدول العربية . الامانة العامة . **المنظمات العربية المتخصصة : دليل ملخص** . تونس : الأمانة العامة ، ١٩٨١ . ٢٧ ص .

دوريات

شكري ، محمد عزيز . « محكمة العدل العربية المرتقبة . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٦٥ ـ ٨٣ .

شهاب ، مفيد . « القانون الدولي لحقوق الانسان ودور الجامعات العربية في التوعية به . » **مجلة البحوث والدراسات العربية** : العدد ١٠ ، ١٩٨٠ . ص ٢١ ـ ٣٣ .

متولي ، محمد . « أصول السكان في حوض الخليج العربي . » **مجلة كلية العلوم الاجتماعية** : العدد ٤ ، ١٩٨٠ . ص ١٨ ـ ٤٣ .

مراجعة كتب

عربية

سالم ، لطيفة محمد . « القوى الاجتماعية في الثورة العربية . » **السياسية الدولية** : العدد ٦٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٩٩ ـ ٢٠١ . (اسماعيل زين الدين)

مركز دراسات الخليج العربي . « التطورات الاجتماعية والاقتصادية في الخليج العربي . » **آفاق عربية** : السنة ٦ ، العدد ٩ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ١٤٦ ـ ١٤٧ . (مصطفى عبد القادر النجار)

أجنبية

MacBride, Sean «Many Voices, One Word: Towards a New More Just and More Efficient World Information and Communication Order: Report by the International commission for the Study of Communication Problems.»

المستقبل العربي : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (أغسطس) ١٩٨١ . ص ١٥١ ـ ١٥٤ . (نبيل دجاني)

اقتصاد

كتب

البورى ، وهبي . **النفط في العلاقات العربية والدولية** . الكويت : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨١ . ٦٤ ص .

زحلان ، انطوان . **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ . ١١٦ ص .

سعيد ، علي عبد محمد . **الموارد المالية النفطية العربية وامكانات الاستثمار في الوطن العربي** بغداد : وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨١ .

الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي . **التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد ، ١٩٨٠** . [د. م. د. ن .] ، ١٩٨٠ . ٩١ ص .

— — . **التقرير الاقتصادي العربي السنوي الموحد ، ١٩٨٠ : الملحق الاحصائي** . [د . م : د . ن .] ١٩٨٠ . (غير مرقم)

عجيمة ، محمد عبد العزيز . **التطور الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي** . بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ . ٣٩٨ ص .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . الامانة العامة . **أزمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي** . الجزء الاول . عمان : المجلس ، ١٩٨٠ . ٢٣٢ ص .

— — . **أزمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي ، الجزء الثالث : استهلاك لغذاء** . عمان : المجلس ، ١٩٨٠ . ٥١٨ ص .

— — . **تقرير الأمين العام الى الدورة العادية السادسة والثلاثين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية** . عمان : المجلس ، ١٩٨٠ . ٢٦٠ ص .

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . **التعاون بين الدول العربية والاسكندنافية** . الكويت : المنظمة ، ١٩٨٠ . ٣٢٥ ص .

— — . **التقرير الاحصائي السنوي السابع ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩** . الكويت المنظمة ، ١٩٨٠ . ص .

— — . **تقرير الأمين العام السنوي السادس ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩ م** . الكويت : المنظمة ، ١٩٨٠ . ١٦٣ ص .

— — . **تقرير الأمين العام السنوي السابع ١٤٠٠ ـ ١٩٨٠م** . الكويت: المنظمة، ١٩٨١. ١٣٣ص .

— — . **دراسات في صناعة النفط العربية** . الكويت : المنظمة ، ١٩٨١ . ٥٢٧ ص .

النقيب ، نهاد . **الاحتياطات المالية العربية** . بغداد : البنك المركزي العراقي المديرية العامة للابحاث ، ١٩٨١ . (سلسلة بحوث ، رقم ٣)

أوراق

ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ، جامعة اليرموك ، ٤ ـ ٥ ـ تشرين الثاني ١٩٨٠ . **توصيات الندوة** . عمان : جامعة اليرموك ، ١٩٨٠ . ١١ ص .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . **نحو تشجيع الاستثمارات العربية في الوطن العربي : أطراف العملية الاستثمارية وواجباتهم** . الكويت : المؤسسة ، [د . ت] . ٢٤ ص .

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ـ الامانة العامة . **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك** . عمان : المجلس ، ١٩٨٠ . ٤٠ ص .

— — . **تقرير الامين العام الى الدورة العادية السابعة والثلاثين** . عمان : المجلس ، ١٩٨١ . ٣٥ ص .

— — . **شبكتا الطرق البرية والخطوط الحديدية لربط الاقطار العربية ببعضها وربطها بالعالم الخارجي** . (الوثيقة الأولى) عمان : المجلس ، ادارة الهياكل الاساسية ، ١٩٨٠ . ٢٥ ص .

صندوق النقد العربي . **التقرير السنوي لعام ١٩٨٠** . [أبو ظبي : الصندوق] ، ١٩٨٠ . ٤٠ ص .

دوريات

« الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية . » **آفاق اقتصادية** : العدد ٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١ . ص ١١٧ ـ ١٣٦ .

امام ، احمد فهمي . « التعاون المالي في ظل الحوار العربي الاوربي . » **مجلة البحوث والدراسات العربية** : العدد ١٠ ، ١٩٨٠ . ص ١١٥ ـ ١٢٧ .

« الاموال العربية في الخارج . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٣٠ ـ ١٤٦ .

بدران ، نبيل . « نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية (٤) : تطور هيكلية الاقتصاد العربي في ظل الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني (١) . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٥ ـ ٣٩ .

بورينيه ، جان . « الاساس الاقتصادي للحوار العربي الاوربي : الحاجة الى جهد جماعي للتنمية . » **مجلة البحوث والدراسات العربية** : العدد ١٠ ، ١٩٨٠ . ص ٩٩ ـ ١٠٤ .

بريرا ، جوديت . « الطاقة الشمسية : تزايد حجم الاستثمارات العربية في اجهزتها الفنية . » **الاقتصاد العربي** : العدد ٦١ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٣٢ ـ ٣٣ .

بيضون ، هاني . « النفط ... والعائدات واحداث الشرق الأوسط. » **دراسات عربية** : السنة ١٧ ، العدد ٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٣ ـ ١٧ .

جامعة الدول العربية . الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . « الملامح الرئيسية للاقتصاد العربي في السبعينات . » (وثيقة مقدمة الى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيري لمؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، عمان ، ١٩٨٠). **شؤون عربية** : السنة١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٣٩ ـ ١٥٢ .

خضر ، نعيم وبشارة خضر . « دور التكنولوجيا في التنمية العربية . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٢٨ ، ايار (مايو) ١٩٨١ . ص ٣٩ ـ ٦٩ .

خواجكية ، محمد هشام . « توزيع الدخل القومي والنمو الاقتصادي في الوطن العربي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ٤٠ ـ ٧١ .

الداود ، محمود علي . « حاضر ومستقبل التعاون بين اقطار الخليج العربي . » **آفاق عربية** : السنة ٦ ، العدد ١٠ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٠ ـ ١٣ .

الدورة الثلاثون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي . » **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد٧ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١ . ص ١٣٣ ـ ١٤٢ .

الركابي ، عبد ضمد . « بدائل الطاقة العربية والخيار الاسرائيلي . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ٦ ـ ٢٢ .

ريحان ، محمد كامل وسيد نميري . « نحو استراتيجية للتنمية الزراعية في الوطن العربي . » **دراسات عربية** : السنة ١٧ ، العدد ٨ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٧ ـ ٣٦ .

شبل ، يوسف . « الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية . » **شؤون عربية** : السنة١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٢٢٥ ـ ٢٣٠ .

صالحاني ، عز الدين . « ملاحظات حول التحويل التكنولوجي . » **المستقبل العربي** : السنة٤ ، العدد ٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٢٧ ـ ٣٩

عبد الشفيع ، محمد . « التجربة الصناعية في الخليج العربي : نمو تابع ... ام تنمية مستقلة ؟ » **دراسات عربية** : السنة ١٧ ، العدد ٨ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٣٧ ـ ٥٦ .

ـــ ـــ . « نحو نموذج عربي قومي للتنمية الاقتصادية . » **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٥٣ ـ ١٧٥ .

عياش ، سعود . « مستقبل الطاقة الشمسية في دول الخليج العربي . » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة٧ ، العدد ٢٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١ . ص ١٠٥ ـ ١٢٣ .

فرجاني ، نادر .« مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي ، نيقوسيا ، ١١ ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١ . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٥٥ ـ ١٥٩.

ـــ ـــ . « النفط والتغير السكاني في الوطن العربي . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٧ ، العدد ١ ، ١٩٨١ . ص ٥٧ ـ ٧٨ .

قرم ،جورج .« ذريعة تناقض الأنظمة الاقتصادية العربية وتطور التنمية القومية .» **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣٠ ، آب (اغسطس) ١٩٨١ . ص ١٤٣ ـ ١٥٠ .

لبيب ، الطاهر . « ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي ، أبو ظبي ، ١١ ـ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ .» **شؤون عربية** : السنة ١ ، العدد ٤ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ٢٩٦ ـ ٢٩٩ .

« مجلس التعاون الخليجي : القمة الأولى .» **الاقتصاد العربي** : العدد ٦١ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٢٣ ـ ٢٧ .

« مقررات وتوصيات الدورة التاسعة لمؤتمر العمل العربي .» **صامد الاقتصادي** : السنة ٤ ، العدد ٢٨ ، أيار (مايو) ١٩٨١ . ص ١٢٨ ـ ١٤٢ .

« الندوة الدولية لمستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج

وشبه الجزيرة العربية ، الكويت ، ٢ ـ ٥ آذار/مارس ١٩٨١ . **المجلة العربية للعلوم الانسانية** : السنة ١ ، العدد ٢ ، ربيع ١٩٨١ . ص ٣٠٥ ـ ٣١٠ .

مراجعة كتب

البرادعي ، منى مصطفى . « نمط التنمية الاقتصادية لدول الخليج العربي المنتجة للبترول . » **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** : السنة ٧ ، العدد ٢٦ ، نيسان (ابريل) ١٩٨١ . ص ١٥١ ـ ١٦١ . (أحمد يوسف القرعي)

براهيمي ، عبد الحميد . « أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٢٩،تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ١٤٤ ـ ١٤٩ . (تقي عبد سالم)

عبد الفضيل ، محمود . « النفط والوحدة العربية . » **قضايا عربية** : السنة ٨ ، العدد ٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٨١ . ص ١٧٥ ـ ١٧٨ . (جميل هلال)

فرجاني ، نادر . « هدر الامكانية : بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته . » **دراسات عربية** : السنة ١٧ ، العدد ٩ ، تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص ٥٠ ـ ٦٤ . (عبد الباسط عبد المعطي)

صدر حديثاً
عن

مركز دراسات الوحدة العربية

القومية العربية والإسلام

بحوث ومناقشات الندوة التي نظمها

مركز دراسات الوحدة العربية

(٣١) احصاءات الانتاج والسكان

اعداد : قسم الدراسات
في مركز دراسات الوحدة العربية

- مؤشرات اساسية مختارة لاقطار الوطن العربي
- نمو وتركيب الانتاج المحلي في بعض اقطار الوطن العربي
- عدد السكان ومعدلات المواليد والوفيات ونمو السكان في اقطار الوطن العربي
- التغير في معدلات المواليد والوفيات ومؤشرات الخصوبة والاجل المتوقع عند الولادة لبعض اقطار الوطن العربي
- نمو السكان والاسقاط المستقبلي للسكان والمجتمع المتوقف الافتراضي لبعض اقطار الوطن العربي
- احصاءات سكان المدن لبعض اقطار الوطن العربي

جدول رقم (١)

مؤشرات أساسية مختارة لأقطار الوطن العربي

القطر	السكان كما في اواسط ١٩٧٨ (بالملايين)	المساحة (بآلاف الكيلومترات المربعة)	الناتج القومي الاجمالي للفرد الواحد		متوسط معدل التضخم السنوي (نسبة مئوية)		نسبة البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة[١]	الأجل المتوقع عند الولادة (سنوات)	بمتوسط الرقم القياسي لانتاج الغذاء للفرد الواحد[٢] (١٩٦٩-١٩٧١ =١٠٠)
			١٩٧٨ (بالدولارات)	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٦٠ - ١٩٧٨ (نسبة مئوية)	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨			
							١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٦-١٩٧٨
الأردن	٣,٠	٩٨	١٠٥٠	-	-	-	٧٠	٥٦	٧٧
الامارات العربية المتحدة	٠,٨	٨٤	١٤٢٣٠	-	-	-	-	٤٨	-
البحرين	٠,٤	١	٤١٠٠	-	-	-	-	٦٥	-
تونس	٦,٠	١٦٤	٩٥٠	٤,٨	٣,٧[٣]	٧,١	٥٥	٥٧	١٢٨
الجزائر	١٧,٦	٢٣٨٢	١٢٦٠	٢,٣	٢,٣	١٣,٤	٣٧	٥٦	٨٢
الجماهيرية العربية الليبية	٢,٧	١٧٦٠	٦٩١٠	٦,٢	٥,٢	٢٠,٧	٥٠	٥٥	١٢٣
الجمهورية العربية السورية	٨,١	١٨٥	٩٣٠	٣,٨	١,٩	١٢,٧	٥٣	٥٧	١٥٠
جيبوتي	٠,٣	٢٢	٤٥٠	-	-	-	-	٤٥	-
السودان	١٧,٤	٢٥٠٦	٣٢٠	٠,١	٣,٧	٧,٤	٢٠[٤]	٤٦	١٠٨
الصومال	٣,٧	٦٣٨	١٣٠	٠,٥ -	٤,٥	١٠,٧	٦٠	٤٣	٨٧
العراق	١٢,٢	٤٣٥	١٨٦٠	٤,١	١,٧	-	-	٥٥	٨٤
عمان	٠,٨	٢١٢	٢٥٧٠	-	-	-	-	٤٧	-
قطر	٠,٢	١١	١٢٧٤٠	-	-	-	-	٤٨	
الكويت	١,٢	١٨	١٤٨٩٠	٢,٣ -	٠,٦	١٩,٨	٦٠	٦٩	-
لبنان	٣,٠	١٠	-	ه	١,٤	-	-	٦٥	٨٥
مصر	٣٩,٩	١٠٠١	٣٩٠	٣,٣	٢,٧	٧,٠	٤٤[٤]	٥٤	٩٣
المغرب	١٨,٩	٤٤٧	٦٧٠	٢,٥	٢,٠	٧,١	٢٨[٤]	٥٥	٨٠
المملكة العربية السعودية	٨,٢	٢١٥٠	٧٦٩٠	٩,٧	-	٢٨,٤	-	٥٣	١٣٥
موريتانيا	١,٥	١٠٣١	٢٧٠	٣,٦	١,٦	١٠,٤	١٧[٤]	٤٢	٧١
اليمن	٥,٦	١٩٥	٥٢٠	-	-	-	١٣[٤]	٣٩	٩٨
اليمن الديمقراطية	١,٨	٣٣٣	٤٢٠	-	-	-	٢٧[٤]	٤٤	١٠٨

(١) هي النسبة المئوية من الأشخاص البالغين ١٥ سنة وما فوق الذين يعرفون القراءة والكتابة .

(٢) الغذاء يشمل الحبوب والدرنات وقصب السكر والشمندر السكري والبقول والبذور الزيتية والزيوت الغذائية والفاكهة والجوز والخضار والانتاج الحيواني (بما في ذلك الأسماك واللحوم والالبان والبيض والمواد الدهنية) .
ويحتسب الانتاج الغذائي صافي من غذاء الحيوانات والبذور المستخدمة في الزراعة والغذاء المهدور في عملية التصنيع والتوزيع .

(٣) البيانات هي للفترة ١٩٦١ - ١٩٧٠ .

(٤) البيانات ليست لعام ١٩٧٥ ولكنها اجمالاً لعام لا يبعد اكثر من سنتين عن عام ١٩٧٥ .

ملاحظة عامة : تشير علامة « - » إلى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من :

The World Bank. *World Development Report, 1980.* Washington, D.C.: The World Bank, August 1980 Table 1. pp.110-111 and 158-159.

جدول رقم (٢)
نمو وتركيب الانتاج المحلي في بعض أقطار الوطن العربي للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨

القطر	متوسط معدل النمو السنوي للانتاج المحلي[١] (نسب مئوية)									تركيب الناتج المحلي الاجمالي[٢] (نسب مئوية)									
	الناتج المحلي الاجمالي		الزراعة		الصناعة		ومنها : الصناعات التحويلية			الزراعة		الصناعة		ومنها : الصناعات التحويلية		الخدمات			
	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
الاردن	-	٧,٠	-	-	-	-	-	-	-	-	١١	-	-	-	-	-	-	١٦	٦٠
تونس	٤,٦[٣]	٧,٩	٢,٠[٣]	٥,٦	٨,٧[٣]	٨,١	١١,٠	٧,٦[٣]	٤,٢[٣]	٨,٧	١٨	٢٤[٤]	٨[٤]	٣٠	١٨[٤]	٥٨[٤]	٥٢	١٢	٥٢
الجزائر	٤,٦	٥,٣[٥]	٠,٤	٠,٢[٥]	١٢,٩	٥,٩[٥]	٦,٩[٥]	٧,٧	٣,٠[٥]	٥,٥[٥]	٨	٢١	١٠	٥٦	٣٣	٤٦	٣٦	١٢	٣٦
الجماهيرية العربية الليبية	٢٤,٤	٠,٩	-	١٢,٧	-	٢,٧-	-	١٨,٤	-	١٦,٧	٢	-	-	٧١	-	-	٢٧	-	٢٧
الجمهورية العربية السورية	٥,٧	٩,٦	٤,٤	٧,٢	٦,٣	١١,٦	٥,٦	١٣,٦	٦,٢	٩,٥	٢٠	-	-	٢٨	-	٢١	٥٢	-	٥٢
السودان	١,٣	٢,٧[٥]	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٣[٦]	٥٨	١٥	١٢[٦]	٥	٦[٦]	٤٥[٦]	٢٧	٤٥[٦]
الصومال	١,٠	٣,١	١,٥-	٢,٧	٣,٣	٢,٦-	١٤,٣	-	٢,٥	٦,٨	٦٠	٦٧	١٣	١١	٣	٧	٢٩	٢٠	٢٩
العراق	٦,٢	-	٥,٧	-	٤,٧	-	٥,٩	-	٨,٣	-	-	١٧	٥٢	-	١٠	-	-	٣١	-
الكويت	٥,٧	٠,٧	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر[٧]	-	-	٧٢	-	٧	٢٨	-	٢٨
لبنان	٤,٩	-	٦,٣	-	٤,٥	-	٥,٠	-	٤,٨	-	-	١٢	٢٠	-	١٣	-	-	٦٨	-
مصر	٤,٥	٧,٨	٢,٩	٣,١	٥,٤	٧,٢	٤,٧	٧,٦	٥,١	١٢,٠	٢٩	٣٠	٢٤	٣٠	٢٠	٢٥	٤١	٤٦	٤١
المغرب	٤,٢	٦,٤	٤,٧	٠,١	٤,٠	٧,٩	٣,٨	٦,٦	٤,٠	٧,٦	١٨	٢٣	٢٧	٣٢	١٦	١٧	٥٠	٥٠	٥٠
المملكة العربية السعودية	-	١١,٥	-	٤,٠	-	١٢,٠	-	٥,٤	-	١١,٦	١	-	-	٧٦	-	٥	٢٣	-	٢٣
موريتانيا	٨,١	٢,٣[٥]	٢,٤	٢,٣-[٥]	١٢,٨	٢,١[٥]	١٨,٠	٢,٩[٥]	١٧,٠	٧,٦[٥]	٢٦[٦]	٥٩	٢٤	٣٧[٦]	٣	١١[٦]	٣٧[٦]	١٧	٣٧[٦]
اليمن	-	٧,٩[٥]	-	٥,١[٥]	-	١١,٧[٥]	-	١٢,٢[٥]	-	٩,٨[٥]	٣٥[٦]	-	-	١٤[٦]	-	٦[٦]	٥١[٦]	-	٥١[٦]

(١) احتسبت المعدلات على أساس الاسعار الثابتة للناتج المحلي الاجمالي .
(٢) احتسبت النسب على أساس الأسعار الجارية للناتج المحلي الاجمالي .
(٣) البيانات هي للفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٠ .
(٤) البيانات هي لعام ١٩٦١ .
(٥) البيانات هي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ .
(٦) البيانات هي لعام ١٩٧٧ .
(٧) أقل من ٠,٥ في المائة .

ملاحظة عامة : تشير علامة « ـ » إلى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من : The World Bank. *World Development Report,1980.* Washington, D.C.: The World Bank, August 1980. Tables 2 and 3. pp. 112-115 and 158-159.

جدول رقم (٣)

عدد السكان ومعدلات المواليد والوفيات ونمو السكان في أقطار الوطن العربي لعام ١٩٨٠

القطر	السكان كما في اواسط ١٩٨٠[١]	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	المعدل الطبيعي لنمو السكان	معدل نمو السكان
	بالآلاف	كنسبة مئوية الى عدد السكان			
الأردن	٢٢٢٣[٢]	٤,٨	١,٢	٣,٦	٣,٦
الامارات العربية المتحدة	١٠١٠	٢,٦	٠,٥	٢,١	١٢,٠
ـ المواطنون	٢٣٤	٤,٦	٠,٩	٣,٧	٣,٧
ـ غير المواطنين	٧٧٦	٢,٠	٠,٤	١,٦	١٤,٥
البحرين	٣٦٤	٣,٤	٠,٨	٢,٦	٦,٠
ـ المواطنون	٢٤٥	٤,٠	٠,٩	٣,١	٣,١
ـ غير المواطنين	١١٩	٢,٢	٠,٧	١,٥	١٢,٠
تونس	٦٣٦٣	٣,٦	١,١	٢,٥	٢,٥
الجزائر	١٨٥٩٤	٤,٧	١,٣	٣,٤	٣,٤
الجماهيرية العربية الليبية	٢٩٧٧	٤,٦	١,٢	٣,٤	٣,٩
الجمهورية العربية السورية	٨٩٧٩	٤,٥	٠,٩	٣,٦	٣,٤
جيبوتي	١١٩	٤,٨	٢,٤	٢,٤	٢,٤
السودان	١٨٣٧١	٤,٥	١,٧	٢,٨	٢,٨
الصومال	٣٦٤٥	٤,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٨
العراق	١٣٠٢٥	٤,٦	١,٢	٣,٤	٣,٤
عمان	٨٩١	٤,٨	١,٦	٣,٢	٣,٢
قطر	٢٤٠	٣,٠	٠,٧	٢,٣	٨,٠
ـ المواطنون	٦٢	٤,٧	١,١	٣,٦	٣,٦
ـ غير المواطنين	١٧٨	٢,١	٠,٥	١,٦	٩,٥
الكويت	١٣٧٤	٤,٣	٠,٥	٣,٨	٦,٦
ـ المواطنون	٥٦٦	٥,١	٠,٧	٤,٤	٤,٤
ـ غير المواطنين	٨٠٨	٣,٧	٠,٤	٣,٣	٨,١
لبنان	٢٦٦٢	٣,٢	٠,٨	٢,٤	٢,٤
مصر	٤٢٧٨٠[٣]	٣,٧	١,٠	٢,٧	٢,٥
المغرب	٢٠٢٩٦	٤,٥	١,٣	٣,٢	٣,٢
المملكة العربية السعودية	٨٨٨٠	٤,٤	١,٢	٣,١	٦,٥
ـ المواطنون	٧٠٨٠	٤,٦	١,٣	٣,٣	٣,٣
ـ غير المواطنين	١٨٠٠	٢,٦	٠,٥	٢,١	١٩,٠
موريتانيا	١٦٣٤	٥,٠	٢,٢	٢,٨	٢,٨
اليمن	٥٦٤٤	٤,٨	٢,٣	٢,٥	٢,١
اليمن الديمقراطية	١٩٠٣	٤,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٦

(١) حسب التعداد الفعلي للسكان (de facto)

(٢) الضفة الشرقية فقط .

(٣) حسب التعداد الحصري للسكان (de jure)

المصدر : احتسب من :

الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، قسم السكان . بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٤)

التغير في معدلات المواليد والوفيات ومؤشرات الخصوبة والأجل المتوقع عند الولادة لبعض أقطار الوطن العربي للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٨

القطر	النسبة المئوية للتغير في :		مؤشرات الخصوبة		مؤشرات الأجل المتوقع عند الولادة					
	معدل المواليد الخام	معدل الوفيات الخام	المعدل الاجمالي للخصوبة[1]	النسبة المئوية من الاناث في سن الخصوبة[2]	الأجل المتوقع عند الولادة		معدل وفيات الأطفال دون السنة من العمر لكل الف مولود		معدل وفيات الأطفال بين ١ ـ ٤ سنوات لكل الف طفل منهم	
	١٩٦٠ ـ ١٩٧٨	١٩٦٠ ـ ١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨	١٩٦٠	١٩٧٨
الأردن	ـ ٤,٢	ـ ٣٥,٠	٧,٠	٤١	٤٧	٥٦	ـ	ـ	٣٠	١٦
تونس	ـ ٣٤,٧	ـ ٤٢,٩	٤,٦	٤٢	٤٨	٥٧	١٤٨[3]	١٢٣[3]	٢٩	١٥
الجزائر	ـ ٤,٠	ـ ٣٩,١	٧,٣	٣٩	٤٧	٥٦	ـ	ـ	٣٠	١٦
الجماهيرية العربية الليبية	ـ ٤,١	ـ ٣١,٦	٧,٤	٤٠	٤٧	٥٥	ـ	٥٣[3]	٣٠	١٧
الجمهورية العربية السورية	ـ ٤,٣	ـ ٥٠,٠	٧,٤	٣٨	٤٨	٥٧	ـ	ـ	٢٩	١٤
السودان	ـ ٤,٣	ـ ٢٨,٠	٦,٦	٤٢	٣٩	٤٦	ـ	ـ	٤٦	٣١
الصومال	ـ ١٥,٨	ـ ٣١,٠	٦,١	٤٤	٣٦	٤٣	ـ	ـ	٤٣	٣١
العراق	ـ ٧,٨	ـ ٣١,٦	٧,٠	٤١	٤٦	٥٥	ـ	٩٢	٣١	١٧
الكويت	٦,٨	ـ ٥٠,٠	٧,٠	٤٢	٦٠	٦٩	ـ	٣٩[3]	١٢	٢
لبنان	ـ ٢٣,٣	ـ ٤٢,٩	٤,٧	٤٢	٥٨	٦٥	ـ	ـ	١٤	٦
مصر	ـ ١٧,٨	ـ ٣١,٦	٥,٠	٤٤	٤٦	٥٤	ـ	١٠٨	٣١	١٨
المغرب	ـ ١٣,٥	ـ ٤٣,٥	٦,٥	٤١	٤٧	٥٥	ـ	ـ	٣٠	١٧
المملكة العربية السعودية	صفر	ـ ٤٦,٤	٨,٠	٣٩	٣٨	٥٣	ـ	١١٨	٤٨	٢٨
موريتانيا	ـ ٢,٠	ـ ١٨,٥	٦,٩	٤١	٣٧	٤٢	ـ	ـ	٤١	٣٢
اليمن	ـ ٢,٠	ـ ١٣,٨	٦,٨	٤١	٣٦	٣٩	ـ	ـ	٥٥	٣١
اليمن الديمقراطية	ـ ١١,١	ـ ٣٠,٠	٧,٠	٤١	٣٦	٤٤	ـ	ـ	٥٤	٣٦

(١) عدد الأطفال المفترض أن تنجبهم كل انثى بافتراض أنها ستعيش حتى نهاية سن الخصوبة وستنجب اطفالاً في كل عمر حسب معدلات الخصوبة لكل من الفئات العمرية .

(٢) الاناث اللواتي يبلغن من العمر ما بين ١٥ ـ ٤٤ سنة كنسبة مئوية الى مجموع الاناث .

(٣) البيانات هي لسنوات مختلفة عن السنة المذكورة في الجدول ، ولكن لا يزيد الفرق عن السنتين اجمالاً .

ملاحظة عامة : تشير علامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من :

The World Bank. *World Development Report, 1980.* Washington, D.C.: The World Bank, August 1980. Tables 18 and 21. pp 144-145,150-151, and 163-164.

جدول رقم (٥)
نمو السكان والاسقاط المستقبلي للسكان والمجتمع المتوقف الافتراضي
لبعض أقطار الوطن العربي

القطر	متوسط معدل النمو السنوي للسكان (نسبة مئوية)		الاسقاط المستقبلي للسكان[١] (بالملايين)		الحجم الافتراضي للمجتمع المتوقف[١][٣]	السنة المفترضة لبلوغ: معدل صافي للتناسل = ١[٢]	السنة المفترضة لبلوغ المجتمع المتوقف[١][٣]
	١٩٦٠ - ١٩٧٠	١٩٧٠ - ١٩٧٨	١٩٨٠	٢٠٠٠	(بالملايين)		
الأردن	٣,٠	٣,٣	٣	٥	١٢	٢٠٢٥	٢٠٩٠
تونس	١,٩	٢,٠	٦	٩	١٤	٢٠١٠	٢٠٧٥
الجزائر	٢,٤	٣,٢	١٩	٣٤	٩٤	٢٠٤٠	٢١٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٣,٨	٤,١	٣	٥	١٢	٢٠٣٠	٢٠٩٠
الجمهورية العربية السورية	٣,٢	٣,٢	٩	١٥	٣٣	٢٠٢٥	٢٠٨٥
السودان	٢,٢	٢,٦	١٨	٣١	٨٨	٢٠٤٥	٢١٣٥
الصومال	٢,٤	٢,٣	٤	٦	١٧	٢٠٤٥	٢١٧٠
العراق	٣,١	٣,٣	١٣	٢٣	٤٨	٢٠٢٥	٢٠٨٥
الكويت	٩,٨	٦,١	١	٢	٦	٢٠٣٠	٢٠٨٥
لبنان	٢,٨	٢,٥	٣	٥	٨	٢٠١٠	٢٠٧٠
مصر	٢,٥	٢,٢	٤٢	٦٢	١٠١	٢٠١٥	٢١٠٥
المغرب	٢,٥	٢,٩	٢٠	٣٤	٧٠	٢٠٢٥	٢٠٩٠
المملكة العربية السعودية	٢,٦	٣,٥	٩	١٥	٣٥	٢٠٣٠	٢٠٩٠
موريتانيا	٢,٥	٢,٧	٢	٣	٧	٢٠٤٠	٢١٥٠
اليمن	١,٨	١,٩	٦	٩	١٩	٢٠٣٠	٢١٧٠
اليمن الديمقراطية	١,٩	١,٩	٢	٣	٦	٢٠٣٠	٢١٢٥

ملاحظات عامة :

(أ) استخدمت البيانات الخاصة بعدد السكان والمعدل الاجمالي للخصوبة ومعدل الوفيات الخام لعام ١٩٧٨ لاجراء الاسقاطات المستقبلية للسكان لعام ١٩٨٠ ، ومن ثم لكل خامس سنة على التوالي (١٩٨٥ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩٥ ...) حتى اصبح عدد السكان ثابت ، أي تم بلوغ المجتمع المتوقف .

(ب) المعدل الصافي للتناسل يشير الى عدد البنات المفترض ان تنجبهن كل انثى ، بافتراض معدلات ثابتة للخصوبة حسب الفئات العمرية ومعدلات ثابتة للوفيات . ومعدل صافي للتناسل = ١ يشير الى ان الخصوبة هي في مرحلة الاستبدال ، ولكن رغم هذا يستمر عدد السكان عادة في التزايد بسبب المعدلات العالية في السابق التي تكون قد أدت الى هيكل عمري يتميز بنسبة عالية من الاناث في سن الخصوبة او مقبلات على سن الخصوبة .

(ج) المجتمع المتوقف (Stationary Population) هو الذي لم يطرأ فيه أي تغير خلال فترة طويلة في معدل الوفيات الخام لكل من الجنسين وحسب الفئات العمرية ، في الوقت الذي بقيت معدلات الخصوبة حسب الفئات العمرية في مرحلة الاستبدال اي المعدل الصافي للتناسل = ١ . في هذا المجتمع يكون معدل المواليد الخام ثابت ومساوي لمعدل الوفيات الخام ويكون الهيكل العمري ثابت ومعدل نمو السكان يساوي صفر .

(د) تشير علامة « - » الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من :

The World Bank. *World Development Report, 1980.* Washington, D. C.: The World Bank, August 1980. Table 17. pp . 142-143 and 162-163.

جدول رقم (٦)

احصاءات سكان المدن لبعض أقطار الوطن العربي للفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠

القطر	سكان المدن				النسبة المئوية من سكان المدن في:				عدد المدن التي يزيد سكانها عن ٥٠٠٠٠٠ شخص	
	كنسبة مئوية الى مجموع السكان		معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)		المدينة الكبرى		المدن التي يزيد سكانها عن ٥٠٠٠٠٠ شخص			
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠ ـ ١٩٧٠	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الأردن	٤٣	٥٦	٤,٥	٤,٥	٣١	٣٧	صفر	٣٧	صفر	١
تونس	٣٦	٥٢	٣,٨	٣,٨	٤٠	٣١	٤٠	٣١	١	١
الجزائر	٣٠	٦١	٦,١	٦,٤	٢٧	١٢	٢٧	١٢	١	١
الجماهيرية العربية الليبية	٢٣	٥٢	٨,٠	٨,٢	٥٧	٦٤	صفر	٦٤	صفر	١
الجمهورية العربية السورية	٣٧	٥٠	٤,٨	٤,٧	٣٥	٣٣	٣٥	٥٥	١	٢
السودان	١٠	٢٥	٦,٩	٦,٨	٣٠	٣١	صفر	٣١	صفر	١
الصومال	١٧	٣٠	٥,٣	٥,١	-	٣٤	صفر	صفر	صفر	صفر
العراق	٤٣	٧٢	٦,٢	٥,٤	٣٥	٥٥	٣٥	٧٠	١	٣
الكويت	٧٢	٨٨	١٠,٤	٧,٢	٧٥	٣٢	صفر	صفر	صفر	صفر
لبنان	٤٤	٧٦	٦,٢	٤,٥	٦٤	٧٩	٦٤	٧٩	١	١
مصر	٣٨	٤٥	٣,٦	٣,٠	٣٨	٣٩	٥٣	٥٣	٢	٢
المغرب	٢٩	٤١	٤,٢	٤,٥	١٦	١٣	١٦	٢٩	١	٥
المملكة العربية السعودية	٣٠	٦٧	٧,٨	٦,٥	١٥	١٨	صفر	٤١	صفر	٣
موريتانيا	٣	٢٣	١٥,٨	٨,٦	-	٣٩	صفر	صفر	صفر	صفر
اليمن	٣	١٠	٧,٥	٧,٣	-	٢٥	صفر	صفر	صفر	صفر
اليمن الديمقراطية	٢٨	٣٧	٣,٢	٣,٥	٦١	٥٠	صفر	صفر	صفر	صفر

ملاحظات عامة :

(أ) احتسبت البيانات على أساس المفاهيم القطرية لما هو حضري ، ولذلك يتوجب الحذر عند مقارنة بيانات الأقطار المختلفة .

(ب) تشير علامة « ـ » الى أن البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسب من :

The World Bank. *World Development Report, 1980* Washington, D. C.: The World Bank, August 1980. Table 20. pp. 148-149 and 163-164.

منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (١١٦ ص ـ ١٠ ل.ل) ..... انطوان زحلان
- **القومية العربية والاسلام** (٧٨٠ص ـ ٥٠ل.ل) ..... ندوة فكرية
- **التكامل النقدي العربي** (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل) (٧٤٠ص ـ ٥٠ل.ل) ..... ندوة فكرية
- **هجرة الكفاءات العربية** (٤١٦ ص ـ ٢٨ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي** (٦٦٨ ص ـ ٥٠ ل.ل.) ..... د. محمد المنجي الصيادي
- **هدر الامكانية** (١٢٨ ص ـ ١٠ ل.ل.) ..... د. نادر فرجاني
- **تحليل مضمون الفكر القومي العربي** (٢٠٠ ص ـ ١٣ ل.ل.) ..... السيد يسين
- **القومية العربية في الفكر والممارسة** ..... طبعة ثانية (٦١٢ ص ـ ٤٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩** (٧٤٠ ص)
  ٥٠ ل.ل. للأفراد ـ ١٠٠ ل.ل للمؤسسات ..... مركز دراسات الوحدة العربية
- **اتجاهات الراي العام العربي نحو مسالة الوحدة**
  دراسة ميدانية (٣٦٧ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. سعد الدين إبراهيم
- **النفط والوحدة العربية** ..... طبعة ثالثة (٢١٢ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود عبد الفضيل
- **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**
  طبعة ثانية (٤٢٦ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. عبد الحميد براهيمي
- **دور الأدب في الوعي القومي العربي** (٤٠٨ ص ـ ٣٠ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**
  طبعة ثانية (٢٥٢ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... د. محمود الحمصي
- **دور التعليم في الوحدة العربية**
  طبعة ثانية (٢٦٧ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... ندوة فكرية
- **النظام الاقليمي العربي** جميل مطر
  طبعة ثانية (٢١٧ ص ـ ١٤ ل.ل.) ..... و د. علي الدين هلال
- **من التجزئة إلى الوحدة** ..... طبعة ثانية (٤٠٨ ص ـ ٢٠ ل.ل.) ..... د. نديم البيطار
- **المشرق العربي والغرب** ..... طبعة ثالثة (١٦٧ ص ـ ١٢ ل.ل.) ..... د. جلال احمد امين
- **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**
  طبعة ثانية (٢٧٢ ص ـ ١٦ ل.ل.) ..... انطوان زحلان

سلاسل الناشئة

- **سلسلة « ربوع بلادي »** ٨ أجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس
- **سلسلة « فتى العرب »** ٧ أجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) ..... شريف الراس

مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الأقطار العربية والدول الأجنبية

البحرين

المجلة والكتب

الشركة العربية للوكالات والتوزيع

المنامة ـ البحرين

الجزائر

المجلة والكتب

الشركة الوطنية للنشر والتوزيع
38 شارع ديدوش مراد
مدينة الجزائر ـ الجزائر

الأردن

المجلة والكتب

وكالة التوزيع الأردنية
ص . ب ـ ٣٧٥ ـ
عمان ـ الأردن

الكتب :

ـ مكتبة المحتسب
شارع الملك حسين ـ عمان ـ الأردن

ـ مكتبة دار الشروق
شارع الملك حسين ـ عمان ـ الأردن

ـ وكالة ابو شنب للتوزيع
شارع الملك فيصل ـ دخلة سنجر
عمان

السعودية

المجلة والكتب

جدة
مكتبة مكة
ص . ب ـ ٤٧٧
جدة ـ السعوديه

الخبر

مكتبة مكة
ص . ب ـ ٨٠
الخبر ـ السعودية

الرياض :

مكتبة مكة
ص . ب ـ ٤٧٢
الرياض ـ السعودية

الكتب

مكتبة دار العلوم
ص . ب ـ ١٠٥٠
الرياض ـ السعودية

السودان

المجلة :

دارالتوزيع
ص . ب ـ ٣٥٨
الخرطوم ـ السودان

العراق

المجلة والكتب

الدار الوطنية للتوزيع
ص . ب ـ ٦٢٤
شارع الجمهورية ـ
بغداد ـ العراق

الكويت

المجلة والكتب

شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص . ب ـ ٢٥٤٠١
الصفاة ـ الكويت

الكتب :

شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص . ب ـ ٦٢ ٢٤
الصفاة ـ الكويت

الامارات العربية

ابو ظبي

المجلة والكتب

المؤسسة العامة للطباعة والنشر والتوزيع
ص . ب ـ ٦٧٥٨
ابو ظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة

دبي

المجلة والكتب

مؤسسة الاتحاد للصحافة
ص . ب ـ ٣٤٤٦
دبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة

المغرب

المجلة :

الشركة العربية الافريقية للتوزيع والنشر
28 زنقة كوندورسي
ص . ب ـ ٨
الدار البيضاء ـ المغرب

الكتب :

مكتبة دار الثقافة
32-34 شارع فكتور هيكو
الدار البيضاء ـ المغرب

اليمن

المجلة والكتب

دار الكلمة
ص . ب ـ ١١٠٩
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية

تونس

المجلة والكتب .

الشركة التونسية للتوزيع
5 شارع قرطاج
تونس .

الكتب :

دار بو سلامة للطباعة والنشر
53 شارع النحاس باشا
تونس

سوريا

المجلة

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة ـ تجاه ثانوية فايز منصور
دمشق ـ سوريا

الكتب :

مكتبة النوري
ص . ب ـ ٨٣٤
دمشق ـ سوريا

قطـــر

المجلة : دار العروبة
ص . ب ـ ٦٢٣
الدوحة ـ قطر

لبنان

المجلة :

الشركة اللبنانية لتوزيع
الصحف والمطبوعات
ص . ب ـ ٦٠٨٦ ـ ١١
بيروت ـ لبنان

الكتب :

المكتبات الرئيسية في بيروت

ليبيا

المجلة والكتب

المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع
ص . ب ـ ٩٥٩
طرابلس ـ الجماهيرية الليبية

مصر

المجلة :

مؤسسة الاهرام/ قسم التوزيع
شارع الجلاء ـ جمهورية مصر العربية

الكتب :

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

انكلترا

المجلة والكتب

ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH
ENGLAND

فرنسا

المجلة

LES MILLE ET UN LIVRE
2 RUE ST VICTOR
75005 PARIS
FRANCE